الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة فرحـــات عباس سطيف
كليـــة العلـــوم الاقتصاديـــة والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مدرســـة الدكتوراه: إدارة الأعمـــال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة

تحت عنوان

إستراتيجية تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة و المصغرة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية

دراسة حالة مجموعة من المشاريع في المناطق الجبلية بولاية جيجل

نوقشت علنا بتاريخ: 2012/01/21

إعداد الطالب
دباش صالح

تحت إشراف
أ.د. جنان عبد المجيد

لجنة المناقشة

د. بـــركـــان يوســـف	**أستـــاذ محاضـــــــر**	**جامعة سطيف**	**رئيســـــــا**
أ.د.جنان عبد المجيـــد	**أستـــاذ التعليم العالي**	**جامعة سطيف**	**مشرفا ومقررا**
د. شاكور سعيد شوقي	**أستـــاذ محاضـــــــر**	**جامعة جيجل**	**مناقشـــــــا**
د. بن ناصر عيـــــسى	**أستـــاذ محاضـــــــر**	**جامعة قسنطينة**	**مناقشـــــــا**

السنـــــــــة الجـــــــــامعية 2011/2010

بسم الله الرحمان الرحيم

[وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ]

(سورة الرعد، الآية 03)

[أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ]

(سورة فاطر، الآية 27)

[وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ]

(سورة الحجر، الآية 19)

صدق الله العظيم

شكـــر و عرفان

في آخر هذا العمل المتواضع، أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم وساعد، من قريب أو بعيد، من أجل بلوغ الجهود المبذولة مداها المقصود، وأخص بالشكر الجزيل أستاذي الكريم جنان عبد المجيد الذي شرفني بقبوله إدارة هذا البحث، والأستاذ الجليل شاكور سعيد شوقي، الأستاذة الفاضلة قيراط سهيلة على توجيهاتهما السديدة ومساهمتهما القيمة في إنجاز هذا البحث، كما لا يفوتني في هذا المقام أن أقدم امتناني لكل الأعوان الإداريين في مختلف الإدارات المحلية بولاية جيجل وأعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية برج الطهر، الذين قدموا كل التسهيلات، المعلومات والمساعدة الضرورية للقيام بالدراسة الميدانية، خاصة العون المسؤول على إقليم الغابات ببلدية برج الطهر (سمير).

المقدمـــة

المقدمـــة

لا يعد الإهتمام بموضوع التنمية الريفية في الجزائر من القضايا الجديدة، فقد عملت الجزائر منذ السنوات الأولى للإستقلال من أجل التكفل بمختلف المشكلات التي رافقت مسار التنمية الوطنية، وارتبطت خاصة بالتحولات الإجتماعية والاقتصادية في المجتمع الريفي. لكن الغموض، التعقيد وخصوصية مفهوم التنمية الريفية، والتي كانت نتيجة لتداخل العديد من الظواهر والمشكلات المختلفة من حيث الأسباب، الطبيعة والتأثير، مقابل عدم وجود نظرية للتنمية الريفية، هي أهم العوامل التي أدت إلى تناول هذا المفهوم لاسيما على مستوى السياسات الإقتصادية والعمليات التنموية، ضمن مواضيع ومجال إقتصاد التنمية عامة والعديد من التخصصات العلمية الأخرى على وجه التحديد، كالتنمية الزراعية والاقتصاد الجغرافي، ما يعني بالضرورة عدم تلاؤم برامج التنمية الريفية وأدوات تجسيدها مع واقع الفضاء الريفي وبقاء إشكالية التنمية الريفية قائمة في بلادنا وتزداد تعقيدا وتشعبا مع مرور الوقت.

هذا ما يقودنا إلى الأخذ في الإعتبار بخصوصية إشكالية التنمية الريفية، التي تتعلق عامة بعدم التجانس في مكونات الفضاء الريفي (التضاريس، المناخ، التربة، التنوع الإحيائي، السكان، النشاطات الإقتصادية، العادات والتقاليد...)، وتنوع المسارات التاريخية لتكوين هذه العناصر، كالإستقطاب، الإعداد والإدماج في مسار العولمة. ما يؤدي حتما إلى إختلاف وعدم تجانس الفضاء الريفي من حيث مستويات التنمية، التهميش والصعوبات، ويدفع إلى عدم تناول إشكالية التنمية الريفية على مستوى الفضاء الريفي فقط، بالنظر إلى الأخطار التي يمكن أن تؤدي إلى تعميق مسار تخلف بعض المناطق على حساب تنمية وتطور أخرى.

في هذا السياق، فإن إختلاف إشكالية التنمية الريفية تبعا لإختلاف الحيز الريفي، يقتضي تحديد هذا الأخير، سواء تعلق الأمر بأعمال البحث والتحليل أو بمشاريع التنمية الريفية، ويكون تعريف التنمية الريفية بالإعتماد على تحديد المناطق الريفية المتجانسة ضمن هذا المجال، ويأخذ في الإعتبار مختلف علاقات التداخل بين المجتمع والمجال الريفي، حيث تزيد هذه العلاقات من الإختلاف بين المجالات الريفية وبين أجزائها، بالنظر إلى الاستخدامات المتعددة لها.

وعندما ترتبط إشكالية التنمية الريفية بالمناطق الجبلية على وجه التحديد، فإنه من المنصف اليوم إيلاء هذا الحيز الوطني أهميته الحقيقية، فبغض النظر عن كون 43 % من مساحة التل الجزائري تعتبر مناطق جبلية، ويقطنها أكثر من 6 مليون نسمة، وهي مصدرا حيويا لمختلف الموارد الطبيعية لاسيما المياه العذبة، الأراضي الزراعية، الغابات، المراعي والتنوع الحيوي، فإن المناطق الجبلية في الجزائر هي كذلك منارات تاريخية وحضارية، سجلت على مدى التاريخ مراحل تطور البشرية والمجتمع الجزائري على السواء. كما أصبحت حالة المناطق الجبلية في الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين (1990-2010)، تمثل أولوية تنموية وطنية مستعجلة، بالنظر إلى الظروف المعيشية الصعبة

التي تطغى على حياة آلاف العائلات الريفية فيها، والسعي إلى تأسيس حركية تنموية مستدامة في هذه المناطق لا يمكن أن يتجاهل الأسباب التي أدت إلى دخولها في مسار التخلف والتدهور مقارنة بالمناطق الريفية الأخرى أو المناطق الحضرية، فمنذ السنوات الأولى للإستقلال، كانت العمليات والبرامج التنموية الموجهة للمناطق الريفية، تستهدف تلبية الإحتياجات التنموية في المناطق الحضرية والمدن، ما أدى على مراحل مختلفة، إلى إستمرار ظاهرة النزوح الريفي، تجدر إحساس سكان الأرياف بالتهميش وعدم الثقة تجاه الإدارة، إنتشار قيم إجتماعية سلبية، العزلة، الفقر والبطالة، وبالإضافة إلى هذا، فقد زادت الأزمة التي عاشتها الجزائر منذ بداية سنوات التسعينيات من القرن العشرين، من تدهور الأوضاع المعيشية لسكان المناطق الجبلية، لاسيما في المناطق الشمالية، حيث إضطرت العديد من العائلات لترك منازلها وممتلكاتها، أين لا تزال قرى ومداشر مهجورة بكاملها حتى يومنا هذا، كما تعاني مناطق أخرى من تزايد الضغط البشري على إستغلال الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية والمياه، وتعرض ثروات أخرى للعديد من الأخطار التي تهدد دورات تجددها.

وفيما تتميز المناطق الجبلية بتوفرها على المقومات الأساسية لتنمية وإقامة نشاطات زراعية مختلفة، فإنه يمكن لهذه الأخيرة أن تمثل قاعدة هامة لإنشاء حركية إقتصادية متعددة النشاطات، بحكم أنها وسيلة رئيسية لعيش السكان، حيث تقيم العائلات الريفية في المناطق الجبلية مشاريع زراعية صغيرة ومصغرة، كمحور أساسي لإستراتيجية العائلة للبقاء والعيش في محيط شديد القساوة. فإلى جانب دورها الإقتصادي والاجتماعي، تنسجم المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في المناطق الجبلية مع الأنظمة البيئية المحلية، وتوفر تشكيلة واسعة من الخدمات البيئية، التي يمكن أن تشكل محورا إستراتيجيا لتحفيز ودعم السكان للإستقرار والمشاركة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية.

هذا ما يجعل من الضروري تبني رؤية وأساليب جديدة للتدخل على مستوى المناطق الريفية، أين يتم التركيز على المقومات التنموية المحلية، تحمل المسؤولية من طرف جميع الفاعلين على المستوى المحلي، التحفيز على المشاركة الفعالة وحشد جهود سكان المناطق الجبلية، في إطار تأسيس حوكمة محلية للإقليم، للمساهمة في معالجة آثار السياسات السابقة والظروف الإقتصادية، السياسية والاجتماعية التي مرت بها هذه المناطق، وفتح أفق جديدة لتنميتها وتطورها. وبالنظر إلى غياب مؤسسات تنموية خاصة بالمناطق الجبلية وضعف قدرة السكان على التكفل بمشاغلهم وتطلعاتهم، عدم التجانس من حيث المكونات البشرية، الطبيعية والمكمون الإقتصادي في هذه المناطق، فإن العمل على إعادة إحياء المناطق الجبلية وإعادة التوازن بين المحيط الريفي والحضري، يجب أن يأخذ في الإعتبار تعزيز وتنويع وسائل العيش لسكان هذه المناطق، وتسهيل ولوجهم إلى مختلف الخدمات الأساسية، كوسيلة أساسية لتحفيزهم وتوجيه جهودهم التنموية للمساهمة والمشاركة في عمليات وبرامج تنمية مناطقهم، ثم المبادرة للتكفل بذلك بأنفسهم.

وبالنظر إلى حجم التحديات في مجال تنمية وتهيئة الأقاليم الريفية، فقد تم التأكيد على ضرورة الإستفادة من التجارب السابقة، من خلال تبني رؤية جديدة والاعتماد على وسائل وأدوات تدخل أكثر ملاءمة للسياق المحلي، ففي سنة 2000 تم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، الذي إعتبر الفلاح كفاعل أساسي يجب العمل على إشراكه في صياغة أية عملية أو برنامج يستهدف التنمية المستدامة للقطاع الزراعي، ثم سنة 2003 تم توسيعه ليشمل الفضاء الريفي كذلك، ويعد وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وسياسة التجديد الريفي والزراعي، والانطلاق في تنفيذهما رسميا إبتداء من سنة 2007، عن طريق المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، تأكيدا على هذه الرؤية الجديدة وتجسيدا لمبادئ المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة، لاسيما منها الدور المتعدد الوظائف للزراعة، الحوكمة المحلية للإقليم، اللامركزية، الشراكة الإقليمية الفعالة وأسلوب التنمية الريفية الإقليمية، والتي تتناسب أكثر مع خصوصية وتنوع الفضاء الريفي عامة.

الإشكالية العامة

تعد ولاية جيجل الساحلية من بين الولايات الجزائرية الشمالية التي تشكل المناطق الجبلية فيها الجزء الغالب، حيث تمتد هذه المناطق على طول الجزء الجنوبي للولاية من الغرب نحو الشرق، على طول كتلة جبال القبائل الصغرى، والتي تمثل إمتدادا طبيعيا لسلسلة جبال الأطلس التلي، ورغم أنها تحتل 82% من المساحة الكلية للولاية وتمتلك من المقومات الإقتصادية، الطاقات البشرية، الموارد الطبيعية والموروث المعرفي المحلي، إلا أن أغلب المناطق الجبلية بولاية جيجل، دخلت على مدى سنوات طويلة في مسار تدهور وفقدان الحيوية، زادت من حدته ظروف عدم الإستقرار الأمني الذي عاشته هذه المناطق منذ بداية تسعينيات القرن الماضي.

من جانب آخر، تتركز أغلب النشاطات الإقتصادية وتجهيزات البنية الأساسية، وكذلك أغلب التجمعات السكانية والحضرية على الشريط الساحلي والمناطق السهلية الضيقة على ضفاف الوديان، ما يمثل إختلالا تنمويا كبيرا، يجعل مهمة تهيئة، تنمية وتسيير الإقليم تواجه العديد من التحديات، خاصة في مجال إدارة والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وإعادة إحياء المناطق الجبلية. وباعتبار المشاريع الزراعية العائلية الصغيرة والمصغرة، وسيلة إقتصادية أساسية لعيش العائلة الريفية في هذه المناطق وتلعب دورا أساسيا في توازن الأنظمة البيئية الجبلية والمحافظة على التنوع الحيوي فيها، فإن تدعيم الوظائف الأساسية للمشروع الزراعي العائلي، في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، كأحد المحاور الإستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية المعزولة والمهمشة بالولاية، يمثل عملية تنموية تكتسي بالغ الأهمية، بالنظر إلى حجم الرهانات والتحديات، طبيعة الأهداف، الأدوات وأساليب العمل الجديدة، ما يجعل من الضروري إجراء تقييم في نصف مسار إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، كمحاولة لإبراز مدى تكفل المشروع بعلاقات التداخل بين الوحدتين

الأساسيتين في المجتمع الريفي (العائلة الريفية والمشروع الزراعي) ومختلف تبادلات هذا النظام الإقتصادي و الإجتماعي مع المحيط الخارجي، وإتباع المشروع للمنهجية العملية والعلمية المعدة من أجل تجسيد المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة، ثم العمل على وضع المحاور الأساسية التي يمكن أن تشكل قاعدة لبناء إستراتيجية لتنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة وتهدف إلى تأسيس حركية تنموية مندمجة ومستدامة في المناطق الجبلية بولاية جيجل، هذا ما يقودنا لطرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تم التكفل بمختلف جوانب تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة كوسيلة أساسية لعيش وبقاء السكان في المناطق الجبلية بولاية جيجل ضمن إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، وهل جسد التنفيذ الميداني للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المنهجية العملية والعلمية لإقامته، بما يحقق التنمية الريفية المستدامة في هذه المناطق؟

كما ذكرنا سابقا، فإن محاولة الوصول إلى إجابة دقيقة ونتائج إيجابية عند دراسة إشكالية أو إقامة عملية تنموية متعلقة بالتنمية الريفية، لابد أن تأخذ في الإعتبار خصوصية وتجانس المجال الريفي المراد دراسته، ما يجعل من التحديد الدقيق لهذا المجال، بما يتوافق مع أسلوب الدراسة وأهدافها، من المتطلبات الأساسية والضرورية لهذا البحث، حيث يمكننا من معرفة أهم الأسئلة التي تكون الإجابة عنها في خدمة تحليل، معالجة والإجابة على الإشكالية المطروحة. لهذا فقد آثرنا في هذا البحث، التطرق لهذه الأسئلة وكذلك الفرضيات التي قمنا بوضعها كإجابات مبدئية لهذه الأسئلة، بعد إبراز كل المفاهيم، العناصر والجوانب المتعلقة بالدراسة الميدانية لهذه الإشكالية في الفصل المخصص للدراسة الميدانية.

هيكلة ومنهجية البحث

من أجل دراسة الإشكالية المطروحة، سنعمل من خلال الفصل الأول من هذا البحث تحت عنوان: **مميزات وخصوصية المناطق الجبلية التنموية ودور المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في تفعيل الحركية التنموية في هذه المناطق**، على إبراز ماهية خصوصية المناطق الجبلية والمعايير العالمية والوطنية لتحديد هذه المناطق وكذلك مميزاتها وأهميتها، ثم سنوضح في القسم الأخير من هذا الفصل، الدور الأساسي للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في تأسيس حركية تنموية مستدامة في المناطق الجبلية، بالإعتماد على مميزات وعوامل النجاح التي تنفرد بها الزراعة الجبلية، والتي تجعل من هذه الأخيرة قاعدة حيوية لانطلاق أية مبادرة محلية تهدف لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، واندماج هذه الأخيرة في مسار تنمية وتهيئة الإقليم والتنمية الوطنية الشاملة.

وبهدف تحديد السياق الإقتصادي العام الذي يندرج ضمنه هذا البحث، سنعمل في الفصل الثاني تحت عنوان: **مكانة الزراعة الجبلية في ظل تطور سياسة التنمية الزراعية والريفية في الجزائر**، على تحليل أهم مؤشرات تطور القطاع الزراعي ضمن الإطار الزمني الذي نرى أنه يتلاءم أكثر مع

طبيعة الإشكالية المطروحة (في الفترة بين سنتي 2000 و2006 سجلت أهم التحولات والتطورات في سياسة التنمية الزراعية والريفية)، وهذا بعد التعريف بالجزائر والإشارة إلى أهم مميزات الإقتصاد الوطني، ثم توضيح مدى أهمية القطاع الزراعي عامة في تنويع الإقتصاد الوطني.

أما في القسم الثاني من هذا الفصل، فسيتم التركيز على أهم المراحل التي ميزت تطور سياسة التنمية الزراعية والريفية في الجزائر منذ الإستقلال، حيث سنميز بين نوعين من هذه السياسات بناء على الإختلاف بينهما من حيث البناء النظري، الرؤية، الأهداف والأدوات، وسيمكننا هذا التميز من تحديد نقطة التحول التي شهدتها سياسة التنمية الزراعية والريفية في الجزائر. هذا ما يجعلنا نحاول في آخر هذا الفصل، وعلى ضوء مبادئ وأسس الصيغ الجديدة لسياسات التنمية الريفية، تقييم الدور الذي لعبته سياسات التنمية الزراعية والريفية على مدى مراحل تطورها، في تنمية الزراعة الجبلية وذلك على مستوى الإندماج والتكامل القطاعيين، التأطير المؤسساتي والعمليات التنموية التي إستفادت منها الزراعة الجبلية في.

وفي الفصل الأخير من البحث، والذي يتضمن الدراسة الميدانية لمجموعة من المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر بولاية جيجل، وبعد التحديد الدقيق لميدان الدراسة (بلدية برج الطهر) في القسم الأول من هذه الدراسة، وفي سعينا للإحاطة الشاملة بإشكالية التنمية الريفية المستدامة في منطقة جبلية ذات مميزات وخصوصية تنموية، سنوضح في القسم الثاني محددات ومؤشرات هذه الإشكالية ببلدية برج الطهر الجبلية وكذا الفرضيات التي قمنا بوضعها كإجابة أولية على الأسئلة المطروحة، والتي ستكون محل اختبار من خلال جمع وتحليل كل المعطيات المتعلقة بهذه المجموعة من المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة التي قمنا بدراستها ضمن إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة الذي تمت إقامته ببلدية برج الطهر سنة 2009.

أما في القسم الثالث من الدراسة الميدانية، فسنعمل على تحديد الأسلوب العلمي المتبع، حيث سنبين الخصائص التي يتميز بها ومدى تلاؤمه مع خصوصية الإشكالية المطروحة وميدان الدراسة على السواء، كما سنعمل على توضيح كل المفاهيم النظرية المرتبطة بالدراسة الميدانية، وكذا مراحل، طريقة وأدوات إنجاز هذه الدراسة، وسيتم عرض وتحليل نتائج التحقيق الميداني الذي شمل 22 عائلة– مشروع زراعي ببلدية برج الطهر في القسم الرابع من هذا الفصل، فيما يتضمن القسم الخامس دراسة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، كأداة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وسياسة التجديد الريفي والزراعي ببلدية برج الطهر.

و أخيرا، ستكون خاتمة هذا البحث كتأكيد على نتائج اختبار الفرضيات المطروحة، بناء على تحليل المعطيات التي قمنا بجمعها ومعالجتها وفقا للأسلوب العلمي المتبع، وانطلاقا من النتائج المتحصل عليها قمنا باقتراح العناصر التي رأينا أنها يمكن أن تشكل محاورا لإستراتيجية تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في المناطق الجبلية بولاية جيجل، والتي تستهدف تحقيق التنمية الريفية

المستدامة في هذه المناطق. فيما يمكننا تثمين أهم النتائج المتحصل عليها في نهاية هذا البحث، من طرح إشكالية جديدة في موضوع التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية، والتي ستشكل استمرارا لهذا البحث في المستقبل.

لدراسة هذا الموضوع والإحاطة الشاملة بكل العناصر التي تخدم الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج التاريخي لدراسة مسار تطور السياسة الإقتصادية والاجتماعية، وكذلك أهم الأحداث التي نتجت عنها الحالة العامة في المناطق الجبلية، والتوجهات الحالية لمعالجة إشكالية التنمية الريفية المستدامة على مختلف المستويات (العالمي، الوطني، المحلي أو الإقليمي). ولدراسة مجموعة من المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر بولاية جيجل ضمن إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي الذي يتلاءم أكثر مع طبيعة الإشكالية المطروحة، حيث يمكننا من التحليل الدقيق لمختلف العلاقات والروابط بين العائلة الريفية والمشروع الزراعي، وكل التبادلات بين هاتين الوحدتين الأساسيتين والتبادلات بين النظام العائلة الريفية – المشروع الزراعي والمحيط الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي أو الطبيعي، كما يمكننا من تحديد مختلف تأثيرات ونتائج السياسة الإقتصادية على هذا النظام، تقييم هذه السياسة وتقديم الاقتراحات الضرورية لمعالجة الإشكالية المطروحة.

أما فيما يتعلق بجمع المعلومات والمعطيات الضرورية لإعداد هذا البحث، فقد اعتمدنا على البحث التوثيقي لجمع المعلومات، الإحصائيات، والحقائق العلمية في الفصلين الأول، الثاني وبعض أقسام الدراسة الميدانية، فيما تم الحصول على المعطيات المتعلقة بدراسة مجموعة المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، بالإعتماد على التحقيق الميداني و بإستعمال إستبيان تحقيق موجه لأصحاب المشاريع الزراعية، واستبيان مقابلة موجه لمختلف أطراف المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، كما قمنا بتوثيق مختلف المعطيات المتعلقة بميدان الدراسة والتي رأينا أنها ضرورية لمعالجة وتحليل الإشكالية المطروحة، عن طريق التصوير الفوتوغرافي وتقارير الخرجات الميدانية لتوثيق المعطيات التي تمت معاينتها ميدانيا، فيما اعتمدنا لمعالجة المعطيات التي تحصلنا عليها على برنامج Microsoft Office Excel 2007.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث أولا إلى التأكيد على الدور الأساسي للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في تأسيس حركية تنموية مستدامة في المناطق الجبلية، بالنظر إلى العلاقات والروابط الحيوية بين العائلة الريفية والمشروع الزراعي، والتي يمكن تعزيزها وتدعيمها بما يحافظ على قدرة النظام العائلة الريفية – المشروع الزراعي في التجدد وإعادة إنتاجه وتأقلمه مع تغيرات المحيط الطبيعي، الإجتماعي والاقتصادي من حوله. وفيما يمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة الأداة الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (سياسة التجديد الريفي والزراعي)، يتمثل الهدف

الثاني لهذا البحث في إجراء تقييم في نصف مسار إقامة المشروع على مستوى منطقة جبلية بولاية جيجل (بلدية برج الطهر) لتوضيح مدى التوافق بين المنهجية العملية لإقامة المشروع والطريقة التي تم إتباعها ميدانيا لتحقيق ذلك، ما يمكننا من تحديد الإختلالات لمعالجتها وتثمين النتائج المحققة، لاسيما في مجال التكفل بمختلف جوانب تدعيم النشاطات الزراعية، وتجسيد المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية. أما الهدف الأخير لهذه الدراسة، فهو العمل على تحديد أهم الإشكاليات الحقيقية التي تندرج ضمن مجال التنمية الريفية في المناطق الجبلية، والتي يمكن أن تفتح أفقا جديدا لهذا البحث واستمراره مستقبلا.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من عنصرين أساسين على الأقل، حيث ترتبط هذه الأهمية أولا بالمكانة التي تحتلها المناطق الجبلية في الجزائر، سواء من الناحية الجغرافية، السكانية، الثقافية أو الطبيعية، أما عامل الأهمية الثاني، فيرتبط بخصوصية وتعقيد إشكالية التنمية الريفية في المناطق الجبلية، حيث تتعدد، تتنوع وتتناقض أحيانا العناصر المحددة لهذه الإشكالية، تبعا للحيز أو المجال الريفي الجبلي المقصود. من جانب آخر، فقد شكلت هذه المناطق ولا تزال إلى يومنا هذا، تحديا حقيقيا لاستدامة الأمن الإجتماعي والسياسي في بلادنا، ما يجعل من تبني مقاربة تنموية عادلة وملائمة في هذه المناطق تكتسي بالغ الأهمية والأولوية، لإدماجها في مسار التنمية المحلية والوطنية الشاملة، وإنصاف سكان المناطق الجبلية، بإعطائهم مكانتهم ودورهم الحقيقي، التاريخي والمستقبلي في عملية التنمية الوطنية.

الدراسات السابقة

– مبارك لسلوس، التحولات في الفلاحة الجبلية بولاية تيزي وزو، مذكرة ماجستير، إشراف سليمان بدراني، جامعة الجزائر، 1990.

- Bouchtata.A.A, typologie et modèles de simulation des exploitations agricoles dans la zone montagneuse de Bni Chaugrane, Mascara, Algérie, thèse Mastère of science, CIHEAM-IAM, 2004, Montpellier, France.

- N. Djonahe.Metna, Redynamisation de l'agriculture de montagne : possibilités et perspectives d'une reconversion, cas de la Kabylie, thèse Mastère of science, CIHEAM-IAM, 2006, Montpellier, France.

الفصـــل الأول

الفصل الأول: مميزات وخصائص المناطق الجبلية التنموية ودور المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في تفعيل الحركية التنموية في هذه المناطق

تمهيـــد

لم تكن المشاكل التي تعاني منها المناطق الجبلية في معظم أنحاء العالم، على إختلاف طبيعتها وعمق أبعادها، قبل إنعقاد القمة العالمية للأرض سنة 1992 بالبرازيل، تشغل حيزا كبيرا من النقاش، سواء تعلق هذا النقاش بالمسائل ذات البعد العالمي، الإقليمي أو حتى على المستوى الحكومي، خاصة في الدول التي تمثل المناطق الجبلية جزء هاما من أراضيها، وتشكل ضغطا كبيرا على الحكومات الوطنية في هذه الدول نتيجة للأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية والسياسية المعقدة في هذه المناطق. هذا ما أثر بصفة مباشرة على المسيرة التنموية لهذه البلدان وعلى علاقاتها الخارجية، أين نجد في العديد من الحالات أن دولتين أو مجموعة من الدول تتقاسم مناطق جبلية واحدة.

ونتيجة لانعكاسات الأزمات المتعددة الجوانب التي تعيشها المناطق الجبلية، على الصعيد العالمي، الإقليمي والوطني، صار من الضروري والمستعجل العمل على إيجاد إطار عالمي موحد ومدعم من جميع الأطراف المهتمة، لتوجيه و دعم الجهود التنموية الرامية إلى تأسيس حركية تنموية مستدامة في هذه المناطق. هذا ما تحقق بعد قمة الأرض بريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، حيث خصص الفصل (13) من المذكرة (21) للأهداف التي يجب العمل على تجسيدها من أجل التثمين المستدام للأنظمة البيئية الهشة، التي من ضمنها الأنظمة البيئية الجبلية. وهنا نشير إلى الأهمية البالغة لعملية تحديد المميزات والخصوصيات التنموية التي تنفرد بها المناطق الجبلية، لتكون منطلق السياسات والإستراتيجيات المعدة والهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في هذه المناطق.

في هذا السياق، ومن أجل توضيح الدور المحوري للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في تأسيس حركية تنموية في المناطق الجبلية بالجزائر، وكذلك البعد الإستراتيجي الذي تأخذه عملية تنمية وتطوير هذه المشاريع وتوافقها مع الخصائص التنموية ومميزات المناطق الجبلية، سنتطرق أولا إلى الأهمية العالمية التي تتميز بها المناطق الجبلية، والتي تدفعنا إلى البحث عن مفهوم دقيق لهذه المناطق، يتم تحديده بناء على معايير علمية معتمدة من طرف الحكومات أو التكتلات الإقليمية وكذلك المؤسسات العالمية، ثم الوقوف على أهم الجهود المبذولة في إطار السعي العالمي لحماية المناطق الجبلية، والتي إرتبطت بتنامي وعي المجتمع الدولي بمدى حجم المخاطر المترتبة على تدهور الأنظمة البيئية العالمية وكذا بالمميزات الطبيعية، البيئية، الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الجبلية.

ثانيا، وبالاعتماد على خارطة المناطق الجبلية في الجزائر ومختلف المعطيات المتعلقة بحالة الموارد الطبيعية، الأنظمة البيئية الجبلية والوضعية الاقتصادية والاجتماعية، سنوضح أهم العناصر المحددة للخصوصية التنموية في المناطق الجبلية، التي تستدعي أيضا معرفة دقيقة للعوائق التنموية

وطبيعتها، بهدف تدليلها والحد منها، وتحديد الرهانات الواجب كسبها، لاسيما العمل على تأسيس قاعدة نشاطات اقتصادية متكاملة ترتكز على أولوية تنمية وتطوير النشاطات الزراعية الجبلية، بالنظر إلى الدور الحيوي لمختلف النشاطات الزراعية في تفعيل الحركية التنموية في المناطق الجبلية، والذي سنبينه في القسم الأخير من هذا الفصل، بناء على خصائص ومميزات الزراعات الجبلية، كجودة المنتجات ونوعيتها الطبيعية المرتبطة بأنظمة الإنتاج وبتعدد الوظائف التي تؤديها إقامة وتنمية نشاطات زراعية متنوعة وتكاملية بالمناطق الجبلية.

I- أهمية ومميزات المناطق الجبلية

تحتل المناطق الجبلية جزءا هاما من مساحة اليابسة على الكوكب الأزرق، حيث تبلغ 24% من المساحة العالمية ويقطنها 12 % من سكان العالم وتوفر موارد أساسية وضرورية للسكان في الجبال والمناطق المنبسطة على السواء (المياه العذبة، الغذاء، الغابات، المواد المعدنية، الترفيه المادي والروحي...).[1] كما تعتبر المناطق الجبلية عبر العالم، من أغنى المناطق ثقافيا وبيولوجيا، وكانت عبر التاريخ مهدا للحضارات والرخاء والازدهار، وتعد الشعوب التي تسكن الجبال رمزا للحرية والمجد وتتميز بتعدد الثقافات وغناها. وإذ تنفرد بطبيعتها وموروثها البيولوجي، تضاهي المناطق الجبلية وحدها كل ما توفره المناطق الأخرى مجتمعة من أنواع نباتية وحيوانية ومناظر خلابة فريدة، أغلبها يبقى مجهولا إلى اليوم. وعلى الرغم من كونها الأكثر تهميشا، توفر المناطق الجبلية الماء الشروب لنصف سكان العالم وهي مراكز للمنشآت الضخمة، كالسدود ومحطات توليد الكهرباء، وأماكن لمزاولة نشاطات عديدة ومتنوعة (زراعية، رعوية، غابية، مائية، صناعية، سياحية...)، تجعلها مصدرا هاما للغذاء، الشغل والدخل لملايين البشر.

وبحكم تصوراتنا الخاطئة، نعتقد أن المناطق الجبلية قوية و بعيدة عن كل الأخطار، إلا أنها تتميز بهشاشة كبيرة بسبب الارتفاع ودرجة الانحدار، ما يزيد في حساسيتها للتغيرات المناخية والاستغلال المفرط والضار للموارد الطبيعية ويجعلها عرضة للكوارث الطبيعية والإنسانية (الزلازل، الانزلاقات الأرضية، الانجراف، الجفاف، ذوبان الجليد، المجاعة، اللجوء، الهجرة...).[2]

وتتزايد المخاطر التي تهدد الأنظمة البيئية الجبلية خاصة عند تدخل الإنسان، أين يلجأ الكثير من المزارعين في هذه المناطق إلى طرق غير مهنية في استغلال الأراضي والموارد الغابية والثروات الحيوانية والنباتية، كالرعي المكثف، حرق الغابات، الصيد العشوائي...، من أجل سد حاجياتهم اليومية المتزايدة، بالإضافة إلى عدم تلاؤم خطط التهيئة الحكومية للمناطق الجبلية وبعد هذه الأخيرة عن مراكز القرار السياسي، خاصة في الدول النامية والفقيرة في إفريقيا، آسيا الوسطى وأمريكا الجنوبية.

[1]- Jacques Diouf,(2002), ensemble nous pourrons soulever des montagnes, unasylva №208, Rome, FAO,[consulté en ligne en janvier 2010] http://www.fao.org/docrep/004/y3549f/y3549f00.htm

[2]-Peter H.Roven,(2002), AAAS Atlas of population and environnement, série 2002, university of california, [consulté en ligne en janvier 2010] http://atlas.aaas.org/index.php?sub=foreword

كل هذه العوامل، أثرت كثيرا في تدهور الوسط الطبيعي، الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الجبلية عبر نطاق واسع من العالم، مما انعكس سلبا على الوضع العام فيها وزاد في تفاقم المشاكل والنزاعات السياسية والأهلية وأصبح التصدي لكل صور التدهور في جبال العالم من التحديات العالمية الكبيرة، على غرار العمل من أجل إقامة الأطر السياسية المستقرة التي تضمن إعادة حيويتها، ووضع الإطار العالمي الفعال للمحافظة عليها والاستغلال المستدام للثروات الضرورية والحيوية، التي توفرها لكل سكان العالم.[3]

I-1- تحديد مفهوم المناطق الجبلية

إن الهدف الأساسي والضروري من وضع مفهوم للمناطق والأقاليم الجبلية، سواء كان ذلك على المستوى العالمي (المؤسسات والمنظمات العالمية، مثل المنظمة العالمية للزراعة والتغذية، البرنامج الأممي من أجل البيئة...)، أو الإقليمي (الإتحاد الأوروبي، بعض المنظمات الإقليمية ومعاهد البحث، مثل منظمة أوروموتنانا بأوربا...)، وكذالك على المستوى الحكومي أو الوطني، هو صياغة السياسات ووضع البرامج وتوجيه النشاطات الخاصة بتنمية وحماية المناطق والأقاليم الجبلية وتنسيقها على جميع المستويات. وبالنظر إلى تعدد وتنوع الأقاليم الجبلية، من حيث المميزات والخصائص الطبيعية، الاجتماعية والاقتصادية، تتعدد المعايير والمقاييس التي تحدد مفهوم هذه المناطق، ما يقودنا إلى دراسة أهم المعايير المعتمدة على المستوى العالمي وفي بعض الدول التي عملت على إنشاء سياسات ووضع إستراتيجيات تنموية تعنى بالمناطق الجبلية، إنطلاقا من إعتبار الخصوصيات والمميزات المرتبطة بتواجد وواقع هذه المناطق.

I-1-1- معايير تحديد الأقاليم الجبلية

إن الملاحظ في تحليل أهم المعايير المعتمدة، من أجل وضع مفهوم دقيق يشمل غالبية الأقاليم والمناطق الجبلية العالمية، هو التركيز على عامل الارتفاع على سطح البحر ودرجة الانحدار وما ينتج عن ارتباطهما من تغيرات مناخية وبيئية، لكن الاعتماد على هذه المجموعة من العوامل قد ينتج عنه عدم اعتبار بعض الأنظمة البيئية الجبلية القديمة أو الأقل ارتفاعا كمناطق جبلية، كما يمكن أن تدرج مناطق مرتفعة غير جبلية أو بها جبال تتميز بتغيرات بيئية ضعيفة.

فعلى المستوى العالمي، قام البرنامج الأممي من أجل البيئة **(P N U E)**، لتحديد خارطة عالمية للمناطق الجبلية، في إطار السنة العالمية للجبال سنة 2002، بالاشتراك مع اللجنة العالمية للمحافظة

[3]- Conseil de l'organisation mondiale pour l'agriculture et l'alimentation(FAO), (2004), Rapport intérimaire sur l'année internationale de la montagne №CL123 INF 15, Rome, [consulté en ligne en mars 2010] sur http://www.fao.org/DOCREP/MEETING/005/Y6633f.HTM

على المناطق الجبلية **(W C M C)**، بناء على قاعدة المعلومات المتوفرة، بتبني ثلاثة عوامل أساسية في تصنيف المناطق الجبلية، وهي:

- الارتفاع على سطح البحر؛
- درجة الانحدار أو الميل؛
- التغيرات المناخية الناتجة عن العاملين السابقين.[4]

أما إقليميا، فإن التجربة الأوروبية في العمل على وضع سياسة تعنى بالتنمية الإقليمية، في شقها المتعلق بالمحافظة على المناطق الجبلية، تعد الرائدة في أخذها بعين الاعتبار لعدة جوانب مختلفة، من أجل تحديد دقيق ومتناغم لمفهوم المناطق الجبلية، بحيث يساعد هذا المفهوم، على إجماع كل الدول المنتمية إلى الإتحاد الأوروبي وحتى تلك التي يحتمل انضمامها مستقبلا، بشأن مفهوم المناطق الجبلية. فالطبيعة الجغرافية المميزة للإتحاد، يغلب عليها الطابع الجبلي، الأمر الذي يحد كثيرا من العوائق السياسية والاقتصادية في طريق تنمية وحماية هذه المناطق، ويمكن أن يساهم في خلق فضاءآت جديدة للتعاون الدولي والإقليمي، من أجل تحقيق هذا الهدف، على غرار منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تعد جبلية بامتياز، وذات خصوصية من الناحية البيئية والتنوع البيولوجي الفريدين في العالم.[5]

وقد أعتمد مجلس الإتحاد الأوروبي، في تحديد مفهوم المناطق الجبلية، في إطار دعم التنمية الريفية من طرف الصندوق الأوروبي للتوجيه والضمان الزراعي سنة 1999، ثلاثة معايير أساسية، أعتبر على أساسها تعريف المناطق الجبلية كإطار عام لتعريفها في كل دول الإتحاد، وتتمثل هذه المعايير في:

- الظروف المناخية الناتجة عن الارتفاع على مستوى سطح البحر؛
- درجة انحدار الأراضي داخل الإقليم؛
- ارتباط المعيارين بنفس المنطقة أو الإقليم.

أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للإتحاد الأوروبي، فقد اعتمدت في تحديد مفهوم المناطق الجبلية داخل الإتحاد على ثلاثة معايير أساسية وهي :

أ- **المعوقات الطبيعية:** وتتكون بالإضافة إلى الارتفاع على سطح البحر، درجة الانحدار والعوامل المناخية الصعبة، الناتجة عن العاملين السابقين، من الحالة الجغرافية والموقع على خط الطول، طبيعة التربة، الكتلة الجبلية...

[4]- Euromontana, (2004), produits agroalimentaires de montagne en Europe : Réglementations existantes et exemples de marques pertinentes pour leur promotion, p12 [consulté en ligne en janvier 2010] sur www.mountainproducts-europe.org/.../conclu_web_fr.pdf.

[5]- IUCN, (2004), Rapport du congrès mondial de la nature : Partenariat pour les montagnes méditerranéennes, Bangkok, Thaïlande, [consulté en ligne en février 2010].http:www.iucn.org/ressources/index

ب- المعوقات الاجتماعية والاقتصادية: تتمثل في انخفاض الكثافة السكانية، العزلة الناتجة عن البعد من المناطق الحضرية ومراكز القرار السياسي والاقتصادي، الارتباط الكبير للسكان بالنشاطات الزراعية، نقص أو عدم وجود قنوات لتصريف منتجات المناطق الجبلية المجاورة لبلدان خارج الإتحاد الأوروبي التي يكون غالبا الاتصال بها ضعيفا.

ج- درجة التدهور البيئي: وتشمل العناصر المختلفة التي تكون الأنظمة البيئية الجبلية، مثل حالة التربة، المياه ومصادرها، حالة التنوع البيولوجي، مدى تدهور الثروة الغابية...[6]

أما على المستوى الوطني أو الحكومي، ورغم تبني عدد كبير من دول العالم للمبادئ المعلنة خلال قمة الأرض بريو دي جانيرو- البرازيل سنة 1992، خاصة الفصل الثالث عشر، المتعلق بإدارة الأنظمة البيئية الهشة ومنها التثمين المستدام للمناطق الجبلية، إلا أن القليل فقط من دول وحكومات العالم، التي عملت على إقامة الأطر القانونية، المؤسساتية والعلمية، للمحافظة على المناطق الجبلية وتنميتها. وهناك قلة من الدول والحكومات التي قامت من قبل على وضع المعايير المحددة للمناطق الجبلية وسن قوانين خاصة بتهيئة، حماية وتنمية المناطق الجبلية، على اعتبار وجود مساحات جبلية واسعة من أراضيها، مثل إيطاليا، جورجيا، سويسرا، فرنسا...[7]

ويبقى إعطاء مفهوم شامل ودقيق للمناطق الجبلية، يتوقف على مدى دلالة المعايير المعتمدة في صياغة هذا المفهوم، على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي في هذه المناطق، ما يعزز قدرة المؤسسات الدولية والحكومية، على توجيه السياسات والبرامج الخاصة بحماية وتنمية المناطق الجبلية، بما يتناسب مع خصوصيات كل منطقة.

I-1-2- تعريف المناطق الجبلية

تعددت التعاريف التي أعطيت للمناطق الجبلية، وفقا للمعايير المعتمدة لهذا الغرض على أكثر من مستوى، وهذا راجع أساسا إلى التنوع الكبير لهذه المناطق عبر العالم وكذلك إلى تباين السياسات، الأهداف والوسائل الموجهة من قبل المؤسسات الدولية، الإقليمية والوطنية لإدارة وتثمين المناطق الجبلية.

أ- تعريف المناطق الجبلية في الإتحاد الأوروبي: عرفت المناطق الجبلية في المادة 18 من التنظيم 1999/1257 لمجلس الإتحاد الأوروبي بأنها « المناطق التي تتميز بمحدودية بالغة في إمكانيات استغلال الأراضي وزيادة محسوسة في تكاليف الأشغال الناتجة عن:

- الظروف المناخية الصعبة بسبب الارتفاع، المؤدية إلى دورة زراعية قصيرة؛

[6]- Euromontana, Op.cit, p11.

[7]- Annie Villeneuve, Patrice Talla et Mohamed Mekouar, (2002), Le cadre juridique de l'aménagement durable de la montagne : un aperçu des instruments propres à la montagne, unasylva №208, FAO, Rome. [consulté en ligne en janvier 2010] www.fao.org/document

– وجود انحدارات شديدة على ارتفاع أقل في غالبية الإقليم، مما يؤدي إلى عدم إمكانية إستعمال الآلات الزراعية العادية أو اللجوء إلى استعمال آلات ومعدات خاصة، تكون غالبا مرتفعة الكلفة؛

– عند ارتباط عامل الانحدار أو الميل مع الارتفاع وينتج عن ارتباطهما عائقا، يحول دون استغلال الأراضي داخل إقليم معين، بشرط أن لا يؤدي وجود أحد العاملين على حدا إلى إعاقة كبيرة للاستغلال الزراعي للأراضي».

يتضح من خلال هذا التعريف، التوجه الزراعي الذي تهدف إليه عملية تحديد الأقاليم والمناطق الجبلية داخل الإتحاد الأوروبي، وهو وضع الإطار الخاص بالتنمية الزراعية في هذه المناطق والمتمثل في السياسات الزراعية التي تمس بصفة مباشرة أو غير مباشرة المناطق الجبلية، كالآليات القانونية والتشريعية الخاصة بالزراعة والمنتجات الغذائية في المناطق الجبلية، الآليات العمومية للجودة (شهادات الجودة التي تضمن نوعية وجودة المنتجات في المناطق الجبلية)، العلامات الخاصة المدعمة،...

ب– تعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الأوروبي : عرفت اللجنة في تقريرها رقم 461/88 المناطق الجبلية بأنها : « وحدة جغرافية، بيئية، اقتصادية، اجتماعية وبشرية، تتميز بعوائق ناتجة عن ارتباط الارتفاع على مستوى سطح البحر وعوامل طبيعية أخرى تتطلب تحديد علاقتها مع العوائق الاجتماعية والاقتصادية وكذلك بعدم التوازن الإقليمي ومستوى التدهور البيئي».[8]

يبين التعريف الأخير، للمناطق الجبلية داخل الإتحاد الأوروبي، تحولا عميقا في الرؤية والمفاهيم المتعلقة بالمحافظة على المناطق الجبلية وتنميتها، بما يتوافق مع كل المكونات الأساسية للأنظمة البيئية الجبلية، وكل الأطراف الفاعلة على مستوى إقليم أو منطقة جبلية معينة، في إطار مقاربة تنموية إقليمية، تتطلب الأخذ في الحسبان بخصوصية ومميزات وحاجيات التنمية، ووضع الآليات الملائمة للمحافظة على هذه المناطق وصيانتها ضمن مبادئ التنمية المستدامة.

ج– تعريف المناطق الجبلية في الجزائر: تعد تجربة الجزائر في مجال حماية والتثمين المستدام للمناطق الجبلية، حديثة بالمقارنة مع العديد من الدول المنتمية إلى حوض المتوسط، حيث لم تولى الأهمية الضرورية لتنمية هذه المناطق على قدر أهميتها الجغرافية، الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، وقد جاء أول تعريف للمناطق الجبلية في الجزائر في المادة (2) من القانون 03/04 الصادر في 23 جوان 2004، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار مبادئ التنمية المستدامة كما يلي : « المناطق الجبلية هي كل الفضاءات المشكلة من سلاسل و/أو من كتل جبلية والتي تتميز بخصائص جغرافية كالتضاريس والعلو والانحدار، وكذا كل الفضاءات المجاورة لها والتي لها علاقة بالاقتصاد وبعوامل تهيئة الإقليم وبالأنظمة البيئية للفضاء الجبلي المقصود والتي تعد بدورها مناطق جبلية».

[8]- Euromontana, Op.cit, p 8-9-11.

ويقصد بالكتل الجبلية في هذا التعريف، بالمناطق الجبلية التي تشكل كيانا جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا منسجما.[9]

إن أهم ما يمكن تأكيده من خلال صدور هذا القانون، هو الرؤية التنموية الجديدة التي تعكس تبني الجزائر لمبادئ التنمية المستدامة، وكذلك المنهجية الإقليمية المتبعة لتحقيق التنمية الشاملة، والتي تعد عملية تجديد حقيقية لكيفيات ووسائل التدخل الحكومي في مجال تهيئة الإقليم والتنمية الريفية وحماية البيئة. وتتدرج كل المحاولات لوضع تعريف شامل للمناطق الجبلية في إطار الجهود المبذولة على مستوى المؤسسات والمنظمات الدولية وكذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، الساعية إلى ترسيخ الوعي بالأهمية البالغة للأنظمة البيئية الجبلية وضرورة المحافظة عليها وحمايتها، ومدى هشاشتها وحساسيتها، خاصة للتغيرات المناخية الناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري وآثار التدخل البشري على الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية الجبلية.

I-1-3- الجهود العالمية لحماية المناطق الجبلية

لقد تزايد الوعي العالمي بالأهمية البالغة للمناطق الجبلية في السنوات الأخيرة، وبدأت الأسئلة المتعلقة بحماية والمحافظة على هذه المناطق وتنميتها، تأخذ حيزا واسعا في النقاش العالمي، خاصة تلك الإشكالات المرتبطة بالتدهور البيئي، كذوبان الجليد على قمم المرتفعات، انقراض العديد من الأنواع النباتية والحيوانية، إتلاف مساحات شاسعة من الغابات الجبلية، انجراف وانزلاق التربة، تلوث وجفاف الأنهار والوديان النابعة من قمم الجبال، وتردي الأوضاع الاجتماعية لسكان المناطق الجبلية كالفقر، البطالة، سوء التغذية، انتشار الأمراض والأوبئة وانعدام الرعاية الصحية، الهجرة الجماعية والنزوح، تفاقم الصراعات على الموارد الطبيعية وتراجع الاقتصاد الريفي، كانخفاض مردودية النشاطات الزراعية، التحرر التجاري واشتداد المنافسة، ضعف الاتصال وعدم وجود قنوات فعالة لتصريف المنتجات الجبلية، نقص إمكانيات التموين بالمواد الأولية والعتاد الزراعي، عدم وجود قاعدة متكاملة للنشاطات الاقتصادية، نقص الهياكل الأساسية ووسائل الولوج إلى المناطق الجبلية...

وهي العوامل التي أدت إلى خلق الظروف الملائمة لنشوب النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي في الكثير من المناطق الجبلية، وبروز النزعات القبلية، العرقية، الدينية والانفصالية، ما جعل الفشل في الكثير من الحالات، هو النتيجة الحتمية لكل الجهود المبذولة لتحسين الوضع المتردي في المناطق الجبلية، وخاصة تلك الجهود التي لم تسعى إلى معرفة الأسباب الواقعية والحقيقية للحالة المعقدة في المناطق الجبلية.

[9]- Algérie, ministère de l'environnement et aménagement de territoire et de tourisme, (2004) , Journal officiel № 41 10 du 27 juin 2004.

لقد بدأت دراسة المسائل التنموية للمناطق الجبلية على الصعيد العالمي سنة 1992، في إطار قمة الأرض بريو دي جانيرو– البرازيل **(C N U E D)**، أين خصص الفصل (13) من الأجندة (21) لإدارة الأنظمة البيئية الهشةن وأصبحت قضية التثمين المستدام للمناطق الجبلية على قدم المساواة مع العديد من الأسئلة المطروحة على طاولة النقاش العالمي، كالاحتباس الحراري، التصحر وانحصار الغابات المدارية، حيث تم تعيين المنظمة العالمية للزراعة والتغذية (F A O)، لقيادة تنفيذ الفصل (13) من الأجندة (21). وبعد عدة لقاءات مع منظمات حكومية وغير حكومية، معاهد ومؤسسات البحث، جرى التأكيد على ضرورة مشاركة الحكومات الوطنية والمنظمات الغير حكومية، لتنفيذ مختلف البرامج الهادفة إلى التثمين المستدام للمناطق الجبلية.

في سنة 1995 عقد اجتماع لعدة منظمات غير حكومية مهتمة بالمسائل التنموية في المناطق الجبلية، ضم 140 مشارك من 40 دولة، أسس خلاله المنتدى العالمي للجبال، كأول شبكة عالمية لتبادل المعلومات، دعم واقتراح البرامج ، النشاطات والأعمال لتنمية وحماية عادلة ومستدامة للمناطق الجبلية.[10]وخلال المؤتمر العالمي الذي أقيم بعاصمة كيرغزيستان سنة 1996 تحت عنوان: «Mountain Research-Challenges for the 21st century» اعتمدت المقاربة التنموية الإقليمية لحماية وتنمية المناطق الجبلية، والتي تستدعي تدخل الفاعلين الأساسيين من مختلف التخصصات والصلاحيات داخل إقليم معين، بغض النظر عن الأولويات المتغيرة والتي يجب تحديدها بناء على خصوصية كل إقليم أو منطقة جبلية.

ولأجل صياغة السياسات الملائمة والبرامج الفعالة الخاصة بتثمين المناطق الجبلية والمحافظة عليها وتقييم حالات هذه المناطق في الزمان والمكان المناسبين، اقترحت المنظمة العالمية للزراعة والتغذية في نفس السنة نموذجا لهذا الغرض، سمي بنموذج (الضغط– الحالة– الأجوبة) والذي يعتمد على مجموعتين من المؤشرات، تقيس المجموعة الأولى الضغط البشري على إقليم معين، بالاعتماد على ثلاثة مؤشرات فرعية، هي الكثافة السكانية، نمو السكان، الهجرة، أما تقييم حالة المحيط الجبلي فيتم عن طريق مؤشرين أساسيين يتمثلان في مستوى معيشة السكان وشروط الإستغلال المستدام للموارد الطبيعية.

تبنت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة **(E C O S O C)**، مقترح المؤتمر العالمي للجبال المتعلق بإقامة سنة عالمية للجبال، بعد تنامي الضغوط العالمية من أجل دعم البرامج الخاصة بحماية وتنمية الأنظمة البيئية الجبلية، حيث جاء هذا في توصياتها للهيئة العامة، وأعلن سنة 1998 بأن تكون

[10] - Martin F. Price et Bruno Messerli, (2002), Promouvoir la mise en valeur durable des montagnes : de rio à l'année internationale de la montagne et au-delà, unasylva № 208, FAO, Rome.
[consulté en ligne en janvier 2010] www.fao.org/document

.

2002، سنة عالمية للجبال وتم تحديد المحاور الأساسية للسياسات والبرامج الموجهة لحماية وتنمية المناطق الجبلية والمحافظة عليها، وهي مقاربة جديدة، خماسية الأسس (بيئية، ثقافية وعدالة، أخطار، اقتصادية، سياسية وتشريعية)، تعد كامتداد للمقاربة الكلاسيكية للتنمية المستدامة الثلاثية المحاور.[11]

وتمحورت البرامج والنشاطات المقامة في إطار السنة العالمية للجبال سنة 2002 حول عدة أهداف أهمها:

- ترقية وتطوير مفهوم التثمين المستدام للمناطق والأقاليم الجبلية والمحافظة عليها؛
- العمل من أجل ضمان حياة أفضل لسكان المناطق الجبلية؛
- الإعلان عن بداية الاحتفال بيوم 11 ديسمبر، كيوم عالمي للجبل كل سنة، ابتداء من سنة 2003، كأداة تحسيسية بأهمية المناطق الجبلية على مستوى المجتمع بمختلف مكوناته، وكمناسبة لإطلاق ودعم المشاريع التنموية الموجهة لتنمية وحماية المناطق الجبلية والمحافظة عليها؛
- وضع الآليات الفعالة الكفيلة بتسوية كل الخلافات ودعم التعاون بين السكان في المناطق الجبلية ونشر وعي التنظيم والاتصال بينهم ومع كل الأطراف المتدخلين والمرتبطين بالمحافظة على المناطق الجبلية؛
- نشر المعارف والمعطيات المتعلقة بالمناطق الجبلية عبر العالم، بهدف زيادة الدعم والالتفاف حول مشاريع تنمية المناطق الجبلية والمحافظة عليها؛
- العمل من أجل التأسيس لإدارة فعالة للبيئة الجبلية ومستقبل مستدام لكل من ترتبط حياتهم بهذه المناطق.[12]

I-2- المميزات البيئية والطبيعية للمناطق الجبلية

إن العوامل الرئيسية التي جعلت من الأقاليم والمناطق الجبلية فريدة في طبيعتها الجغرافية، البيئية والبشرية، هي على الخصوص، المساحة الكبيرة التي تحتلها الجبال على سطح اليابسة (24% من المساحة الإجمالية لليابسة على الأرض)، على شكل سلاسل جبلية يصل عددها إلى 130 سلسلة عبر العالم، أما العامل الثاني فهو الارتفاع على سطح البحر، مما يجعل من الجبال مناطق منعزلة بشكل يساعد على بقاء مكونات الأنظمة البيئية الجبلية محافظة على أصليتها، حيث كلما أرتبط الارتفاع بدرجة انحدار أكبر، زادت عزلة المناطق الجبلية، ما يجعلها ملجأ للأنواع النباتية والحيوانية الأصلية ووسطا ملائما لتكون أنظمة بيئية جبلية فريدة مميزة ومختلفة، سواء من ناحية التنوع البيولوجي أو البيئي.

[11] - Martin F. Price et Bruno Messerli, Op.cit.

[12]- ONU, (2007), Développement durable des régions montagneuses, Rapport du secrétaire générale № A/62/292.[consulté en ligne] http://www.fao.org/sard/fr/sardm/news/1240/2684/3075/index.html.

I-2-1- الأنظمة البيئية الجبلية

يزداد عدم التجانس في التضاريس الجبلية، كلما تغير الموقع الجغرافي للمنطقة الجبلية (الموقع على خط الطول والعرض)، وهدا ما ينعكس على التدرج المناخي، أين يختلف بتغير الموقع الجغرافي ويزداد كلما ارتفعنا على مستوى سطح البحر، وهي أهم العوامل التي نتج عنها التنوع الكبير للبيئة الجبلية، كما يرتبط تنوع الأنظمة البيئية الجبلية بالتنوع الثقافي، طرق استغلال الأراضي والمحافظة على الموارد الطبيعية عبر الزمان والمكان، حيث تأقلم السكان مع الظروف الخاصة للأرض، المياه، الغطاء النباتي والظروف المناخية، مما ترك أثرا واضحا في مسار تطور المجتمعات والحضارات.

وتتعرض المناطق الجبلية بشكل جيد للأشعة الشمسية، الرياح والرطوبة الجوية، ما يساعد على تكوين عدد كبير من المستعمرات الحية الجبلية، أما الانحدار الشديد وتشوهات المرتفعات الجبلية وانسياب الوديان والمجاري المائية منها إلى المناطق المنخفضة، فتزيد من تآكل الصخور بفعل الظروف الجوية وينتج عنها تكوين التربة، النباتات، الحيوانات وحتى السكان في هذه المناطق. وبهذا، تعتبر معظم الأنظمة البيئية الجبلية في حركية مستمرة، بالإضافة إلى المكونات الأساسية لهذه الأنظمة، كالمجاري المائية، حركة الكتل الجليدية والنشاط الجيولوجي المرتفع، كالزلازل والبراكين، ما يزيد من هشاشتها وقابليتها للتغير المستمر وحساسيتها للتدخل البشري.[13]

I-2-2- التنوع البيولوجي في المناطق الجبلية

تعتبر الأقاليم والمناطق الجبلية جزرا بيئية أصلية، بسبب عزلتها الناتجة عن الارتفاع ودرجة الانحدار والظروف المناخية القاسية، حيث تتوفر على العديد من الأنواع الحيوانية والنباتية ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة خاصة للقطاع الصيدلاني والزراعي، بالنظر إلى أصلية هذه الأنواع. فمن بين 90000 نوع من النباتات الراقية في العالم، يوجد نصفها في الجبال. وعلى سبيل المثال، يوجد في الهمالايا وحدها 25000 نوع نباتي، 75000 نوع من الحشرات واللافقاريات وأكثر من 1200 نوع من الثدييات والطيور. ويحتوي جبل كينا بالا وحده في ماليزيا من 450 إلى 4000 نوع نباتي، كما تتوفر مقاطعة يومان في الصين على 550 نوع نباتي طبي ومئات الأنواع الغذائية تباع من طرف السكان الجبليين، أما من النيبال فيستهلك أكثر من 150 نوع من النباتات الطبية والفطرية في مختلف أنحاء العالم، غالبيتها من المناطق الجبلية.[14]

ومن أهم المناطق الجبلية في العالم، منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تتميز بتنوع وتركيز بيولوجي فريد من الأنواع النباتية والحيوانية الأصلية، ويتواجد بهذه المنطقة العديد من البحيرات، التي تشكل25% من المناطق الرطبة في حوض البحر الأبيض المتوسط، أين أقيمت العديد من المحميات

[13]- Maharaj Muthoo, (2002), Écosystèmes de montagne et leur mise en valeur, unasylva №208. [Consulté en ligne en janvier 2010] www.fao.org/document.

[14]- Hamanta R. Mishra, (2002), Les montagnes du monde en développement : Des poches de pauvreté ou des pics de prospérité, unasylva № 208. [Consulté en ligne en janvier 2010] www.fao.org/document.

الطبيعية المأهولة بالطيور، النباتات والحيوانات في الأقاليم الجبلية. وهي بذلك تمثل الموطن الطبيعي لعدد هام من الأنواع المائية والطيور، ورواق لهجرة الطيور من شمال القارة الأوروبية نحو إفريقيا، ما جعلها منطقة هامة للتنوع البيولوجي العالمي.[15]

I-3- المميزات الاقتصادية والاجتماعية

استطاع سكان المناطق الجبلية الاندماج في محيط بيئي مضطرب، قاسي ومتنوع، وتمكنوا من إقامة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الملائمة عبر التاريخ، التي أثرت في المسار الحضاري والثقافي البشري، وتشكل إرثا تستوحي منه الأجيال المتعاقبة التجارب والخبرات الضرورية للبقاء والمحافظة على الموارد الأساسية للحياة، كالمياه العذبة، المنتجات الزراعية والغذائية وأغلب المواد الأولية، مثل الأخشاب، المعادن، النباتات الطبية، لكن التغيرات العالمية العميقة في الأنماط الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، الناجمة عن النزعة التحررية الجشعة والتطور الصناعي، أدت إلى تراجع دور سكان المناطق الجبلية في ترجيح الاختلال الحاصل بين الحاجيات الأساسية المتزايدة لسكان العالم، وعمليات تجدد الموارد والدورات الطبيعية، مما عقد من الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية للمجتمعات الجبلية وأفرز واقعا متماثلا في أغلب هذه المناطق، خاصة في الدول النامية والفقيرة عبر قارات العالم.

I-3-1- الطبيعة المجتمعية في المناطق الجبلية

تعيش غالبية المجتمعات الجبلية كبقية المجتمعات الريفية المتواجدة على مستويات ارتفاع أدنى، بين الحقول، المراعي والغابات، التي توفر لهم أهم الموارد الضرورية لبقائهم واستمرارهم، وقد عمدت في مراحل تاريخية مختلفة إلى انتهاج إستراتيجيات نابعة من ثقافاتهم المتنوعة والمختلفة من أجل البقاء والمحافظة على الأنظمة البيئية الهشة، التي يعيشون في تناغم وتناسق كبير معها. وتمكن السكان في هذه المناطق، من إنشاء نماذج حياتية وتنظيمات اجتماعية أصلية، ساعدتهم على الازدهار والتطور في محيط جبلي شديد القسوة، ومن أهم النماذج الحياتية للمجتمعات الجبلية، استغلال المناطق البيئية المختلفة، المتواجدة على ارتفاعات متغيرة، ما يجنبهم التعرض لمخاطر تضرر المحاصيل بسبب الظروف المناخية أو الأخطار الطبيعية في منطقة بيئية معينة، ويسمى هذا النظام بالطبقي أو العمودي في الدراسات الجغرافية والإنسانية، حيث يعتبر نظاما لتأمين التموين بالمواد الزراعية والغذائية وضمان الأمن الغذائي للمجتمع الجبلي.

كما تتميز الأنظمة الاجتماعية الجبلية بانتشار قيم التعاون والعمل الجماعي، خاصة في مراحل معينة من عملية الإنتاج أو الأحداث الاستثنائية، أين يقسم العمل حسب الجنس والسن، بمشاركة المرأة

[15]- Mediterra2009. Repenser le développement rural en Méditerranée, CHEAM et Plan Bleu, Presses de sciences Po,2009, Paris.

في غالبية النشاطات الإنتاجية، وتأخذ المرأة على عاتقها، مسؤولية كل النشاطات التي يقوم بها الرجل في حالة غيابه، كالهجرة إلى المدينة للبحث عن العمل من أجل الحصول على دخل إضافي، يغطي الحاجيات الضرورية للعائلة، خاصة في فترات انقطاع النشاطات الزراعية بسبب الظروف المناخية الغير ملائمة، التي غالبا ما ينتج عنها قصر الدورات الزراعية.[16]

وقد تسببت العديد من العوامل المختلفة على غرار التطور الصناعي، تغير نمط الاستهلاك العالمي، تحول أنظمة الإنتاج الزراعي، عولمة الأسواق العالمية وتحرير القيود التجارية على المواد الزراعية، في تفكك الكثير من الأنظمة الاجتماعية الجبلية وزوال البعض منها، فأصبحت غالبية المجتمعات الجبلية تعاني من تراكم مشاكل متعددة الأوجه وقل تأثيرها ومشاركتها في صياغة القرار السياسي، الأمر الذي عقد من الحالة العامة للمناطق الجبلية.

I-3-2- هيمنة النشاطات الزراعية وتعدد فرص إقامة نشاطات اقتصادية متنوعة بالمناطق الجبلية

توفر المناطق الريفية عامة والجبلية خاصة، الإمكانات الاقتصادية الضرورية لإقامة نشاطات زراعية مختلفة ومتنوعة، بالنظر إلى المقومات والقدرات الطبيعية التي تختزنها، كالأراضي، المياه السطحية والجوفية والغطاء النباتي والرعوي، ما يجعل من النشاطات الزراعية، القاعدة الأساسية للاقتصاد الريفي الجبلي، حيث لا يمكن عزل الأقاليم والمناطق الجبلية عن هذه النشاطات، التي تمثل الميزة الرئيسية للمجتمعات الجبلية، فتوصف بأنها مجتمعات رعوية وزراعية، تقوم بإنتاج العديد من المنتجات الزراعية والغذائية، التي يمكن تثمينها بخلق نشاطات اقتصادية تكاملية، سواء كانت إلى الخلف كالصناعات الحرفية وصناعة الأدوات والآلات الزراعية الخاصة بالمناطق الجبلية، أو أمامية كإنتاج مواد التغليف التقليدية وتحويل المنتجات الزراعية الجبلية، كالأجبان، المصبرات الغذائية ومختلف المواد والمنتجات الغذائية المحلية.

ومما لا شك فيه أن إنشاء حركية اقتصادية في المناطق الجبلية، يمر عبر تدعيم النشاطات الزراعية عامة، لكن الفرص القائمة في تأسيس التكامل الاقتصادي في هذه المناطق، تبقى متعددة ومتنوعة على اعتبار القدرات الكبيرة التي تمتلكها جل المناطق الجبلية، خاصة الطبيعية منها والثقافية، كالتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية والموروث الثقافي والمعرفي البشري وكل العناصر المكونة للأنظمة البيئية الجبلية...[17]

[16]- Winifred L. Mitchell et Paul F. Brown, (2002), les populations de montagne-adaptation et persistance d'une culture à l'aube d'un nouveau siècle, unasylva № 208. [Consulté en ligne en janvier 2010] www.fao.org/document.

[17]- Euromontana, (2009), Le bonus montagne de l'Europe : comment les communautés des montagnes et la gestion des terres fournissent des externalités positives et les politiques et opportunités associées, conférence d'Arantzazu 14-16 Octobre 2009, p3-4.[consulté en ligne en mars 2010] http://www.euromontana.org/Doc/events/divers_seminaires_2009/Positive_externalities_14_16-10-2009/Memorandum_FR_final.pdf.

II- الخصوصية التنموية للمناطق الجبلية في الجزائر

تتباين وتختلف الحالات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية في الكثير من الأقاليم الجبلية عبر مختلف المناطق الجغرافية في الجزائر، خاصة عندما يتعلق الأمر بمقارنة المناطق الجبلية المنتمية إلى السلسلة الجبلية التلية والمناطق المنتمية إلى سلسلة الأطلس الصحراوي، وعموما يتجه عدد السكان في المناطق الجبلية التلية إلى الارتفاع، ويزداد الضغط البشري على الموارد الطبيعية (الأرض، المياه، الغابات...)، كما تبدأ في الظهور مؤشرات عن حركية اقتصادية واجتماعية جديدة، تتميز بنمو نسيج اقتصادي متعدد النشاطات، خاصة منها التجارية، الحرفية والصناعية، وتتراجع التنظيمات الاجتماعية التقليدية وينكمش دورها الأساسي في تأطير السكان وتنظيم عمليات المشاركة في إنجاز المشاريع ذات النفع العام، كفتح المسالك، تهيئة المنابع المائية، إنشاء قنوات الصرف الصحي وحل الخلافات، بينما تزداد فعالية ودور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، كهيكلة جديدة لتنظيم السكان في هذه المناطق، أما المناطق الجبلية المنتمية إلى السلسلة الصحراوية، فتتميز بكثافة سكانية أقل، يعتمد غالبيتهم على النشاطات الزراعية الموسمية، كزراعة الحبوب والبقول الجافة وبعض الزراعات المسقية في السفوح وضفاف الوديان، وكذلك تربية المواشي.

يتضح من خلال ما سبق، وجود فوارق كبيرة بين حالات الأقاليم الجبلية، خاصة عندما تتباعد المناطق الجبلية جغرافيا ومناخيا، إذ تختلف كل العناصر المكونة للإقليم الجبلي بالمناطق المنتمية للسلسلة الجبلية للأطلس الصحراوي عن تلك المنتمية لسلسلة الأطلس التلي، ما يجعل من العملية التنموية بالمناطق الجبلية، تتسم بخصوصية مرتبطة أساسا، بالتنوع الكبير في طبيعة ومكونات الأقاليم الجبلية واختلاف الحالات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، ما يتطلب رؤية تنموية جديدة لتحديد متطلبات، رفع تحديات وكسب رهانات تنمية المناطق الجبلية في الجزائر.[18]

II-1- الحالة العامة للمحيط الجبلي

كباقي الدول المتوسطية، تحتل الأقاليم الجبلية جزء هاما من المساحة الكلية للجزائر(7.5 مليون هكتار)، إذ يعتبر معظم الشمال الجزائري مناطق جبلية، تتمثل في امتداد السلسلتين الجبليتين للأطلس التلي والصحراوي من غرب الجزائر إلى شرقها، مشكلة عدة أقاليم جبلية متباينة التجانس من حيث الخصائص الطبيعية، المناخية، الاجتماعية والاقتصادية. ويتراوح إرتفاع الكتل الجبلية من 500 إلى 2400 م، كما يغلب المناخ الرطب على المناطق الجبلية المشكلة لسلسلة الأطلس التلي، بينما يتراوح بين الجاف وشبه الجاف في المناطق الجبلية المشكلة للأطلس الصحراوي، أما كميات الأمطار

[18]- Zoubir Salhi, (2003), Les zones de montagne en Algérie : situation, contraintes et possibilités de mise en valeur, p2-3-4.[consulté en ligne en février 2010] http://www.medforum.org/documents/art01.pdf.

المتساقطة سنويا فهي بين 300 و1200مل، مما يجعل من المناطق الجبلية في الجزائر خزانا للمياه العذبة لثلاثة أرباع السكان.

ويعيش في هذه المناطق 20% من مجموع سكان الجزائر، أي ما يفوق ستة ملايين نسمة، حيث توفر المناطق الجبلية الموارد الضرورية لبقاء السكان، على غرار الأراضي الزراعية، المياه العذبة، الغابات، المراعي والتنوع البيولوجي، وهي العوامل الأساسية التي نتج عنها تنوعا كبيرا ومؤثرا قويا في الحالة التي تميز هذه الأقاليم عن بعضها البعض، ما يستدعي وضع المعايير المحددة لمفهوم دقيق وشامل لكل الأقاليم الجبلية، يتم من خلاله رسم الخريطة الوطنية لهذه الأقاليم، التي تبين الأولويات والخصوصيات التنموية لكل إقليم، بما يتناسب والمستويات المختلفة للمشاكل التي تطغى على الحالة العامة للأقاليم الجبلية الجزائرية.

II-1-1- خارطة المناطق الجبلية في الجزائر

على مساحة 2.4 مليون كلم²، تمتد من الشمال إلى الجنوب ثلاثة مجموعات طبيعية، تتباين من حيث التكوين الجغرافي، الفيزيائي والمورفولوجي، تتمثل في المناطق التلية والساحلية، الأطلس الصحراوي كامتداد للهضاب العليا والسهوب نحو الجنوب، ثم المناطق الصحراوية، وتعد هذه التركيبة الطبيعية إضافة إلى الظروف المناخية، محددا أساسيا للإمكانات الزراعية والموارد المائية التي تتمتع بها الجزائر.

وعلى اعتبار أن المناطق التي تزيد فيها درجة الانحدار على 12% هي مناطق جبلية، فإن 43% من مساحة المناطق التلية، أي ما يزيد عن 7.565.000 هكتار، تصنف بأنها جبلية، ويتراوح مستوى الارتفاع على سطح البحر بين 400 و800 متر في 33.31% من المساحة الكلية للأقاليم الجبلية ومن 800 إلى 1200 متر في 32.58% من هذه المساحة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف هي :

- المناطق الأقل ارتفاعا ولا تتجاوز درجة الانحدار فيها 12%، تبلغ مساحتها 615.000 هكتار وتشكل 8% من المساحة الإجمالية للمناطق الجبلية التلية؛
- المناطق المرتفعة، وهي المناطق التي تزيد درجة الانحدار فيها عن 12% ولا تتجاوز 25%، وتبلغ مساحتها 507.800 هكتار، أي 67% من المساحة الإجمالية؛
- الجبال، وهي المناطق التي تزيد درجة انحدارها عن 25% ، وتبلغ مساحتها 1.872.000 هكتار.

أما من الناحية الجغرافية، فيمتد المحيط الجبلي على طول الشمال الجزائري، على شكل سلسلتين جبليتين، حيث تتجه سلسلة الأطلس التلي من الغرب إلى الشرق منقسمة إلى:

- جبال ممتدة على طول الشريط الساحلي، يبلغ أقصى ارتفاع لها 2308م، أهمها جبال الضهرة، زكار،الأطلس البليدي، بابور الدوغ، جبال جيجل...؛
- امتداد داخلي يتكون من مرتفعات تلمسان، سعيدة، جبال التيطري، الحضنة...؛

– المرتفعات الجبلية المتقطعة والواقعة بين الامتداد الساحلي والداخلي لجبال الأطلس التلي، من أهمها مرتفعات واد الشلف، جرجرة...

و تمتد سلسلة الأطلس الصحراوي باتجاه الجنوب الغربي على شكل ثلاثة مجموعات جبلية أساسية هي: جبال القصور بالجهة الغربية (2100م)، جبال أولاد نايل بالوسط (1500م) وإلى الجهة الشرقية جبال الأوراس والنمامشة، أين تلتقي بسلسلة الأطلس التلي مشكلة مجموعة جبلية فريدة، تتراوح مستويات ارتفاعاتها بين 500 و2300م، تمتد من بوابة الصحراء إلى غاية ساحل البحر الأبيض المتوسط، ومن الأطلس المغربي على طول 1000كلم إلى غاية الهضاب التونسية وبعرض من 200 إلى 300كلم، يجعلها متاخمة لسهول الهضاب العليا في الجهة الغربية ومن الجنوب، تنتهي بالتماس مع الحمادة والكثبان الرملية والمنخفضات التكتونية للوادي الجديد.[19]

تتغير الطبيعة الفيزيائية للجبال المكونة لسلسلتي الأطلس التلي والصحراوي من إقليم إلى آخر، وتتباين المكونات الصخرية للجبال الأطلسية، فهي كلسيه بنسبة 26.7% ، طينية بنسبة 22.02%، رملية بنسبة 8.72% وجيرية بنسبة 8.26%، كما تختلف الظروف المناخية المرتبطة بمختلف العوامل، كالتساقط ودرجة الحرارة، أين تنخفض كمية الأمطار المتساقطة سنويا كلما اتجهنا غربا، وترتفع درجة الحرارة كلما اتجهنا جنوبا، و يسود الأقاليم الجبلية الغربية مناخا شبه جاف، يتميز بشتاء معتدل إلى حار وفترات جفاف طويلة على مدار السنة. وبخلاف هذا، تتميز الأقاليم الجبلية الساحلية الشرقية خاصة والوسطى، بتساقط كميات أكبر من الأمطار، خاصة في فصل الشتاء، أين تصل إلى 1200مل، ويسود جبال الأطلس الصحراوي إلى الجنوب، مناخا قاريا شبه جاف إلى جاف، يتميز بتساقط أقل وثلوج على فترات متعددة، حيث تضفيان تدرجا طبيعيا غنيا على الجزء الأكبر من الشمال الجزائري.[20]

إن ما يمكن تأكيده من خلال تحليل المعطيات المتعلقة بالتكوين الجغرافي والفيزيائي والظروف المناخية السائدة في المناطق الجبلية بالجزائر، هو التنوع الكبير الذي تتميز به هذه المناطق والذي ينعكس مباشرة على الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية للإقليم الجبلي، مما يؤدي إلى تغير واختلاف العناصر المكونة للأنظمة البيئية الجبلية وكل الروابط بينها من إقليم إلى آخر، مثل تكوين التربة، الأنواع النباتية والحيوانية، درجة التأثر بالعوامل المناخية، إقامة النشاطات الاقتصادية والنماذج الحياتية البشرية.

[19]- INRAA, Comité scientifique des Assises, (22 décembre 2007), les zones de montages. [Consulté en ligne En avril 2010] www.inraa.dz.

[20]- DJENANE Abdel-Madjid, les zones de montagne de L'ALGERIE du nord et perspective de développement, MADR, Algérie.

الخريطة رقم (01): خريطة التضاريس في الجزائر.

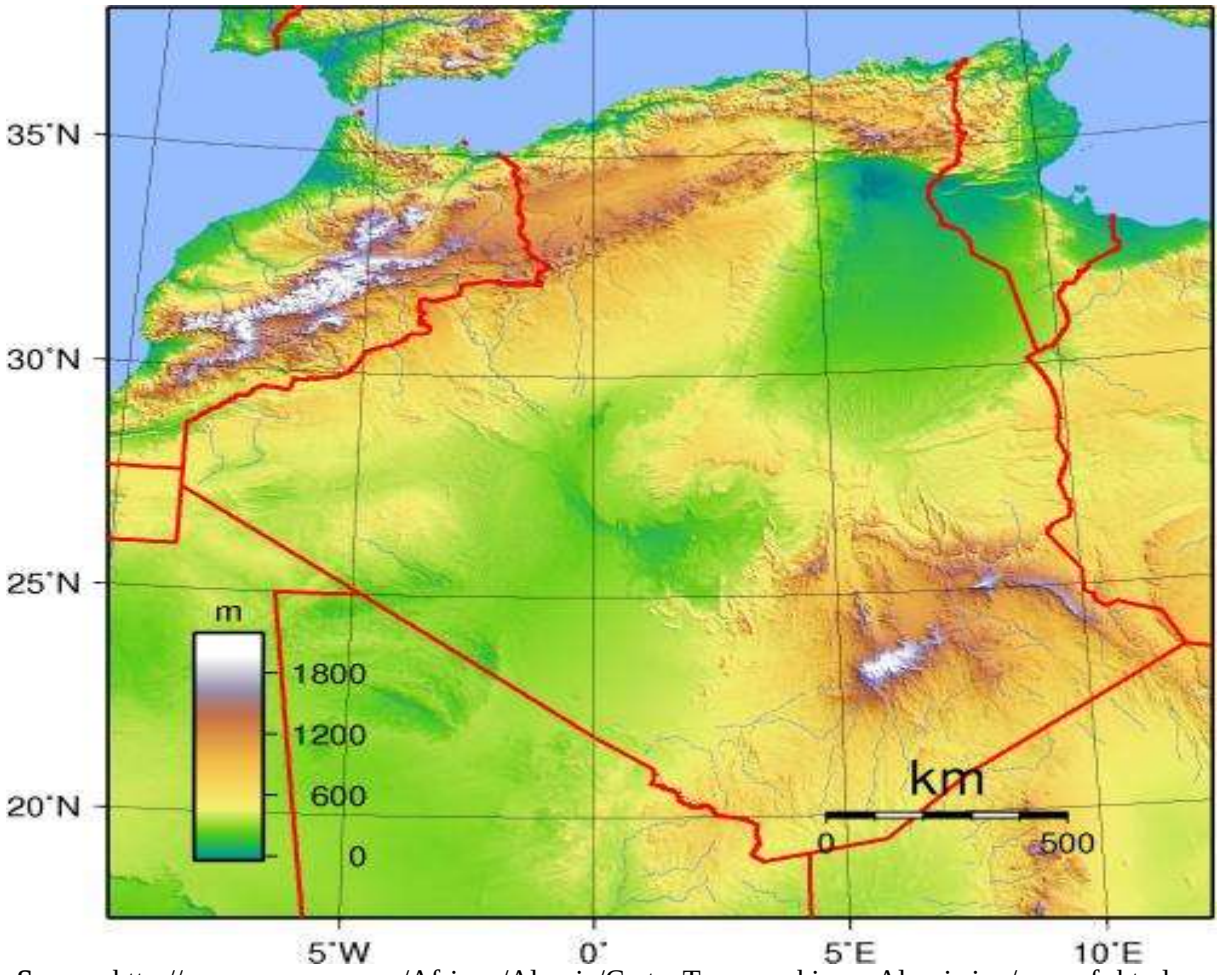

Source:http://www.vmapas.com/Afrique/Algerie/Carte_Topographique_Algerie.jpg/maps-fr.html

II-1-2- التدهور الخطير للموارد الطبيعية وهشاشة الأنظمة البيئية الجبلية

من بين العوامل التي تتطلب التدخل المستعجل في الأقاليم الجبلية في الجزائر، خاصة الساحلية منها، الوضعية الحالية لأغلب الموارد الطبيعية في الأقاليم الجبلية، كالأراضي والمياه، الغابات، المراعي والعديد من الأنواع النباتية والحيوانية الأصلية والنادرة، والتي تستغل بطرق غير عقلانية، أدت إلى تدهور وعدم استقرار الأنظمة البيئية الجبلية، ونتجت أساسا عن تزايد الضغط البشري وعدم كفاية أو قصور الآليات، الإجراءات والوسائل الخاصة بحمايتها والتكفل بها، النقص الكبير في المعطيات العلمية الضرورية من أجل إحصاء وتصنيف هذه الموارد واستغلالها بأساليب مستدامة تضمن تجددها في ظروف مثالية، ارتفاع مخاطر التوسع العمراني، التزايد السكاني والتلوث التي تؤثر سلبا على الموارد الزراعية خاصة والطبيعية عامة.[21]

[21] - L'AAMC, Le projet d'appui aux communautés de base pour le développement durable dans la région du Mont Chenoua. [Consulté en ligne] disponible sur www.althtudecommunication.com/chenoua/projet.

II-1-3- الوضعية الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في المناطق الجبلية

إن أحد أهم المظاهر الحياتية المعاشة في أغلب المناطق الجبلية، هي عزلة السكان التي تتعقد بفعل الظروف الطبيعية في هذه الأقاليم، على غرار صعوبة التضاريس الناتجة عن الارتفاع وشدة انحدار الأراضي في الأقاليم الجبلية، وهي العوامل المعيقة لعمليات فتح المسالك واستغلال الأراضي والتنقل، مما يصعب في الكثير من الحالات عمليات إقامة النشاطات الزراعية والتجارية وإنشاء الهياكل الأساسية والخدمية، كالربط بشبكات الطرق، الكهرباء، الغاز، المياه والصرف الصحي، خاصة في الأوساط السكنية المتباعدة.[22]

من جانب آخر،فقد ساهمت الظروف السياسية التي عاشتها الجزائر خلال العشريتين الماضيتين، في تردي الوضع الاجتماعي والاقتصادي، خاصة في المناطق الجبلية، التي شهدت هجرة جماعية إلى المدن والمناطق الحضرية المجاورة والقريبة، مما أثر بشكل عام على دور المؤسسات والإدارات الإقليمية والمحلية، في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية لفائدة هذه المناطق، وتعمقت فجوة عدم ثقة سكان المناطق والأقاليم الجبلية تجاه جدية وأفاق البرامج التنموية الموجهة لإعادة إحياء وتنمية المناطق الريفية والجبلية، التي لم تحضى منذ الاستقلال بسياسة تنموية خاصة بها، تعنى بإدماجها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، الثقافي والسياسي للبلاد، وخلق حركية حقيقية متكاملة، متعددة النشاطات في هذه لمناطق.

II-2- عوائق التنمية في المناطق الجبلية

تكتسي معرفة الأسباب الحقيقية التي تقف عائقا أمام الجهود التنموية في المناطق الجبلية، أهمية بالغة، لأنها تمكننا من تبني السياسات الناجعة، وضع الإستراتيجيات الملائمة وتوفير الوسائل الضرورية الكفيلة بتجاوز كل العقبات المختلفة والخاصة بمنطقة أو إقليم معين، فبتغير الخصائص الطبيعية من إقليم إلى آخر، تتغير معها مجموعة من العوامل يمكن أن تجعل الأهداف المسطرة غير ممكنة التحقيق. فمثلا تتغير الأنواع النباتية والحيوانية وحتى الخصائص الاجتماعية للسكان والنشاطات الاقتصادية على غرار النشاطات الزراعية، بتغير الطبيعة الفيزيائية للصخور المكونة للتربة، كما تزداد هذه الفوارق كلما ارتبطت عدة عوامل مختلفة الطبيعة والتأثير، كالعوامل الطبيعية (الارتفاع، درجة الانحدار، الظروف المناخية، التربة، الغطاء النباتي...)، الاجتماعية (التنظيمات الاجتماعية، ارتباط السكان بنشاطات معينة، العلاقات والصراعات الاجتماعية، طبيعة التجمعات السكانية...) والاقتصادية (الموارد الطبيعية، النشاطات الاقتصادية، الهياكل الأساسية، وسائل النقل والاتصال...).

[22]- Zoubir Salhi, (2006), problématique de développement rural : cas des zones de montagne, p5-6-7-8.[consulté en ligne en avril 2010] www.fao.org/.../PROBLEMATIQUEDEDEVELOPPEMENTALGERIA.pdf.

و تأتي في مرحلة متقدمة من سيرورة العملية التنموية، العوائق التي تشكلها السياسات والبرامج الغير ملائمة والمؤسسات غير المؤهلة، التي عادة ما لا تعطي أهمية للخصوصية المميزة للمناطق الجبلية، فتضيف إلى عدم تحقيق أهدافها، إنعكاسات سلبية تزيد من تعقيد الوضعية السابقة.

II-2-1- المعوقات الطبيعية

تتمثل عموما في الصعوبات الناتجة عن الظروف الطبيعية التي تميز المناطق الجبلية عن غيرها من المناطق، وغالبا ما تبنى على أساسها السياسات التنموية الموجهة للمناطق الجبلية، بفعل تأثيرها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك على توازن الأنظمة البيئية الجبلية. فصعوبة التضاريس، درجة الانحدار والارتفاع على مستوى سطح البحر والظروف المناخية القاسية المصاحبة لهما، عوامل ينتج عنها مصاعب كبيرة، خاصة في إمكانيات الولوج إلى المناطق الجبلية، الاتصال، التنقل، استعمال الآلات الزراعية، إقامة نشاطات اقتصادية متعددة، المحافظة على الموارد الطبيعية كالأرض والماء، ما يتطلب تكاليف إضافية يتحملها سكان المناطق والأقاليم الجبلية من أجل ضمان بقائهم. وهنا نشير إلى أهمية الموروث المعرفي لسكان هذه المناطق، عبر مراحل تاريخية متباينة، حيث استطاعوا التعايش مع هذه الظروف القاسية وأوجدوا النظم الاجتماعية والاقتصادية الملائمة، وحققوا البقاء والاستمرار في بيئة قاسية، أبدعوا الأساليب و الأدوات للمحافظة عليها.

II-2-2- المعوقات الاقتصادية

إن المقومات الاقتصادية للمناطق الريفية عامة والجبلية خاصة، تجعل من التوجه الزراعي، القاعدة الاقتصادية الأساسية فيها، ما يجعل من الأراضي الزراعية والرعوية، المياه، التنوع البيولوجي، عوامل هامة في إنشاء وتطوير العديد من النشاطات الزراعية المختلفة والتي يمكن اعتبارها المحور الأساسي لتكوين قاعدة اقتصادية متكاملة في المناطق والأقاليم الجبلية، أين تنشأ صعوبات كبيرة ترتبط مباشرة بهذه المقومات الاقتصادية الأساسية في المناطق الجبلية ومحيطها الاقتصادي، فصغر المساحات الصالحة للزراعة، إضافة إلى تجزئها الكبير، يعيق كثيرا من جهود رفع مردودية الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى عدم تلاؤم أنظمة الإنتاج لطبيعة الأراضي الزراعية والرعوية، كزراعة الحبوب على أراضي شديدة الانحدار، الرعي المكثف وزوال بعض الأساليب والطرق المبتكرة للمحافظة على الموارد الأساسية وأصلية المنتجات الزراعية، مثل أنظمة السقي، تشكيل الأسطح الأرضية لزراعة الأراضي المنحدرة، توارث والمحافظة على السلالات المحلية الحيوانية والنباتية، المتأقلمة مع الظروف الطبيعية المحلية، والمقاومة للأمراض والآفات.

أما الصعوبات والعراقيل المتعلقة بالمحيط الاقتصادي العام في المناطق والأقاليم الجبلية، فتتعلق بعدم وجود قنوات كافية لتصريف إنتاج المناطق الجبلية، خاصة المنتجات الزراعية وعدم فعالية وتلاؤم الدعم الحكومي، الذي لا يفرق بين منتجات المناطق الجبلية والمناطق الأخرى، كما أن آليات

تمويل إقامة نشاطات اقتصادية تكاملية لا يأخذ بالخصوصية التي تميز هذه المناطق، بينما يبقى التأطير الإداري والتقني ضعيفا وغير متماشي مع المتطلبات التنموية الجديدة في المناطق والأقاليم الجبلية.

II-2-3- الأنظمة الاجتماعية السائدة في المناطق الجبلية

عرفت التنظيمات الاجتماعية في الريف الجزائري تحولات وتغيرات كبيرة نتيجة للحركية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي شهدها المجتمع الجزائري منذ السنوات الأولى للاستقلال، أدت إلى تراجع وضعف في دور هذه الأطر، والتي لم تتمكن من مسايرة هذه التحولات، وأصبح تأثيرها مقتصرا على العلاقات الرمزية، الدينية أو السياسية. ففي الكثير من الحالات تجد المجموعات السكانية في المناطق والأقاليم الجبلية الكثير من الصعوبات في وضع هيكلة تنظيمية تعمل على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعاني منها، بسبب طبيعة الملكية العقارية للأراضي، الفقر والتشتت العائلي المتنامي، الصراعات البينية وصراعات الجوار المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، خاصة الأرض، المياه، المراعي، إضافة إلى ضعف علاقات التشارك في إنشاء نشاطات اقتصادية، باستثناء المشاريع ذات النفع العام التي عادة ما تلقى الإجماع والتعاون.

و قد بدأ في السنوات الأخيرة ظهور حركية اجتماعية جديدة، تتمثل في إقامة تنظيمات حديثة، كلجان الأحياء، الجمعيات، التعاونيات المهنية والحرفية، لكن تأثيرها في الحياة الجماعية والفردية يبقى ضعيفا، لاسيما في المناطق الجبلية المعزولة، أين تجد هذه الهياكل الاجتماعية الجديدة صعوبات كبيرة تتعلق بنقص الإمكانيات المادية والمالية، وسائل الاتصال والتواصل، الكفاءة التنظيمية والمعلومات الضرورية، فيما تعمقت هذه العوائق نتيجة للظروف الإستثنائية التي عاشتها جل المناطق الجبلية في الجزائر إبتداء من تسعينات القرن العشرون، وهي الظروف التي خلقت شعورا باليأس الاجتماعي وعدم الثقة، ما يجعل من عمليات تواصل المؤسسات والإدارة المحلية مع السكان وإقناعهم بالمشاركة في العملية التنموية، مهمة بالغة الأهمية والصعوبة.[23]

II-2-4- السياسات التنموية والقصور المؤسساتي

هدفت مختلف السياسات والبرامج التي قادتها الدولة من أجل تنمية المناطق الريفية، إلى تحقيق التنمية الاجتماعية فقط، ولم تأخذ في الاعتبار المتطلبات التنموية العديدة للسكان في هذه المناطق، حيث كان التخطيط والتمويل المركزيين بعيدا عن أي تشخيص وتمييز بين مختلف المناطق والأقاليم، كما أعتبر الريف الجزائري خلال السنوات الأولى للاستقلال وحتى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات من القرن العشرون، كفضاء يتطلب التجهيز لاحتواء فئة واسعة من السكان والحد من ظاهرة النزوح. وقد تمثلت هذه السياسات أساسا في، البرامج القطاعية للتنمية والمخططات البلدية للتنمية، والتي أعطت الأولوية للمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية والجبلية على وجه التخصيص، فرغم ما تحقق

[23]- Zoubir Salhi, problématique de développement rural, Op.cit, p 9-10-11-12.

من خلال تنفيذ هذه البرامج من إنشاء للهياكل الأساسية وفك العزلة عن العديد من البلديات الريفية، إلا أنها لم تكن شاملة لكل المناطق والأقاليم وكذلك لمختلف جوانب الأزمة التي تسيطر على الحياة الريفية والجبلية.[24]

وبالنظر إلى تجدر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وما سببته من أضرار متفاوتة الخطورة للمحيط والموارد الطبيعية، فإن إشكالية تنمية المناطق الريفية والتساؤلات المتعلقة بجدوى وفعالية مختلف البرامج والوسائل التي سخرت لتسوية الإختلالات التنموية بين المناطق الريفية والحضرية تبقى مطروحة، ويتأكد فشل المقاربات التنموية الجهوية والشمولية، ما أدى إلى تغير عميق على مستوى الرؤية والأدوات التنموية، بانتهاج سياسات وإستراتيجيات جديدة، في إطار مقاربة إقليمية، تعتمد على المشاركة الفعالة لكل الأطراف المنتمية لإقليم معين وذو خصوصية تنموية، بهدف خلق حيوية وحركية جديدة في المناطق الهشة، تعتمد على تعدد النشاطات الاقتصادية، فعالية النظم الاجتماعية والمحافظة على التوازن البيئي للأنظمة البيئية.[25]

فبعد بدأ إقامة وتنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، تبين وجود ضعف كبير في قدرة مختلف المتدخلين على تحمل أدوارهم والقيام بها، وفي بعض الحالات عدم فهم أدوارهم وغموض الآليات المعدة لذلك، بالإضافة إلى عدم وجود المؤسسات الإقليمية المؤهلة واللجان المختلطة المختصة لقيادة العملية، وكذا عدم وضوح وفعالية آليات تمويل هذه المشاريع، وغياب إستراتيجية اتصال تضمن نشر المعلومات الضرورية لتوسيع العملية وجعلها شاملة لكل الأقاليم الريفية، خاصة تلك التي فقدت حيويتها وتتطلب التدخل المستعجل.[26]

ويبقى المجال التشريعي والمؤسساتي عائقا كبيرا أمام المحاولات الهادفة لتسوية الفوارق التنموية بين الأقاليم الجبلية والأقاليم الأخرى، فلم تعنى المناطق الجبلية بقانون خاص بها حتى سنة 2004، أين سن القانون 03/04 بتاريخ 23جوان 2004 الذي يهدف إلى حماية، صيانة وتهيئة المناطق الجبلية وتنميتها في إطار مبدأ التثمين المستدام للأنظمة البينية الهشة. وفي 25 ديسمبر2006 تم استحداث وتنصيب المجلس الوطني للجبل من أجل القيام بالمهام التالية:

- تحديد النشاطات الكفيلة بحماية، تنمية وتهيئة المناطق والأقاليم الجبلية؛
- تقديم الآراء والاقتراحات الهادفة إلى تنسيق الجهود بين كل النشاطات والعمليات المبرمجة؛
- توعية وتحسيس كل شرائح المجتمع بأهمية المناطق الجبلية وضرورة حمايتها وتنميتها؛

[24]- L'AAMC, Op.cit.
[25]- Zoubir Salhi, problématique de développement rural, Op.cit, p20-21.
[26]- Tahani Abdelhakim, 2006, Nouveaux paradigmes et grandes quetions d'avenir pour le développement rural en Méditerranée, option Méditerranéennes, sér.A/n71, CIHAM, p195-196. [consulté en ligne en avril 2010] http://news.reseau-concept.net/images/ciheam/client/NAN10.pdf.

– تقديم التوصيات بشأن البرامج والمشاريع المتعلقة بالمناطق الجبلية وخاصة بوسائل التهيئة المتاحة لديه؛

– تقديم تقرير سنوي لرئيس الحكومة بخصوص حالة المناطق الجبلية.

كما صدر في سنة 2007 المرسوم التنفيذي رقم 454/05 بتاريخ 10 ديسمبر 2005 والمرسوم التنفيذي رقم 85/07 بتاريخ 10 مارس 2007 والمتعلقين على التوالي بـــ:

– تحديد المناطق والبلديات الجبلية ووضع التنظيمات الخاصة بتهيئة الأقاليم الجبلية في إطار كل الدراسات الضرورية، الشروط والآليات التي تتطلبها مسبقا عمليات تصنيف المناطق والأقاليم الجبلية؛

– تحديد الخصائص والأولويات التنموية المرتبطة بكل المناطق والأقاليم الجبلية، وكذلك كل المتطلبات الضرورية لتثمين الموارد الجبلية، الترتيبات القانونية لشغل المناطق الجبلية، المعطيات المرتبطة بفتح الطرق والمسالك، إنشاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والشروط الأساسية لتوسع المناطق الحضرية والتجمعات السكانية الجبلية.[27]

وباعتبار الوضعية الحالية للمناطق والأقاليم الجبلية ذات أولوية وخصوصية اجتماعية، اقتصادية، بيئية وسياسية تنموية، تكتسي طابعا إستعجاليا، فلا يمكن لوثيرة الجهود المبذولة حاليا بلوغ مستوى التطلعات والتحديات وكسب الرهانات المسجلة على أرض الواقع، بالرغم من بعض النتائج المتواضعة، خاصة على الصعيد الاجتماعي، كالسكن الريفي، مراكز الصحة الجوارية، التعليم والتكوين المهني، المسالك والطرقات، وسائل الاتصال.

هذا ما يقودنا للتأكيد على غياب سياسة تنموية وطنية موجهة خصيصا للمناطق الجبلية، تنطلق من الخصوصية المميزة لها، سواء خصوصيتها المتعلقة بالصعوبات التي تطبع كل المظاهر الحياتية، أو تلك المرتبطة بالمقومات الاقتصادية والطبيعية في هذه المناطق، والتي تعبر عن العديد من الفرص الكامنة، يمكن استغلالها ضمن ضوابط الاستدامة من أجل كسب الرهانات التنموية ورفع التحديات المعلنة والكامنة في مجال التثمين المستدام للأنظمة البيئية الجبلية والمحافظة عليها.

II-3- الرهانات التنموية في المناطق الجبلية

على اختلاف مميزات وخصائص المناطق والأقاليم الجبلية في الجزائر، فقد تأثرت معظمها بالعوامل والأسباب التي ذكرت سابقا وأدت إلى فقدان حيويتها الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، المتجسدة في الهجرة الجماعية للسكان من هذه المناطق نحو التجمعات السكنية الحضرية المحيطة بها، أو المدن القريبة، وحتى إلى خارج الوطن، والتدهور الكبير للأنظمة البيئية الجبلية، وما زاد في تعقيد هذه الوضعية هو طول المدة الزمنية لهذا التوجه، التي دامت منذ الاستقلال وحتى بداية العشرية

[27]- Algérie, ministère de l'environnement et aménagement de territoire et de tourisme, Op.cit.

الحالية، وتميزها بغياب سياسة تنموية خاصة، إضافة إلى الوضعية السياسية الخطيرة التي عاشتها هذه المناطق منذ بداية التسعينيات.

II-3-1- إعادة إحياء المناطق الجبلية

يتعلق كسب رهان إعادة إحياء المناطق الجبلية بتحقيق عدة أهداف أساسية، تختلف في طبيعة الأدوات والأولويات التي تتطلبها العملية التنموية، بالنظر إلى خصوصية ومميزات الحالة التي تعيشها كل منطقة أو إقليم معين. ففي حين يرتفع الضغط البشري على الموارد الطبيعية الناجم عن الزيادة السكانية في بعض المناطق، تصاحبه نسب عالية للبطالة والفقر، تعاني مناطق وأقاليم جبلية أخرى من هجرة ونزوح السكان، ما يجعل من عملية تثبيت سكان هذه المناطق وإدماجهم في مسار التنمية الشاملة وتحسين ظروف المعيشة عن طريق فك العزلة، توفير الخدمات الاجتماعية، إنشاء وترقية النشاطات الاقتصادية، الرهان الرئيسي لعملية إعادة إحياء المناطق الجبلية. وفي مرحلة متقدمة، فإن تحسين الجاذبية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الجبلية، يشكل عاملا هاما في تحفيز السكان النازحين للعودة والاستقرار مجددا في إطار تحديد معالم واضحة لسياسة خاصة بتنمية هذه المناطق.

II-3-2- الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية

رغم تباين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المناطق والأقاليم الجبلية المختلفة، إلا أن التوجه نحو تدهور الأنظمة البيئية هي الصورة العامة التي تعكسها حالة الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي بهذه المناطق، سواء تعلقت الأسباب المؤدية لاستمرار هذا التوجه، بالضغط البشري المتزايد أو بمختلف العوامل الطبيعية، كالتصحر، الانجراف والحرائق، وهنا يتبين بأن وقف هذه السيرورة يعد الرهان الهام لعملية وضع الأطر العلمية والعملية الخاصة بالاستغلال المستدام للموارد الطبيعية في المناطق الجبلية، نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تتميز بها مختلف العناصر الطبيعية المكونة للأنظمة البيئية الجبلية، وكذلك للآثار البالغة التي نتجت وما يمكن أن ينتج، عن التدهور المستمر لمختلف الموارد الطبيعية.[28]

من جهة أخرى، فإن خاصية التجدد التي تتميز بها أغلب الموارد الطبيعية، خاصة المكونة للتنوع البيولوجي في المناطق الجبلية، من الأنواع النباتية والحيوانية المختلفة، تزيد من هشاشة الأنظمة البيئية الجبلية، بالإضافة إلى الظروف الطبيعية السائدة في هذه المناطق، حيث أن أي ضرر يصيب الروابط الحيوية بين مختلف العناصر المكونة للأنظمة البيئية الجبلية، من شأنه الإخلال بالتوازن الضروري لاستدامة الموارد الطبيعية، كانقراض نوع نباتي أو حيواني أو إدماج عناصر غريبة ضمن هذه الأنظمة، وكذلك في حالة تغير الظروف الطبيعية الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، التلوث والاستغلال المفرط والغير عقلاني، المرتبط بالضغط البشري المؤدي إلى عواقب غير متوقعة النتائج

[28]- Zoubir Salhi, Les zones de montagne en Algérie, Op.cit, p11-15.

على جميع المستويات، وقد يستحيل إعادة الحالة الجديدة إلى طبيعتها الأصلية وصيانة الأضرار الناتجة عنها.

II-3-3- إنشاء هيكلة متكاملة للنشاطات الاقتصادية

تتعدد وتتنوع الفرص الخاصة بإمكانية إنشاء قاعدة اقتصادية متكاملة النشاطات في المناطق الجبلية، تجعل من هذه الأخيرة فضاء اقتصاديا واجتماعيا حيويا، يساهم بفعالية في تحقيق عدة أهداف إستراتيجية وطنية، على مستويات مختلفة، من أهمها على الإطلاق، تحقيق الأمن على تعدد جوانبه، لاسيما الأمن الغذائي باعتبار أن التوجه الطبيعي للاقتصاد الريفي يعد زراعيا بالدرجة الأولى، أين تضمن مختلف النشاطات الزراعية في المناطق والأقاليم الجبلية، إنتاج العديد من المنتجات الزراعية والغذائية ذات الاستهلاك الواسع والجودة العالية، والتي تلبي معظم الحاجات الغذائية للسكان في هذه المناطق وكذلك المناطق المنخفضة المجاورة والقريبة منها.

و علاوة على الأمن الغذائي، فإن تدعيم النشاطات الزراعية وتطويرها بالمناطق والأقاليم الجبلية، يعد من أهم الدعائم الاقتصادية لإنشاء نشاطات تكاملية متنوعة، مثل الصناعات الصغيرة الغذائية والتحويلية، تقليدية كانت أو حديثة، التي بإمكانها أن تلعب دورا حاسما في امتصاص الطاقات البشرية المعطلة، خاصة تلك المؤهلة علميا ومهنيا، من خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني والتمهين، بالإضافة إلى الفرص التي توفرها إقامة نشاطات علمية، حرفية، سياحية وترفيهية في مجال تثمين موروث معرفي وثقافي غني، يجعل من الفضاء الريفي عامة والجبلي خاصة، محيطا خصبا للتنمية المحلية والوطنية، المتميزة بتكريس مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة والرخاء الاجتماعيين، وهي المقومات الأساسية لتأسيس أمن اجتماعي، بيئي وسياسي وضمان استدامته.[29]

من خلال هذه المعطيات، تتبين الأهمية الكبيرة لكسب رهان إنشاء قاعدة اقتصادية متكاملة بالمناطق والأقاليم الجبلية، وتحقيق اندماج هذه الأخيرة في مسار العملية التنموية الشاملة والمستدامة، عن طريق مختلف البرامج والعمليات الساعية في إطار سياسة خاصة بهذه المناطق، إلى إيجاد كل المتطلبات الحيوية والكفيلة بإزالة العراقيل وتدليل الصعوبات المرتبطة بكل أوجه الأزمة المعاشة في المناطق والأقاليم الجبلية، على اختلاف خصوصياتها ومميزاتها، على غرار:

- تحديث وتطوير النشاطات الزراعية بالاعتماد على الابتكار والتجديد في مجال تنويع وتثمين المنتجات الزراعية الجبلية، بما يضمن تلاؤم وفعالية أنظمة الإنتاج الزراعي ورفع تنافسيته المحلية والخارجية، وزيادة المساحة المزروعة؛

- تسوية وضعية الملكية العقارية للأراضي ووضع الآليات المناسبة والفعالة التي تتطلبها عمليات الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وحل الخلافات المتوقع حدوثها؛

[29]- Hamanta R. Mishra : Les montagnes du monde en développement, Op.cit, p6.

– تدوين، تثمين وتطوير المعارف، المهارات المحلية والموروث الثقافي في المناطق الجبلية وإيصالها للشباب في إطار التدريب والتكوين؛

– وضع الآليات الملائمة لظروف المحيط الجبلي، من أجل تطوير نسيج من المؤسسات الصغيرة والمصغرة وربطها عن طريق شبكة من العلاقات بالمؤسسات الاقتصادية والإدارية والعلمية في المناطق الحضرية، والتي تضمن إدماجها في النسيج الاقتصادي الوطني والدولي؛

– العمل على تطوير نشاطات متنوعة وتعدد القطاعات الاقتصادية بالمناطق والأقاليم الجبلية؛

– وضع الإستراتيجيات الخاصة بتحقيق السياسات التجارية الموجهة لدعم وتسويق المنتجات الجبلية على المستوى المحلي والدولي؛

– العمل على توجيه الاستثمار في مجال البحث العلمي، من أجل وضع القواعد العلمية الخاصة بالاستغلال المستدام للموارد الطبيعية المتجددة، خاصة تلك المكونة للتنوع البيولوجي، وتثمين الأنواع الحيوانية والنباتية الأصلية، لخلق التميز للمنتجات الجبلية.[30]

II-3-4- ترشيد الإدارة المحلية وتفعيل دور سكان المناطق الجبلية

لقد أثبتت التجارب التنموية التي قادتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال، محدودية النتائج المحققة على المستوى المحلي، خاصة في المناطق والأقاليم الجبلية، التي لا تزال تعاني من تراكم العديد من المشاكل، نتجت أساسا من عدم تلاؤم السياسات والبرامج التنموية المعدة في إطار التخطيط المركزي، ولم تأخذ بعين الاعتبار خصوصية المتطلبات والتطلعات التنموية في هذه المناطق على تنوعها واختلافها، تبعا لطبيعة المكونات الأساسية لها، مما أنعكس سلبا على فعالية المؤسسات الإدارية والهياكل الاجتماعية في أداء الدور المنوط بها، حيث تميزت إجراءات تدخل مختلف الأطراف الإدارية، على غرار المصالح الفلاحية، إدارة الغابات، إدارة الجماعات المحلية الولائية والبلدية، إدارة المياه...، بالتعقيد والبيروقراطية المقيدة لحرية المبادرة وغياب تحديد دقيق لمسؤولية الأطراف المتدخلة في تنفيذ، متابعة وتقييم المشاريع التنموية.

وبحكم تباعد الأهداف التنموية للبرامج والمشاريع المقامة في المناطق والأقاليم الجبلية عن الحاجات الأساسية والتطلعات السكانية فيها، غياب قنوات اتصال تضمن نقل مختلف المعلومات بين السكان والجهات الإدارية المتدخلة، فإن تنامي مشاعر عدم الثقة والتهميش لدى سكان المناطق والأقاليم الجبلية هي الصورة العامة للعلاقات بين السكان والإدارة المحلية. وهي المشاعر التي أدت غالبا إلى إبداء مواقف سلبية تجاه هذه البرامج، تتراوح بين عدم التجاوب، الرضا، المعارضة والنزاع أحيانا.[31]

[30]- Zoubir Salhi, problématique de développement rural, Op.cit, p22-23.
[31]- Zoubir Salhi, Les zones de montagne en Algérie, Op.cit, p35.

إن تدارك الضعف الكبير في أداء وفعالية الإدارة المحلية ونقص الوسائل والأدوات المتاحة لديها، بالإضافة إلى تحرير مبادرتها للمساهمة في اقتراح، تنفيذ، تسيير ومتابعة البرامج والمشاريع التنموية المحلية وكذلك العمل على تحديد مسؤولية مختلف الأطراف المتدخلة والمهام المسندة إليها، وإقامة علاقات اتصال شفافة مبنية على أساس الثقة المتبادلة والتعاون بين جميع المتدخلين وسكان المناطق والأقاليم الجبلية، بما يكفل المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف المسطرة من جميع الأطراف، هو ما يمثل رهانا قويا، يؤدي كسبه حتما إلى تغيير جدري في الأوضاع المتأزمة المعاشة في هذه المناطق.
فعلى مستوى الجهود التي تتطلبها عملية ترشيد الإدارة المحلية، فإن:

- وضع الإطار المناسب من أجل تدخل نوعي، مركز واختياري، يشكل سياسة وطنية موجهة لإعادة بناء وإحياء المناطق والأقاليم الجبلية؛
- تفعيل لامركزية البرامج والنشاطات ضمن إطار تنمية محلية حقيقية، ترتكز على المسؤولية المشتركة لكل الفاعلين؛
- تخفيف إجراءات تدخل الإدارة التقنية والمحلية؛
- ضبط الموارد البشرية والمادية بما يتناسب مع الرهانات التنموية في المناطق والأقاليم الجبلية؛
- وضع إستراتيجية اتصال على مستوى واسع، لتشمل جميع فعاليات المجتمع من أجل نشر وعي عام بمدى أهمية المناطق والأقاليم الجبلية وحجم الأزمة والمخاطر التي تهدد الفضاء الريفي عموما؛
- توضيح الطرق والآليات المتعلقة بمنح واستغلال العقار الفلاحي للسكان بهدف إقامة علاقات جديدة، مبنية على الثقة بين السكان وكل المتدخلين في صياغة، تنفيذ ومتابعة المشاريع والبرامج التنموية في المناطق الجبلية، وحل مختلف النزاعات التي يمكن أن تؤدي إلى عرقلة العملية التنموية؛
- إعادة النظر في قوانين إدارة الغابات وجعلها تتلاءم مع التغيرات الجارية، بما يخدم التركيز والتدعيم التقني والاجتماعي والاقتصادي لسياسة التشجير؛
- التدخل الفعلي للجماعات المحلية في إطار ديمقراطية محلية وتكوين إطارات ومسيرين ومقررين على المستوى المحلي.[32]

ويتمثل الدور الأساسي للسكان في المناطق والأقاليم الجبلية، في ضمان استدامة الموارد الطبيعية والمحافظة على توازن الأنظمة البيئية الجبلية، فهم يعتبرون حماة المناطق الجبلية، يعملون على خلق النشاطات الاقتصادية وإقامة الروابط الاجتماعية القوية ويثمنون الموروث الطبيعي والثقافي في هذه المناطق، بما يؤدي إلى دوام حيويتها وتقديم خدمات إلى عامة المجتمع في مختلف المناطق والأقاليم، حضرية كانت أم ريفية، مرتفعة أو كانت منخفضة، بصفة مباشرة أو ضمنية، ترتبط بالاستفادة من

[32]- DJENANE Abdel-Madjid, (2004), contraintes et efforts de construction des territoires ruraux en Algérie, séminaire du RAFAC , du 1 au5/09/2004, Volos.

الموارد الجبلية، على رأسها المياه العذبة الموجهة للشرب أو ري المحاصيل الزراعية، وحتى لاستخدامها في الصناعة. فلا يمكن تصور رؤية المناظر الجبلية الخلابة بدون نشاطات زراعية أو غابية.

هذا ما يدعو كل فعاليات المجتمع، إلى دعم دورهم والعمل من أجل ربح رهان تفعيل دور سكان المناطق والأقاليم الجبلية، ولا يتسنى هدا الدعم دون وعي كل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والمجتمع الحضري بأهمية النشاطات التي يقوم بها السكان في المناطق والأقاليم الجبلية، بالنظر إلى آثارها على الحياة في كل المناطق. وهنا تتضح ضرورة إنشاء الروابط الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية...، بين السكان في المناطق الجبلية والمناطق الحضرية والمنبسطة وإيجاد السبل والآليات التي تمكن السكان في المناطق الجبلية من تعويض ارتفاع تكاليف القيام بمختلف النشاطات الحياتية، الناتجة عن الظروف الطبيعية والمناخية القاسية، مما يتيح لهم فرصة مواصلة نشاطاتهم وتحفيزهم لبدل جهود أكبر في المحافظة على الموارد الجبلية وتحسين مستوى إنتاجهم وظروفهم المعيشية.

كما أن تكوين اللجان المختلطة في إطار لامركزية القرارات، بين الإدارة المحلية والسكان والعمل على إقحامهم في صياغة وتنفيذ وتسيير البرامج والمشاريع التنموية بناء على عقود توضح المسؤولية، الحقوق والواجبات، وكذلك تطوير المنظمات والجمعيات وقدرات القطاع الخاص، من شأنه أن يؤدي إلى تطوير إمكانيات مشاركة سكان المناطق والأقاليم الجبلية في قيادة العملية التنموية.[33]

II-3-5- ترقية دور المرأة الريفية في تحقيق التنمية في المناطق الجبلية

تقوم المرأة الريفية بدور أساسي وحيوي في أداء مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، فتعتبر الدعامة القوية لبقاء وتماسك الأسرة الريفية، نظرا للمخاطر الكبيرة التي تهدد الكيان الأسري بالمناطق الريفية وخاصة الجبلية، التي تتميز بتفاقم الصعوبات الاجتماعية، الاقتصادية، الطبيعية والسياسية (البطالة، الهجرة، الفقر، الأمية، انخفاض المستوى المعيشي، سوء التغذية، العزلة، عدم توفر الأمن والاستقرار...). ففي الكثير من الحالات تأخذ المرأة في المناطق الجبلية المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية على عاتقها، خاصة بعد هجرة رب الأسرة من أجل البحث عن عمل يمكنه من تحصيل دخل مادي يستطيع عن طريقه تلبية حاجيات الأسرة. وهي الحالة الأكثر شيوعا في هذه المناطق منذ الاستقلال، حيث تقوم المرأة بالأعمال الزراعية إضافة إلى قيادة الأسرة والاعتناء بحاجياتها الاقتصادية.

و مع استمرار تعقد وتدهور الأوضاع المعيشية في المناطق الجبلية، تزداد دواعي اعتماد الأسرة الريفية على الأعمال التي تقوم بها المرأة، على غرار التموين بالمياه الصالحة للشرب التي تجلبها من مسافات بعيدة، زراعة الأرض ورعي الماشية. فتضطر إلى عدم إكمال تعليمها، وفي حالات كثيرة

[33]- Euromontana : Le bonus montagne de l'Europe, Op.cit, p3.

عدم الدخول إلى المدرسة وحرمانها من الحصول على مؤهل علمي أو مهني يمكنها من تحقيق آمالها وتطلعاتها. هذا ما يجعل من تدليل مختلف الصعوبات التي تحول دون المساهمة الفعالة للمرأة الريفية في تنمية مستدامة للمناطق الجبلية، تتكافؤ فيها فرص الجنسين في تحسين مستوى المعيشة والكرامة الإنسانية في محيط اجتماعي، اقتصادي وبيئي واعد، رهانا هاما يستدعي العمل على نشر وعي اجتماعي بمكانة المرأة الريفية في قيادة العملية التنموية وضرورة التخلي عن الشوائب الثقافية المتعارضة مع الأسس الحضارية والإنسانية للمجتمع الجزائري، المتمسك بالثوابت الدينية والوطنية الأصيلة.

في هذا السياق، فإن تمكين المرأة الريفية من تحصيل المؤهلات العلمية والمهنية، وإعطائها فرصا حقيقية للمشاركة في صياغة، تنفيذ وتسيير مختلف المشاريع التنموية المقامة في المناطق الجبلية، مع الاهتمام بخصوصيتها الاجتماعية في إطار عمليات إنشاء وتأهيل المرافق الاجتماعية، المنشآت الخدمية، المنظمات المجتمعية، النشاطات الاقتصادية، وتثمين الموروث الثقافي والمعرفي والحرفي في هذه المناطق، هي أهم المحاور التنموية لترقية دور المرأة الريفية من أجل تحقيق التنمية الشاملة في المناطق الجبلية.

III- المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ودورها في تفعيل الحركية التنموية في المناطق الجبلية

تتميز المشاريع الزراعية المقامة في المناطق والأقاليم الجبلية عن مثيلاتها في المناطق المنخفضة والصحراوية وحتى المناطق المستوية بالهضاب العليا، بالعديد من الخصائص التي ترتبط بمختلف العوامل المتغيرة من منطقة إلى أخرى، على غرار الظروف الطبيعية والمناخية وكذلك طبيعة النشاط الزراعي والمقومات الأساسية للزراعة الجبلية، مما ينعكس مباشرة على هيكلة النشاطات الزراعية، نوعية، كمية ونظم الإنتاج في هذه المناطق. ومن ناحية أخرى، فإن وجود المناطق الجبلية على مستويات جغرافية متباينة من حيث المكونات الطبيعية، المناخية والبشرية، يزيد من تنوع الأقاليم الجبلية، ما يؤثر بشدة على خصائص الزراعات الجبلية وكذا على دورها الأساسي في بعث الحركية التنموية المتكاملة في المناطق والأقاليم الجبلية، ومساهمتها في دعم المسيرة التنموية الوطنية.

و تعتبر كمية التساقط المرتفعة نسبيا في المناطق الجبلية، مقارنة بباقي المناطق، إحدى أهم العوامل المؤثرة في نوعية المنتجات ومردودية النشاطات الزراعية، بالنظر إلى الطبيعة المطرية لمعظم الزراعات الجبلية، أما صعوبة التضاريس وشدة انحدار الأراضي الزراعية، فتؤدي في غالب الحالات إلى تجزأ المساحات الزراعية إلى قطع صغيرة، تنتج عنها عوائق تحول دون إقامة مشاريع كبيرة وحتى متوسطة الحجم، مع تقلص إمكانية استعمال الآلات الزراعية العادية، واللجوء إلى استخدام معدات زراعية خاصة، مرتفعة الكلفة وغير متوفرة، إضافة إلى صعوبات التموين بالمواد الزراعية المختلفة، كالأسمدة الصناعية، الأنواع النباتية والحيوانية المنتقاة، الأدوية والمضادات الحشرية. وهي

العوامل التي جعلت السكان في المناطق والأقاليم الجبلية، يعتمدون في إقامتهم لمختلف النشاطات الزراعية على الطرق التقليدية والمعارف المتوارثة، المدخلات الطبيعية والأنواع الأصلية، لإنتاج العديد من الأصناف المنتجات النباتية والحيوانية بهدف إشباع الحاجات الغذائية الأساسية وتحصيل دخل إضافي.

بالمقابل فإن الطبيعة التقليدية، التوسعية والمعاشية لأنظمة الإنتاج الزراعي في المناطق والأقاليم الجبلية، تمثل عوامل أساسية في محافظة المنتجات الزراعية الجبلية على خصائصها الطبيعية، مما يجعلها مصدرا للجودة، التنوع، الأصلية والدوق الرفيع. ورغم تأثر العمليات الإنتاجية بمختلف العوائق السابقة الذكر، خاصة ضعف مردودية الأراضي الزراعية الجبلية، إلا أن عملية تنمية المشاريع الزراعية الجبلية تمكن من إتاحة العديد من الفرص الممكنة التحقيق، لإنشاء قاعدة اقتصادية متكاملة ومندمجة، بالنظر إلى الدور الأساسي والمتعدد الوظائف للزراعة الجبلية في تأسيس حركية تنموية شاملة ومستدامة في المناطق الجبلية.

III-1- خصائص الزراعات الجبلية

تتأثر معظم الأنشطة الزراعية الجبلية بالظروف السائدة، خاصة الطبيعية منها، والتي تنعكس مباشرة على طبيعة المنتجات الجبلية من حيث التنوع، الجودة، الكمية وكذلك الأنظمة الإنتاجية، وهذا ما يجعلها تنفرد بمميزات وخصائص مختلفة عن غيرها من المنتجات الزراعية، النباتية والحيوانية في المناطق الأخرى على غرار السهول الساحلية والداخلية أو المناطق الصحراوية.

و تعتبر كمية التساقط المرتفعة نسبيا بالمناطق والأقاليم الجبلية مقارنة بالمناطق الأخرى، من أهم العوامل المساعدة على تنوع المنتجات الزراعية الجبلية، إضافة إلى الكميات المعتبرة من الثلوج المتراكمة على فترات متكررة خلال السنة، مما يرفع من قدرة تخزين المياه العذبة بهذه المناطق، والتي تستخدم في ري محاصيل متنوعة ذات جودة عالية، بالنظر إلى الخصائص البيولوجية وأصلية الأنواع المنتجة، رغم تأثير الظروف المناخية القاسية الناتجة عن الارتفاع على طول الدورة الزراعية.

أما صعوبة التضاريس وحدة ميل المساحات الزراعية، فيشكلان عاملان أساسيان ينتج عنهما التجزؤ الكبير للمساحات الزراعية، وغالبا تتسبب هذه العوامل في عدم إمكانية استعمال الآلات الزراعية العادية، وكذلك عوامل الإنتاج المختلفة كالأسمدة الكيميائية، البدور المحسنة جينيا، البيوت البلاستيكية، ما يجعل من صغر حجم المشاريع الزراعية في المناطق الجبلية، بساطة الأنظمة الإنتاجية وضعف المردودية، المميزات الأساسية لهيكلة النشاطات الزراعية في هذه المناطق.

III-1-1- الأصلية والنوعية البيولوجية للمنتجات الزراعية الجبلية

بتنامي الوعي الاستهلاكي المرتبط بأمن المنتجات الغذائية والزراعية، لاسيما بعد الصدمات العالمية المتعددة (البقرة المجنونة، انتشار الأمراض الخبيثة المرجح نشوئها عن الاستهلاك الواسع للمنتجات

المعدلة جينيا، الاستعمال الواسع لمضادات الحشرات والأمراض النباتية والحيوانية وكذلك إنزيمات النمو...)، بدأ يتكون ويزداد الطلب الاجتماعي الوطني والعالمي على المنتجات النوعية، سواء المتعلقة بالأمن الغذائي أو النوعية الخاصة بالدوق الرفيع والأصلي، الذي يعكس ضرورة إحياء الترابط والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، ضمن محيط بيئي متوازن بين مختلف المناطق والأقاليم، حيث تمثل المناطق الريفية عامة والجبلية خاصة، مصدرا هاما لنوعية رفيعة من مختلف المنتجات الزراعية، النباتية والحيوانية، بفعل المقومات الطبيعية من مياه عذبة، تربة خصبة وطاقات بشرية ضخمة، وكذلك بالاعتماد على المدخلات الزراعية الطبيعية، مثل الأسمدة العضوية الحيوانية والنباتية والأنواع المحلية الأصلية.[34]

كل هذه العوامل يمكن أن تمثل محورا إستراتيجيا لتنمية المناطق الجبلية، عن طريق وضع الآليات العلمية، التقنية، الإدارية والتجارية لتثمين المنتجات الجبلية والمحلية، والعمل على خلق التفرد والتميز المرتبط بمنطقة أو إقليم محدد ونوعية خاصة، وبتراث معرفي أو مهارة متميزة، مما يؤسس لتفوق تنافسية المنتجات الجبلية وتدعيم إمكانية ولوجها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، في إطار سياسة تجارية وتسويقية فعالة، تسعى لكسب قطاعات سوقية جديدة والترويج لمنتج محلي ووطني آمن وعالي الجودة.

إلى جانب هذا، فإن الحركية التنموية التي يمكن بناؤها من خلال تثمين مختلف الأنواع الأصلية، النباتية منها والحيوانية، ذات النوعية البيولوجية، التي تضمن تلبية الحاجات الجديدة والملحة للمستهلك المحلي الوطني أو على مستوى الأسواق الإقليمية والعالمية، تتمثل أساسا في تحسين الجاذبية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للمناطق والأقاليم الجبلية، أين تصبح الفرص المتاحة لإقامة قاعدة نشاطات اقتصادية متعددة ومتكاملة قابلة للتحقيق، لاسيما الصناعات التحويلية الصغيرة، سواء الصناعات الغذائية التي تعتمد على تثمين ورفع القيمة المضافة للمنتجات الجبلية، كإنتاج الأجبان ومشتقات الحليب، العصائر ومصبرات الفواكه المختلفة، تغليف وتعليب الخضر، الفواكه واللحوم الطازجة، وكذلك الصناعات المثمنة للموارد الغابية، كالفلين، الأخشاب، النباتات الطبية، النباتات المستخدمة في الصناعات الحرفية، بالإضافة إلى العديد من النشاطات السياحية، الرياضية والترفيهية التي يمكن عن طريقها إستغلال مختلف العناصر الطبيعية والثقافية المكونة للمناطق والأقاليم الجبلية المختلفة، كالارتفاع، الظواهر المناخية، الانحدارات، منابع المياه المعدنية والحارة، المناظر الطبيعية، التنوع البيولوجي، المعارف والموروث الثقافي، الحضاري والتاريخي بالاعتماد على الطاقات البشرية

[34]- Tahani Abdelhakim, Op.cit, p194.

المؤهلة والمبدعة، وتوفير الهياكل الأساسية والتمويل الملائم والمحيط المناسب لنمو الاستثمارالوطني والأجنبي.[35]

III-1-2- التنوع وجودة المنتجات في المناطق الجبلية

تختص المناطق الجبلية بتنوع كبير في الإنتاج الزراعي، حيث تتميز أنظمة الإنتاج عامة بتعدد الزراعات والمنتجات تبعا لمقومات الإنتاج الخاصة بكل منطقة أو إقليم، وكذلك لمحاولة السكان في هذه المناطق تلبية الحاجيات الغذائية المختلفة بهم، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة الجبلية من المنتجات الزراعية، خاصة تلك التي يمكن تخزينها، كالحبوب والبقول الجافة وبعض أنواع الفواكه المجففة، ثم العمل على كسب عوائد مالية من خلال تسويق بعض المنتجات الأساسية، كالمواشي أو المنتجات الواسعة الاستهلاك، مثل البطاطا ومعظم أنواع البقول الجافة، الفواكه الموسمية، وتسويق الكميات الزائدة عن حاجة الأسرة من مختلف المنتجات الأخرى، مثل الخضروات بصفة عامة.

من ناحية أخرى، فإن الطابع المعاشي للنشاطات الزراعية الجبلية، يعتبر عاملا هاما في زيادة تنوع وجودة المنتجات الزراعية في هذه المناطق، بالنظر إلى أن الكثير من العائلات تعتمد في معيشتها على الدخل المتأتي من عمل أحد أو مجموعة من أفراد الأسرة في نشاطات أخرى، بالمناطق الحضرية القريبة أو المدن الكبرى المجاورة، وحتى المهاجرين خارج الوطن، ويعمل باقي أفراد الأسرة مجتمعين أو فرادى، خاصة المرأة وحتى العاملين والأطفال في أوقات العطل، على زراعة أهم المنتجات الضرورية التي تمكن الأسرة من تلبية حاجياتها الاستهلاكية الواسعة، وهي بذالك تساهم في تنوع المنتجات الجبلية.

و كثيرا ما يعمل السكان في المناطق الجبلية، على إنتاج العديد من المنتجات ذات الجودة العالية، باعتمادهم على الطرق الزراعية الموروثة عن الأجداد، والتي غالبا ما تساهم في المحافظة على سلامة المحيط الطبيعي والتنوع البيولوجي، علاوة على ضمان أمن المنتجات الزراعية وبقاء الدوق الرفيع المميز لها، سواء كان هذا نابع عن الوعي بمدى أهمية الطبيعة البيولوجية للمنتجات الجبلية وآثارها على الصحة العامة للمستهلك- خاصة إدا كانت موجهة للإستهلاك الشخصي والعائلي- أم ناتج عن نقص إمكانية استغلال عوامل الإنتاج المستخدمة في الزراعات المكثفة، كالمبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية والآلات الزراعية الحديثة.

و يزداد تنوع المنتجات الزراعية في المناطق الجبلية، مع تنوع وتعدد هذه المناطق عبر كل أنحاء الوطن، فتنتشر تربية الأبقار في المناطق الجبلية الوسطى والشرقية، نظرا لكثافة الغطاء النباتي في أغلب هذه المناطق، كتلك الممتدة من ولاية جيجل إلى ولاية الطارف، والتي تتميز بتساقط كميات معتبرة من الأمطار سنويا، تساعد على نظام الرعي الخارجي لقطعان الأبقار من السلالات المحلية

[35]- Euromontana : Le bonus montagne de l'Europe, Op.cit, p11.

المتأقلمة مع الظروف الطبيعية الجبلية، أما المناطق الجبلية الغربية الشبه جافة فتتميز بتربية الضأن رغم عدم تلاؤم هذا النشاط مع الطبيعة الجبلية في هذه المناطق، لاعتماده على الرعي المكثف والذي يزيد من هشاشة الأنظمة البيئية الجبلية وتعرضها لاختلالات كبيرة، يمكن أن تنتج عن ارتباط مخاطر متعددة، على غرار التصحر، الانجراف، الحرائق، عدم تجدد الغطاء النباتي.

أما المنتجات النباتية، فتحتل الحبوب مكانة هامة بين المنتجات الزراعية الجبلية، رغم أنها منتجات تتلاءم أكثر مع ظروف المناطق المنبسطة، إلا أن العادات الاستهلاكية للسكان في المناطق الجبلية، تجعل من زراعة وإنتاج الحبوب نشاطا حيويا، على غرار إنتاج الشعير، الذي يعد مكملا لتربية المواشي ولا يتطلب تربة غنية، بالإضافة إلى استهلاكه الواسع في المناطق الجبلية. ويتم إنتاج الأعلاف المقدمة للمواشي ومختلف أنواع البقول الجافة، التي ترتبط عادة بغذاء السكان، كالحمص، العدس، الفول.[36]

وبالنظر إلى المساحة المزروعة من الخضروات، يتبين أن إنتاجها ضعيف نسبيا، بسبب قصر الدورة الإنتاجية، التي تتأثر بالظروف المناخية والارتفاع، وكون إنتاجها غالبا ما يكون موجها لتلبية الحاجات الاستهلاكية الآنية، حيث تزرع على شكل حدائق صغيرة، بالقرب من التجمعات السكانية، كما يتعذر تخزينها لمدة طويلة وغالبا ما تكون إمكانية نقلها وتسويقها عائقا كبيرا، يحول دون إنتاجها على نطاق أوسع، بينما تمثل زراعة الأشجار المثمرة، النشاط الأمثل في المناطق الجبلية، لكونها الأكثر تلاؤما مع الظروف الطبيعية، المناخية والاقتصادية في المناطق الجبلية، وكذا بسبب دورها في التقليل من أخطار الانجراف والانزلاقات الأرضية، والقيمة المضافة العالية التي تتميز بها مختلف المنتجات، كالزيتون، التين، الرمان، الكروم وأنواع أخرى من الفواكه الموسمية.[37]

III-2- طبيعة المشاريع الزراعية الجبلية ومميزاتها

تتأثر طبيعة المشاريع الزراعية في المناطق والأقاليم الجبلية بالعديد من العوامل التي تجعل من التوجه الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي في هذه المناطق زراعيا بالدرجة الأولى، إذ يكتسي خصوصية تميزه عن توجه باقي المناطق المنخفضة والمستوية، كالسهول الساحلية، الهضاب العليا والمناطق السهبية والصحراوية. هذا ما ينعكس على هيكلة النشاطات الزراعية في المناطق والأقاليم الجبلية، حيث تهيمن المشاريع المصغرة والصغيرة، لاستحالة وجود مساحات زراعية كبيرة، وكثيرا ما نجد نشاطات زراعية لا ترتبط بالضرورة بوجود مساحة أرضية زراعية على غرار تربية المواشي والدواجن وبعض النشاطات المعتمدة على استغلال الموارد الغابية، والكثير من الأنواع النباتية الطبية.

[36]- Zoubir Salhi, Les zones de montagne en Algérie, Op.cit, p28.
[37]- Slimane Badrani, 2008, Algérie : l'agriculture, l'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural, CIHEAM, option méditerranée, p 42-43.

فعلى سبيل المثال، يكتفي مربو الأبقار من السلالات المحلية بتوفير أماكن صغيرة نسبيا ومحمية، تبعا لعدد رؤوس الماشية التي يمتلكونها من أجل التكفل بها في فصل الشتاء فقط، نظرا للظروف المناخية القاسية في هذا الفصل، كتساقط الثلوج والبرد الشديد، وفي باقي السنة تترك القطعان في المراعي الجبلية.

و غالبا ما تتميز الأنظمة الإنتاجية الزراعية في المناطق والأقاليم الجبلية، بإتباع أساليب تقليدية، يغلب عليها الطابع المعاشي العائلي، تهدف إلى توفير المنتجات المتعلقة بالنظام الغذائي للسكان في هذه المناطق، ثم تحقيق عائدا ماليا إضافيا، وبفعل التغيرات الكبيرة الحاصلة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي في الجزائر، فقد تأثرت كثيرا الأنظمة الإنتاجية الزراعية في المناطق والأقاليم الجبلية، مما أدى في العديد من الحالات إلى عدم ملاءمتها للخصوصية التنموية في هذه المناطق، وزاد في تعقيد الحالة السائدة، خاصة على مستوى توازن الأنظمة البيئية الجبلية، نتيجة للجوء المزارعين والسكان عامة، إلى نهج طرق إنتاجية وأساليب استغلال غير مستدامة.

III-2-1- هيمنة المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة

تعتبر المساحة الزراعية أحد أهم المعايير المعتمدة في تصنيف المشاريع الزراعية عامة، على اعتبار أن المساحة الزراعية من المقومات الأساسية لإقامة النشاطات الزراعية. وبفعل التضاريس الصعبة في المناطق والأقاليم الجبلية المتميزة بشدة الانحدار وعدم استمرارية الأراضي، تتجزأ المساحات الزراعية إلى قطع أرضية صغيرة المساحة ، يزداد هذا التجزء بسبب طبيعة ملكية الأراضي في المناطق الجبلية. ففي الحالات التي تكون فيها ملكية الأراضي الزراعية في المناطق والأقاليم الجبلية وراثية أو ما يطلق عليها بالعروشية، فقد أصبح تحديد المالكين وكذلك المساحة المخصصة للعائلات المكونة للعرش يشكل إشكالا كبيرا، يعيق من عمليات استغلال هذه الأراضي، والتي غالبا ما تتسبب في نشوب نزاعات تصعب تسويتها في غياب الآليات القانونية والتنظيمية المعدة لهذا الغرض. وعند قيام أحد أفراد العائلة المالكة لقطعة أرضية، بإقامة نشاط زراعي، فيقتصر ذالك على مساحة صغيرة، بالنظر إلى كثرة المالكين، نتيجة لتوارث المساحة الإجمالية للقطعة الأرضية لأجيال متعاقبة.

أما في الحالات التي تعود ملكية الأراضي فيها إلى الدولة، ولكون بعد هذه المساحات عن مراكز القرار المحلية والمركزية، وكل الإدارات المتدخلة في عمليات تنظيم استغلال وشغل الأراضي الجبلية، نتيجة للعزلة، ضعف إمكانيات الولوج في هذه المناطق، النقص الكبير في الوسائل المتاحة لدى الإدارة المحلية، الغموض وبيروقراطية الإجراءات القانونية والتنظيمية، أصبح وضع هذه الأراضي يتراوح بين الإهمال والضغط البشري المتزايد.

ففي المناطق الجبلية التي شهدت هجرة جماعية ونزوحا كثيفا للسكان، خاصة في المناطق الشرقية الواقعة بين ولايات جيجل، قسنطينة وسكيكدة، المتميزة بكثافة غابية كبيرة وتشتت واسع للتجمعات السكانية، يقوم السكان المتبقين باستغلال مساحات صغيرة في إقامة نشاطات زراعية متنوعة، غالبا ما يؤدي العمل اليدوي فيها أحد أو عدد قليل من أفراد الأسرة. وفي المناطق التي تتميز بتزايد كبير في الكثافة السكانية، كتلك الواقعة بين ولايات بومرداس، تيزي وزو، البويرة وبجاية، أين يزداد تنافس السكان على شغل الأراضي وتتوسع التجمعات السكانية ببناء سكنات ريفية جديدة، يسعى من خلالها أفراد الأسرة الواحدة، إلى الحصول على سكن فردي في إطار البرنامج الحكومي الكبير للسكن الريفي، الذي حقق نتائج إيجابية في مجال تحسين الظروف الاجتماعية للسكان، لكنه أدى في العديد من الحالات إلى تناقص في المساحات الزراعية والغابية.[38]

وهي العوامل التي أدت عموما إلى صغر حجم المشاريع الزراعية المقامة في المناطق الجبلية، إلى جانب العراقيل التي تحد من إمكانية التموين بالمواد الزراعية المختلفة، كاستعمال الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة بالمناطق المنخفضة والسهلية أو المنبسطة وتسويق المنتجات الزراعية الجبلية. كما أن عزوف الشباب في المناطق الجبلية على العمل في المجال الزراعي، الذي يرتبط بانتشار قيم اجتماعية سلبية، يحد كثيرا من عمليات توسيع المشاريع الزراعية، بما أنها تتطلب جهدا بشريا أكبر.

III-2-2- أنظمة الإنتاج تقليدية ومعاشية

يمكن لتأثيرات العوامل التي نتجت عنها هيكلة مميزة للمشاريع الزراعية الجبلية، تتمثل في حجمها الصغير أو المصغر، أن تساهم أيضا في تكوين ميزة أخرى لهذه المشاريع، جعلت من أنظمة الإنتاج الزراعي في المناطق والأقاليم الجبلية تقليدية ومعاشية في معظمها، حيث لا تزال مختلف الأعمال في المشروع الزراعي الجبلي تؤدى يدويا، يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد من العائلة، وفي القليل من الحالات فقط يتشارك مزارعون لا ينتمون إلى العائلة الواحدة، في إقامة المشروع الزراعي وتسييره.

و تهيأ المساحات الزراعية على شكل تدرجات سطحية، من أجل تقليل تعرضها للانجراف وزيادة قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة، ونادرا ما تستعمل الأسمدة الصناعية والمواد الكيميائية في تخصيب التربة والقضاء على الأمراض والطفيليات، حيث تتم هذه العمليات عن طريق استعمال مخلفات المواشي والدواجن كأسمدة طبيعية لتخصيب التربة، أما مكافحة الأمراض والطفيليات فتتم يدويا إذا أمكن ذلك. وتقوم تربية المواشي على نظام الرعي الخارجي ، يتم التكفل بها واستغلالها بطرق بسيطة، تتمثل في توفير أماكن محمية غير مهيأة ولا تتوفر على المعدات الضرورية، كالمشارب الآلية

[38]- Mediterra2009, MEDITERRA, 2009, Repenser le développement rural en méditerranée, CIHEAM, Plan Bleu, presses de sciences PO, p53.

والتهوية الكافية، التجهيزات الخاصة بتربية الدواجن وحلب الأبقار والاعتناء بها، إضافة إلى قلة الرقابة البيطرية لارتفاع تكلفتها وغياب العمل الإداري والتقني الجواري.

كما يقل الاعتماد على النشاطات الزراعية في توفير العوائد المالية الكافية لضمان تلبية الحاجيات اليومية للسكان في المناطق الجبلية، بسبب المردودية المنخفضة للأنظمة الزراعية التقليدية وارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج المختلفة، ويتشارك أفراد العائلة في القيام بها، خاصة في أيام العطل الأسبوعية والمدرسية. وتساهم المرأة بفعالية في أداء الكثير من النشاطات اليومية المرتبطة بالعمل الزراعي على غرار التكفل بالحيوانات، سقي المزروعات، جني المحاصيل وحتى في تسويق المنتجات. وفي حالات كثيرة تقوم المرأة الريفية والجبلية بإقامة وتسيير المشروع الزراعي بصفة فردية وإرادية نظرا لحضورها الدائم بالمسكن العائلي القريب عادة من مكان إقامة المشروع الزراعي.

وتسعى العائلات في المناطق الجبلية، من خلال إقامة نشاطات زراعية غالبا، إلى توفير المنتجات الاستهلاكية الضرورية التي يمكن إنتاجها وفقا للموارد التي تمتلكها، كاليد العاملة العائلية، المساحة الأرضية الكافية، المعدات اليدوية، وسائل السقي، أماكن مخصصة لتربية المواشي أو الدواجن، زيادة على تحقيق دخل إضافي من خلال تسويق الفائض من المنتجات النباتية والحيوانية المختلفة مثل الحليب ومشتقاته، الخضروات والفواكه، البيض، الدواجن والمواشي.[39]

III-3- الدور المتعدد الوظائف للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في المناطق الجبلية

من خلال ما توفره المناطق الجبلية من فرص إقامة نشاطات زراعية متنوعة، تتيحها الموارد الطبيعية الأساسية، كالمياه العذبة، المراعي الواسعة، الأراضي الزراعية، الأنواع النباتية والحيوانية الأصلية والطاقات البشرية الشابة، تؤدي المشاريع الزراعية دورا هاما على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، ما يجعل من تطوير الزراعات الجبلية وتنميتها عملية حيوية تكتسي بعدا إستراتيجيا في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية. فهي تساهم بفعالية في ضمان الأمن الغذائي الوطني والقومي، توفير مناصب الشغل للشباب العاطل عن العمل، دعم تنافسية المنتجات الزراعية الوطنية والرفع من الجاذبية الاقتصادية للأقاليم الجبلية. وبقيامها بوظيفة اقتصادية متميزة، تزيد الزراعات الجبلية من قدرة السكان على الاندماج الاجتماعي في مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة، على غرار إحياء المناطق الجبلية، الحد من ظاهرة النزوح والهجرة، محاربة الفقر والتهميش، تثمين الموروث الثقافي والحضاري. وهي الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها تنمية وتطوير المشاريع الزراعية الجبلية، التي ينتج عنها تنامي الوعي الفردي والجماعي للسكان في إطار القيام بالوظيفة البيئية للزراعات الجبلية، المتمثلة في المحافظة على الأنظمة البيئية بهذه المناطق، من أجل ضمان بقاء واستمرارية النموذج الحياتي الريفي المرتبط باستدامة وتجدد الموارد الطبيعية.

[39]- Winifred L. Mitchell et Paul F. Brown, Op.cit, p3-4.

III-3-1- الوظيفة الاقتصادية

سواء كانت النشاطات الزراعية في المناطق الجبلية تهدف إلى إنتاج ما يحقق إشباع الحاجيات اليومية للأسرة، أو بقصد تحصيل عوائد مالية إضافية أو أساسية، فإنها بالدرجة الأولى تساهم بفعالية كبيرة في الاكتفاء الذاتي للسكان من مختلف المنتجات الزراعية والغذائية في المناطق الجبلية وكذلك المناطق المنخفضة والسهلية المحيطة والقريبة، باعتبار هذه الأخيرة، أسواقا محلية للمنتجات الزراعية الجبلية. حيث يمكن ملاحظة وجود أماكن مخصصة لتسويق هذه المنتجات بمختلف التجمعات الحضرية والمدن المجاورة أو القريبة من المناطق والأقاليم الجبلية. مما يؤدي بالضرورة إلى تعزيز الأمن الغذائي الوطني والقومي، بالنظر إلى الإمكانات الزراعية المعتبرة للمناطق الجبلية، خاصة منها المرتبطة بالموارد المائية وجودة المنتجات ونوعيتها المتميزة، وأيضا للمستوى الذي تساهم به مختلف الزراعات الجبلية في تلبية الحاجات الغذائية في الوطن.

فمن خلال تسويق المنتجات الزراعية الجبلية، يتسنى للعائلات في هذه المناطق، تحقيق عوائد مالية، غالبا ما تكون إضافية للمداخيل المتأتية من عمل أحد أو مجموعة أفراد من الأسرة في قطاعات أخرى أو أماكن بعيدة، ما يزيد في قدرة العائلات على تحسين الظروف المعيشية ورفع صقف الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية التي يجب تلبيتها.

وبفعل الأساليب والطرق التقليدية، التي عادة ما تتميز بها الأنظمة الإنتاجية الزراعية في المناطق الجبلية، حافظت معظم المنتجات الزراعية على خصائصها الطبيعية وجودتها العالية، ما يجعلها تتناسب أكثر مع التوجهات الجديدة للطلب الاجتماعي على المواد الغذائية والزراعية على المستويين المحلي والخارجي، الذي يرتبط بتنامي وعي المستهلك الوطني والخارجي، بمدى التأثيرات الصحية والعلاجية وكذلك القيمة الغذائية لأغلب المنتجات الزراعية، المنتجة في الظروف الطبيعية المثالية. وهي الميزة التنافسية التي تتمتع بها المنتجات الزراعية والغذائية في المناطق الجبلية، حيث يمكن تعزيزها والدفاع عنها في الأسواق المحلية لتنافس المنتجات المستوردة، كما في الأسواق الإقليمية والعالمية، لكسب قطاعات سوقية خارجية وتدعيم الصادرات الغير بترولية، بالإعتماد على تميز المنتجات وتفرد الإقليم الجبلي بإنتاج خاص.

إن إستغلال مكمون الطاقة الإنتاجية في المجال الزراعي للمناطق والأقاليم الجبلية، من شأنه توفير فرص عمل عديدة، تمكن من استيعاب يد عاملة معطلة شابة ومؤهلة، بالنظر إلى محدودية إمكانيات استعمال الآلات الزراعية العادية وارتفاع تكاليف التجهيزات الخاصة التي تتلاءم مع وعورة التضاريس الجبلية. وبهذا تعد عملية إحلال إنتاجية المورد البشري في إطار تقني فعال، مكان مردودية

الوسائل المادية، فرصة متاحة لتطوير زراعة جبلية مكثفة وجعل المناطق الجبلية مراكزا لخلق الثروة والقيمة المضافة، بما يعمل على زيادة الناتج المحلي والرفع من رفاهية المجتمع.[40]

ولكون الزراعة الجبلية باختلاف فروعها، تشكل القاعدة الأساسية لإنشاء وترقية مختلف النشاطات الاقتصادية في القطاعات الصناعية، السياحية والترفيهية في المناطق والأقاليم الجبلية، فإن تنميتها وتطويرها في إطار ضوابط الاستدامة، يؤسس إمكانية خلق جاذبية اقتصادية للإقليم الجبلي، عن طريق عرض الفرص الاستثمارية الحقيقية، من خلال تسويق المنتجات الزراعية الجبلية في الأسواق المحلية أو الخارجية، في إطار سياسة تجارية وتسويقية قوية، تهدف إلى دعم وتثمين الخدمات العامة التي يقدمها السكان في المناطق والأقاليم الجبلية، على غرار صيانة المناظر الطبيعية، المحافظة على الموروث الثقافي والحضاري وحماية التنوع البيولوجي. وفي خطوة متقدمة، تأتي عمليات وضع الآليات وتوفير الأدوات الضرورية لتسهيل استقطاب رأس المال الوطني والخارجي ومرافقته بالاستثمار في مجال البحث العلمي، لتجسيد الفرص الاستثمارية وبناء النسيج الاقتصادي المتكامل في المناطق والأقاليم الجبلية.

III-3-2- الوظيفة الاجتماعية

بطبيعتها توفر المناطق والأقاليم الجبلية الموارد الضرورية لإقامة مختلف النشاطات الزراعية التي تعتبر أساسية لعيش السكان، فيكون لمختلف مكونات المجتمع الجبلي، أفرادا أو جماعات، فرصة إثبات الذات والنفوذ، عن طريق المساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتأثير في مختلف المجالات الحياتية، كالمساهمة في إنجاز المشاريع النفعية والعامة وحل الخلافات، كل حسب دوره وما يقدمه للمجتمع من منتجات وخدمات حيوية، بالإضافة إلى الجهود التي يقدمها سكان المناطق الجبلية في سبيل استدامة الموارد الطبيعية وتوازن الأنظمة البيئية الجبلية. على هذا الأساس، تصبح النشاطات الزراعية وسيلة للاندماج الاجتماعي للأفراد والجماعات والتنظيمات المحلية، وعامة لاندماج سكان المناطق والأقاليم الجبلية في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية الوطنية.

من أهم القيم الاجتماعية التي تنقلها مختلف النشاطات الزراعية في المناطق الجبلية، ارتباط السكان بالأرض، أين يتعدى اعتبارها كمورد أساسي أو كرأس مال ثابت، يتم استغلاله واستثماره، فهي بالنسبة للسكان في المناطق الجبلية، جزء من الشخصية الاجتماعية ورمزا للتحرر والفخر والسيادة، فتشكل بذلك أحد الأسباب الرئيسية لبقاء المجتمعات الجبلية واستقرار السكان، في مناطق تتميز بشدة قسوة الظروف المعيشية.

[40]- Roose.E.J, (1992), Contraintes et espoirs de développement d'une agriculture durable en montagnes Tropicals, Bull. Réseau Erosion n° 12,ORSTOM, Montpellier, France, p13. [consulté en ligne en avril 2010] horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins.../36045.pdf.

من جهة أخرى، تلعب المشاريع الزراعية في المناطق والأقاليم الجبلية دورا محوريا في القضاء على البطالة والحد من هجرة السكان ونزوحهم نحو المدن والتجمعات الحضرية القريبة، عن طريق تعزيز قدرتهم على التكفل بحاجياتهم، في إطار الدعم المالي والتأطير الفني والإداري لعمليات إنشاء وتسيير العديد من النشاطات الزراعية عالية القيمة المضافة، كتربية النحل، زراعة الأشجار المثمرة، تربية المواشي وخلق نشاطات مبتكرة، كتثمين النباتات الطبية والعطرية، مما يعمل على إستئصال الفقر والتهميش في المناطق والأقاليم الجبلية وتحقيق عدالة توزيع الثروة الوطنية وتساوي الفرص بين المناطق الحضرية والريفية.

وكثيرا ما ترتبط النشاطات الزراعية في المناطق الريفية عامة، بظواهر اجتماعية تمثل مختلف العادات والتقاليد الراسخة والمتجذرة في المجتمع الريفي والجبلي على وجه الخصوص، فتتأصل مظاهر التعاون بين سكان المناطق الجبلية، خاصة في مراحل معينة من الدورة الإنتاجية، كالبذر والجني أو القيام بأعمال مشتركة، مثل تهيئة ينابيع المياه الموجهة لسقي المزروعات أو لشرب المواشي. وعلى سبيل الذكر، فقد أصبح جني الزيتون موعدا اجتماعيا يتم تحضيره وتنظيمه من قبل السكان، بنفس مستوى الإهتمام الذي تحضى به المواعيد الاجتماعية الأخرى، ففي إحدى المناطق الجبلية الغنية بإنتاج الزيتون بولاية بجاية (منطقة القصر، صدوق، أقبو)، تقوم التنظيمات الاجتماعية المحلية، المتمثلة في لجان القرى والمداشر، بالاتفاق على موعد محدد لانطلاق عملية الجني، يتم الإعلان عنه في وسائل الإعلام المحلية وتلتزم به كافة العائلات ويعاقب من يخالف هذا الموعد، بهدف منع عمليات المضاربة وارتفاع أسعار زيت الزيتون، خاصة في المواسم التي يقل فيها الإنتاج، نظرا لطبيعة زراعة أشجار الزيتون التي غالبا ما تخضع للظروف المناخية. وفي عدة حالات، يؤثر هذا الموعد على علاقات العمل والمواعيد الخاصة، إذ يعمد الكثير من العمال والموظفين، بالقطاعات الاقتصادية والإدارات وحتى المهاجرين المنحدرين من هذه المناطق، بأخذ إيجازات أو عطل سنوية من أجل الالتحاق بهذا الموعد العائلي والاجتماعي الخاص.

بالإضافة إلى صور التضامن والتكافل الاجتماعيين، التي تؤديها عمليات إخراج زكاة المحاصيل الزراعية المختلفة وهي مظهر متأصل من مظاهر الحياة الاجتماعية الريفية والجبلية، والتي تزيد من تماسك المجتمع وتحد من الفوارق الاجتماعية، التي يمكن أن تنتج عن اختلاف الإمكانات الاقتصادية بين السكان. هذا ما يجعل من مختلف النشاطات الزراعية في المناطق الجبلية، أداة لتوارث القيم الأخلاقية الرفيعة وإحياء التراث الحضاري والثقافي للأجيال المتعاقبة في هذه المناطق.

III-3-3- الوظيفة البيئية

يقوم سكان المناطق والأقاليم الجبلية بإنتاج العديد من الأنواع النباتية والحيوانية المحلية، التي تتلاءم مع الظروف الطبيعية السائدة في هذه المناطق ولها القدرة على مقاومة قساوة وحدة العوامل المناخية.

ونتيجة لبساطة الأنظمة الإنتاجية الزراعية التي غالبا ما تتبع طرقا تقليدية، فقد حافظت معظم المنتجات على خصائصها الأصلية، ما يؤدي إلى تكاثر وبقاء السلالات النباتية والحيوانية التي تمثل التنوع البيولوجي في المناطق الجبلية.

و من أجل استغلال أمثل للأراضي الزراعية بالمناطق الجبلية، ابتكر السكان طرقا توارثتها الأجيال المتعاقبة، يقوم المزارعين من خلالها، بتقليل درجات انحدار الأراضي الزراعية بما يمكنهم من سقي المزروعات دون تعريض الأراضي للانجراف، حيث تدعم عادة الأسطح الأرضية المكونة بجدران تبنى من الصخور المستخرجة أثناء القيام بعمليات استصلاح الأراضي، وفي حالات أخرى تغرس الأشجار المثمرة على حواف المساحات الزراعية لمنع الانزلاقات الأرضية، مما يحد كثيرا وبصفة مستدامة من تدهور الأراضي من جراء تعرضها لمختلف العوامل الطبيعية.[41]

كما أن نظام الرعي الحر المتبع في تربية المواشي بالمناطق الجبلية، كتربية الأبقار من السلالات المحلية المنتشرة خاصة بالمناطق الشرقية الرطبة والشبه رطبة، يساهم بقدر كبير في التقليل من أخطار حرائق الغابات، خاصة أن هذه المنطقة تتميز بغطاء نباتي كثيف، أين تترك قطعان الأبقار بالمساحات الرعوية والغابية طوال السنة، فتعمل على رعي الأعشاب والحشائش التي يمكن أن تصبح وقودا سريع الاشتعال في فصل الصيف الحار والجاف. ومن ناحية أخرى، تقوم القطعان بترك مخلفات عضوية، تزيد في خصوبة التربة بعد تحللها في الطبيعة وتستمر الدورة الطبيعية للمادة العضوية الضرورية للحياة.[42]

وفي معظمها، لا تعتمد الزراعات الجبلية على عوامل الإنتاج المستخدمة في الزراعات المكثفة، كالأسمدة الكيماوية، المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب الضارة، حيث تدخل المخلفات الحيوانية والنباتية كعامل أساسي في تخصيب الأراضي الزراعية وتحسين نوعية التربة، ويتم التعامل مع النباتات والحشرات الضارة عادة بطريقة ميكانيكية أو يدوية. وهي العوامل المؤدية إلى المحافظة على الروابط الطبيعية بين مختلف العناصر المكونة للأنظمة البيئية الجبلية وتعزيز توازنها الطبيعي. ومن جهة سلامة وتوازن الأنظمة البيئية الجبلية، تصبح عمليات تقديم خدمات بيئية، مكونا هاما للأنظمة الإنتاجية الزراعية في المناطق الجبلية، يجعل من الطبيعة البيولوجية للمنتجات الزراعية الجبلية، الخاصية الأساسية والميزة القوية لها.[43]

[41]- Roose.E.J, Op.cit, p6.
[42]- Mediterra2009, Op.cit, p83.
[43]- Euromontana : produits agroalimentaires de montagne en Europe, Op.cit, p6-7-8-9.

خلاصة الفصل الأول

إن العمل على خلق حركية تنموية شاملة ومستدامة في المناطق الجبلية، بما يتماشى مع الأهداف التنموية الوطنية، لاسيما فيما يتعلق بدعم اندماج العالم الريفي في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، والحد من آثار تدهور الأوضاع المعيشية والبيئية في هذه المناطق، يستدعي الأخذ في الحسبان بخصوصية ومميزات وتنوع الأقاليم الريفية عامة، والأقاليم الجبلية خاصة، بما يتناسب مع تطلعات السكان والحالة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للإقليم. ما يمكن من تجاوز الأسباب التي أدت إلى انعكاسات خطيرة، تمثلت أساسا في انتشار الفقر، البطالة، الهجرة وأشدها تدهورا حالة عدم الإستقرار الأمني، التي أثرت بشكل كبير على المسيرة التنموية الوطنية. ومن أهم هذه الأسباب، الرؤية الأحادية المميزة لسياسات التنمية الريفية والمحلية في الجزائر منذ الاستقلال، الهادفة إلى رفع المستوى الاجتماعي وتحقيق التنمية البشرية على حساب خلق ودعم قاعدة اقتصادية متكاملة، والمحافظة على الموارد الطبيعية وتوازن الأنظمة البيئية في هذه المناطق، دون مراعاة شروط العدل الإجتماعي والتوازن الإقليمي.

و رغم تعقيد الأوضاع المعاشة وتعدد المعوقات، التي تقف أمام الجهود المبذولة في سبيل بعث حركية تنموية مستدامة في المناطق الجبلية، تبقى فرص إعادة إحياء هذه المناطق متاحة وكبيرة، بالنظر إلى المخزون الحيوي من الموارد البشرية والطبيعية، الذي تتمتع به هذه المناطق، خاصة تلك المرتبطة بإنشاء وتنمية نشاطات زراعية متنوعة، التي تعتبر بمثابة التوجه الطبيعي والرئيسي للمناطق الجبلية، لما تتمتع به من مقومات اقتصادية إستراتيجية، على غرار الجودة، الأصلية والطبيعة البيولوجية للمنتجات الزراعية. وهي عوامل النجاح والتفوق الأساسية التي تجعل من المشاريع الزراعية محورا هاما في بناء قاعدة اقتصادية متكاملة، من خلال خلق الظروف الملائمة لإحياء النشاطات الحرفية الريفية وإقامة نشاطات صناعية وسياحية، تهدف إلى تحقيق التثمين المستدام للموروث الثقافي، الحضاري والطبيعي في المناطق الجبلية.

لهذا الغرض، فقد أكدت الجزائر من خلال تبني مبادئ وقواعد جديدة للتدخل على مستوى الفضاء الريفي، في إطار سياسة التجديد الريفي والزراعي والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، على الدور الأساسي والمتعدد الوظائف للنشاطات الزراعية، وضرورة العمل على تدعيمها وتنميتها، عن طريق الأدوات والوسائل المعدة لهذا الغرض. فما هي معالم هذه الرؤية الجديدة، وكيف يمكننا تقييم تكفل سياسة التنمية الزراعية والريفية بالزراعة الجبلية على مدى مراحل تطور هذه السياسة، وعلى ضوء المبادئ والقواعد الأساسية لمنهجية التدخل الجديدة؟.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مكانة الزراعة الجبلية في ظل تطور سياسة التنمية الزراعية والريفية في الجزائر

تمهيـــد

بعدما أبرزنا في الفصل الأول من هذا البحث، مدى أهمية و خصوصية المناطق الجبلية على مختلف المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية...)، وكيف يمكن للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة المساهمة بفعالية في تأسيس حركية تنموية مستدامة في المناطق الجبلية، باعتبارها نقطة ارتكاز أساسية لمشاريع التنمية الريفية المستدامة في هذه المناطق، ومن أجل أن يكون للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في المناطق الجبلية هذا الدور الحيوي، لابد أن تكون الزراعة الجبلية عامة محل تأطير خاص، يأخذ بخصوصياتها ويضع المنهجية العلمية والعملية لتطويرها وتنميتها، كما يوفر الأدوات الملائمة والكفيلة بتحفيز كل الأطراف الفاعلة في المناطق الجبلية، كالسكان، المؤسسات والتنظيمات، المرتبطة مباشرة بالزراعة الجبلية والتنمية الريفية المستدامة، للساهمة و المشاركة في عمليات وبرامج التنمية.

في هذا الفصل، سنعمل على توضيح المكانة التي احتلتها وتحتلها الزراعة الجبلية في الجزائر، من خلال تحليل مسار تطور سياسة التنمية الزراعية والريفية، حيث سنعمل أولا على دراسة أهم العوامل التي تمكننا من فهم السياق العام الذي تندرج ضمنه مختلف إشكاليات الزراعة في الجزائر، على غرار مميزات الاقتصاد الوطني، حالة القطاع الزراعي، إمكانيات القطاع الزراعي ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الخام، وكذا الفرص التي يتيحها أو يمكن خلقها لتنويع الاقتصاد الوطني، ثم العمل على تحليل المسار التاريخي لتطور سياسات التنمية الزراعية والريفية، أين يمكن التمييز بين مجموعتين مختلفتين من هذه السياسات، على أساس الاختلاف في الرؤية التنموية والأسلوب المنتهج لتنفيذها.

هذا ما يدفعنا للتركيز على توضيح المنهجية والأدوات الجديدة المعتمدة في إطار سياسة التنمية الزراعية والريفية في الجزائر منذ سنة 2003، تاريخ بداية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية، إلى غاية تاريخ الإعلان عن سياسة التجديد الريفي والزراعي والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة سنة 2006، و ذلك بعد التطرق إلى أهم العوامل والتغيرات التي أدت إلى تبني سياسات جديدة للتنمية الزراعية والريفية، ومتطلبات تنسيق عمليات التدخل الحكومي على مستوى الفضاء الريفي.

وأخيرا، سنحاول تقييم دور سياسات التنمية الزراعية والريفية في تطور الزراعة الجبلية، لاسيما على مستوى الاندماج والتكامل القطاعيين، التأطير المؤسساتي ومختلف البرامج والعمليات التي جاءت ضمن مسار تطور سياسة التنمية الزراعية والريفية في الجزائر، لاسيما تلك التي جاء بها المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، و التي ركزت على تدعيم الوظائف الأساسية للزراعة في هذه المناطق، كوسيلة أساسية لعيش السكان، زيادة الدخل العائلي و الإستغلال المتوازن للموارد الطبيعية والأنظمة البيئية.

I- أهمية القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الخام وتنويع الاقتصاد الوطني

يعبر سعي الجزائر إلى تطوير وتحديث القطاع الزراعي، عن الوعي الكبير لدى مختلف الفاعلين الوطنيين، بمدى أهمية القطاع الزراعي، كخيار إستراتيجي تستدعيه ضرورة تخليص الاقتصاد الوطني من التبعية لتقلبات الأسواق العالمية، على غرار أسواق المواد الطاقوية (البترول والغاز)، وأسواق المواد الغذائية (القمح، الحليب، السكر، الزيت...). فمن جهة، يمكن للقطاع الزراعي أن يساهم في تنويع مصادر التمويل بالعملة الصعبة، عن طريق خلق واستغلال فرص حقيقية، لزيادة الصادرات الزراعية نحو أهم الأسواق العالمية والإقليمية القريبة (الإتحاد الأوروبي، المنطقة العربية...)، ومن جهة أخرى، يمكن للقطاع الزراعي تحقيق الأمن الغذائي، من خلال توفير الحاجيات الوطنية من المواد الغذائية الإستراتيجية التي يتم استيرادها بتكاليف مركبة و بالعملة الصعبة، كالقمح، الحليب، مشتقات الحليب، اللحوم...

و جاء تبني الجزائر لمبادئ التنمية المستدامة (الأجندة 21)، ليزيد من عزيمة الإرادة السياسية في البلاد لدعم القطاع الزراعي كوسيلة لمكافحة الفقر، البطالة، سوء التغذية، الهجرة، التهميش، تدهور الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، الكوارث الطبيعية، لاسيما في المناطق الريفية. في هذا الإطار، فإن تحليل المعطيات المتعلقة بالمؤهلات الطبيعية ومميزات الاقتصاد الوطني، تطور الإنتاج الزراعي، يمكننا من توضيح أهم الفرص التي تتيحها عمليات تحديث وتنمية القطاع الزراعي، في تخفيض حساسية الاقتصاد الوطني للتغيرات الخارجية، ورفع قدرته على التكفل بمتطلبات التنمية الوطنية المستدامة عامة و التنمية الريفية على وجه التحديد.

I-1- التعريف بالجزائر

الجزائر بلد إفريقي عربي، بمساحة تبلغ 2.381.741 كلم²، يعد البلد الأكبر على المستوى القاري، بعد تنفيذ مشروع تقسيم السودان. يحد الجزائر البحر الأبيض المتوسط شمالا على مسافة 1280 كلم، وللجزائر سبعة جيران هي: تونس، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، الصحراء الغربية والمغرب. وبزيادة طبيعية تساوي 1.86%، واعتمادا على إحصائيات شهر جانفي 2011، بلغ سكان الجزائر36.3 مليون نسمة، وسيبلغ هذا العدد مع مطلع سنة 2012، 37.1 مليون نسمة حسب توقعات نفس الإحصائيات.[44]

I-2- مميزات الاقتصاد الوطني

على مدى عدة سنوات، عرف اقتصاد الجزائر نموا مستقرا نسبيا، حيث تميز بارتفاع نسبة النمو خارج قطاع المحروقات ومستويات تضخم ضعيفة مع توازن قوي في الموازنة العامة والمبادلات الخارجية، كما قامت الحكومة بالتسديد المسبق للديون الخارجية، ما أدى إلى انخفاضها إلى أدنى مستوياتها وقد حققت الدولة من خلال صندوق موازنة العائدات النفطية، مدخرات هامة عززت من

[44]-Algérie, office national des statistiques, [consulte en ligne en 30/06/2011] sur http://www.ons.dz/-Demographie-.html.

التوازنات الكلية للاقتصاد، سوى أن نسبة البطالة تبقى مرتفعة خاصة وسط الشباب، حيث تصل هذه النسبة حتى 50% عند الشباب أقل من 30 سنة، إضافة إلى الارتباط الكبير للاقتصاد بأسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية الغير مستقرة، فيما يبقى محيط الأعمال والاستثمار، تشوبه العديد من المعوقات الهيكلية والمرحلية، مما ينعكس سلبا على الجاذبية الاقتصادية للجزائر، وتدبب علاقاتها مع أهم الشركاء الخارجيين. فمن أهم ما كشفته الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما نتج عنها من انكماش في الطلب العالمي على البترول، الضرورة الملحة للعمل على تعميق التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري، من أجل تنويعه وضمان نموا مستقرا خارج قطاع المحروقات

ورغم تداعيات الأزمة المالية العالمية، استمر الاقتصاد الجزائري في تسجيل نتائج اعتبرت إيجابية، لاسيما في ما يتعلق بنسبة النمو خارج قطاع المحروقات، الذي يمثل 55% من الناتج المحلي الخام، حيث قدرت هذه النسبة سنة 2009 بـــ 6% وهدا راجع أساسا إلى برنامج الاستثمار العمومي الهام، خاصة في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية. ويعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في الجزائر، والذي يشهد انتعاشا حقيقا منذ إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية سنة 2000، ويساهم بنسبة 10% من الناتج الداخلي الخام، كما يشغل 20% من اليد العاملة الناشطة وبدأ يستقطب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي على السواء، بالنظر إلى القدرات الزراعية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر والمقدرة بـــ 20% من المساحة الإجمالية، ويعتبر القمح، الشعير، الحمضيات، الكروم، الزيتون، التمور...، من أهم المنتجات الزراعية في الجزائر.[45]

I-3- حالة القطاع الزراعي

I-3-1- هيكلة أنظمة الإنتاج الزراعي

ينشط هذا القطاع أزيد من 1.030.000 مستثمرة زراعية، منها 56.000 خارج المساحات الزراعية وما يقارب 970.000 مزرعة على مساحة زراعية تقدر بحولي 85.000.000 هكتار، تمثل المساحة الزراعية المستغلة، ويمثل الحجم، الطبيعة القانونية وطبيعة ملكية العقار الزراعي أهم المعايير المعتمد في تصنيف مختلف المشاريع الزراعية في الجزائر.

أ- **تقسيم المشاريع الزراعية حسب الحجم:** بالاعتماد على معيار الحجم، يتبين أن غالبية المشاريع الزراعية لا تتعدى مساحتها 10 هكتار، كما أن المشاريع التي تصل مساحتها إلى 200 هكتار، لا تمثل سوى 0.1% من عدد المستثمرات الزراعية وتشغل 5.4% فقط من المساحة الزراعية الإجمالية المستغلة، بينما تستحوذ 22.6% من المستثمرات الزراعية على 51.8% من المساحة الزراعية الإجمالية المستغلة. [46]

[45]-FMI,2009, rapport sur l'économie nationale n 09/118, p3. [consulte en ligne] sur http// :www.fmi.org.

[46]. Algérie, ministère de l'agriculture et développement rural, 2003, recensement générale de l'agriculture: rapport générale des résultats définitifs, p18.

من خلال هذا التصنيف، يتضح مدى تأثير عامل حجم المشاريع الزراعية في هيكلة نظم الإنتاج الزراعي، ما يجعله من أكبر العوائق التي يمكن أن تحد من نتائج محاولات تطوير، عصرنة و دعم القطاع، حيث تستحوذ أقلية من المتعاملين على أغلبية المساحة الزراعية المستغلة وكذلك الدعم المالي.

الجدول رقم 01 : نسب توزيع المشاريع الزراعية حسب الحجم والمساحة الزراعية.

حجم المشروع الزراعي	المساحة الزراعية	النسبة إلى العدد الإجمالي	النسبة إلى المساحة الإجمالية
- مشاريع صغيرة	10-0.1 هكتار	%70	%25
- مشاريع متوسطة	50-10 هكتار	%22.6	%51.8
- مشاريع كبيرة	50< هكتار	%1.9	%22.7

المصدر: من إعدادنا،حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المتعلق بالإحصاء الزراعي العام سنة2003.

ب- تقسيم المشاريع الزراعية حسب الطبيعة القانونية: بناء على معيار الطبيعة القانونية للمشاريع الزراعية، تنقسم هذه الأخيرة إلى مشاريع فردية خاصة ومشاريع جماعية على شكل تعاونيات أو شركات زراعية، حيث تمثل المشاريع الفردية الخاصة 83.1% من العدد الإجمالي، وتمثل 79.7% من المساحة الزراعية الإجمالية المستغلة، 72.8% من عدد المشاريع الفردية الخاصة، تستغل أراضي خاصة على 65.7% من المساحة الزراعي الإجمالية. وتستغل 10.2% فقط من هذه المشاريع، أراضي ملك خاص للدولة، تمثل 14% من المساحة الزراعية الإجمالية المستغلة.

أما المشاريع الجماعية فتشكل 5% من العدد الإجمالي للمشاريع الزراعية، تستغل 14% من المساحة الزراعية الإجمالية المستغلة، 78.1% من هذه المساحة، تستغلها 68.8% تعاونية زراعية جماعية. أما التعاونيات الخاصة، فلا يتجاوز عددها 3.4% من عدد الإجمالي للمشاريع الزراعية، تتوزع على 11% من المساحة الزراعية الإجمالية المستغلة.[47]

الجدول رقم 02: توزيع المشاريع الزراعية حسب الطبيعة القانونية للمشروع.

الصفة القانونية للمشاريع الزراعية	النسبة من العدد الإجمالي للمشاريع	نسبة المساحة الزراعية من المساحة الإجمالية
المشاريع الفردية الخاصة	%83.1	%79.7
المشاريع الجماعية	%5	%14

المصدر: من إعدادنا، حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المتعلق بالإحصاء الزراعي العام في2003.

ج- تقسيم المشاريع الزراعية حسب طبيعة ملكية الأراضي الزراعية: تنقسم الأراضي الزراعية حسب طبيعة الملكية، إلى أربعة أصناف هي: أراضي ملك، ملك خاص للدولة، أملاك عمومية وأملاك وقفية. على هذا الأساس فإن 75.93% من المشاريع الزراعية تستغل أراضي ملك، تمثل 69.25% من

[47]. Algérie, ministère de l'agriculture et développement rural, 2003, recensement générale de l'agriculture: rapport générale des résultats définitifs, p18.

المساحة الزراعية الإجمالية المستغلة، منها 39.55% أراضي غير مقسمة و50.14% أراضي غير موثقة، تشكل على التوالي 46.34% و41.05% من المساحة الزراعية الإجمالية المستغلة. في المقابل، 17% من المشاريع الزراعية، أراضيها ملك للدولة، تمثل 30% من المساحة الزراعية المستغلة. حسب هذا التقسيم، يتضح مدى تأثير عامل طبيعة ملكية الأراضي الزراعي كمعوق هيكلي، على جهود تنمية القطاع الزراعي، خاصة في المناطق الريفية أين تكون ملكية الأراضي الزراعية غالبا خاصة بالدولة أو ملكية خاصة غير مقسمة و غير موثقة، ما يحول دون تمكن السكان من تطوير نشاطاتهم الزراعية.

الجدول رقم 03: توزيع المشاريع الزراعية حسب طبيعة ملكية الأراضي الزراعية.

طبيعة ملكية الأراضي الزراعية	نسبة المشاريع الزراعية	نسبة المساحة الزراعية
- أملاك خاصة(ملك)	%75.93	%69.25
- ملك خاص للدولة	%17.70	%20.05
- أملاك عمومية	%0.53	%0.29
- أملاك وقفية	%0.28	%0.34

المصدر: من إعدادنا، حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المتعلق بالإحصاء الزراعي العام 2003.

I-3-2- تطور الإنتاج الزراعي

أ- الإنتاج النباتي: تبين نتائج الإحصاء العام للزراعة في الجزائر سنة 2003، أهم توجهات الإنتاج الزراعي النباتي، أين تغطي زراعات المحاصيل الكبرى أكثر من نصف المساحة الزراعية الإجمالية المستغلة، حيث تشكل زراعة الحبوب أهم المحاصيل المنتجة، بشغلها 47.26% من المساحة الإجمالية ويقوم بزراعتها 57.49% من العدد الإجمالي للمشاريع الزراعية. في حين، تخصص 39.61% من المساحة الزراعية الإجمالية المستغلة، للأعلاف وتقوم 48.33% من إجمالي المشاريع الزراعية بزراعة الأشجار المثمرة، على مساحة لا تتعدى 6.39% من المساحة الإجمالية.[48]

الجدول رقم 04: توزيع المشاريع والمساحات الزراعية حسب طبيعة المنتجات الزراعة.

طبيعة الزراعة	عدد المشاريع الزراعية		المساحة الزراعية	
	العدد	النسبة المئوية	المساحة(هكتار)	النسبة المئوية
-المحاصيل الكبرى	726058	70.92	4267746	50.45
- الأعلاف	540156	52.76	3550290	39.61
- الأشجار المثمرة	494798	48.33	540354	6.39
- الخضر والزراعات الصناعية	196873	19.23	27418	3.24
-المراعي الطبيعية	14770	1.44	26108	0.31

المصدر: من إعدادنا،حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المتعلق بالإحصاء الزراعي العام2003.

[48]- Algérie, ministère de l'agriculture et développement rural, 2003, recensement générale de l'agriculture, Op.cit, p22-23.

الرسم البياني رقم01: توزيع المساحة الزراعية حسب طبيعة المنتجات.

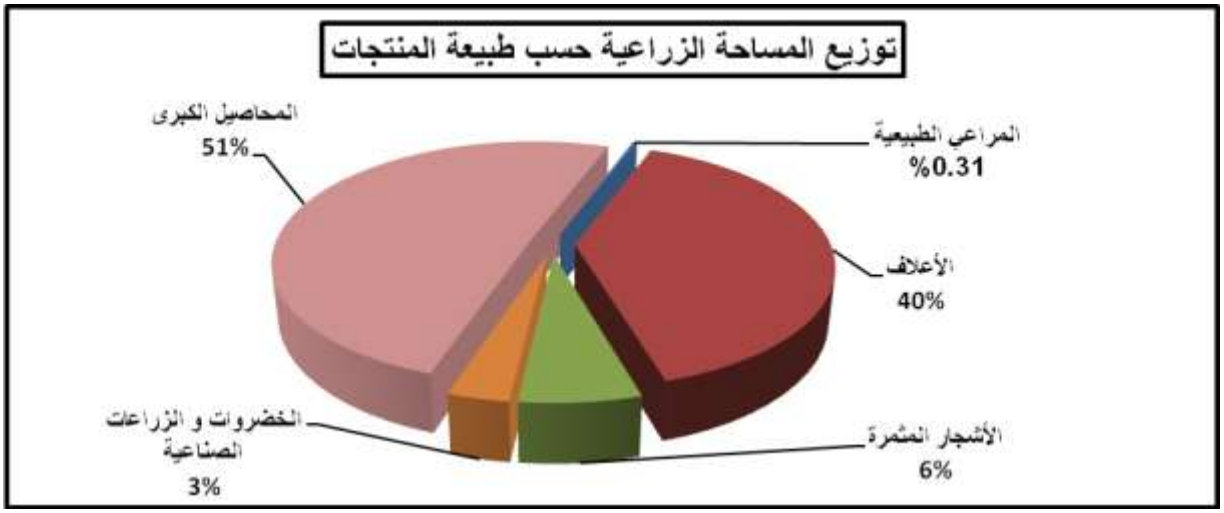

المصدر: من إعدادنا، حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المتعلق بالإحصاء الزراعي العام 2003.

ب- الإنتاج الحيواني:

- **الثروة الحيوانية:** تتكون الثروة الحيوانية أساسا من الأبقار، الأغنام، الماعز، الإبل والدواجن، حيث قدر عدد الرؤوس سنة 2006 حسب كل نوع كما يلي:

الأبقار بـــ 1.607.890 رأس؛ الأغنام بـــ 19.615.730 رأس؛ الماعز بـــ 3.754.590 رأس؛ الإبل بـــ 286.670. بينما وصل عدد الدواجن الموجهة لإنتاج اللحوم وإنتاج البيض إلى154.831.000 و17.132.011 طير، على التوالي. أما عدد خلايا النحل فقدر بـــ 964.026 خلية في نفس السنة.[49]

تهيمن تربية الأغنام في الجزائر بالمقارنة مع تربية الأنواع الأخرى، حيث سجلت نسبة زيادة رؤوس الأغنام، الماعز، الأبقار والإبل بين سنتي 2005 و2006 على التوالي 4.20%، 3.54%، 1.11%، 2.75%. ورغم التوجه الإيجابي لتطور أعداد مختلف الأنواع خلال هذه الفترة، إلا أن تحليل تغير مؤشر القيمة الذي تم حسابه على أساس 100 سنة 2000 لعدد الرؤوس لكل نوع، يبرز فعالية بعض الإجراءات الموجهة لدعم تربية الأنواع المحلية كالأغنام، الماعز والإبل، خاصة مع انطلاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية سنة 2003. في المقابل، تبقى النتائج المحققة في مجال دعم تربية الأبقار، لاسيما الموجهة لإنتاج الحليب، لا تتوافق مع تطلعات بلوغ مستوى الاكتفاء الذاتي في إنتاج هذه المادة الإستراتيجية، أين يتم الإعتماد على أنواع مستوردة لا تتلاءم بالضرورة مع الظروف الطبيعية والمناخية المحلية، بالإضافة إلى الشروط التقنية والتنظيمية التي تتطلبها تربية هذه الأنواع.

[49]- Algérie, ministère de l'agriculture et développement rural, 2006, rapport sur la situation du secteur agricole, p30.

الرسم البياني رقم02: تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة 2006/2002.

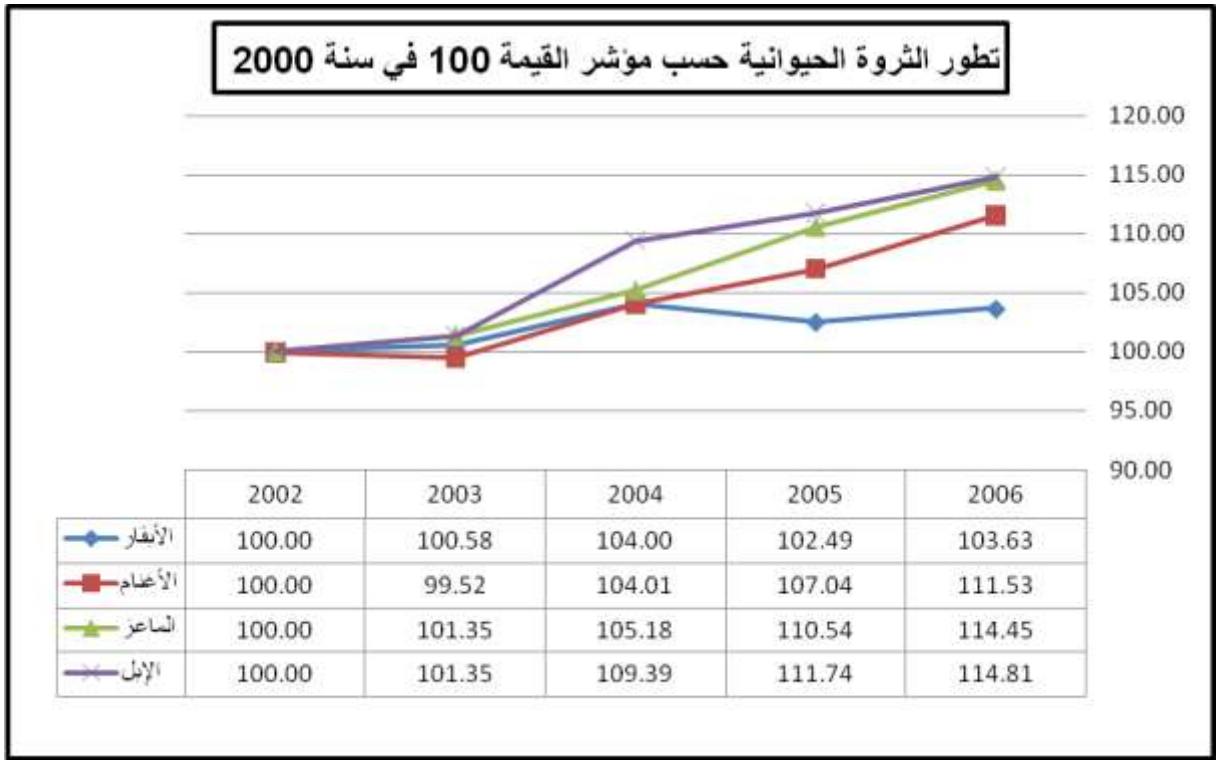

	2002	2003	2004	2005	2006
الأبقار	100.00	100.58	104.00	102.49	103.63
الأغنام	100.00	99.52	104.01	107.04	111.53
الماعز	100.00	101.35	105.18	110.54	114.45
الإبل	100.00	101.35	109.39	111.74	114.81

المصدر: من إعدادنا،حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حول حالة القطاع الزراعي في 2006 (أنظر جدول تطور الثروة الحيوانية الملحق رقم01).

وتقدر نسبة زيادة عدد خلايا النحل في نفس الفترة (2006/2005) بـــ 5.14%، بينما سجلت زيادة عدد دواجن اللحوم والبيض بـــ 101.07% و18.74% على التوالي.

الرسم البياني رقم03: تطور عدد خلايا النحل خلال الفترة 2006/2002.

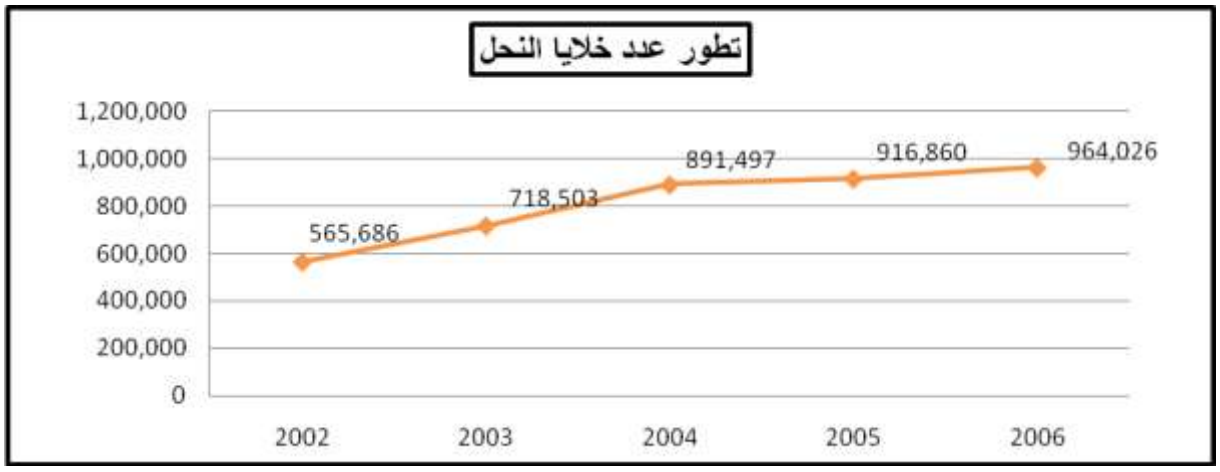

المصدر: من إعدادنا،حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حول حالة القطاع الزراعي في2006 (أنظر جدول تطور الثروة الحيوانية الملحق رقم01).

الرسم البياني رقم04: تطور عدد دواجن إنتاج اللحم والبيض خلال الفترة 2006/2002.

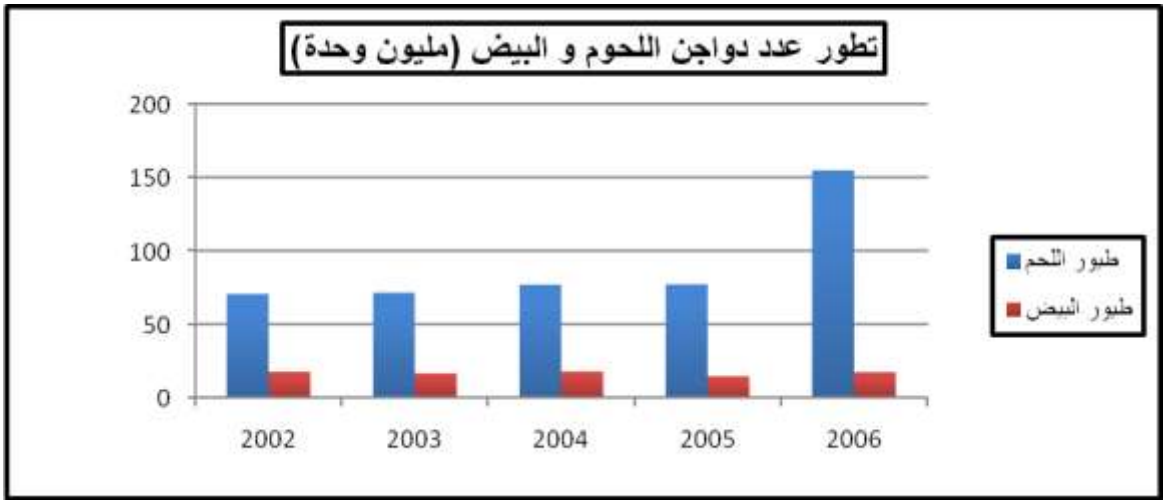

المصدر: من إعدادنا، حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حول حالة القطاع الزراعي في2006 (أنظر جدول تطور الثروة الحيوانية الملحق رقم01).

يمكن تفسير الإرتفاع الكبير في أعداد الطيور الموجهة لإنتاج اللحوم البيضاء، إلى عدة عوامل أساسية، هي:

- توفر مدخلات الإنتاج، بتكاليف منخفضة نسبيا، مثل الأعلاف والفراخ؛
- قصر دورة الإنتاج، عادة لا تتعدى ثلاثة أشهر؛
- وجود طلب محلي على مدار السنة، يرتبط بعادات إستهلاكية، تسهل عملية تخطيط الإنتاج؛
- إنخفاض تكلفة الإستثمارات الأولية وبساطة التكنولوجيا المستعملة؛
- وجود أسواق محلية، غالبا عبارة عن أسواق شعبية غير مراقبة.

- **إنتاج اللحوم:**

الرسم البياني رقم05: تطور إنتاج اللحوم خلال الفترة 2006/2000.

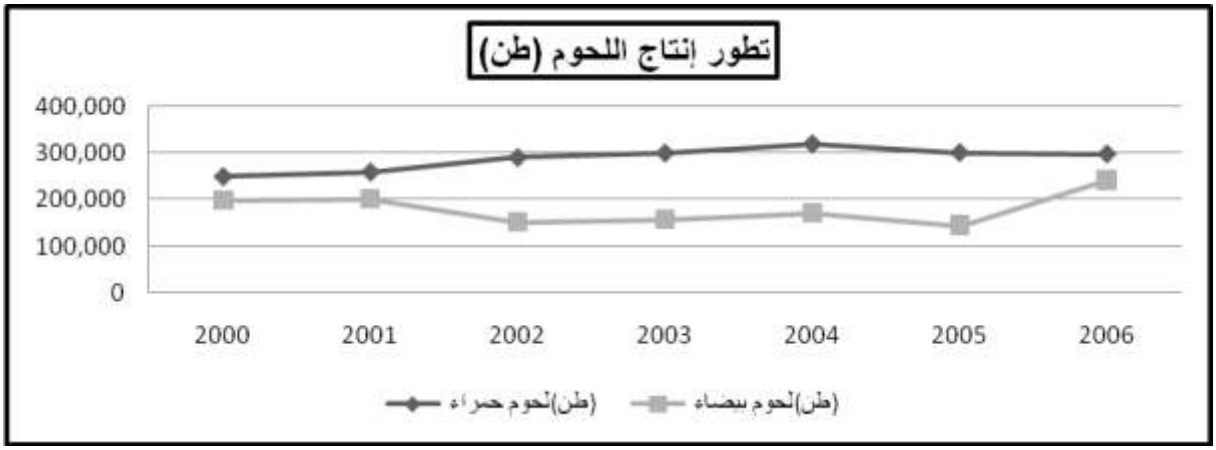

المصدر: من إعدادنا، حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حول حالة القطاع الزراعي في2006 (أنظر جدول تطور الإنتاج الحيواني الملحق رقم01).

بين سنتي 2005 و2006، سجلت نسبة زيادة قياسية في إنتاج اللحوم البيضاء، حيث قاربت 68% وبلغ إنتاج هذه المادة إلى 241166 طن، بينما سجل في نفس الفترة، انخفاض في إنتاج اللحوم الحمراء بمعدل 1% وبلغ الإنتاج 298554 طن سنة 2006.

- **إنتاج الصوف:** سجل إنتاج هذه المادة، معدلات زيادة إيجابية من سنة 2000 إلى غاية 2005، حيث وصل إلى أعلى مستوى له خلال هذه الفترة بـــ 25296 طن، إلا أنه تراجع بمعدل 19.53% في سنة 2006 أين قدر بـــ 20357 طن.

الرسم البياني رقم06: تطور إنتاج الصوف خلال الفترة 2006/2000.

المصدر: من إعدادنا، حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حول حالة القطاع الزراعي في2006 (أنظر جدول تطور الثروة الحيوانية الملحق رقم01).

- **إنتاج العسل:** بعد بلوغه أعلى مستوى في سنة 2004 بـــ 28000 طن، تراجع إنتاج هذه المادة الحيوية في 2006، بعد تسجيل معدل نمو سنوي سلبي لسنتين على التوالي، حيث بلغت نسبة الانخفاض بـــ 4.61% بين 2005 و2006. وهذا رغم الزيادة المسجلة في عدد خلايا النحل والتي قدرت خلال هذه الفترة بـــ 5.14%، ما يعكس وجود اختلال واضح في السياسة المنتهجة لدعم إنتاج هذه المادة الحيوية.

الرسم البياني رقم07: تطور إنتاج العسل خلال الفترة 2006/2000.

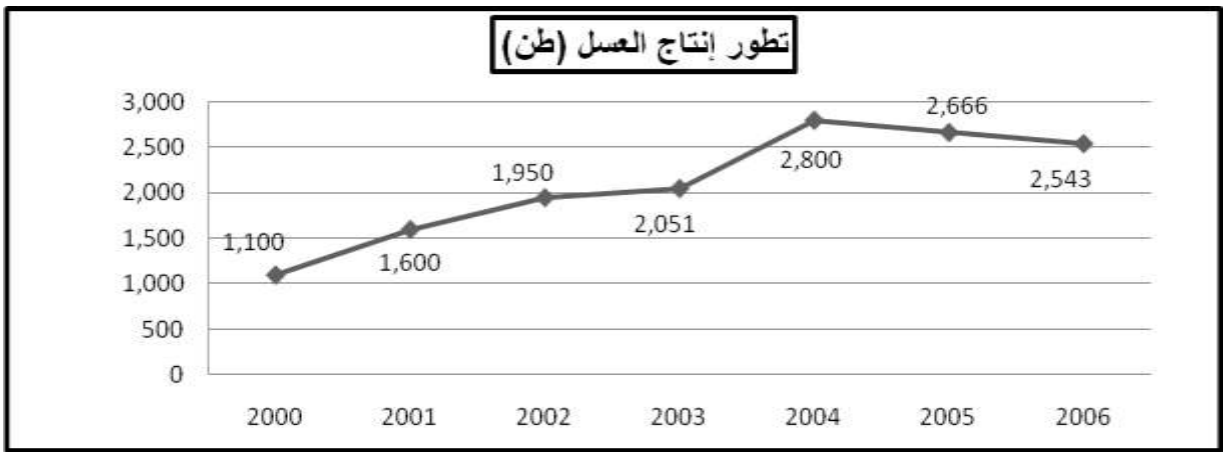

المصدر: من إعدادنا،حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حول حالة القطاع الزراعي في2006 (أنظر جدول تطور الثروة الحيوانية الملحق رقم01).

- **إنتاج الحليب والبيض:** واصل معدل زيادة إنتاج الحليب، في تسجيل نتائج إيجابية منذ سنة 2000، وبلغ مستوا قياسيا بين 2005 و2006، بنسبة زيادة قدرت بـــ 7.27%، وبلغت قيمة الإنتاج 2.244 مليار لتر سنة 2006. أما إنتاج البيض فقدر بـــ 3.57 مليار وحدة في 2006، مرتفعا بمعدل زيادة سنوية تساوي 1.19% مقارنة بسنة 2005.

رغم الجهود التي بدلتها الجزائر لتخفيض العجز الهيكلي في إنتاج الحليب، كمادة إستهلاكية أساسية، إلا أن تحقيق الاكتفاء من هذه المادة الإستراتيجية بقي بعيد المنال، مما يعكس عدم تلاؤم الخيارات السياسية المتبناة مع الواقع الوطني، بالإضافة إلى العراقيل البيروقراطية وعدم الشفافية في تنفيذ إجراءات الدعم الموجهة للمنتجين، خاصة المستثمرين الشباب.

الرسم البياني رقم08: تطور إنتاج الحليب والبيض خلال الفترة 2006/2000.

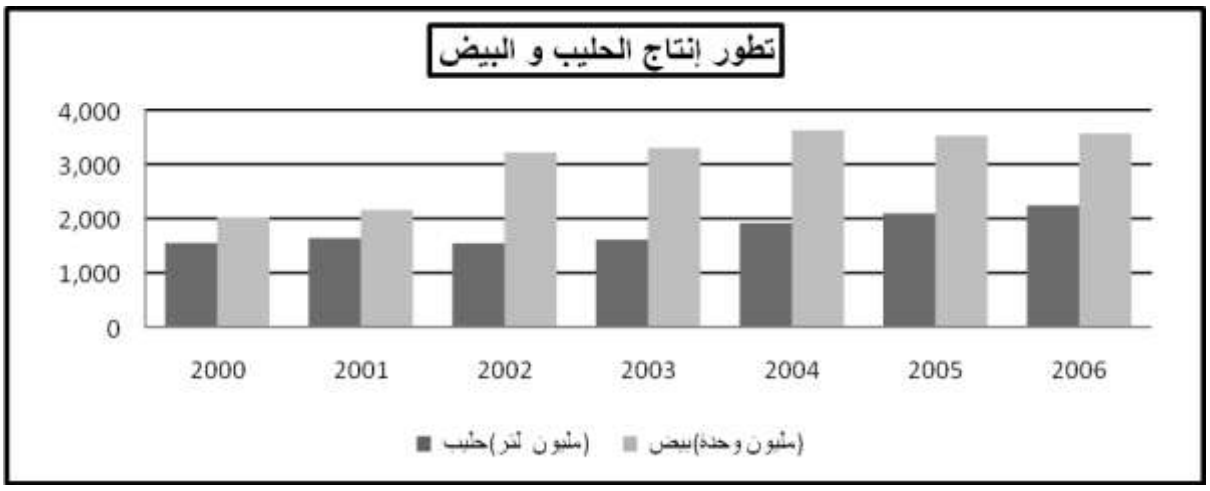

المصدر: من إعدادنا،حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حول حالة القطاع الزراعي في2006 (أنظر جدول تطور الثروة الحيوانية الملحق رقم 01).

I-3-3- مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الخام

الرسم البياني رقم09: تطور الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة الزراعية خلال الفترة 2006/2000.

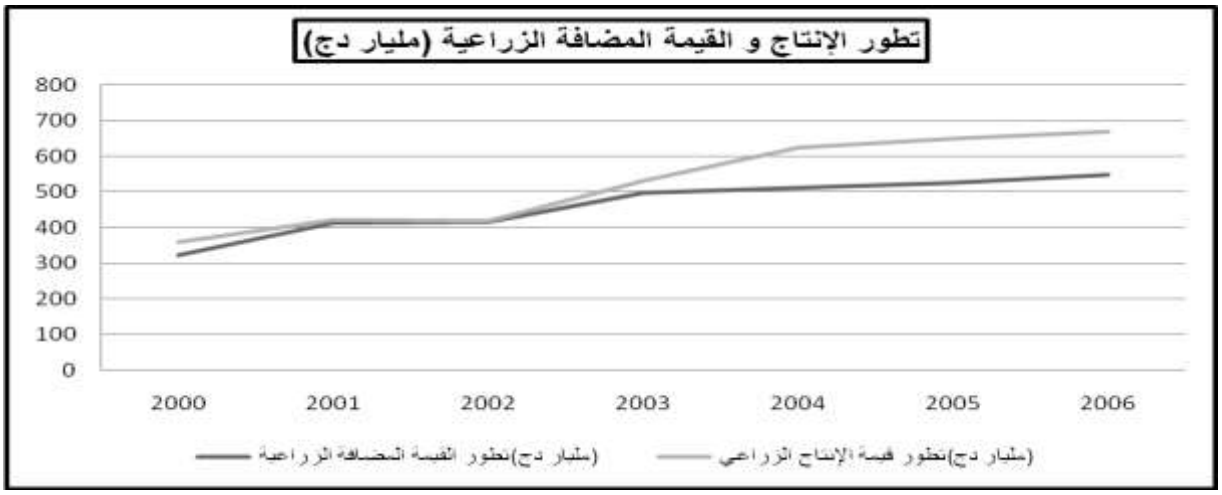

المصدر: من إعدادنا حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حول حالة القطاع الزراعي في2006 (أنظر جدول تطور مؤشرات مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الخام الملحق رقم 01).

في سنة 2006 سجل نموا برقمين، لنسبة القيمة المضافة الزراعية في تكوين الناتج المحلي الخام بـــ 10.1% مقارنة بسنة 2005، وعلى الرغم من ذلك احتلت الزراعة المرتبة الرابعة في تكوين الناتج المحلي الخام (BIP) بعد الطاقة، الخدمات والأشغال العمومية والبناء. وهذا بعد أن كان القطاع الزراعي في المرتبة الثالثة من جهة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الخام، لمدة سبعة سنوات متتالية. كما أن التطور الإيجابي لقيمة الإنتاج الزراعي بارتفاع من 2.02% سنة 2005 إلى 4.71% سنة 2006، لم ينتج عنه الأثر المستهدف في تنويع الصادرات خارج المحروقات وتجاوز العوائق الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، خاصة المرتبطة بالتبعية للأسواق العالمية للمحروقات وتحقيق الأمن الغذائي. وتبقى هياكل الإنتاج الزراعية، حساسة للمحيط الاقتصادي الوطني والظروف الطبيعية على السواء، خاصة نسبة التساقط السنوي ومستويات التضخم، حيث يتبين من خلال تحليل تدبدب نسب نمو الإنتاج الزراعي بين سنة 2000 و2006، ضعف تحكم الهياكل التقنية والإدارية في مختلف الشروط المؤثرة في مستويات الإنتاج المستهدفة.

الرسم البياني رقم10: نسبة نمو الإنتاج ونسبة القيمة المضافة الزراعية في تكوين(P B I).

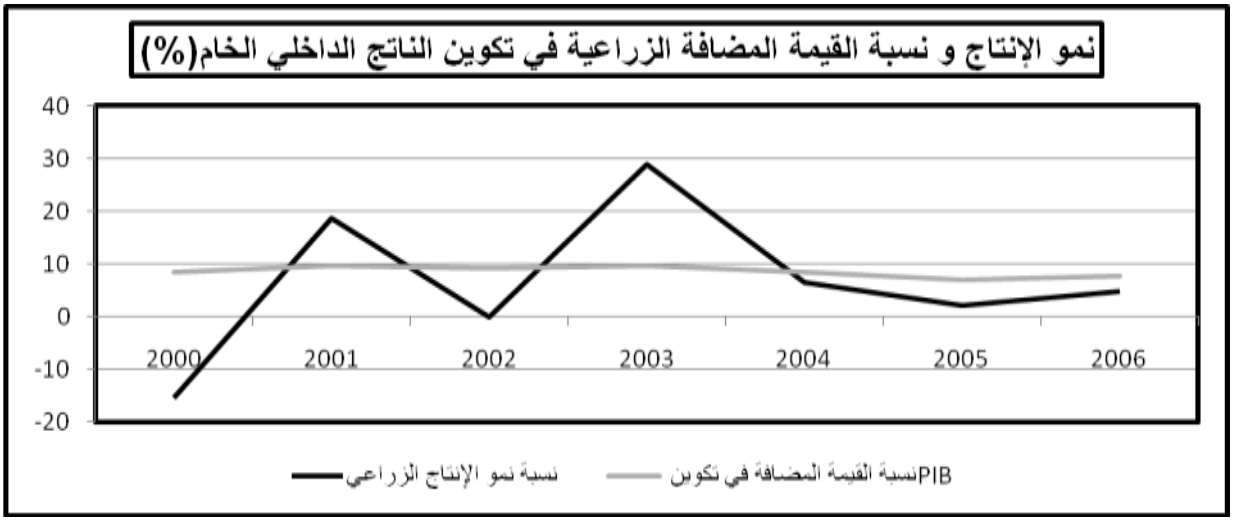

المصدر: حسب المعطيات الواردة في تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية حول حالة القطاع الزراعي في2006

(أنظر جدول تطور مؤشرات مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج الداخلي الخام الملحق رقم 01).

I-4- إمكانيات القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد الوطني

في الجزائر، تعد إشكالية تنويع الإقتصاد، إحدى الإهتمامات الأساسية في الأوساط السياسية، الجامعية وحتى الشعبية، وهذا بعد فشل المحاولات المتتالية للخروج بالإقتصاد الوطني من التبعية لتقلبات الأسواق العالمية، خاصة أسواق المواد الأولية والطاقة وكذا أسواق المواد الغذائية الأساسية (القمح، الحليب، الزيوت النباتية...)، والتي تمس مباشرة أسس السيادة الوطنية، على غرار الأمن الغذائي والتعرض للضغوطات الخارجية عند حدوث الأزمات الاقتصادية، التي أصبحت تحدث بشكل

دوري، وينتج عنها داخليا، تأخر أو توقيف المشاريع التنموية لاسيما التي تمس مباشرة الوسائل المعيشية للعائلة، محاربة الفقر، البطالة و مشاريع التنمية الإجتماعية.

وإلى غاية اليوم لم يحسم النقاش المتعلق بالتوجه الملائم للاقتصاد الوطني والواجب تبنيه والتخلص من التبعية إلى الخارج. في هذا السياق، يبرز خيار بناء التنوع الاقتصادي بالاعتماد على تطوير القطاع الزراعي ومختلف القطاعات المرتبطة به، مثل الصناعات الزراعية والغذائية بالرغم من وجود العديد من المعوقات والصعوبات، التي يمكنها أن تحد من دور القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد الوطني وتطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات، فقلة الأراضي الصالحة للزراعة حاليا وهشاشة معظم الأراضي وتعرض أخصبها وأحسنها للزحف العمراني العشوائي، المنافسة الشديدة المفروضة على المنتجات الزراعية الوطنية عند التصدير (إلى أسواق الإتحاد الأوروبي)، خاصة من طرف منتجات الدول المجاورة والإفريقية، إضافة إلى تزايد الطلب الوطني الذي يفرض أولوية توجيه الإنتاج الزراعي إلى تلبية الحاجيات الغذائية الداخلية، يجعل من القطاع الزراعي غير قادر على توفير الأموال بالعملة الصعبة، الضرورية لتجسيد المشاريع التنموية الأساسية وتحقيق استقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي.

إلا أن المقومات الزراعية والقدرات الكامنة والغير مستغلة أو التي تم إهمالها وتسييرها بطرق أدت إلى تدهور قدرتها الإنتاجية، تجعل من القطاع الزراعي، قطاعا إستراتيجيا يمكن أن يساهم بقوة وفعالية، بالتوازي مع القطاعات الأخرى، في عملية التنمية الوطنية الشاملة وتنويع الإقتصاد الوطني، وتتعلق هذه القدرات خاصة بالتنوع الطبيعي الذي تتميز به الجزائر، فالمناخ المعتدل في الشمال والحار الجاف في الجنوب، جعل من إنتاج المواد الزراعية الطازجة يمتد على فترات أطول من السنة (منتجات مبكرة، منتجات موسمية، منتجات في مواسم غير ملائمة...)، وأعطى لها ميزة تفضيلية، لاسيما منها المنتجات واسعة الاستهلاك مثل البطاطا وأنواع مختلفة من الخضروات. كما تمتلك الجزائر إمكانيات معتبرة في إنتاج تشكيلة متنوعة من المنتجات المحلية، التي لا تزال غير خاضعة لضوابط ومعايير النوعية والجودة المفروضة على المنتجات الزراعية عند التصدير، ما يمكن هذه المنتجات من إكتساب ميزة تنافسية وتفضيلية، تسمح لها بالولوج إلى الأسواق الأوروبية بقدرة تنافسية عالية، مستفيدة كذالك من خصائصها الطبيعية والبيئية، أين يتم إنتاج معظمها بطرق تقليدية وباستعمال مدخلات طبيعية، حيث يمثل زيت الزيتون، الكمأة، الحمضيات، النباتات الطبية...، أهم مكونات تشكيلة المنتجات المحلية، التي يبقى تصديرها بكميات ضعيفة (في سنة 2009 تم إنتاج 680.000 طن من الحمضيات، صدر منها 3.65 طن فقط). كما أن عمليات إنتاجها تخضع لتغيرات الظروف المناخية، لاسيما كمية التساقط السنوي. وتبقى التمور من أهم المنتجات المحلية والمصدرة إلى الأسواق العالمية، حيث يزداد سنويا مستوى إنتاجها، على غرار ما سجل خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2005،

إلا أن حجم الصادرات من هذه المادة لا يتماشى مع نمو إنتاجها والإجراءات المتخذة لدعم تصديرها، المقررة ضمن البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية.[50]

هذا ما يفتح المجال لطرح العديد من التساؤلات حول جدوى هذه الإجراءات وفعاليتها، في تأطير ومرافقة المنتجين والمصدرين، من أجل الإهتمام أكثر بالعوائق الحقيقية التي تحول دون بلوغ الأهداف المسطرة، والحيلولة دون ضياع الثروة الوطنية والتسريبات الحاصلة على الحدود الوطنية. وفي مجال إستغلال وتثمين الموارد المائية، فالجزائر إلى غاية سنة 2007، إستطاعت رفع قدرة حشد المياه إلى 12 مليار متر مكعب سنويا، بسعة حقيقية للسدود المقامة تقدر بـــ6450 مليار م^3، أما تقدير إمكانيات التحكم في المياه وسقي الأراضي الزراعية في نفس السنة، فهي في حدود 1.122.000 هكتار. وقد أبرز المخطط الوطني للتهيئة المائية، بأن إمكانيات سقي الأراضي الزراعية تتراوح بين 0.8 و1.2 مليون هكتار. في المقابلن فإن المساحة الزراعية المسقية تساوي 215.000 هكتار، منها 150.000 هكتار فقط تعتبر بأنها مسقية، بالإضافة إلى 904.293 هكتار تصنف على أنها مساحات مسقية في شكل أنظمة ري صغيرة ومتوسطة، تستغل لإنتاج الخضر والفواكه. فيما تم سنة 2007 إحصاء 43.000 هكتار فقط تم سقيها فعلا، من أصل 150.000هكتار (في 2007 أعتبرت 11% من المساحات المزروعة في الجزائر تعتبر مسقية وتمثل هي وحدها 40% من الإنتاج الزراعي، بينما قدرت الأراضي التي يمكن سقيها بـــ2.3 مليون هكتار، منها 1.3 مليون مصنفة كأراضي يمكن سقيها بدون أعمال تهيئة وتثمين خاصة).[51]

كما أن الفرص الإقتصادية المتاحة بالنسبة للجزائر، في مجال تطوير القطاع الزراعي وزيادة الصادرات الزراعية، تتعلق عامة بالموقع الإستراتيجي للجزائر، من حيث القرب من أكبر الأسواق العالمية، وامتلاكها لليد العاملة المؤهلة ومنخفضة الكلفة، إضافة إلى ظهور عدة مناطق زراعية، تمتلك قدرات كبيرة من ناحية إمكانيات تطوير الصادرات الزراعية، على غرار أدرار، بسكرة، جيجل، مستغانم، الوادي، خاصة في مجال المنتجات الزراعية الطازجة، كالخضر والفواكه، والتي يمكنها الإستفادة من إجراءات الإعفاء التام أو الجزئي من دفع الحقوق الجمركية، سواء في إطار اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أو المفاوضات الجارية من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة **(O M C)**، حيث تقدم هذه الأخيرة مساعدات في مرحلة بداية تطبيق الاتفاقيات، من أجل تخفيض تكاليف التسويق عند تصدير المنتجات الزراعية، مثل تكاليف الشحن، رفع الجودة، تكاليف النقل الخاصة بتصدير المنتجات الطازجة.[52]

[50]- Agence Algérienne de promotion du commerce extérieur, revue de l'agence,[consultée en ligne en 02/12/2010] http:// www.minicommerce.gov.dz.

[51]- FAO, 2008, rapport d'investissement par pays, conférence sur : l'eau pour l'agriculture et l'énergie en Afrique : les défis du changement climatique, Syrte, Jamahiriya Arabe libyenne.

[52]- Agence Algérienne de promotion du commerce extérieur, Op.cit.

II- مراحل تطور سياسة التنمية الزراعية والريفية في الجزائر

إن تحليل مراحل تطور سياسات التنمية الزراعية والريفية في الجزائر، يمكننا من التمييز بين مجوعتين متباينتين من هذه السياسات، حيث إستمر تنفيذ سياسات المجموعة الأولى، منذ الإستقلال إلى غاية سنة 2000، وهي سنة بداية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، أين تميزت مختلف المخططات والبرامج المعدة عبر مختلف مراحل تطور سياسة التنمية الزراعية والريفية ضمن هذه المجموعة، بكونها مركزية الصياغة والتنفيذ، كما أنها لم تفصل بين متطلبات التنمية الريفية وأهداف القطاع الزراعي، واقتصرت الجهود الرامية إلى دعم قدرات السكان في الأرياف من أجل خلق نشاطات إقتصادية، في المجال الزراعي فقط. من جهة أخرى، فإن التكفل بالحاجات الإجتماعية للسكان، يتم من خلال البرامج والأهداف القطاعية، التي لا تأخذ في الإعتبار الخصوصية الإجتماعية والطبيعية للمحيط الريفي. كما أن تحديد الأهداف التنموية والقطاعية، غالبا ما كان وفق متطلبات التوازن الكلي للإقتصاد الوطني، التي يتم التخطيط لها وفقا لاحتياجات المحيط العمراني، مثل زيادة معدلات إنتاج بعض المواد الأساسية، تخفيض عجز الميزان التجاري، التشغيل...

ورغم تبني البرنامج الوطني للتنمية الزراعية **(P N D A)** لمنهجية لامركزية صياغة وتنفيذ برامج التنمية الزراعية، التي تعتمد على أسلوب مشاركة الفاعلين في القطاع الزراعي، إلا أن الأهداف التي جاء لتحقيقها، بقيت نابعة من الرغبة السياسية في تخفيض العجز المسجل في إنتاج بعض المواد الأساسية، العمل على تحقيق الأمن الغذائي، مكافحة البطالة وتحرير القطاع الزراعي، مما أثر سلبا على شمولية الدعم المخصص لتحفيز الإستثمار الزراعي واقتصر على بعض المناطق فقط، كما استفادت شريحة قليلة من المزارعين، وتم إقصاء أغلبية المشاريع الزراعية الصغيرة، في المناطق الريفية المعزولة، لاسيما منها المناطق الجبلية. وهي الأسباب الرئيسية التي إستدعت العمل على توسيع مجال البرنامج الوطني للتنمية الزراعية ليشمل مجال التنمية الريفية، ما يمثل تجددا في سياسات التنمية الزراعية والريفية، لما تتميز به هذه المرحلة من قطيعة على عدة مستويات مع سياسات المجموعة الأولى، وسنعمل على توضيح هذا من خلال دراسة مبادئ وأسس هذا التوجه الجديد.

II-1- مرحلة أفضلية الجانب الاجتماعي (1962-1970)

تميزت هذه المرحلة، باستعادة الأملاك الاستعمارية ووضع نظام التسيير الذاتي على ما يقارب 2.8 مليون هكتار من الأراضي الأكثر غناء في الجزائر. وقد تسبب تراجع الاستثمار وتدهور أنظمة الإنتاج، الناتج عن عدم تجديد البنية التحتية للسقي، معدات وآلات الإنتاج ونقص صيانة العتاد الزراعي، في ركود القطاع الزراعي. ففي هذه المرحلة، استمرت مردودية رأس المال الزراعي في الانخفاض بمعدل 3.5% سنويا، كما انخفضت القيمة المضافة الزراعية بنسبة 4.7% سنويا، بينما لم يتعدى معدل نمو مؤشر الإنتاج الزراعي 0.06%.

II-2- مرحلة الثورة الزراعية (1971-1980)

اعتبرت هذه المرحلة، كمحاولة لتغيير المجال الزراعي وتحول المحيط الريفي، حيث هدفت الثورة الزراعية إلى إدماج القطاع الزراعي والمحيط الريفي في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلاد، عن طريق ربطهما بجهود إنشاء قاعدة صناعية قوية. وبغرض إعادة هيكلة القطاع الزراعي، إتخدت الدولة عدة إجراءات، منها ما لم يتم تطبيقه، على غرار تلك التي هدفت إلى تحقيق استقلالية الأملاك المسيرة ذاتيا سنة 1975، وتميزت هذه المرحلة بنمو مؤشر الإنتاج الزراعي بمعدل 0.88% في السنة.

II-3- مرحلة تحرير وتحسين الأداء الزراعي (1981-1990)

هدفت الإجراءات المتخذة خلال هذه المرحلة، إلى تجسيد مسار التحول التدريجي للقطاع الزراعي، بداية بتحرير سوق الخضر والفواكه. ومع بداية الإصلاحات الاقتصادية سنة 1987، تعزز مسار تحول القطاع الزراعي، عن طريق إعادة تنظيم وهيكلة الأملاك المسيرة ذاتيا، وشهد مؤشر الإنتاج الزراعي في هذه المرحلة، نموا بمعدل 2.23% سنويا.

II-4- مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني (1991-2000)

تم خلال هذه المرحلة تبني إجراءات عديدة، هدفت في مجملها إلى تحرير الاقتصاد وتقليص دور الدولة في تسيير مختلف القطاعات، حيث عملت الحكومات المتعاقبة على تعميق الإصلاحات الاقتصادية، التي بدأت الدولة في تنفيذها منذ1987، وتبني برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد العالمي).

ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذه المرحلة:

- إلغاء القيود الكمية على الواردات من خدمات ومواد؛
- إلغاء إجراءات صرف العملة الصعبة؛
- تحرير الأسعار وتخفيض الدعم؛
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري؛
- الوضع التدريجي لنظام صرف مرن.

وفي ما يتعلق بالنتائج المترتبة عن تنفيذ برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في المجال الزراعي، فقد سجل مؤشر الإنتاج الزراعي نموا بنسبة 4% بين سنتي 1995 و1997، كما ارتفعت نسبة نمو القطاع الزراعي بمعدل 3.3% في نفس الفترة.

بالرغم من الجهود التي بدلت، في سبيل انفتاح أكثر للهياكل الزراعية وانتشار أوسع لوسائل تنمية القطاع الزراعي في هذه المرحلة، إلا أن الكثير من المشاكل والعراقيل بقيت عالقة.[53]

وتتمثل هذه العراقيل والصعوبات خاصة في:

[53]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable, p26-27-28.

- نقص الاستثمار في المشاريع الزراعية؛
- التأخر الكبير في مجال تحديث أنظمة الإنتاج الزراعي؛
- عدم تلاؤم الأنواع النباتية والحيوانية ونظم الإنتاج مع العناصر الطبيعية والاقتصادية؛
- انخفاض مستويات حشد الموارد المائية، توزيعها واستغلالها برشاده؛
- عدم إتمام عمليات إعادة تنظيم الخدمة العمومية لفائدة المستثمرات الزراعية (الاستشارة التقنية، التكوين، التسيير...)؛
- قصور في إجراءات التصدي للمخاطر الزراعية ومسار تدهور الموارد الطبيعية الناتج عن الضغط البشري؛
-عدم تلاؤم وفعالية المنظمات المهنية وجمعيات المجتمع المدني مع الواقع الزراعي.

II-5- مرحلة تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (2000-2002)

كتثمين للتجارب والخبرات المستقاة من المراحل التي مرت بها السياسات الزراعية، جاء البرنامج الوطني للتنمية الزراعية أيضا، لوضع حد وقطيعة حقيقية مع جميع العمليات والبرامج الموحدة والمعدة مركزيا، كما أنه جاء في سياق تخلي الدولة عن دورها في تسيير القطاع الزراعي واستعادة هدا الأخير لدوره الاقتصادي، في محيط وطني حركي ومستمر التطور. وبهدف خلق الشروط الضرورية لدفع القطاع الزراعي نحو الحداثة والتجديد، أعتمد البرنامج الوطني للتنمية الزراعية منهجية عمل جديدة، ارتكزت على المشاركة الفعلية للفلاح أو المربي، الذي تم اعتباره فاعلا اقتصاديا متكاملا، ما يمثل تجديدا حقيقيا في السياسة الزراعية، إضافة إلى الأدوات التي يتيحها هذا البرنامج لدعم وتحفيز الاستثمار في المجال الزراعي، مثل وسائل وطرق تمويل تعتمد على تقاسم المخاطر بين الشركاء الاجتماعيين(المزارع، الدولة، البنك، وكالة التأمين...)، حيث تتم في شفافية ومرونة بغرض الحصول على الدعم الحكومي.

من جهة أخرى، فإن لا مركزية قرار الاستثمار الزراعي وقرار الدعم الحكومي، تمثل أهم الأسس التي جاء بها البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، التي تهدف إلى توسيع عمليات الدعم والاستثمار لتشمل كل المناطق والمشاريع الزراعية على اختلاف خصائصها، وهي الأداة المفضلة لتنمية الإنتاج الزراعي وهيكلته حسب الشعب الزراعية، وكذلك لتهيئة وتسيير الفضاء الزراعي.

وقد حقق تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية نتائج هامة، أين عرف الاستثمار الزراعي إقلاعا حقيقيا، من خلال انطلاق 200 ألف مشروع زراعي وسجل القطاع الزراعي نموا بنسبة 8% سنة 2003. بالمقابل، تبقى العديد من العراقيل والصعوبات تواجه بلوغ الأهداف المرجوة، أين اقتصرت الاستفادة من البرنامج على مناطق معينة، ما أدى إلى عدم شمولية الحركية التنموية المستهدفة، بالإضافة إلى عدم استفادة كل المزارعين، خاصة الصغار في المناطق الريفية المعزولة.

كما أن التحولات الحاصلة في المحيط المؤسساتي داخل القطاع الزراعي وبروز الحاجة إلى تعزيز الدور الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي للزراعة في المجتمع والاقتصاد الوطني، تفعيل دور المنظمات المهنية وأدوات الدعم الزراعي في خلق الظروف التقنية، التنظيمية، الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لتأسيس حركية تنموية شاملة ومستدامة، كلها عوامل دفعت إلى العمل على تحسين البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، من أجل تحقيق إعادة إحياء الفضاء الريفي، خاصة في المناطق المعزولة والمهمشة، ليصبح انطلاقا من سنة 2003، يسمى البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية **(P N D A R)**، والذي يعتبر كإجابة شاملة وملائمة للتحديات والعراقيل، التي أدت إلى إضعاف قاعدة الأمن الغذائي وتدهور الموارد الطبيعية الأساسية وعدم تماسك ودوام السلم الاجتماعي في المحيط الريفي، كما يعبر عن التحول في الرؤية، الأهداف وأدوات التدخل الحكومي على مستوى الفضاء الريفي وفي المجال الزراعي، والعمل على تجسيد صيغ جديدة لسياسات التنمية الزراعية والريفية.[54]

III- الصيغ الجديدة لسياسات التنمية الزراعية والريفية وتحول طرق التدخل الحكومي

إن تنامي الوعي السياسي في الجزائر، بمدى تعقيد حالة المحيط الريفي وضرورة وضع الأطر والأدوات الملائمة لإعادة توجيه منحى التغيرات الجارية، سواء على المستوى الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي في المناطق الريفية، يعكس حجم الخطر المصاحب لمختلف الظواهر الناتجة عن الاختلال الكبير في توازن مستويات التنمية بين المناطق الحضرية والريفية من جهة، وبين مختلف المناطق الريفية من جهة أخرى، كما يكشف عن كبر التحديات التي تواجهها الجزائر، لمسايرة التغيرات المرافقة لموجة الشمولية والعولمة، لاسيما منها المتعلقة بتبني المبادئ العالمية للتنمية المستدامة. لهذا الغرض، فإن تحديد أسباب فشل مختلف السياسات التنموية السابقة، في تحقيق إندماج المحيط الريفي في مسار التنمية الوطنية، وكدا الآثار التي نتجت عن عدم تلاؤم مقاربات وأدوات التنمية المحلية، الزراعية والريفية المنتهجة في السابق لواقع ومتطلبات المجتمع الريفي، لابد أن يمثل منطلق كل رؤية جديدة لكيفيات التدخل الحكومي على مستوى مختلف المناطق الريفية، التي تأخذ في الإعتبار كل العوامل التي يمكنها أن تكون نقاط إرتكاز أساسية للأطر السياسية والمؤسساتية الجديدة والقادرة على كسب رهانات التنمية الريفية المستدامة، على غرار تنسيق الأهداف وطرق التدخل الحكومي على مختلف المستويات، إنخراط الفاعلين المحليين وحشد الموارد المادية، البشرية، المعنوية والطبيعية للأقاليم الريفية، خاصة تلك المناطق المعزولة والأكثر تهميشا، مثل المناطق الجبلية، الهضاب العليا والمناطق الصحراوية.

ويعتبر البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية، الذي يمثل امتدادا للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية، أول محاولة لتحقيق الانسجام بين أهداف السياسة الزراعية ومتطلبات التنمية الريفية، عن طريق تبني المشروع الجواري للتنمية الريفية، كأداة لدعم مشاركة السكان في صياغة، تنفيذ ومتابعة

[54]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural, 2004, op. cité, p30.

المشاريع والبرامج التنموية، ما أعطى الفرصة للتأكيد على هذا الأخير، كأداة مفضلة لتحقيق أهداف التجديد الريفي وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، بالإعلان رسميا سنة 2007 عن إطلاق هذا المشروع وأصبح يسمى بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، بعد المرحلة التجريبية. فبالنظر إلى طبيعته المرنة، يمكن للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، أن يمثل الإطار العملي لتنسيق الأهداف القطاعية وتأسيس حوكمة محلية للأقاليم الريفية، تعمل ضمنه جميع الأطراف المعنية عن طريق أسلوب المشاركة التفاعلية، من أجل تحقيق أهداف التنمية الريفية المستدامة.

III-1- السياق العام لبروز سياسات جديدة للتنمية الزراعية والريفية

تعتبر ظاهرة إرتفاع الكثافة السكانية على الشريط الساحلي والتوسع العمراني الناتج عنها، المظهر السائد على طول الشريط الساحلي في الجزائر، حيث تشير أغلب الدراسات في هدا الشأن، أنه في سنة 2025 سيكون 80% من السكان يتركزون على هذا الشريط بعرض لا يتجاوز 30 كلم. في المقابل، ورغم أنه يأوي نسبة هامة من السكان، يعتبر الفضاء الريفي وخاصة الشريط الساحلي، محيطا اجتماعيا غير مستقر ولا متوازن، ومنبعا للهجرة من المناطق الأكثر تهميشا وفقرا، نحو المدن وحتى خارج الحدود الوطنية، مما أدى إلى فقدان حيوية المحيط الريفي.

من جهة أخرى، يتعرض الموروث المعرفي والثقافي المرتبط بالمنتجات ذات الطابع المحلي والإقليمي والنظام الغذائي المتوسطي المتميز، إلى تهديد حقيقي من موجة الشمولية والأحادية، في ظل انفتاح الأسواق العالمية وبروز قوي للدول الصاعدة في المجال الزراعي، إضافة إلى الاهتمام المتنامي بالقضايا البيئية وظهور مستهلك أكثر اشتراطا للنوعية، محدودية قدرة الإقليم على إدماج السكان والنشاطات الاقتصادية. كلها عوامل تشكل محورا أساسيا في تحديد شروط استدامة وتنافسية الزراعة الجزائرية، كعنصر جوهري في تنمية الأقاليم الريفية، لاسيما أن مجمل السياسات الزراعية في الجزائر، كانت تهدف إلى خفض العجز الدائم في عرض عدد من المنتجات الإستراتيجية (الحليب، الحبوب، الزيوت الغذائية...)، إلا أن النتائج المتواضعة، المحققة في مجال تكثيف إنتاج هذه المواد، دفعت الحكومات المتعاقبة، إلى إجراء العديد من الإصلاحات، التي مست الكثير من جوانب الإنتاج الزراعي (طرق تسيير العقار الزراعي، برامج دعم الإنتاج والاستثمار، التنظيم والتأطير التقني...)، وهو توجه أحادي نحو دعم بعض المنتجات الزراعية، الذي أدى إلى تهميش المسائل المتعلقة بتنمية المناطق الريفية.[55]

على صعيد آخر، فإن بداية ظهور هياكل اجتماعية محلية جديدة، على غرار الجمعيات المحلية، التنظيمات الحرفية والمهنية، التعاونيات والنقابات ضمن سياق سياسي وتاريخي محدد، يزيد في تعقيد

[55]- Sid Ahmed ferroukhi, N. benterki, M .ramdane, le développement rural durable : expérience et perspectives dans les pays en transition : le cas de l'Algérie, CIHEAM-IAMM, 2003, option méditerranéennes, série A, n 54 ,p53.

التحول التنظيمي للإدارة، حوكمة المؤسسات المركزية والمحلية ومتطلبات تنمية الأقاليم الريفية، ما يمثل تحديا كبيرا في مجال تثمين موارد الإقليم، في ظل التجزء الكبير للأسواق والمنتجات، أزمات المواد الغذائية، ارتفاع أسعار النقل، التكنولوجيا الحديثة التي تسمح باختصار المسافة وعدم المرور الإجباري عبر المدينة، حيث تصبح المسافة أقرب بين المنتج والمستهلك، المعلم والمتعلم، المقرر والمنفذ، و هي أهم العوامل التي تدفع إلى تثمين المنتجات المحلية (منتجات الإقليم، نوعية المناظر الطبيعية، المنتجات البيولوجية...).

أما فيما يتعلق بزيادة المخاطر البيئية، فإن انحسار مساحة الأراضي الزراعية لفائدة التوسع العمراني، الانجراف، الاستغلال المكثف للموارد المائية، صعود المياه وارتفاع ملوحة الأراضي الزراعية، الرعي المكثف والتصحر، انقراض وخطر اندثار الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية، تأثيرات التغيرات المناخية المرتبطة بارتفاع مستوى مياه البحر، تغير الأنظمة البيئية، الكوارث الطبيعية وانخفاض تدفق المجاري المائية والأنهار، هي مجمل الأسباب التي تستدعي الأولوية والتكفل المستعجل، بمسائل تسيير الموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي في الأقاليم الريفية.[56]

هذا ما يجعل من معالجة المشاكل المرتبطة بالتنمية المستدامة للفضاء الريفي في الجزائر، خيارا إستراتيجيا على مستويات مختلفة، تتعلق بإرساء قواعد الحوكمة المحلية للإقليم، الاستقرار الاجتماعي، التحكم في الهجرة، الأمر الذي يستدعي تبني سياسة للتنمية الزراعية والريفية، مبنية على توجه إقليمي غير مركزي، يهدف إلى حشد موارد كل إقليم، الاستفادة من التقدم التكنولوجي وتحقيق التطلعات والآمال المتنامية للسكان، لاسيما منها إمكانيات الولوج إلى ملكية عوامل الإنتاج، مناصب شغل مستدامة، تحسين مستوى الدخل والأمن الغذائي للعائلات الريفية والتثمين المستدام للموارد الطبيعية. ما يعني أن نجاح أية سياسة للتنمية الزراعية والريفية، مرتبط بمدى تنسيق الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية والذي يحقق مجموعة من المتطلبات.

III-1-1- تقييم نمو القطاع الزراعي على أساس ما تقدمه الزراعة في مجال التنمية البشرية للسكان في الأرياف

ما يعتبر باطلا وغير مقبول، هو أن تساهم الزراعة في تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات التي لم تكن سببا في تأسيس مسار النمو الاقتصادي، حيث أن غالبية العائلات التي تعاني صعوبات، خاصة على مستوى الأمن الغذائي هي عائلات ريفية. هذا ما يجعل البحث عن إجابات دقيقة لكل التساؤلات المتعلقة بطبيعة وكثافة مختلف العلاقات بين العائلة الريفية والزراعة، الفئة الاجتماعية والمهنية التي تميز العائلة الزراعية في الريف، المكمون الحقيقي والنتائج المتوقعة للسياسات الزراعية ومدى فاعلية البرامج التنموية في محاربة الفقر والتهميش، جوهرا لسياسات التنمية الزراعية والريفية.

[56]- Omar Bessaud, Etienne Montaigne, quelles réponses au mal développement agricole ?, analyse des politiques agricoles et rurales passées et présentes, CIHEAM-IAMM, 2009, Options Méditerranéennes, série B, N64, P 52-53.

III-1-2-التوازن بين المحيط الريفي والحضري

إن التدفق المستمر لسكان الأرياف نحو المراكز الحضرية والمدن، من أجل البحث عن مداخيل تزيد من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، يعود أساسا إلى محدودية الحركية الاقتصادية في المناطق الريفية، الظروف المعيشية المتميزة بضعف ونقص الخدمة العمومية وأنظمة إنتاج زراعية لا تلبي حاجيات الشغل والدخل للسكان(الزراعة المطرية)، بالإضافة إلى التأثر بجاذبية النموذج الاستهلاكي للمراكز الحضرية والمدن، مما جعل من هذه الأخيرة، عاجزة عن توفير مناصب شغل جديدة، لامتصاص السكان النازحين من الأرياف وشكل ضغطا ومشاكل حقيقية، عقدت كثيرا من مهمة تسيير المدن. فتنامي الضغط على الخدمة العمومية، الولوج إلى السكن وعدم قدرة الإدارة المحلية على التحكم في الأعباء الناجمة عن هذه التحولات، نال من عزيمة التسيير العقلاني للفضاء الحضري. كل هذه العوامل جعلت من تثبيت السكان في الأرياف، عن طريق رفع أداء الأنظمة الزراعية وتنويع النشاطات الاقتصادية، تثمين الموارد الطبيعية المتاحة لفائدة السكان المحليين، هدفا أساسيا لسياسات التنمية الزراعية والريفية.

III-1-3- التوازن بين تجدد الموارد الطبيعية ونمط استهلاكها

إن التضافر الحاصل بين الخصائص الطبيعية للعديد من المناطق البيئية والزراعية، على غرار شدة انحدار الأراضي خاصة الجبلية منها، عدم توازن توزيع الموارد المائية، قساوة المناخ وعدم احترام سيرورة تجدد الموارد الطبيعية، كخصوبة الأراضي الزراعية، التنوع البيولوجي وتجدد الغطاء النباتي، تسبب في تراجع مساحات الأراضي المزروعة والمسقية، شيخوخة وتناقص مكمون الأشجار المثمرة، إنخفاض مردودية الأراضي، صعود الأملاح خاصة في الأراضي الزراعية الصحراوية وتدهور المخزون الطبيعي من الأنواع النباتية والحيوانية. فرغم التنوع الكبير للمناطق الطبيعية (المناخ، المياه، الأنظمة البيئية...)، يبقى العامل المشترك بين أغلبية المجموعات الزراعية والبيئية، هو الهشاشة وعدم التوازن. ويبقى أهم شرط يجب أن تستوفيه سياسات التنمية الريفية والزراعية هو العمل على حماية والمحافظة على الإرث الطبيعي وعقلنة مسار الانتفاع به واستغلاله.

III-1-4- التوازن بين الطلب الاجتماعي والأطر الريفية

تمثل العائلة الريفية محيط الوجود الإجتماعي الأساسي في المناطق الريفية، وهي بذلك وحدة الاستهلاك الرئيسية، بينما يعتبر المشروع الزراعي وحدة الإنتاج الأساسية. وعلى هذا الإعتبار، فإن كل عملية تهدف إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي للفضاء الريفي، تبقى مرتبطة بقوة بهاتين الوحدتين الأساسيتين، وكذا مختلف نماذج توأمتهما. وتكون الإجابة الدقيقة على الأسئلة المرتبطة بحالة العائلة الريفية والمشروع الزراعي، خاصة فيما يتعلق بحركية الوحدتين، قدرتهما على التأقلم، شروط تدعيمهما، مدى تراجعهما وتقهقرهما...، من أهم متطلبات صياغة سياسات التنمية الريفية والزراعية

الهادفة إلى استرجاع حيويتهما وقدرتهما، على خلق التوازن بين الطلب الاجتماعي الريفي والأطر الريفية، كما يمكن لهذا التوازن أن يتسع، ليشمل الفضاء الحضري كذلك.[57]

III-2- العوامل المؤثرة في صياغة سياسات التنمية الزراعية والريفية الجديدة

III-2-1- التركيز على الخدمات التي توفرها المناطق الريفية

من أهم الركائز التي يمكن أن تشكل رافدا حقيقيا ومحورا إستراتيجيا لاستدامة التنمية في المناطق الريفية، الخدمات الطبيعية والثقافية التي توفرها هذه المناطق، وهذا من خلال القيمة التي يجب أن يعطيها المجتمع لهذه الخدمات، مثل المناظر الطبيعية، العادات الغذائية والثقافية ومختلف الخدمات البيئية، حيث تسعى سياسات التنمية الريفية والزراعية إلى خلق الأطر والأدوات الملائمة التي تمكن السكان المحليين، الاستفادة من عمليات التثمين المستدام لمختلف الخدمات التي توفرها المناطق الريفية. من جانب آخر، فإن إدارة الموارد الطبيعية، الدور المتعدد الوظائف للزراعة، تحديد التأثيرات السلبية والإيجابية للنشاطات الاقتصادية في المناطق الريفية، هي أيضا محاور أساسية في صياغة سياسة متكاملة للتنمية الريفية.

III-2-2- إصلاح السياسة الزراعية

تحتل الزراعة مكانة أساسية في الاقتصاد الريفي وتساهم بشكل أساسي في تكوين المناظر الطبيعية في المناطق الريفية، كما تعتبر من أهم قنوات تصريف المدخلات المحلية ومركزا منتجا لمختلف مدخلات الصناعات المحلية، خاصة منها الصناعات الغذائية، وإضافة إلى أنها توفر أغلب الحاجات الغذائية للعائلة الريفية، تزيد الزراعة من تنوع الاقتصاد الريفي نحو قطاعات أخرى. كل هذه العوامل تجعل من إعادة النظر في مختلف توجهات السياسة الزراعية وأدوات الدعم الزراعي، عملية ضرورية لجعل هذه الأخيرة متناسقة مع أهداف سياسة التنمية الريفية في مجال تعزيز الدور المتعدد الوظائف للزراعة، ولتتماشى مع متطلبات التبادل التجاري الحر والسعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، في إطار تكافؤ المعاملات بين جميع الأطراف.

III-2-3- اللامركزية والتحول إلى السياسات الإقليمية

تهدف سياسات التنمية الريفية الإقليمية، إلى رفع تنافسية الأقاليم الريفية، بالاعتماد على الميزة الأساسية لكل إقليم التي تعطيه الأولوية والتفوق، وهذا من خلال العمل على تحديد مميزات وخصائص الإقليم وإيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بتمويل عمليات التنمية الريفية، تدعيم الإستراتيجيات المحلية الهادفة إلى التقليل والحد من الفوارق الاجتماعية.[58]

إن تحقيق هذه الرؤية يتطلب وضع إستراتيجية لتنمية كل العوامل المؤثرة على نمو وتطور المشاريع الزراعية المحلية، والتركيز على المميزات والمعارف المحلية، وكذلك الاستثمار ونقل

[57]- Sid Ahmed ferroukhi, N. benterki, M .ramdane, op. cite, p53- 54.
[58]- OECD, 2006, the new rural paradigm : policies and governance, p12-15.

المعرفة، بتدخل كل المستويات، الوطنية، الجهوية والمحلية، مما لا يبقي للحكومة المركزية إلا هامشا قليلا للتحكم وتسيير مسائل تنمية الأقاليم الريفية.

III-2- 4- خصائص النموذج الجديد لسياسات التنمية الريفية

الجدول رقم 05: النموذج الجديد لسياسات التنمية الريفية.

الأهداف	القطاعات الاقتصادية المتدخلة	الأدوات	الفاعلين المتدخلين
– رفع تنافسية الفضاء الريفي – تثمين الطاقات المحلية – استغلال الموارد المتاحة	مختلف قطاعات الاقتصاد الريفي (الزراعة، السياحة الريفية، التكنولوجيا الحديثة، الصناعات المختلفة)	الاستثمار	– كل المستويات الحكومية – مختلف الأطراف ذات المصلحة المشتركة (الجمعيات المحلية، القطاع الخاص، الإدارة...)

Source : OECD,2006, the new rural paradigm : policies and governance.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أهم خاصيتين يتميز بهما النموذج الجديد لسياسات التنمية الريفية هما:

– التركيز على تسيير فضاء ريفي محدد، عوض القطاعات أو الجهات؛

– الاستثمار كأداة رئيسية لتنفيذ العمليات التنموية المبرمجة، عوض الإعانات.

III-3- محاور تنسيق عمليات التدخل الحكومي ضمن النموذج الجديد لسياسات التنمية الريفية

تتعدد محاور تنسيق سياسة التنمية الريفية، حسب إختلاف مستويات الإدارة ومكان تواجد الأطراف المتدخلة في تجسيد العمليات التنموية داخل الأقاليم الريفية.

III-3-1- الحكومة المركزية

تتجسد عمليات تنسيق التدخل الحكومي في مجال التنمية الريفية، في تجاوز السياسات القطاعية والمرور إلى صياغة سياسات لتنمية الفضاء الريفي، عن طريق وضع الآليات التنظيمية لمختلف عمليات الاندماج القطاعي وتنسيق العمل بين مختلف وحدات الإدارة المركزية، من أجل تأسيس المناخ الملائم لذلك. وعموما يتطلب هذا التنسيق، العمل على تحديد إجابات واضحة ودقيقة لكل الأسئلة المتعلقة بتحديد مهام كل وزارة أو وكالة، لها علاقة بسياسة التنمية الريفية، تحديد آليات التنسيق والعوائق الحقيقية التي يمكن أن تحول دون وضع الإطار القانوني المتعلق بتنسيق قطاعي حقيقي على مختلف مستويات الحكومة المركزية. هذا ما يعبر عنه مفهوم التنسيق الأفقي، والذي يفترض أن تقوم مختلف الوحدات الإدارية والمؤسسات المركزية المتدخلة في تنمية الفضاء الريفي، بتنسيق جهودها مع تحديد دور ومسؤولية كل جهة، ويتم ضمان انسجام وعدم تعارض الإستراتيجيات الفردية. ويبقى وجود وحدات إدارية متخصصة ومرتبطة مباشرة برئاسة الحكومة أو البرلمان، وزارة مندمجة للتكفل بمشاكل المناطق الريفية، تدقيق سياسات التنمية الريفية، التنسيق الوزاري من خلال الأفواج المشتركة والعقود الرسمية، هي الشروط الضرورية التي يستوجب توفيرها لتحقيق التنسيق الأفقي.[59]

[59]- OECD, Op.cit, p108-110.

III-3-2- الإدارة المحلية

تهدف عمليات تنسيق جهود مختلف الأطراف المحلية المتدخلة في تنفيذ سياسة التنمية الريفية، إلى ضمان المشاركة الإرادية لمنظمات المجتمع المدني، السكان والإدارة المحلية. أما المسائل المرتبطة بتحقيق التنسيق على مستوى الإدارة المحلية، فتتعلق بإعادة تحديد مكونات إقليم التدخل، لكي تتلاءم مع المنهجية الجديدة لسياسة التنمية الريفية، تحديد الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تجسيد تنسيق وتضافر الجهود على المستوى المحلي، ثم العمل لوضع الآليات التي يتطلبها العمل الجماعي وتحقيق التآزر بين مختلف الأطراف ذات المصلحة.

ولكون الموارد الطبيعية، طبيعة المجتمع والخصائص الاقتصادية للإقليم، هي أهم العوامل التي يرتكز عليها تسيير الفضاء الريفي، فإن انخراط مختلف الفاعلين المحليين في هذا المسار يكتسي أهمية بالغة، من خلال تكريس لامركزية المسؤولية العمومية في تسيير الموارد، التي ينتج عنها زيادة فاعلية الإدارة العمومية، خلق شروط التنمية الاقتصادية للإقليم وإعطاء الفرصة لمشاركة السكان في صياغة القرار وإعداد البرامج التنموية.

إن مساهمة الإدارة المحلية في إعداد سياسات التنمية الريفية، عن طريق استغلال المعارف المحلية، من شأنه تحقيق شفافية عمليات التنمية، ضمن إطار المشاركة الديمقراطية على المستوى المحلي، تخفيض تكاليف عدم التكافؤ في الحصول على المعلومات بين مختلف مستويات الإدارة العمومية وتعزيز قدرة القطاع الخاص في الولوج إلى الموارد واستغلال المعارف الحلية ومميزات تفوق الإقليم التنافسية. هذا ما يجعل من التنسيق العمودي في تسيير وتنمية الفضاء الريفي، بين مختلف مستويات الإدارة العمومية، يمثل أحد المحاور الأساسية في صياغة وتنفيذ سياسة التنمية الريفية.

III-3-3- 3- التنسيق العمودي

يتمثل في وضع ومراقبة الآليات التي تعمل على تشجيع الفاعلين المحليين، للمشاركة في صياغة وتنفيذ سياسات تسيير وتنمية الفضاء الريفي، وهنا يجب العمل على تحديد طبيعة هذه الآليات على مختلف المستويات، وكذا كل الأطراف المتدخلة والقواعد التي تعمل ضمنها. من جانب آخر، يتعين توفير الإمكانات الضرورية والأدوات الملائمة لتمكين الإدارة من تنسيق عملها بين القمة والقاعدة، تقييم أداء آليات التمويل العمومي وآثارها على نظام حوكمة الإقليم وتحديد المحفزات الضرورية لاستغلال، متابعة وتقييم التنسيق العمودي.[60]

III-4- البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية (P N D A R)

كامتداد طبيعي للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية، جاء البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية كمحاولة لإعطاء إجابة شاملة وملائمة للتحديات الرئيسية والعراقيل الطبيعية، التقنية، التنظيمية والمؤسساتية، التي تمثل أسبابا حقيقية لإضعاف قاعدة الأمن الغذائي، تدهور الموارد الطبيعية الأساسية

[60]- OECD, Op.cit, p111-114.

وعدم تماسك ودوام الأمن الاجتماعي في المحيط الريفي، كما جاء أيضا في إطار تبني منهجية جديدة لتحقيق التآزر بين المشاريع الزراعية، الإدارة العمومية، المستثمرين وكل الفاعلين الآخرين والمحافظة على التوجه الطبيعي، خصائص الأنظمة البيئية للفضاء الريفي.

في هذا السياق تم وضع **(P N D A R)**، بعد العديد من الإصلاحات التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة، حيث أخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والبيئي لتنمية الفضاء الريفي، ضمن خطة إعادة صياغة إستراتيجية بناء الأقاليم الزراعية، التي همشت عند تبني سياسات تنمية القطاع الزراعي والمحيط الريفي، على مدى السنوات التي تلت الاستقلال. ولكونه مؤسس من أجل إعادة إحياء المناطق الريفية والتكفل بالفئات المجتمعية الهشة، يعتمد **(P N D A R)** في خطواته، على المشاركة الفعالة للقاعدة في صنع القرار لامركزيا، بالشراكة والتعاون مع مختلف الأطراف المعنية داخل الإقليم.[61]

III-4-1- أهداف البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية

من بين أهم الأهداف التي حددها البرنامج الوطني لتنمية الزراعية والريفية ما يلي:

- التحسين المستدام لمستوى الأمن الغذائي في الجزائر؛
- الاستغلال العقلاني والمستدام للموارد الطبيعية؛
- ترقية المنتجات ذات الميزة التنافسية المطلقة بهدف تصديرها؛
- رفع قدرة القطاع الزراعي في مجال التشغيل؛
- رفع مستوى معيشة ومداخيل المزارعين؛
- تحسين شروط ممارسة النشاطات الزراعية والرعوية؛
- تشجيع ومرافقة سكان المناطق الريفية لتنويع النشاطات الاقتصادية وتحسين دخولهم المادية؛
- تحسين الخدمات الاجتماعية ورفع مستويات الولوج إلى مختلف الخدمات العمومية؛
- تجسيد القطيعة مع واقع الفضاء الريفي المتميز بضعف الموارد، عن طريق تكييف وتحول أنظمة الإنتاج الزراعي؛
- تشجير اقتصادي ونافع لأراضي وسكان المناطق الريفية؛
- تهيئة المناطق الجبلية والسهبية؛
- دفع مسار تحديث القطاع الزراعي، عن طريق تشجيع الاستثمار وإدخال التكنولوجيا الحديثة في عمل المشاريع الزراعية، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.[62]

[61]-Omar Benbekhti, Ahmed Saïfi et Benziane Boualem, 2006, Algérie : de la reforme agraire au développement rural, l'évolution des interventions en milieu rural, conférence internationale sur la réforme agraire et le développement rural (CIRADR), FAO, p4-8.

[62]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable, p30-31.

III-5- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (S N D R D)

إن التحول العميق للسياق الوطني، خاصة في ما يتعلق بتدهور الظروف المعيشية لسكان الريف وما يتطلبه من أولوية إعادة التوازن الاجتماعي بشكل عام، جعل من البحث عن حلول شاملة للوضعية المعقدة للريف الجزائري، أهم الأسباب الداعية إلى وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. هذه الأخيرة، تسعى أن تكون الإطار العملي لتنفيذ سياسة وطنية للتنمية الريفية، من شأنها توفير الظروف الملائمة لاستقرار السكان، خلق الفرص الاقتصادية التي تضمن التوازن الضروري بين المناطق الريفية والحضرية. وإضافة إلى أنها تمثل الوسيلة الملائمة لإشباع الحاجات الحقيقية للسكان الأكثر تهميشا وإقصاء وتحقيق تطلعاتهم إلى التطور والحداثة، فهي في المقابل معدة لمواجهة انتشار مجموعة من الظواهر الخطيرة، على غرار تدهور وفقدان حيوية المحيط الطبيعي الريفي وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، التي أثرت بشكل بالغ خلال العشريتين الأخيرتين على الحالة العامة في الجزائر.

هذه الحالة، كانت في الأساس نتيجة لإتباع مجموعة من السياسات التنموية، التي تفتقر إلى تنسيق أهدافها وتلاؤم أدوات تنفيذها لواقع الفضاء الريفي. فرغم تعددها، من سياسات قطاعية، سياسات التهيئة الإقليمية والجهوية، سياسات التنمية المحلية إلى سياسات حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على المحيط أو تحسين الظروف المعيشية للسكان، إلا أن تصميم أسلوب التدخل الحكومي المنتهج ضمنها، يرتبط بمفهوم النتيجة الاقتصادية الوطنية، التي تعتبر الفضاء الريفي:

- كفضاء يتبع بالضرورة متطلبات تنمية المدينة أو المحيط الحضري في إطار سياسة التنمية المحلية الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان؛
- إقليم زراعي، ترتبط تنميته بالسياسة الزراعية؛
- فضاء يجب العمل على إدماجه ضمن سياسة التهيئة الإقليمية؛
- فضاء يجب حمايته ضمن سياسة وطنية لحماية الموارد الطبيعية.

فبعد فشل السياسات القطاعية وسياسات التهيئة الإقليمية والتنمية المحلية، في معالجة إشكالية التنمية الريفية المستدامة، المتمثلة في التكفل بتنوع الأقاليم الريفية، خاصة من جانب العوائق الطبيعية، الحيوية البشرية المتناقصة، تنوع الموارد والموروث الطبيعي والثقافي الغير مستغل بعقلانية، التي يتميز بها الفضاء الريفي وتأسيس حركية تنموية متناغمة للحد من الفوارق الإقليمية. فقد تبنت هذه الإستراتيجية مفهوم التنمية الريفية المستدامة، الذي يعد تطور نوعي في أسلوب معالجة مشاكل تنمية الفضاء الريفي، ويعبر عن رؤية شاملة مدعمة بأدوات تدخل جديدة ومقاربات مؤسسة على:

- منهجية المشاركة والاندماج القطاعي، لضمان الانسجام وتكامل عمليات التدخل الحكومي والسعي لخلق التآزر بين مختلف الموارد المتاحة؛
- ترقية مفهوم الإقليم، ليشمل كل العوامل التنموية الخاصة بكل فضاء ريفي؛

- تأسيس العمل الجواري لتدعيم وخلق الاتصال بين السلطات العمومية والسكان، في ظل تعزيز ديمقراطية محلية حقيقية؛

- خلق شراكة حقيقية بين السكان ومختلف الفاعلين على مستوى الأقاليم الريفية، لتحقيق الأهداف المشتركة في إطار مفهوم التنمية الريفية المستدامة واللامركزية؛

- ترقية وسائل جديدة للتخطيط وتسيير الفضاء الريفي على المستوى البلدي، الولائي والجهوي.

إن صياغة الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وكذلك مختلف الأدوات المعدة لتنفيذها، جاءت مراعاة بالدرجة الأولى لشروط استعمالها من طرف سكان المناطق الريفية ومختلف الفاعلين والشركاء فيها، فالوثيقة المتضمنة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، تمثل اليوم مرجعا لتحديد مفاهيم، أنماط وأسلوب تنفيذ العمليات التنموية، لكل المتدخلين والمرافقين لجهود التنمية، عن طريق تحديد كيفية تدخل مختلف الأطراف على جميع المستويات.

لهذا فهي تعتبر منهجا ملائما يتناسب مع المتطلبات الحالية، التي تفرضها التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وفي محيط عالمي شديد التغير، فقد تم إعدادها لتتماشى مع التحولات العميقة التي تشهدها الجزائر، لاسيما فيما يتعلق بالتوجه نحو إعادة توزيع مراكز القرار على كامل الإقليم الوطني، إرساء قواعد لامركزية القرار، إعادة هيكلة أجهزة الدولة، تهيئة الإقليم، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر.[63]

III-5-1- أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (2005-2015)

يتمثل الهدف الرئيسي للإستراتيجية، في تحسين الظروف المعيشية ورفع مداخيل الأسر الريفية، بالاعتماد على المساهمة المباشرة للسكان ومختلف التنظيمات الريفية التي يؤسسونها، في حل المشاكل التي يواجهونها ضمن المشاريع التنموية، وهذا انطلاقا من قدراتهم على تسيير وتنمية الفضاء الريفي، النابعة من القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي، وفعالية الروابط التي يقيمونها بينهم، التي تزيد من إمكانية تجنيد الرجال وطاقاتهم، لتثمين الثروات الطبيعية والاقتصادية للإقليم بصفة مستدامة.

في هذا السياق، فإن أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة تتمحور حول ما يلي:

- تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف؛

- تحسين التشغيل ورفع المداخيل عن طريق تنويع النشاطات الاقتصادية؛

- تدعيم الانسجام الاجتماعي الإقليمي؛

- حماية المحيط الطبيعي وتثمين الموروث الطبيعي، الثقافي والمعرفي الريفي؛

- خلق أطر حقيقية للمشاركة الشعبية على المستوى المحلي، عن طريق توفير الشروط الضرورية لنشأة مجموعات المرافقة للتنمية الريفية **(G A D E R)** في كل ولاية، تعمل كفضاء لطرح انشغالات

[63]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable, Op.cit, p34-35-36.

المواطنين وسكان الأرياف، توجيه ودعم مبادراتهم، رفع قدراتهم التقنية والمالية وكفاءتهم الإدارية عن طريق التكوين والتدريب؛

– دعم بروز جمعيات محلية، لتكوين حركة جمعوية محلية ترافق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

III-5-2- رهان الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

من أهم الدعائم المؤسساتية التي بنيت عليها هذه الإستراتيجية، يمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المستدامة المندمجة **(P P D R I)**، حجر الزاوية في الهيكل المؤسساتي لها، فهو في نفس الوقت أسلوبا منهجيا وأداة عملية، لتحقيق الترابط والتعاون الفعلي بين كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين الساعين إلى تحقيق أهداف مشتركة، أين يفترض خلق أشكال جديدة للتعاون، تضم كل التنظيمات الريفية، الحديثة والتقليدية، الرسمية والغير رسمية، على غرار المؤسسات الاقتصادية، الإدارة المحلية، الجماعات الإقليمية، المنظمات المهنية والحرفية، الجمعيات المحلية، المؤسسات العلمية والإعلامية والجمعيات المحلية.[64]

III-5-3- محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

إن أهمية الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، تنبع من كونها توفر الإطار المناسب والأنماط العملية لإحياء المناطق الريفية تدريجيا، عن طريق التثمين المستدام للنشاطات الاقتصادية والموروث الطبيعي والبشري. حيث يتم التركيز على بناء علاقات جديدة، تربط مختلف الفاعلين العموميين بالخواص وتسعى إلى تحمل المسؤولية من قبل جميع الأطراف المعنيين، ضمن مسار تصاعدي وغير مركزي وحركية تنموية مندمجة وتشاركية. على هذا الأساس يتعين في البداية إعطاء مفهوم محدد ودقيق لإعادة إحياء المناطق الريفية، قبل إبراز مختلف العمليات التي تندرج تحت كل من المحاور الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

- مفهوم إعادة إحياء المناطق الريفية

تتعدى العمليات الهادفة إلى إعادة إحياء المناطق الريفية مفهوم تجهيز الفضاء الريفي، إلى عمليات تهيئة الأقاليم الريفية، التي ترتكز على إشباع الحاجات المحلية في إطار تثمين الموارد البشرية والطبيعية في المناطق الريفية، انطلاقا من مخطط محدد وحسب عمليات تعاون، يتم توجيهها وإدارتها محليا. إن هذا المفهوم يعكس واقعا جديدا لمتطلبات تنمية الفضاء الريفي، تتقارب فيه مختلف جوانب الحياة في المناطق الريفية (اقتصادية، اجتماعية، مؤسساتية، بيئية وثقافية...)، وتعمل الأطراف الفاعلة داخل الإقليم على تحليلها، من أجل تشخيص العراقيل وعوامل النجاح، لمقارنتها مع قدرات المنطقة

[64]- Omar BESSAOUD, la stratégie de développement rural en Algérie, CIHEAM, 2006, option méditerranéennes, série A n 71, p 85-86.

وربطها بأقاليم وطنية أخرى وحتى خارج الحدود الوطنية، حيث أن عمليات التهيئة، تتم على أساس رؤية حركية وإسقاط واقع المناطق الريفية في المستقبل.[65]

أ- المحور الأول: تأسيس شراكة محلية واندماج قطاعي على مستوى الأقاليم الريفية

إن الهدف من إقامة علاقات شراكة محلية، هو إقحام جميع الأطراف الفاعلة والمعنية ضمن أطر الشراكة المقامة، في تنفيذ العمليات والبرامج التنموية، حتى وإن تطلب الأمر وجود البعض فقط أثناء التنفيذ الفعلي للعمليات والبرامج. أما عن الأطراف التي تمسها عمليات الشراكة فهي الإدارة العمومية، المسؤولون والمنتخبون المحليون، الجمعيات المحلية، المجموعات والتنظيمات التقليدية، الأفراد في إطار إنجاز مشاريع خاصة.

وتتعلق الجهود الساعية إلى خلق شراكة محلية واندماج قطاعي إقليمي بما يلي:

- خلق حركية على مستوى المناطق الريفية، عن طريق تفضيل تأسيس شراكة محلية والتكفل بمختلف أبعاد المشاكل المطروحة والمعالجة ضمن العمليات والبرامج المقامة؛
- تقريب الفاعلين المهتمين والمستعدين للاستثمار والمساهمة؛
- خلق رابطة قوية بين الحاجات والموارد والتكفل الجيد بالوضع الحقيقي والمعقد للمناطق الريفية.

إن النجاح المنتظر من إقامة علاقات شراكة محلية وعمليات اندماج قطاعي على مستوى الأقاليم الريفية، يتوقف على توفر عدد من الشروط المرتبطة بالطبيعة المتغيرة لحالة الفضاء الريفي وكل التجارب المكتسبة من خلال تنفيذ إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة.

وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- الحوار والتعاون الهادفين إلى خلق علاقات بين مختلف الفاعلين المتدخلين لإنجاز مشاريع مشتركة؛
- المرونة، الوقت والتدريب من أجل تحقيق العمل المشترك ورفع القدرة على تجاوز الصعوبات والاختلافات التي يمكن أن تحدث بين الشركاء؛
- تحقيق نتائج ملموسة لفائدة جميع الفاعلين والمتدخلين في إنجاز المشاريع التنموية.

ب- المحور الثاني: ترقية تعدد النشاطات الاقتصادية وخلق نشاطات اقتصادية جديدة

يعد العمل على ترقية تعدد النشاطات الاقتصادية وخلق نشاطات اقتصادية جديدة على مستوى الأقاليم الريفية، أحد أهم أوجه تأسيس حركية تنموية مستدامة، يمكنها خلق فرص حقيقية، تتعلق عموما بإعادة إحياء المناطق الريفية وترجيح الاختلال الحاصل بين حالة هذه المناطق والمحيط الحضري. في هذا الإطار، حددت الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة أهم العمليات التي من شأنها تحقيق متطلبات تطوير، تجديد وتحديث النشاطات الاقتصادية في الأقاليم الريفية كما يلي:

[65]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable, Op.cit, p50.

– تطوير وتحديث أنظمة الإنتاج الزراعي، بما في ذلك تربية الحيوانات ومنتجات الثروة الغابية، عن طريق عمليات تكثيف الإنتاج المعتمدة على رفع العراقيل التي تحد من مردودية عوامل الإنتاج الزراعي؛

– تثمين المنتجات الزراعية والتوجه نحو التجديد، التحويل والتسويق؛

– تحديد قدرات وعوامل النجاح التي تتمتع بها الأقاليم الريفية، خاصة في المجالات التي تم إغفالها أو تلك القدرات التي تنطوي عليها الموارد الطبيعية والبشرية، والتي لم يتم تثمينها بعد؛

– تثمين واستغلال الموروث الذي تختزنه المناطق الريفية، على غرار الثروة النباتية، الثروة الحيوانية، المناظر الطبيعية، السياحة الريفية في مجال الترفيه والاستكشاف، المنابع الحرارية...

– التركيز على القدرات الشابة المتوفرة والمهتمة بالتجارب الجديدة والحديثة؛

– تسهيل الولوج إلى المعلومات وجمعها، خاصة ما تعلق منها بإقامة النشاطات الجديدة من أجل تحديدها وتحمل الأخطار التي تأخذ المبادرة في شأنها؛

– تدعيم قدرة حاملي المشاريع في الولوج إلى الشبكات التقنية والتجارية، بما يزيد من فرص نجاح مبادراتهم.[66]

ج- المحور الثالث: التثمين المتوازن والتسيير المستدام لموارد الأقاليم الريفية

تتعدى عمليات تثمين وتسيير موارد الأقاليم الريفية، البحث عن صيغ جديدة تضمن الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة عليها، بل إلى خلق الشروط الضرورية لرفع مستوى وعي جميع الفعاليات الاجتماعية والمؤسساتية، بالقيمة الحقيقية للموروث الإنساني والطبيعي في المناطق الريفية، وهي القيمة التي يمكن أن تشكل قاعدة أساسية لكل مشروع، يهدف إلى اعتبار المنفعة الناتجة عن استغلال إحدى مكونات التراث الريفي، تكتسي طابعا اقتصاديا واجتماعيا تستوجب المكافأة المادية والمعنوية. هذا ما يعطي القدرة للفاعلين المحليين على الاستمرار في المساهمة ودعم جهود تثمين وتسيير موارد الإقليم والعمل على ضمان استدامتها.

على هذا المستوى، تعمل الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة إلى تحقيق ما يلي:

– نشر الوعي بأهمية التراث الريفي لدى كل شرائح المجتمع؛

– خلق الأطر القانونية والمؤسساتية التي تحدد مسؤولية جميع الأطراف المعنية بمختلف عمليات التسيير المستدام للثروات الطبيعية والتراث الريفي؛

– رفع القدرة التقنية، التنظيمية والتحكم في آليات التسيير المستدام للموارد الطبيعية والتراث الريفي، لدى جميع الفاعلين المعنيين، عن طريق التكوين والتدريب وتدوين المعارف المحلية، خاصة في حالة خروج العمليات التي تتطلبها هذه النظرة الجديدة عن المعتاد والمألوف أو ارتباطها بأخطار معينة؛

[66]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural, 2004, stratégie nationale de développement rural durable, Op.cit, p51-53.

– توفير الشروط الضرورية لعمل آليات الشراكة، النشاطات لاقتصادية وجهود التنسيق والارتباط بشبكات محلية، وطنية، إقليمية وعالمية.

د- المحور الرابع: التآزر الاقتصادي والاجتماعي وتنسيق عمليات التنمية

تعتبر المشاركة الواسعة لمختلف الفاعلين المحليين والمتدخلين في العمليات التنموية بالشراكة الفعالة مع الإدارة، المصدر الرئيسي لخلق التآزر، الذي تزيد أهميته من خلال إرادة جميع الأطراف المعنية بتنمية الفضاء الريفي وقدرتهم على ربط علاقات شراكة جديدة.

وهذا ما تعمل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على تحقيقه من خلال ما يلي:

– التحسيس والتكوين لكل الشركاء، حول أهمية الاستفادة من التآزر واستغلاله والتدرب المستمر على تحقيقه أثناء القيام بمختلف العمليات؛

– التكفل المتلازم بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية للمشاكل المعالجة والحلول المقترحة من طرف الفاعلين داخل الإقليم؛

– العمل على تأسيس التكامل بين المناطق الريفية، عن طريق تبادل التجارب والخبرات وربط علاقات شراكة إقليمية في إطار التثمين المتبادل؛

– إنشاء فضاء تتقاطع ضمنه توجهات الفاعلين الشمولية والحاجيات المحلية، التي تعبر عن طلب خاص لمشاريع الدعم؛

– وضع الأطر التي تمنح فرص التنسيق، التفاوض، التناغم، وحتى تسيير الاختلاف والنزاع بين مختلف الفاعلين والشركاء المؤسساتيين؛

– المساهمة في تحيين بنك المعلومات وتوفير متطلبات البرمجة السنوية والعناصر الضرورية للتخطيط الإقليمي والجهوي، في إطار منهجية تصاعدية.

III- 5-4- أدوات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة

من أجل أن تكون هذه الإستراتيجية عملية، فهي تعتمد على عدة أدوات لتحقيق مختلف عمليات التنمية، حيث تبقى الجهود المبذولة في صياغتها عديمة الجدوى من دون هذه الأدوات، وتتمثل هذه الأخيرة، في آليات التعاون واتخاذ القرار، أدوات البرمجة وتهيئة الإقليم، أساليب المتابعة والتصميم، أدوات ترقية التمويل الجواري التي تسمح بتوجيه التدخل وتسهيل تنفيذ، متابعة وتقييم نتائج البرامج وعمليات التنمية المتعددة.

ويبقى المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، الأداة الهامة والمفضلة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، الذي من شأنه أن يلعب دورا محوريا وموحدا للطاقات الموجهة لتحقيق العمليات التنموية المبرمجة على مستوى الفضاء الريفي، كما يمثل الإطار الأمثل لخلق روابط وعلاقات شراكة حقيقية وفعالة بين مختلف الفاعلين على مستوى الأقاليم الريفية وتفعيل مشاركة السكان في تجسيد عمليات التنمية المسطرة. على هذا الأساس، يعتبر المشروع الجواري للتنمية الريفية

المندمجة رهانا أساسيا، يجب العمل على تطويره وترقية أساليب تنسيق العمليات ضمنه، من خلال تثمين التجارب والخبرات المكتسبة وتفعيل علاقات التعاون على جميع المستويات، لاسيما تبادل الخبرات والتجارب بين الفاعلين في المناطق الريفية، للبلدان المنتمية إلى مناطق جغرافية متجانسة، على غرار منطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للجزائر.[67]

III-6- سياسة التجديد الريفي والزراعي

لقد تبين من خلال تقييم البرنامج الوطني للتنمية الزراعية سنة 2003، أن العمليات المقامة في إطار المشاريع الفردية للاستثمار الزراعي لم تكن شاملة، حيث لم تستفد منها بشكل أساسي العائلات القاطنة في القرى الصغيرة والمتفرقة المتواجدة على مستوى الأقاليم الريفية، هذا يعني أن غالبية المستفيدين من برامج الدعم الحكومي، لا ينتمون إلى الفئة الأكثر تهميشا والتي تعاني وضعا اقتصاديا واجتماعيا هشا. هذه الفئة، تعادل اليوم 14 مليون جزائري يعيشون في المناطق الريفية المعزولة على غرار المناطق الجبلية في الشمال، سهول الهضاب العليا، السهوب في الداخل والواحات في الجنوب، وعادة ما يقيمون مشاريع زراعية صغيرة ومتفرقة.

في سنة 2003 تم توسيع مجال البرنامج الوطني للتنمية الزراعية ليشمل مجال التنمية الريفية، وأصبح يسمى بالبرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية وهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان في الأرياف، بالاعتماد على المشروع الجواري للتنمية الريفية، كأداة مفضلة لتنفيذ العمليات التنموية المسطرة في هذا الشأن، والتي استحدثت لتدعيم جهود التنمية المحلية في المناطق الريفية، كالربط بالكهرباء، فتح وتعبيد شبكات الطرق والمسالك الريفية، التزود بمياه الشرب، الصحة والتعليم، وهذا بالموازاة مع إقامة مشاريع تهدف إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الريفي، مثل حشد الموارد المائية، تثمين الأراضي والتشجير، تهيئة المراعي، خلق وحدات لتربية الحيوانات، إقامة مشاريع زراعية صغيرة...

وفي سياق دولي، وضمن إطار المؤسسات الدولية، جاءت سياسة التجديد الريفي والزراعي سنة 2006 من أجل:

- معالجة إشكالية الفقر والتهميش؛
- حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛
- الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحرير المبادلات التجارية (مفاوضات الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة فيما يتعلق بالإعانات الزراعية، الملكية الفكرية والصناعية ومشاكل الهجرة).

[67]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable, Op.cit, p54-55- 56.

أما على المستوى الوطني، فقد جاءت سياسة التجديد الريفي استجابة لضرورة صياغة سياسة وطنية ملائمة للتنمية الريفية المستدامة، من أجل تحقيق التكامل والفعالية لعمليات التدخل الحكومي على مستوى الفضاء الريفي وكذا تحقيق الاندماج القطاعي والبحث عن التآزر بين مختلف الموارد المتاحة (البشرية، المادية، المالية)، عن طريق أربعة برامج أساسية هي:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق الريفية؛
- تنويع النشاطات الاقتصادية ورفع مداخيل العائلات الريفية؛
- التثمين المستدام والمحافظة على الموارد الطبيعية والموروث الريفي المادي والغير مادي؛
- تدعيم القدرات البشرية ووسائل الدعم التقني لفائدة جميع الفاعلين في مجال التنمية الريفية المستدامة.[68]

III-6-1- أهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي

إضافة إلى الأولويات التي حددتها هذه السياسة في المجال الزراعي، على غرار:

- رفع إنتاج المواد الواسعة الاستهلاك؛
- زيادة مردودية الأراضي الزراعية؛
- تخفيض التبعية إلى الخارج وتقريب الفاعلين في تنمية الاقتصاد الزراعي؛
- تفعيل آليات انسجام شعبة الإنتاج وشعبة الصناعات الغذائية والزراعات الصناعية.

فقد ركزت سياسة التجديد الريفي والزراعي أيضا على تحقيق الأمن الغذائي للعائلات الريفية، إعادة التوازن البيئي وتحسين الظروف المعيشية للسكان في الأرياف.[69]

وهذا من خلال العمل على تجسيد الأهداف التالية:

- تدعيم الوظيفة الإنتاجية للنشاطات الزراعية وتفعيل أدوارها الأساسية؛
- بناء أسس الحكم الراشد المحلي؛
- خلق المناخ الكفيل بضمان ولوج مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات العمومية الأساسية؛
- تأسيس قواعد ديمقراطية الإدارة في إطار لامركزية القرار والمشاركة الشعبية؛
- تبني وتفعيل قواعد التسيير الحديث الهادف إلى استدامة الموارد؛
- تدعيم التكافل والتماسك الاجتماعيين؛
- تقوية العلاقة بين عمليات إحياء الفضاء الريفي وسياسة تهيئة الإقليم، من أجل تحقيق التوازن والتناغم الإقليميين دون تهميش أو إقصاء.[70]

---

[68]- Omar BESSAOUD, 2008, les territoires ruraux en méditerranée : des territoires construits au nord aux territoires vécus au sud, FSEG, université de Tlemcen-Algérie, les cahiers du MECAS n 4, Décembre 2008.

[69]- Mohamed Naili, 2009, évolution et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, les notes d'analyse du CHEAM, n 52.

[70]- Salah MOHAMMEDI, 2006, politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'union européenne 2007-2013 :la politique du renouveau rural en Algérie, séminaire internationale , Caire, Egypte.

III-6-2- تنفيذ سياسة التجديد الريفي والزراعي

ترتكز العمليات المتعلقة بتنفيذ برامج هذه السياسة، على ثلاثة دعائم أساسية هي:

- المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم؛
- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة؛
- المخطط الولائي لتهيئة الإقليم.

ويتم تنفيذها في إطار عقود النجاعة التي تم الإعلان الرسمي عنها شهر جويلية 2008 ضمن قانون التوجيه الزراعي، حيث تنقسم إلى قسمين، يهتم القسم الأول بإنتاجية كل منطقة من الإقليم، والقسم الثاني يعنى بالتجديد الريفي، أين يندرج المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، كأهم أداة تجسيد أهدافه، في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة والذي سيكون محور الدراسة الميدانية.

IV- تقييم دور سياسات التنمية الزراعية والريفية في تطور الزراعة الجبلية

إن أهم أوجه محاولة تقييم دور سياسات التنمية الزراعية والريفية في تطور الزراعة الجبلية، هو توضيح مدى تكفل مختلف هذه السياسات بالشروط الضرورية لرفع فاعلية الدور المتعدد الوظائف للزراعة الجبلية، كوسيلة قاعدية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية، وهذا بالنظر إلى الخصائص والمعوقات التي تميز هذه المناطق، أين تكون الزراعة في غالب الحالات، الخيار الوحيد لتأسيس حركية تنموية مستدامة فيها، بالإضافة إلى الطبيعة الغير رسمية والعائلية لممارسة النشاطات الزراعية في المناطق الجبلية، التي تزيد من صعوبة تحصيل المعطيات الضرورية لإجراء تقييم كمي لتطور أهم المؤشرات، على غرار مستويات الإنتاج، المردودية، العمالة، الإستثمار...

لهذا الغرض، فإن تحليل مستوى الإندماج والتكامل القطاعيين على مستوى المناطق الجبلية، يمكننا من معرفة مدى إعتبار مختلف سياسات التنمية الزراعية والريفية للعلاقات التفاعلية بين وحدة الإنتاج الأساسية والوحدة الإجتماعية، أثناء تصميم أدوات، برامج وعمليات التنمية. من جانب آخر، فإن وجود الأطر المؤسساتية الهادفة إلى تنمية المناطق الجبلية، عن طريق دعم السكان من أجل تطوير قدراتهم للتكفل باحتياجاتهم والتدليل من معوقات المحيط الجبلي، يقتضي سعي هذه الأطر من أجل تنمية الزراعة الجبلية، إلى تأسيس علاقات شراكة مبنية على الثقة المتبادلة والحوار مع السكان ومختلف التنظيمات الإجتماعية الموجودة، أو تلك التي يمكن خلقها وتدعيمها، وهي الحاجة الضرورية التي تعكسها حالة الزراعة في المناطق الجبلية اليوم.

وتعتبر البرامج والعمليات التنموية التي وجهت خاصة لتنمية الزراعة الجبلية، محورا آخر لتقييم دور سياسات التنمية الزراعية والريفية في تطور الزراعة الجبلية في الجزائر، حيث يمثل مشروع التشغيل الريفي، أهم العمليات التنموية التي جاءت لتمس بصفة خاصة الزراعة الجبلية، في إطار التوجهات الوطنية لتهيئة المناطق الجبلية وضمن أهداف البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية المتعلقة بتحول أنظمة الإنتاج الزراعي، فرغم إقتصاره على بعض المناطق الجبلية فقط، وكونه جاء

كإجابة لإحدى متطلبات التوازن الكلي، إلا أن مشروع التشغيل الريفي، مثل فرصة حقيقية لتأسيس حركية جديدة في تنمية الزراعة الجبلية على أساس المشاركة، لاسيما ضمن الإطار التجريبي للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية والتي تم إعتمادها فيما بعد، كأداة مفضلة لتحقيق أهداف سياسة التجديد الريفي وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة.

IV-1- الاندماج والتكامل القطاعي

لقد كانت المناطق الريفية منذ الاستقلال محل اهتمام العديد من السياسات القطاعية، والتي هدفت في مجملها إلى تجهيز الفضاء الريفي بالهياكل القاعدية، ترقية وتطوير الخدمات الاجتماعية والبشرية، التنمية المحلية، تسيير وحماية الموارد الطبيعية. إلا أن المعوقات المختلفة التي تتميز بها المناطق الجبلية، حدت كثيرا من نتائج البرامج التنموية القطاعية، حيث تتباين وتتعدد الحالة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية للمناطق الجبلية حسب درجة تأثرها بمجموعة من العوامل، الظواهر وعمليات التنمية التي مست هذه المناطق عبر مراحل مختلفة. وعلى إعتبار أنه لا يمكن للزراعة أو لسياسات التنمية الريفية، تقديم مساعدة أساسية للسكان في المناطق الجبلية، تمكنهم من رفع إمكاناتهم وقدراتهم التنموية المستدامة، إلا في حالة تصميمها إنطلاقا من واقع هذه المناطق وأخذها بعنصر التنوع وخصائصها المختلفة والمتعددة، فقد أصبح التوجه القطاعي أحد أهم العوائق السياسية، أمام تنمية حقيقية ومستدامة للمناطق الجبلية. فإلى غاية سنة 2003، تاريخ بداية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية، لم تكن الزراعة الجبلية موضوعا لأية سياسة وطنية أو جهوية خاصة.[71]

فأهم الجوانب التي تعاب عليها مختلف السياسات القطاعية، خاصة سياسات التنمية الزراعية والتنمية المحلية، هو عدم تكامل أهدافها وعدم تلاؤمها مع التنوع في وسائل العيش وحساسية الطبيعة الإجتماعية للسكان في المناطق الجبلية، كما أن مجمل السياسات القطاعية، أهملت أسس التوازن على أساس النوع الإجتماعي، ما أدى إلى حرمان السكان والمجموعات الهشة في المناطق الجبلية من رفع قدراتهم على الولوج المتكافئ إلى فرص تحسين وسائلهم المعيشية. وعلى غرار السياسات الزراعية، لم تأخذ سياسات حماية الموارد الطبيعية خصوصيات المناطق الجبلية، فقد كان إهتمام برامج حماية الموارد الطبيعية منصب على الجانب البيئي، على حساب الجانب الإجتماعي والاقتصادي. وهنا نشير إلى أهمية وحيوية سياسات لامركزية الخدمات، التي إنتهجتها الجزائر مؤخرا، رغم أن تنفيذها الميداني يبقى يعاني عوائق مختلفة ومتعددة.

وتعد سياسة التجديد الريفي والزراعي و الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، تغيرا نوعيا وأساسيا في مجال التكفل بانشغالات السكان في المناطق الريفية عامة والجبلية خاصة، لاسيما في مجال تفعيل الدور المتعدد الوظائف للزراعة الجبلية، فالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، باعتباره الوسيلة المفضلة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للتجديد الريفي والزراعي، وتنفيذ

[71]- FAO, 2007, projet pour une agriculture et un développement durable en régions de montagne : rapport sur les principales leçons tirées et recommandations dans les zones de montagne méditerranéennes, p5-6.

الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، يمثل إطارا حقيقيا لتكامل البرامج التنموية وتنويع النشاطات الإقتصادية، ما يفتح المجال أمام السكان لاقتناص فرص تدعيم وتنويع وسائل العيش وتحسين مستواهم الإجتماعي والاقتصادي. كما تسعى هذه السياسات إلى تثمين الموروث الثقافي والمعارف المحلية للسكان، الذي من شأنه دعم قدرة السكان للمشاركة بقوة وفعالية في مسار التنمية المتكاملة والمستدامة، تعميق شعور الإنتماء والثقة المتبادلة بين السكان في المناطق الجبلية والإدارة والمجموعات السكانية الأخرى (سكان التجمعات العمرانية والمدن)، بالإضافة إلى أن النتائج المتوقعة لهذه السياسات، تتعلق بإيجاد حلول مستدامة لعدة مشاكل هيكلية، مثل النزوح الريفي، تدهور الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية، البطالة والفقر، الأمن الغذائي والاجتماعي...

IV-2- التأطير المؤسساتي

يعتبر التأطير المؤسساتي، من أهم دعائم تطوير الزراعة الجبلية في الجزائر، وتفعيل دورها للمساهمة في تنمية متكاملة ومستدامة للمناطق الجبلية، غير أن تنسيق عمل آليات تنفيذ السياسات اللامركزية، سياسات التنمية المحلية ومشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، يبقى غير محضر جيدا ولا يمتلك وسائل تمويل ملائمة وفعالة، كما أن ضعف إمكانيات الإدارة ونقص التفاعل بين مختلف الأطراف المعنية، غياب مؤسسات تعمل على تسهيل ولوج سكان المناطق الجبلية إلى عوامل الإنتاج (الأرض، التكوين، التمويل، الخدمات الأساسية)، أدى عموما إلى تراجع الدور الأساسي للزراعة الجبلية، كمحور هام للإقتصاد الريفي ومكون رئيسي للانسجام والتماسك الإجتماعي والبيئي في المناطق الجبلية.

من جهة أخرى، بقيت المؤسسات الخاصة بالبحث ونشر التقنيات الزراعية والتكوين، غير مدعمة سياسيا، للقيام بترقية وتطوير الزراعة الجبلية، مما جعل من تأثير هذه المؤسسات على تنمية الزراعة الجبلية وتحسين وسائل ومستوى معيشة السكان محدودا جدا، لعدم قدرة هذه المؤسسات على تقديم الحلول الخاصة باحتياجات السكان في المناطق الجبلية. وفي مجال تثمين والمحافظة على الموارد الطبيعية، فقد عجزت المؤسسات الحكومية القائمة على حماية واستغلال الموارد الطبيعية، عن إقامة علاقة شراكة مع السكان في المناطق الجبلية، حيث لا تزال النزاعات وعدم الثقة، هي المميزات الأساسية للعلاقة بين السكان في المناطق الجبلية وهذه المؤسسات. ويبقى التطور البطيء لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية، المحلية والدولية، من أهم الأطر المؤسساتية التي يتزايد وزنها وتواجدها، للعمل على تأسيس تنمية مستدامة في المناطق الجبلية.

IV-3- البرامج والعمليات التنموية

إلى غاية بداية تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية سنة 2003، لم تستفيد الزراعة الجبلية من أية برامج أو عمليات تنموية خاصة، وبالإضافة إلى إغفال الخصائص الزراعية والبيئية للمناطق الجبلية، في جميع مراحل سيرورة العمليات والبرامج القطاعية الأخرى، فقد تميزت كذالك

بضعف مشاركة السكان التي ترتبط في الغالب بمشروع معين، بدون أن تتطور لتصبح عملية سياسية واجتماعية، كما لم تنجح في جعل السكان يتحملون المسؤولية، وهذا بالنظر إلى عدة عوامل، منها ما يلي:

- غياب الإرادة المؤسساتية القادرة على تسهيل وتشجيع الحوار وإقامة شراكة محلية بناءة؛
- غياب آليات ملائمة، تسمح للسكان في المناطق الجبلية بالولوج إلى فرص تمويل وتدعيم إحتياجاتهم الخاصة وتعويضهم عن التكاليف الإضافية، المترتبة عن العوائق الطبيعية، البيئية والاقتصادية المرتبطة بخصوصيات المناطق الجبلية؛
- غياب الأدوات الخاصة بتوفير وتبادل المعطيات والمعلومات، الموجهة إلى تدعيم التخطيط المحلي بالشراكة مع السكان والفاعلين على مستوى المناطق الجبلية المحلية، الإقليمية والعالمية، خاصة في مجال جمع، تدوين وتثمين المعارف المحلية.[72]

وقد جاء مشروع التشغيل الريفي، الذي يندرج في إطار التوجهات الوطنية لتهيئة المناطق الجبلية وأهداف البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية، المتعلقة بتحول أنظمة الإنتاج الزراعي، لجعلها تتلاءم مع الطبيعة البيئية والزراعية للمناطق الجبلية، في أربعة ولايات من شمال غرب الجزائر، من أجل المحافظة على الخصائص الطبيعية والبيئية للأراضي الجبلية وتنويع الإنتاج، عن طريق تشجيع إحلال زراعة الحبوب بزراعة الأشجار المثمرة على الأراضي الجبلية المنحدرة، التي تتعرض للإنجراف والتعرية نتيجة لنشاطات الرعي المكثف، الزراعات غير الملائمة والعوامل الطبيعية المختلفة، مثل التصحر وانزلاق التربة. كما أن مجمل النشاطات التي تمت إقامتها من خلال المشروع وتهم السكان، تعبر عن الإحتياجات التي صرح بها السكان والمستفيدين، ضمن مسار تشاركي محدد.

وينقسم المشروع إلى محاور أساسية، تشمل مختلف العمليات المقامة، وتتمثل في:

- عمليات حماية الأراضي من التدهور وحشد الموارد المائية؛
- عمليات التنمية الزراعية وتحول أنظمة الإنتاج،
- عمليات تنمية المرأة الريفية ودعم العمل والتأطير المؤسساتي.

إن أهمية مشروع التشغيل الريفي، تكمن في الفرص التي أتاحها في مجال تأسيس شراكة بين مختلف الفاعلين على مستوى المناطق الجبلية المستهدفة، خاصة بين الإدارة، السكان والقطاع الخاص، والتي إنعكست على تغيير نمط حوكمة الإقليم والإدارة اللامركزية للمشروع، وهي العوامل التي ساعدت على ضمان إستمرارية العمليات المبرمجة وزادت في قدرة السكان على التفاوض. لكن الطابع الجهوي للمشروع، بالإضافة إلى عدم قدرته على التوسع ليشمل باقي المناطق الجبلية على تنوعها وشساعتها، يعكس منهجية التخطيط العمودي والتي عادة ما تأخذ في الإعتبار العوامل الشمولية، التي

[72]- FAO, 2007, projet pour une agriculture et un développement durable en régions de montagne, Op.cit, p6-7-8.

تحد كثيرا من فرص إستدامة العمليات والبرامج التنموية، ما يعبر عنه إسم المشروع، إضافة إلى معالجته لمشكلة الجفاف وتدهور الأراضي بالمناطق الجبلية الغربية.

وتعد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، إتجاها جديدا لخلق حركية إجتماعية واقتصادية في المناطق الريفية عامة والجبلية خاصة، عن طريق إنتهاج أسلوب تشجيع واعتماد الحلول المحلية، التي تلتقي من أجل تجسيدها، جميع الأهداف المسطرة ضمن مختلف السياسات القطاعية، ويعمل جميع الفاعلين المحليين على إدارتها، وفقا لخصائص المنطقة وعن طريق أسلوب وأدوات المشاركة، ضمن إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، الذي يمكن أن يشكل المسار الأقدر على التكفل بمختلف مكونات المحيط الريفي الجبلي، لأنه يتميز بالمرونة الضرورية للتكفل بتنوع الأقاليم الريفية والجبلية، خاصة من الجانب البيئي والتوجه أو الماضي الزراعي لكل منطقة أو إقليم، وكذلك الطبيعة الإجتماعية والثقافية للسكان.[73]

[73]- Omar Benbekhti, Ahmed Saifi et Benziane Boualem , 2006, Algérie : de la réforme agraire au développement rural, évolution des interventions en milieu rural, conférence internationale sur la réforme agraire et le développement rural, Porto Alegre, Brésil, 7-10 mars 2006, p12.

خاتمة الفصل الثاني

بالرغم من عدم إعطاء الزراعة الجبلية مكانتها الحقيقية، ضمن مختلف المراحل التي مرت بها سياسة التنمية الزراعية والريفية في الجزائر، والتي تستمدها من دورها الأساسي والمتعدد الوظائف، في دعم قدرات المجتمع الريفي التنموية، تبقى الزراعة الجبلية تشكل أحد المحاور الرئيسية، لاستغلال وخلق الفرص التي تتيحها الموارد الطبيعية والبشرية الهامة في المناطق الجبلية، بحيث لا تزال مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة غير مستغلة ومعزولة أو مهجورة، وحتى غير ممسوحة وتتعرض للعديد من عوامل التدهور، كما لا تتم الإستفادة إلا بكميات ضئيلة من مياه الأمطار والثلوج المتساقطة سنويا في المناطق الجبلية، علاوة على المياه الجوفية ومياه الينابيع التي لا يتم تقييمها واستغلالها عقلانيا.

ومن جانب آخر، يعد التنوع البيولوجي والثقافي في المناطق الجبلية، من أهم الموارد التي تشكل مخزونا حيويا، يمكن تثمينه ضمن إطار حوكمة محلية للأقاليم الجبلية، تأخذ بمبدأ التنوع والتباين بين المكونات الإجتماعية، الإقتصادية والبيئية للإقليم، كأحد أهم الأسس التي يجب أن تبنى عليها سياسة وطنية خاصة بالمناطق الجبلية، مدعمة بمؤسسات توفر الوسائل والدعم الضروري لتنمية الزراعة الجبلية وتشكيل قاعدة لتنمية مستدامة في هذه المناطق، على غرار المناطق السهبية أو الصحراوية. وتعد الأهداف الرامية إلى إعادة إحياء المناطق الريفية، التي تسعى إلى تحقيقها سياسة التجديد الريفي، عن طريق تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، التوجه الجديد الذي يعتمد خاصة، على العنصر البشري كأحد المكونات المشتركة بين الوحدتين الأساسيتين (العائلة والمشروع الزراعي) على مستوى الأقاليم الريفية، وتحديد العلاقات التفاعلية بين هاتين الوحدتين، من أجل إيجاد الصيغ الملائمة والحلول المناسبة لتطورهما وتنميتهما.

كما يمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، عن طريق أسلوب المشاركة، الأداة التي يمكن للفاعلين على مستوى الأقاليم الجبلية إستخدامها لتجسيد هذا التوجه الجديد ورفع آداء المشاريع الزراعية، لجعلها تتماشى مع حجم تحديات التنمية المستدامة للمحيط الجبلي. هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى التحكم في الآليات والوسائل المتاحة، من خلال إقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة وكيف تم التكفل بمختلف جوانب تنمية الزراعة الجبلية، كوسيلة قاعدية للتنمية الريفية المستدامة، في محيط جبلي يتميز بالتنوع في الخصائص والتباين في المعوقات ومستويات التنمية؟

الفصـــل الثالث

الفصل الثالث: دراسة مجموعة من المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ببلدية برج الطهر الجبلية – ولاية جيجل.

I- السياق المحلي للدراسة الميدانية

تكشف المعاينة الميدانية للوضعية التنموية الحالية في ولاية جيجل، عن التناقض الواضح بين المقومات التنموية التي تزخر بها الولاية من جهة، لاسيما منها الموقع الجغرافي الإستراتيجي على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، شبكة الهياكل القاعدية الهامة (ميناء جن جن، مطار أشواط الدولي، المنطقة الحرة بلارة، شبكة السدود والطرقات...)، التنوع الكبير للمحيط الطبيعي، المخزون الهام من الموارد الطبيعية، ومن جهة أخرى، فإن تحليل أفق التوجهات التنموية الحالية، يبرز إستمرار وتعميق حالة عدم التوازن وازدياد الضغط والصراع على مستوى شغل الأراضي الزراعية والفضاء الطبيعي الساحلي (سهل جيجل، ضفاف الوادي الكبير، الشريط الساحلي) وتوزيع النشاطات الإقتصادية على بعض المناطق الحضرية فقط. وهي الحالة التي تعكس عدم التناغم والتباين التنمويين بين المحيط الحضري والمحيط الريفي الجبلي، مما أثر على قدرة الإدارة المحلية في تسيير، تنمية والتحكم في شغل الفضاء الإقليمي للولاية.

من هذا المنطلق، فإن وضع إستراتيجية للتهيئة الإقليمية للولاية بغرض تنظيم وتثمين شغل الإقليم، يتطلب مراعاة التوجه الإقتصادي والطبيعي الملائم لمختلف المناطق عبر إقليم الولاية، وكذا ضرورة إيجاد صيغة تكاملية و متوازنة، تضمن تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة للإقليم. على هذا الأساس، تم تقسيم الولاية إلى ثلاثة مناطق متجانسة، تتناسب مع المحاور التنموية المقترحة والمرتبطة بالمقومات والعوامل التنموية لكل منطقة. وفيما يتعلق بميدان الدراسة، فقد تم تصنيف بلدية برج الطهر ضمن المخطط الولائي لتهيئة إقليم ولاية جيجل، بالمنطقة الوسطى، ذات التوجه المتعدد (الزراعة، الصناعة والخدمات). حيث تتمحور التجمعات السكانية حول الأراضي الزراعية المنبسطة بسهل جيجل وهياكل البنية التحتية الكبرى (ميناء جن جن، المنطقة الصناعية بالطاهير ومطار أشواط). وباعتبارها منطقة جبلية وصعبة التضاريس، ذات توجه زراعي وغابي وتجمعات سكانية مشتتة ومعزولة، فإن بلدية برج الطهر لا تزال تشكل تحديا كبيرا في مجال المحافظة على حيوية المحيط الريفي الجبلي، والتحكم في الضغط المتزايد على الأراضي الزراعية والمحيط الطبيعي الساحلي بالبلديات المجاورة، خاصة الشقفة، الطاهير، الأمير عبد القادر، القنار النشفي، سيدي عبد العزيز والجمعة بني حبيبي، نتيجة لتفاقم ظاهرة النزوح الريفي من البلدية نحو هذه المناطق.[74]

[74]- direction de la planification et d'aménagement de territoire, 2010, schéma d'aménagement de territoire de wilaya, wilaya de Jijel, Algérie.

I-1- التعريف ببلدية برج الطهر

تأسست بلدية برج الطهر بناء على التقسيم الإداري لسنة 1984، وتقع ضمن محيط ريفي جبلي، على مرتفعات جبال القبائل الصغرى. تبعد عن مقر ولاية جيجل بـــ 50.9 كلم نحو الشرق، يقطنها 3991 ساكن، يتوزعون على مساحة 68.17 كلم^2، 76.11% منهم يعيشون في تجمعات سكانية مشتتة، ويمارس أغلبهم نشاطات زراعية مختلفة، خاصة زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي[75].

تتكون بلدية برج الطهر من عدة مشاتي وتجمعات سكانية وهي: أشرار، تاغراست، بلوطة، أولاد بوسوسو، أغلمولة، تقزا، أيار، بودحار، أولاد ميميش، أنشيد، بوزان أزيار، جمهور، بن أحروت، أولاد موسى، أرسا، الوادية، أغبالة، زعترة، تاشطاح، محسن، مشيرفة، بوميدول، البياطة، بوحلوان، أمرزوي، بوتابت، أولاد عبد الله، تاخناقت، أزيار، بوكباب، بويا أحمد، بولحبال، بوديال، بريهموش، أكبوعة.

تمتلك بلدية برج الطهر إمكانيات طبيعية هامة، على غرار الثروة الغابية والمائية، كما تتميز بإنتاج مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية المحلية الطبيعية، ذات الجودة العالية، ما يؤهلها للمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة وإعادة التوازن الإقليمي في ولاية جيجل.

I-2- الموقع الجغرافي

تقع بلدية برج الطهر على بعد 50.9 كلم^2 شرق مقر ولاية جيجل، ويصل إرتفاع مركز البلدية إلى 823 م على مستوى سطح البحر، بينما يصل هذا الإرتفاع في بعض مناطق البلدية إلى 1000 م. يحدها من الشمال بلدية سيدي عبد العزيز ومن الشمال الشرقي والشمال الغربي، بلديتا الجمعة بني حبيبي والقنار النشفي على التوالي، وتحدها بلدية العنصر من الشرق والشقفة من الغرب، أما من الجنوب والجنوب الشرقي، فتحدها بلديتا أولاد عسكر وبوراوي بلهادف.

I-3- التضاريس

تنتمي بلدية برج الطهر إلى المجال الطبيعي الجبلي الغالب على طابع التضاريس بولاية جيجل، حيث تمثل الجبال 82 % من المساحة الإجمالية للولاية وتتركز في الجزء الجنوبي للولاية، كامتداد لسلسلة جبال الأطلس التلي نحو الشرق، تسمى جبال القبائل الصغرى وهي متصلة بسلسلة جبال بابور. تتميز التضاريس ببرج الطهر بشدة الإنحدارات، أين يتعدى ميل الأراضي غالبا 25%، كما تتراوح المرتفعات بين 500 م – 1000 م أو أكثر، من أهمها جبل سدات في الشمال، جبل مدين في الغرب وجبل توزلان جنوبا، كما يمر بمجال البلدية عدة أودية هي: واد محسن، واد سمعون، واد تاروبيا، واد بوحلوان، واد أغبالة، واد جمهور، واد بوتناش، واد بن سعد وواد تيلولة. وتمتلك برج الطهر غطاء نباتي كثيف يتكون أساسا من أشجار البلوط الفليني، أشجار الزيتون والأدغال.[76]

[75]- wilaya de Jijel, 2010, monographie de Jijel, p 27.
[76]- direction de la planification et d'aménagement de territoire, Op.cit.

I-4- المناخ

يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط في كل مناطق ولاية جيجل، حيث يتميز بشتاء معتدل ممطر وصيف حار، وتتراوح درجات الحرارة بين 20 دم°–35 دم°صيفا، أما شتاء فهي بين5 دم° – 15 دم°. ويستمر فصل الأمطار ستة أشهر من السنة، حيث يبلغ معدل التساقط السنوي المسجل بالولاية بين 800 مم – 1200 مم/سنة.[77]

وبالنظر إلى تواجدها على مستوى مرتفع نسبيا عن سطح البحر، تتغير درجات الحرارة ونسب التساقط ببلدية برج الطهر بشكل مختلف عن المناطق المنخفضة أو المنبسطة، نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل المناخية والجغرافية، على غرار إتجاه السلسلة الجبلية، درجة تعرض جوانب المرتفع الجبلي للأشعة الشمسية وشدة التعرض للرياح والرطوبة.[78]ما يجعل المناطق الجبلية عامة مختلفة طبيعيا، مقارنة بالمناطق الأخرى، لاسيما من جانب الأنظمة البيئية والمناخية وكذا التنوع البيولوجي. فمنطقة الوادية الواقعة أعلى الحوض المتدفق لواد إرجانة، تمثل نموذجا لتواجد مناخ محلي ذو خصائص وتأثيرات بيئية وطبيعية فريدة، خاصة منها المتعلقة بأنواع محلية من الأشجار المثمرة، كالزيتون وبعض أنواع الحمضيات، كما ترتبط هذه الخصائص بنوعية التربة، تغيرات دراجات الحرارة والرطوبة، الأنواع النباتية والحيوانية البرية والمائية، حيث تبرز ضرورة القيام بدراسات علمية بيومناخية لتحديد التأثيرات والعلاقات بين مكونات الأنظمة البيئية الموجودة وعناصر المناخ المحلي.

I-5- الخصائص الإجتماعية والاقتصادية

I-5-1- السكان

بناء على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن سنة 2008، بلغ عدد سكان بلدية برج الطهر 3889 ساكن، ويقدر هذا العدد في 2009/12/31 بـــ 3991 نسمة. يقطن 1101 ساكن بمقر البلدية، بينما تتوزع 2890 نسمة على مجموع مداشر البلدية في شكل تجمعات سكانية مشتتة والتي تبلغ 35 مشتة، ما يجعل بلدية برج الطهر من بين بلديات ولاية جيجل الأقل كثافة سكانية والأكثر تشتتا، حيث تقدر الكثافة السكانية بـــ 59 نسمة/ كلم^2، إذا ما إعتبرنا أن التوزيع السكاني متجانس على كامل المساحة الإجمالية للبلدية والمقدرة بـــ 68.17 كلم^2، كما تبلغ نسبة تشتت السكان 76.11%.

I-5-2- السكن

تتشكل حضيرة السكن لبلدية برج الطهر في 2009/12/31 من 698 وحدة سكنية، كما إستلمت البلدية في نفس السنة، 43 وحدة سكنية، وهذا دون حساب عدد الوحدات السكنية المسجلة ضمن مختلف مشاريع السكن في بلدية برج الطهر، حيث يتم إنجاز 93 مسكن ريفي تتوزع على مختلف مداشر

[77]- wilaya de Jijel, 2010, monographie de Jijel, Op.cit, p 19.
[78]- Godard Alain, Tabeaud Martine, 2004, les climats : mécanismes et répartitions, Armand Colin, Paris.

البلدية و47 وحدة سكنية حضرية بمقر البلدية، وتم إحصاء إلى غاية نفس التاريخ، 221 مسكنا هشا. وبالنظر إلى نمط الحياة الريفية الغالب على عموم التجمعات السكانية في البلدية، فإن الطلب يتزايد باستمرار على صيغة السكن الريفي لاسيما بعد تحسن الأوضاع الأمنية في السنوات الأخيرة.[79]

I-5-3- الشغل

يقدر عدد السكان النشطين ببلدية برج الطهر في 2009/12/31 بـــ 3797، وهذا على أساس نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن في 2008ن أما العدد الإجمالي للسكان العاملين بمختلف القطاعات فيقدر بـــ 3247، يشتغل 1085 منهم بقطاع الزراعة، ويتوزع باقي السكان العاملين على قطاعات: البناء والأشغال العمومية بـــ 802عامل، الصناعة بـــ 52 عامل، الخدمات بـــ 854 عامل، الإدارة بـــ 395 عامل، فيما يعمل في قطاعات أخرى 159 عامل. حسب هذه التقديرات، فإن نسبة البطالة في بلدية برج الطهر تصل إلى 11.85%، إلا أن إحصاءات المصالح الفلاحية لسنة 2010 تقدر عدد السكان الإجمالي ببلدية برج الطهر بـــ 5671 نسمة، يمثل 2939 منهم عدد السكان العاملين بمختلف قطاعات النشاط، حيث يشتغل بالقطاع الزراعي وحده 1179 عامل، ما يرفع نسبة التشغيل في القطاع الزراعي من 33.41 % إلى 40.11 % بين سنتي 2009 و2010.[80]

I-5-4- الطرق

يعتبر الطريق الولائي رقم 135 أ، أهم محور للمواصلات البرية الذي يربط بلدية برج الطهر ببلدية الشقفة من الغرب وبلدية أولاد عسكر نحو الجنوب، حيث يصل المنطقة الجبلية ذات التضاريس الصعبة والغابات الكثيفة وسط و جنوب ولاية جيجل، بالمناطق المنبسطة الساحلية إلى الشمال على مسافة 23.20 كلم. أما شبكة الطرق البلدية الرابطة بين مختلف التجمعات السكانية داخل المجال الإداري لبلدية برج الطهر، فهي في معظمها عبارة عن مسالك جبلية غير معبدة بطول 69 كلم، منها 13 كلم غير صالحة للسير، وهي الوضعية التي تعكس درجة العزلة التي يعيشها السكان، بالإضافة إلى المعوقات الطبيعية الناتجة عن التضاريس الجبلية شديدة الصعوبة.[81]

I-5-5- شبكات ربط مياه الشرب والصرف الصحي

رغم غياب إحصائيات دقيقة لكميات الموارد المائية ببلدية برج الطهر، إلا أنه من المؤكد أنها منطقة تتوفر على قدرات كبيرة من الموارد المائية السطحية والجوفية، وهذا بحكم وجودها بالولاية الأكثر تساقطا في الجزائر (800 إلى 1200 مل/ سنة) من جهة، ومن جهة أخرى لطبيعة تضاريسها الجبلية وارتفاعها على مستوى سطح البحر، بحيث تتساقط كميات كبيرة من الثلوج سنويا، ما يعزز من قدرات تخزين المياه الجوفية، لاسيما تلك التي تتدفق منها الوديان والينابيع ببلدية برج الطهر.

[79]- wilaya de Jijel, 2010, monographie de Jijel, Op.cit, p 25-26-27-183.
[80]- subdivision agricole de CHEKFA, 2010, fiche signalétique : commune de BORDJ THER, Daïra de CHEKFA,Wilaya de Jijel, Algérie
[81]- Circonscription des forêts de TAHER, 2009, état des pistes, Daïra de TAHER, Wilaya de Jijel, Algérie.

ويبلغ طول شبكة توزيع المياه ببرج الطهر 17.5 كلم، منها 15.3 كلم مخصصة للتموين المباشر للسكان و2.2 كلم موجهة لتهيئة نقاط تموين جماعية، أما نسبة تغطية شبكة توزيع المياه فتقدر بـــ60%، في حين أن عدد التجمعات السكانية التي تغطيها هذه الشبكة هو 2 فقط، وهي مقر بلدية برج الطهر ومشتة أشرار، أين يتم تزويد السكان بماء الشرب بمعدل 45 لتر/يوم/شخص. كما تمتلك البلدية في مجال تخزين مياه الشرب خزانات بسعة إجمالية تساوي 2250 م^3، ويبلغ معدل الإنتاج اليومي من المياه الصالحة للشرب 172000 م^3/يوم، بالإعتماد على إستغلال بئرين.

تمتلك بلدية برج الطهر شبكة للصرف الصحي حديثة نسبيا، إذ تقتصر على مقر البلدية بطول لا يتعدى 2.7 كلم ومعدل ربط على مجموع البلدية يقدر بـــ 13%، بينما يصل هذا المعدل بمقر البلدية إلى 90 %. هذا ما يطرح التساؤل عن واقع وآثار إنعدام وجود شبكة للصرف الصحي في باقي التجمعات السكانية، لاسيما التجمعات الكبيرة كمشتة أشرار.[82]

I-5-6- الهياكل التعليمية والصحية

يبلغ عدد التلاميذ المسجلين بالطور الإبتدائي على مستوى بلدية برج الطهر بـــ 368 تلميذا، يتوزعون على 9 تسعة مدارس إبتدائية و33 حجرة، بمعدل إستيعاب يقدر بـــ 11 تلميذا في الحجرة الواحدة. تمتلك البلدية متوسطة واحدة موجودة ببرج الطهر مركز، يقدر عدد التلاميذ المسجلين في هذا الطور بـــ 332 تلميذ يتوزعون على 11 حجرة، بمعدل 33 تلميذا في كل فوج تربوي، بينما يضطر كل تلاميذ بلدية برج الطهر المسجلين في الطور الثانوي، التنقل للدراسة بإحدى البلديات القريبة، حيث تمثل بلدية الشقفة الأقرب، إذ تبعد عن مقر بلدية برج الطهر بـــ 23 كلم.[83]

أما الخدمات الصحية، فتعد هاجسا كبيرا لكل سكان البلدية، وهذا في غياب أغلب الخدمات الصحية الأساسية أو إقتصار تقديمها على أيام محددة أسبوعيا، كخدمات الفحص الطبي العام وطب الأسنان، رغم إمتلاك بلدية برج الطهر لأربعة قاعات علاج (برج الطهر مركز، بويا أحمد، الشويف، تاغراست)، إلا أن أغلب هذه القاعات لا تقدم سوى بعض الخدمات الصحية الأولية.

I-6- الموارد الطبيعية

I-1-6- الأراضي

تبلغ مساحة الأراضي الإجمالية التابعة للمجال الإداري لبلدية برج الطهر86.17 كلم^2، منها 30.12 كلم^2 تعتبر أراضي زراعية، لا يتم إستغلال إلا 307 هكتار منها، ما يمثل 10.19% فقط من المساحة الزراعية الكلية. وتقدر المساحة الرعوية بـــ 2280 هكتار، أي بنسبة 75.7% من المساحة الزراعية الكلية و26.46% من المساحة الإجمالية لبلدية برج الطهر، بينما تعتبر 14.11% من المساحة الزراعية الكلية غير منتجة، أي بمساحة تساوي 425 هكتار.

[82]- wilaya de Jijel, 2010, monographie de Jijel, Op.cit, p 40-41-42.
[83]- direction de la planification et d'aménagement de territoire, Op.cit.

I-6-2- الغابات

تعتبر الثروة الغابية من أهم الثروات الطبيعية التي تتميز بها بلدية برج الطهر، حيث تحتل المناطق الغابية 32.8% من المساحة الإجمالية للبلدية، وتقدر المساحة الغابية الإجمالية بـــ 2236 هكتار تتكون أساسا من غابات البلوط الفليني وبعض الأنواع النباتية المختلفة المشكلة للأحراش الغابية والأدغال. وتمثل غابة بني إيدر الممتدة على مساحة 2310 هكتار وارتفاع من 150م – 1000 م بين بلديتي الشقفة وبرج الطهر، نظاما بيئيا فريدا بوسط ولاية جيجل، فبالإضافة إلى كونها تعمل على حماية الأراضي الواقعة على المرتفعات الجبلية من الإنجراف وانزلاق التربة، فهي كذلك تشكل المحيط الطبيعي وموطن عيش العديد من الأنواع النباتية والحيوانية الأصلية، المشكلة للتنوع البيولوجي بالمنطقة، كما أنها مصدرا لأهم المنتجات الغابية، لاسيما الفلين الذي تقدر طاقة إنتاجه ببلدية برج الطهر بـــ 22000 قنطار، بينما بلغ معدل الإنتاج لعشرة سنوات متتالية إلى غاية 2006، 1800 قنطار/سنة.[84]

I-6-3- المياه

يمر عبر المجال الإداري لبلدية برج الطهر عدة أودية، مشكلة شبكة كثيفة من المجاري المائية تتكون من واد محسن، واد سمعون وواد تاروبيا في الشمال الشرقي للبلدية. أما في الشمال الغربي فيمر واد بوحلوان وواد أغبالة، كما يمر في الجنوب الغربي لبلدية برج الطهر واد جمهور، واد بوطناش، واد بن سعد وواد تيلولة. بالإضافة إلى هذه الشبكة من الأودية، تمتلك البلدية ثلاثة حواجز مائية لحشد المياه السطحية، بينما تم إحصاء 97 بئر لإستغلال المياه الجوفية، و يعمد سكان العديد من التجمعات السكانية، إلى إستغلال مياه الينابيع المائية في الشرب والسقي على حد سواء، حيث تستمر هذه الينابيع في التدفق على مدار السنة.

I-7- الزراعة

بإعتبارها جزء من إمتداد كتلة جبال القبائل الصغرى جنوب ولاية جيجل، فإن التوجه نحو النشاطات الزراعية، الرعوية والغابية في بلدية برج الطهر، بمثابة التأكيد على الإستمرارية الجغرافية والطبيعية، التجانس الإجتماعي والاقتصادي على كامل سلسلة جبال الأطلس التلي، وهذا رغم التحولات الهيكلية والمرحلية العميقة التي شهدها نمط الحياة الريفية في هذه المناطق، على مدى مراحل تاريخية مختلفة. ويتضح بقاء واستمرارية التوجه الزراعي لبلدية برج الطهر من خلال مختلف المؤشرات الإحصائية الرسمية، أين تمثل الأراضي الزراعية 34.95% من المساحة الإجمالية للبلدية، كما تعتبر 26.46% من هذه المساحة أراضي رعوية، ويشتغل 40.11% من السكان البلدية الناشطين في الزراعة.

[84]- Circonscription des forêts de TAHER, 2009, état des pistes, Daïra de TAHER, Op.cit.

I-7-1- الهياكل الزراعية

على مساحة زراعية كلية تقدر بـــ 3012 هكتار، منها 307 هكتار فقط مستغلة و73 هكتار مسقية، يتوزع 400 مشروع زراعي خاص، أي بمساحة متوسطة تقدر بـــ 0.77 هكتار، أين يتم بشكل أساسي إنتاج الخضر المختلفة، البقول الجافة، الفواكه المتنوعة، كما يقوم أصحاب هذه المشاريع، بتربية الحيوانات بالتوازي مع زراعة الأرض، على غرار تربية النحل، الأبقار، الأغنام والماعز.

I-7-2- الإنتاج النباتي

تعتبر زراعة الخضروات في الحقول والأشجار المثمرة، من أهم النشاطات الزراعية في بلدية برج الطهر. ففي سنة 2010 سجلت البلدية زراعة 19 هكتار من مختلف الخضروات بإنتاج 2440 قنطارا، أما مساحة الأشجار المثمرة فتقدر بـــ 190 هكتار، منها 84 هكتار من أشجار الزيتون و5 هكتارات من أشجار التين، بإنتاج بلغ 5004 قنطارا.[85]

I-7-3- الإنتاج الحيواني

حسب التقديرات الأخيرة لمصالح الفلاحة المختصة، بلغ تعداد الثروة الحيوانية ببلدية برج الطهر سنة 2010، 1100 خلية نحل، 1750 رأس بقر من بينها 990 موجهة لإنتاج الحليب، 3327 غنم و2792 ماعز. كما سجل سنة 2009 إنتاج 1585 قنطار من اللحوم الحمراء، 1800 كلغ من العسل و934500 لتر من الحليب.[86]

II- المعاينة، الإشكالية والفرضيات

II-1- خصوصية المنطقة الجبلية

تنتمي بلدية برج الطهر إلى الجزء الجبلي الغالب على الطبيعة الجغرافية لولاية جيجل، أين تشكل هذه المناطق 82% من مساحة الولاية، كما أن موقع البلدية على مرتفعات الجهة الجنوبية إلى الشرق من مقر ولاية جيجل، يجعلها ذات طابع ريفي جبلي يتميز بمعوقات طبيعية قاسية، حيث يبلغ إرتفاع مقر البلدية على مستوى سطح البحر823 م ويصل هذا الإرتفاع في بعض مناطق البلدية إلى1000 م، وتتميز التضاريس الجبلية ببلدية برج الطهر بشدة الإنحدارات وكثافة الغطاء النباتي.

وتزيد الظروف المناخية المرتبطة بمميزات مناخ البحر الأبيض المتوسط، من شدة المعوقات الناتجة عن الظروف الطبيعية السائدة في بلدية برج الطهر، لاسيما في فصل الشتاء المتميز بتساقط كميات كبيرة من الأمطار والثلوج، ما يجعل من الظروف المعيشية لسكان البلدية في غاية الصعوبة، خاصة من جراء محدودية إمكانيات الولوج، التي تسبب معاناة أكثر لسكان المداشر والتجمعات البعيدة عن مقر البلدية والمفتقرة في الغالب إلى مسالك وطرق مهيأة.

[85]- subdivision agricole de CHEKFA, 2010, fiche signalétique : commune de BORDJ THER, Op.cit.
[86]- wilaya de Jijel, 2010, monographie de Jijel, Op.cit, p 49-50-51-52-53-54.

و على غرار بلديات ولاية جيجل الواقعة على إمتداد جبال القبائل الصغرى نحو الجنوب، تعتبر بلدية برج الطهر الجبلية، ذات خصوصية تنموية تتعلق بالصعوبات والمعوقات السابقة الذكر من جهة، ومن جهة أخرى بإختلال التوازن الإقليمي بين المناطق المنبسطة الساحلية وعلى ضفاف الوديان والمناطق الداخلية الجبلية، حيث تتركز الهياكل القاعدية الأساسية، المؤسسات الإدارية والخدمية، المناطق السياحية، الأراضي الزراعية الخصبة والتجمعات الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية. كما أن توجهات التنمية المحلية والجهوية التي تم إنتهاجها على مدى السنوات التي تلت الإستقلال، لم تهتم وحسب بتنمية المناطق الجبلية، بل هدفت في مراحل معينة إلى تشجيع السكان وتحفيزهم للإستقرار في تجمعات سكانية بالمناطق المنبسطة الساحلية أو على ضفاف الوادي الكبير (مرحلة إستقطاب سكان الأرياف في إطار الثورة الزراعية والسياسة الصناعية). وقد عمقت حالة عدم الإستقرار الأمني التي عاشها سكان بلدية برج الطهر في العشريتين الأخيرتين، من تدهور أوضاعهم المعيشية وأدت إلى توقف كلي للبرامج التنموية على مدى عدة سنوات.

كل هذه العوامل ساهمت في تخلي الكثير من العائلات عن مساكنهم، أراضيهم، حيواناتهم وأشجارهم والنزوح نحو التجمعات العمرانية القريبة أو نحو مدن أخرى، أين لا تزال حتى اليوم مداشر وقرى مهجورة. في حين، يستمر سكان بلدية برج الطهر ومختلف الفاعلين المحليين العمل من أجل خلق حركية تنموية في البلدية، بعد الإستقرار النسبي للأوضاع الأمنية خلال السنوات الأخيرة. وتتضح أكثر محاولات السكان للبقاء ومقاومة الظروف المعيشية الصعبة، لاسيما في التجمعات السكانية المشتتة والبعيدة عن مركز البلدية، في إستمرارهم بالقيام بنشاطاتهم الزراعية وتوسيعها ومطالبة الإدارة المحلية والمصالح التقنية لمساعدتهم وتوفير متطلبات مواصلة وتنمية نشاطاتهم، وهذا رغم تجدر الشعور بعدم الثقة لدى السكان تجاه المؤسسات المحلية، حيث يبادرون لإتباع إستراتيجيات فردية، غالبا ما تكون عائقا حقيقيا أمام جهود الإدارة المحلية والمصالح التقنية، تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة للبرامج والمشاريع التنموية.

و في غياب إستراتيجية إتصال حقيقية وضعف الإمكانيات المتاحة، تلجأ الإدارة المحلية وفروع المصالح التقنية لإتباع إستراتيجيات خاصة، غالبا ما تعمق من فجوة التباعد بين مختلف الأطراف الفاعلة على مستوى البلدية، مما يؤدي إلى رهن نجاح العمليات والبرامج التنموية، خاصة برامج التنمية الريفية والزراعية، بتحقيق مصالح متباعدة على حساب الأهداف الحقيقية.

II-2- العوامل الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية

II-2-1- العوامل الإقتصادية

يمثل التوجه الزراعي، الرعوي والغابي لبلدية برج الطهر أهم المقومات الإقتصادية الأساسية للبلدية، و هو ما تم تأكيده عند إعداد المخطط الولائي لتهيئة الإقليم 2010، أين تم تصنيف بلدية برج الطهر ضمن المنطقة الثانية التي تستوجب عمليات وبراج تنموية لتنمية الزراعة، الصناعة والخدمات،

حيث يبرز تميز الزراعة الجبلية في بلدية برج الطهر كقطاع نشاط حيوي وأساسي، من خلال نسبة التشغيل التي تتعدى 40% من عدد السكان العاملين.

كما تعتبر زراعة الأشجار المثمرة، الخضروات، تربية النحل، تربية الأبقار، تربية الماعز والأغنام أهم شعب الإنتاج الزراعي المطبقة ببلدية برج الطهر، حيث يتم إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات المحلية في ظروف طبيعية وغالبا بإستعمال مدخلات طبيعية، مما ينعكس على جودة المنتجات الزراعية المحلية والتي تتميز بالمذاق والخصائص الأصلية والطبيعية، مثل زيت الزيتون، بعض أنواع الحوامض، العسل، حليب الماعز والكثير من الفواكه الموسمية.

من جانب آخر، فإن الإمكانيات الطبيعية التي تمتلكها بلدية برج الطهر، لاسيما منها الأراضي الزراعية، المساحات الرعوية والمياه، لا يتم إستغلالها بالكفاءة الضرورية، أين تمثل الأراضي الزراعية المستغلة (S A U) 10.19% من المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في البلدية، ولا تتعدى الأراضي المسقية 23.77% من المساحة المستغلة. في حين، لا تتعدى كثافة الثروة الحيوانية (الأبقار، الأغنام والماعز) بالنسبة للمساحة الرعوية 4 رؤوس/ هكتار.[87]

و يمارس غالبية سكان بلدية برج الطهر، خاصة القاطنين بالتجمعات السكانية المشتتة، نشاطات زراعية متنوعة على مساحات زراعية صغيرة وغير مستمرة، مجزأة إلى قطع صغيرة نتيجة لطبيعة التضاريس الجبلية والملكية الوراثية للأراضي الزراعية. ومن أجل تجاوز المعوقات الناتجة عن صغر المساحة الزراعية، يلجأ أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة إلى تنويع نشاطاتهم الزراعية وإنتاج العديد من المنتجات الزراعية، في محاولة لتحقيق الأمن الغذائي العائلي وبيع فائض الإنتاج في المشروع أو على مستوى الأسواق المحلية لتوفير مداخيل مالية إضافية.

وبالنظر إلى الطبيعة العائلية للمشاريع الزراعية الصغيرة في بلدية برج الطهر، فالقيام بمختلف النشاطات الزراعية يؤمن من طرف أفراد العائلة، لاسيما في بعض مراحل العملية الإنتاجية التي تتطلب يد عاملة إضافية، كتهيئة الأرض والجني. وتعتمد العائلة في تمويل العمليات الإنتاجية في المشروع الزراعي أساسا، على مداخيل أحد أو مجموعة من أفراد العائلة في قطاعات نشاط غير زراعية، أين تحول طبيعة المشروع الزراعي غير الرسمية والملكية الوراثية للأراضي الزراعية، دون تمكن صاحب المشروع من الحصول على قروض بنكية أو موارد مالية خارجية، ما يحد من أفق تنمية الزراعة الجبلية، حيث لا تزال مختلف العمليات الإنتاجية في المشروع الزراعي المصغر تتم بأساليب وأدوات تقليدية ويدوية، على غرار عمليات تهيئة الأرض للزراعة، السقي، حماية المزروعات أو الجني وكذا طرق التكفل بالحيوانات. أما إنعدام طرق مهيأة تسمح بتوفير النقل والتنقل للسكان في مداشر وقرى بلدية برج الطهر، فيزيد من محدودية خيارات أصحاب المشاريع الزراعية لتنمية

[87]- subdivision agricole de CHEKFA, 2010, fiche signalétique : commune de BORDJ THER, Op.cit.

وتطوير مشاريعهم، بفعل تكاليف النقل المرتفعة لعمليات التموين أو التسويق، إضافة إلى ضعف إمكانيات التخزين وعدم وجود سوق محلي بالبلدية.

II-2-2- العوامل الإجتماعية

من أهم أوجه تأثر نمط الحياة الريفية بالتحولات التي مست الفضاء الريفي الجبلي بولاية جيجل، على مدى السنوات التي تلت الإستقلال، فقدان حيوية البلديات الجبلية الناتج عن إستمرار تدفق السكان نحو التجمعات الحضرية القريبة من محاور الطرق الرئيسية، الهياكل الإقتصادية الكبيرة، المؤسسات ومناطق النشاط الصناعية والأراضي الزراعية المنبسطة والخصبة (مدن جيجل، الطاهير والميلية هي أهم التجمعات الحضرية بالولاية).[88]

وتعد بلدية برج الطهر، إحدى البلديات الجبلية التي لا تزال عملية الهجرة فيها مستمرة، لاسيما في أوساط الشباب والتجمعات السكانية المشتتة والمعزولة، فهي من بين بلديات ولاية جيجل الأقل كثافة سكانية بـــ 59 نسمة / كلم^2 والأكثر تشتتا بـــ 76.11%.[89] وبالموازاة مع هذا المسار الذي زادت حدته نتيجة لغياب الأمن والإستقرار في السنوات الأخيرة، فقد النسيج الإجتماعي كل تماسكه وتفككت الأطر الإجتماعية التقليدية، كما ساد الشعور لدى السكان بالتهميش وعدم الثقة، أين تنعدم روح المبادرة للتكفل الجماعي بالإنشغالات اليومية للمشتة أو الدشرة، أو للتعاون والتنسيق مع الإدارة المحلية لإيجاد الحلول للمشاكل والصعوبات التي يواجهها السكان يوميا.

ويبقى بروز أطر إجتماعية حديثة مثل الجمعيات المحلية والتعاونيات المهنية أو لجان الأحياء والمداشر، مقتصرا على بعض التجمعات السكانية، كمقر البلدية والتجمعات القريبة، إذ ينحصر عمل هذه اللجان في حضور ممثليهم بعض الإجتماعات مع ممثلي الإدارة المحلية، لمناقشة الأولويات التنموية في البلدية، فتلبية طموحات سكان البلدية، خاصة في مجال تهيئة المسالك وفك العزلة عن التجمعات السكانية البعيدة والمشتتة، توزيع الإعانات الحكومية الخاصة بالسكن الريفي، نقص وضعف الخدمات الأساسية على غرار خدمات النقل، الصحة والتعليم، في ظل محدودية إمكانيات الإدارة المحلية والإختلاف في تحديد الأولويات التنموية، يشكل أكبر العوائق التي تهدد إستقرار سكان مداشر وقرى بلدية برج الطهر، حيث يضطر السكان في هذه التجمعات إلى قطع مسافات طويلة يوميا، سواء من أجل ذهاب التلاميذ إلى المدارس أو لتلقي بعض الخدمات الصحية الأساسية. بينما يلجأ غالبية السكان في بلدية برج الطهر للتزود بمياه الشرب وسقي مزروعاتهم، للإستفادة من ينابيع المياه السطحية أو حفر آبار لإستخراج المياه الجوفية، أين لا تغطي شبكة توزيع المياه سوى مركز البلدية ومشتة أشرار.

[88]- direction de la planification et d'aménagement de territoire, Op.cit.
[89]- wilaya de Jijel, 2010, monographie de Jijel, Op.cit, p 27.

و على الرغم من دورها الحيوي والأساسي في الحياة الريفية، لا يزال الإهتمام بالمرأة الريفية لا يرقى إلى مستوى توفير الفرص الضرورية لها، التي تفرضها مكانتها الطبيعية، خاصة في مجال التعبير عن تطلعاتها وآمالها، وتمكينها من وسائل الدعم لإقامة وتنمية نشاطات إقتصادية أو إجتماعية خاصة بها. فبغض النظر عن قيامها بتسيير شؤون العائلة اليومية، فهي فاعل إقتصادي أساسي في المجتمع الريفي، أين تقوم بمختلف النشاطات الزراعية، بالإضافة إلى إختصاصها في بعض الحرف التقليدية كصناعة الأواني الفخارية، الخياطة، الطرز والنسيج، ما يجعلها منبعا هاما للكثير من المعارف والمهارات المحلية التي تتعرض للإندثار في غياب أية محاولة أو مبادرة لتوثيق، نقل وتثمين هذا الموروث المعرفي والإنساني والمحافظة عليه. وفيما تبقى الظروف المعيشية لسكان بلدية برج الطهر متدهورة، يستمرون بالتمسك والارتباط بمداشرهم وقراهم، ويحاول النازحون منها العودة إليها تدريجيا مع تحسن الظروف الأمنية، عن طريق تأكيد إستمرار إنتمائهم للمنطقة وتجدر أصولهم من جبال البلدية، من خلال مواصلة الإهتمام بأراضيهم وإعادة تثمين أشجار التين والزيتون التي توارثوها عن أجدادهم.

II-2-3- العوامل البيئية

من أهم مميزات بلدية برج الطهر، إمتلاكها مخزونا هاما من الثروات الطبيعية، على غرار الأراضي الزراعية، المساحات الرعوية، المياه والغابات. لكن تواصل فقدان حيوية المحيط الطبيعي لعدة سنوات، أثر بحدة على عمليات إستغلال هذه الموارد، كما أدى في حالة غابات البلوط الفليني إلى إنقطاع تام لدورة تجدد مساحات كبيرة لهذه الأنواع الحساسة، نتيجة للحرائق المتكررة خلال عدة مواسم متتالية. فقد بلغت المساحة المحروقة من غابات البلوط الفليني وحدها على مستوى البلدية، 823 هكتار بين سنتي 2000 و2005، أما نسبة المساحة المحروقة خلال نفس الفترة من مختلف أنواع الغطاء النباتي (غابات البلوط الفليني، غابات الأدغال والأحراش، أشجار الزيتون وأنواع أخرى من الأشجار المثمرة) فقد تعدت 39% من المساحة الغابية الإجمالية في بلدية برج الطهر.[90]

ضمن هذه الظروف، تعمل مصالح حماية الغابات على وضع وتنفيذ برامج لإعادة تشجير المساحات الغابية المحروقة وتشجير مساحات إضافية، لكن هذه المساحات المشجرة حديثا أو التي تمت إعادة تشجيرها، تبقى معرضة دائما لهذه الحرائق، في غياب إندماج السكان وتعاونهم لإنجاح هذه المشاريع. كما أن عمليات إستغلال هذه الثروة الغابية لا يعود مباشرة بالفائدة على السكان المجاورين للغابة، سوى بعدد الأيام التي يشتغلون فيها للقيام بنشاطات ترتبط بعمليات إستغلال، تجديد أو حماية الغابات. ويتم إستغلال القشرة الفلينية الخارجية لشجرة البلوط في دورات تتراوح مدتها بين 9 و12 سنة، عن طريق إقتلاعها خلال فصل الصيف، ما يعرض أشجار البلوط لخطر الزوال في حالة

[90]- Circonscription des forêts de TAHER, 2009, état des pistes, Daïra de TAHER, Op.cit.

تعرضها للحرائق قبل تجدد القشرة الفلينية، بينما يتم تحويل هذه المادة الطبيعية لصناعة العديد من المنتجات، في وحدات تحويلية صغيرة أو متوسطة خارج بلدية برج الطهر.

وبالإضافة إلى دورها الأساسي في المحافظة على الأراضي ذات التضاريس الجبلية شديدة الإنحدار من الإنجراف وانزلاق التربة، تشكل الغابات أحد المكونات الرئيسية للنظام البيئي والتنوع الإحيائي في هذه المنطقة الجبلية، أين تعيش العديد من الأنواع النباتية والحيوانية الأصلية، وترتبط هذه العناصر بالأنظمة الزراعية التقليدية في منطقة الوادية الواقعة أعلى الحوض المتدفق لواد إرجانة، لتكوين نظام بيئي فريد في بلدية برج الطهر، بالنظر إلى وجود مناخ محلي متميز بهذه المنطقة، يبقى تثمينه والمحافظة عليه، رهينة الآثار التي يمكن أن تنتج عن مشروع إنجاز سد تبلوط ببلدية العنصر المجاورة،[91] وكذا مدى الوعي والعمل من اجل التأقلم مع التغيرات المناخية واختلال التوازن البيئي في المنطقة، التي أصبحت ملموسة لدى السكان، لاسيما في مردودية الأراضي الزراعية والأشجار المثمرة، إنتشار الأمراض الحيوانية والنباتية والتكاثر الكبير لبعض الحيوانات البرية (الخنزير البري).

من جهة أخرى، فإن موقع بلدية برج الطهر على المرتفعات الجبلية المنحدرة، لتلتقي مباشرة بالسهل الجيجلي، الممتد بين سفوح جبال القبائل الصغرى بجنوب ولاية جيجل، لينتهي على سواحل البحر الأبيض المتوسط نحو الشمال، يشكل لوحة طبيعية من المناظر التي يمكن مشاهدتها من عدة زوايا وعلى مستويات مختلفة، وهو ما يمثل تنوعا طبيعيا غنيا للمناطق الجبلية بجيجل عامة، يعطي فرصا كثيرة تستحق التثمين، الدعم والتنمية، لاسيما في مجال السياحة البيئية.

II-3- العوامل الإقتصادية الخارجية

تعرف ولاية جيجل في السنوات الأخيرة حركية إقتصادية متسارعة، حيث يبدأ توافد السياح مع بداية الربيع، للإستمتاع بالمناظر والمواقع الطبيعية المتنوعة التي تتميز بجمال إستثنائي وفريد، ويستمر الموسم السياحي حتى بداية الخريف، أين تبلغ أعداد مرتادي شواطئ الولاية ذروتها خلال أشهر الصيف الحارة، أين قدر هذا العدد بستة ملايين سائح سنة 2009.[92]

ولا يقتصر إرتفاع الطلب خلال الموسم السياحي على خدمات النقل، الإيواء والإطعام، بل يشمل العديد من المنتجات المحلية، سواء كانت منتجات الصناعة التقليدية والحرفية التي تشتهر بها الولاية، أو المنتجات الزراعية الجبلية المحلية، المعروفة بجودتها ومذاقها الأصلي والطبيعي، كزيت الزيتون، الخضر الطازجة، العسل والعديد من الفواكه والثمار الموسمية، هذا ما يدفع العديد من العائلات في المناطق الجبلية، لإستغلال كل إمكانياتها والحرص على خدمة أية قطعة أرض، لإنتاج ما يمكن أن يشكل مصدرا لتحصيل مداخيل مالية خلال فصل الإصطياف. فيستغل سكان المناطق الجبلية القريبة من محاور الطرقات الأساسية، جوانب هذه الطرقات، لعرض ما ينتجونه من فواكه، خضروات وأواني

[91]- Algérie, 2011, décret exécutif n° 11-08 du 13 janvier 2011, journal officiel n° 3 du 16 janvier 2011.
[92]- wilaya de Jijel, 2010, monographie de Jijel, Op.cit, p 79.

فخارية، مقابل أسعار جد مغرية بالنظر لعدم مرور هذه المنتجات عن طريق وسطاء للوصول إلى المستهلك مباشرة. كما أن العائلات تعمل بتكافل كبير، فيتم تقاسم الأدوار للقيام بجميع النشاطات الإنتاجية والتسويقية، مما يخفض كثيرا من تكاليف الإنتاج ويمنح هامش ربح كبير نسبيا، يزيد من تنافسية هذه المنتجات ويرفع الطلب عليها أكثر، أين يمكن للسياح التوقف للإستراحة على جوانب الطرق والتفاوض مع الباعة، ثم الحصول على منتجات عالية الجودة، بأسعار معقولة.

من جانب آخر، بدأ خلال السنوات الأخيرة إنتشار نشاط إقتصادي غير رسمي، يتمثل في إستغلال الكثير من العائلات لمساكنهم بكرائها للسياح، والرجوع للإستقرار مؤقتا في مداشرهم وقراهم التي تركوها سابقا، ورغم ما يعكسه إتساع هذا النشاط من ضعف الهياكل السياحية وانخفاض طاقة إستيعاب أعداد السياح المتزايدة، إلا أنه يفتح آفاقا جديدة لعودة الحياة تدريجيا وإن كان مؤقتا للمناطق الجبلية، كما يبرز عن الفرص التي يمكن خلقها لتنويع النشاطات السياحية عن طريق إستغلال الطاقات السياحية الكبيرة التي توفرها المناطق الجبلية. أما عودة السكان النازحين إلى منازلهم الريفية وقيامهم خلال فترة تواجدهم بالمشتة بأعمال إعادة تثمين أراضيهم وأشجارهم المثمرة، فيمثل قدرة المناطق الجبلية بولاية جيجل على إستيعاب جزء هام من الضغط البشري على المناطق والتجمعات الحضرية، مع إمكانية تحقيق التوازن الإقليمي ورفع الجاذبية الإقتصادية والاجتماعية لهذه المناطق.

و تعتبر المكتسبات التي حققتها ولاية جيجل في مجال تعزيز بنية الهياكل القاعدية، على غرار إعادة تأهيل وفتح الطرقات، رفع الكفاءة الإستخدامية لميناء جن جن، توسيع مطار فرحات عباس، إستكمال ربط الولاية بالطريق السيار شرق غرب، تفعيل المنطقة الصناعية بلارة والشبكة الكبيرة للسدود المائية، هي عوامل إنطلاق حقيقية نحو تنمية إقليمية مستدامة، تمثل المناطق الجبلية ضمنها مراكزا لخلق الثروة، وتشكل الزراعة الجبلية محورا أساسيا وقاعدة لتأسيس نشاطات إقتصادية متنوعة في هذه المناطق.

II-4- سياسة التنمية الريفية والزراعية

إلى غاية إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية سنة 2003، لم تكن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية في المناطق الجبلية بولاية جيجل عامة وبلدية برج الطهر خاصة، تنفصل عن سياسة التنمية المحلية المعتمدة على المنهجية القطاعية ومركزية القرار. وبغض النظر عن النتائج المحققة في المجال الإجتماعي، فلم تهدف البرامج التنموية المعدة ضمن مخططات التنمية البلدية إلى دعم القاعدة الإقتصادية الأساسية، عن طريق دعم وتنمية نشاطات الزراعة الجبلية والرعوية، التي تعد التوجه الطبيعي للإقتصاد الريفي في بلدية برج الطهر، ثم التوجه نحو خلق قاعدة نشاطات إقتصادية متنوعة ومتكاملة. وإلى جانب هذا، تعد الطبيعة القانونية لملكية الأراضي الزراعية والغابية في بلدية برج الطهر معوقا أساسيا لإستفادة السكان القائمين بنشاطات زراعية من الدعم المخصص لتطوير شعب الإنتاج الزراعي الأساسية، حيث تعتبر الأراضي الغابية ملكية خاصة للدولة، بينما تعود ملكية

معظم الأراضي الزراعية للسكان (ملكية وراثية أو عروشية).[93] ما يجعل من حيازة أوراق ثبوتية ملكية الأراضي الزراعية في غالب الحالات مستحيلا، ويحول ذلك دون تمكن السكان من تقديم الملفات الإدارية الضرورية للحصول على الدعم الزراعي، رغم أنهم يمارسون مختلف النشاطات الزراعية كجزء أساسي من حياتهم اليومية. وبالإضافة إلى ضعف سياسة الإرشاد الزراعي وعدم وجود مصالح التأطير والتوجيه التقني على مستوى البلدية، فإن التوجه الجديد لسياسة التجديد الريفي والزراعي التي تعتمد على المقاربة الإقليمية والاندماج القطاعي في وضع وتنفيذ برامج التنمية الريفية المستدامة، لم يرافقه العمل على إنشاء إطار مؤسساتي على المستوى المحلي للتكفل بقضايا تنمية المناطق الجبلية، بحكم الخصوصية المتعددة الأبعاد لهذه المناطق.

وعلى الرغم من أن تبني المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، كإطار عملي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وتحقيق أهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي، يمثل تحولا جذريا في الرؤية والأهداف لسياسة التنمية الريفية والمحلية، إلا أن الإنطلاق في تنفيذ هذه المشاريع منذ سنة 2007، يواجه صعوبات تعكسها عمليات نقل إختصاص الإشراف على صياغة، تنفيذ ومتابعة هذه المشاريع بين إدارة المصالح الفلاحية عند بداية التحضير لإطلاقها، ثم الإنطلاق في تنفيذها سنة 2009 من طرف مصالح إدارة والمحافظة على الغابات. وفي حين أن المنهجية العملية لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، تتطلب تدخل كل الفاعلين المحليين على مستوى البلدية أو جزء منها، مع إعطاء حرية المبادرة للإدارة المحلية والسكان المعنيين بالمشروع للعمل ضمن لجان مختلطة من أجل تحديد الأولويات التنموية وصياغة، ثم تنفيذ ومتابعة العمليات المبرمجة، فإن الملاحظ أن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة الذي تم تنفيذه في بلدية برج الطهر سنة 2009 وهو حاليا في مرحلة المتابعة، تم تأطيره والإشراف عليه من طرف مصالح إدارة والمحافظة على الغابات المختصة إقليميا.

II-5- السياسة البيئية وحماية الموارد الطبيعية

بمساحة تقدر بـــ 2236 هكتار، تشكل الغابات أهم نظام بيئي يتجاوز المجال الإداري لبلدية برج الطهر، أين يتداخل هذا النظام البيئي الفريد مع أنظمة بيئية أخرى على مستويات إرتفاع متفاوتة، ما يجعل من المحافظة على هذا التنوع الطبيعي والبيئي أولوية تنموية. وتعد مقاطعة إدارة وحماية الغابات بالطاهير، المؤسسة الإقليمية المختصة لتنفيذ برامج السياسة البيئية وحماية الموارد الطبيعية في بلدية برج الطهر، من خلال الإشراف الميداني على حماية المساحات الغابية وإعادة تشجير المساحات المتضررة من الحرائق سنويا. كما تعمل مقاطعة إدارة وحماية الغابات في إطار المخطط الإقليمي لتهيئة الأحواض المتدفقة، على حماية محيط الحوض المتدفق لواد إرجانة، أين تم الشروع في إقامة سد تبلوط بأعالي بلدية العنصر المجاورة، ما يجعل من تثبيت السكان وحماية المشاريع الزراعية

[93]- direction de la planification et d'aménagement de territoire, Op.cit.

بالتجمعات السكانية والأراضي الزراعية والغابية بأعالي الحوض المتدفق لواد إرجانة، من الأولويات المستعجلة التي تسعى إلى التكفل بها مصالح إدارة وحماية الغابات ببلدية برج الطهر.

ولكون الزراعة الجبلية إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق أهداف السياسة البيئية وحماية الموارد الطبيعية، فقد عملت مصالح إدارة وحماية الغابات في برج الطهر، على دعم قدرة السكان في بلدية برج الطهر للرفع من مداخيلهم وتخفيض الضغط البشري على الموارد الطبيعية، بتدعيم النشاطات الزراعية والرعوية الموجهة نحو زراعة الأشجار المثمرة، تثمين وتثبيت الأراضي الفقيرة والمعرضة لأخطار الإنجراف والانزلاق، فتح المسالك الجبلية، تهيئة نقاط لتجميع مياه الشرب والسقي وتوفير مناصب شغل للسكان ضمن مختلف مشاريع التشجير، تهيئة المساحات الغابية، إستغلال الثروة الغابية...

في حدود الإمكانيات المتوفرة والظروف الإستثنائية التي مرت بها بلدية برج الطهر، تبقى الجهود التي تبدلها مصالح إدارة وحماية الغابات، عاجزة عن تجنيد السكان ودفعهم للمشاركة بفعالية في تحقيق أهداف المشاريع المقامة بالبلدية، خاصة مشاريع تشجير المساحات الغابية. حيث يعتبرون أن هذه المشاريع تحد أكثر من إمكانية تطوير نشاطاتهم الرعوية والزراعية، كما أن هذه المشاريع لا تلبي عادة تطلعاتهم وأولوياتهم المستعجلة. وفي غياب قنوات وأطر إتصال حقيقية بالسكان، فإن عمليات توعية وتحسيس السكان المجاورين للغابة، بمدى أهمية وآثار المحافظة على الأنظمة البيئية التي يعيشون ويقيمون نشاطاتهم ضمنها، تبقى بدون آفاق في بلدية برج الطهر، حيث تتعرض المعارف التقليدية المتعلقة بالغابة واستخدامات النباتات الطبية، العطرية التجميلية إلى الزوال، في غياب أية سياسة لحماية حقوق الملكية الفكرية الجماعية والفردية، لاسيما عن طريق علامات الجودة، التسميات الأصلية أو العلامات الجغرافية.

من جهة أخرى، يشكل التثمين والاستغلال الأمثل للخدمات البيئية، الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي في بلدية برج الطهر، خزانا حيويا من الطاقات التنموية والفرص الكامنة، التي لم يتم إدماجها بعد ضمن نظرة شاملة ومتكاملة في إعداد البرامج والمشاريع التنموية على مستوى البلدية، هذا ما يرهن قدرة النظام البيئي على التجدد، خاصة مع تسارع وثيرة التغيرات المناخية وأتساع فجوة إختلال التوازن البيئي، أين أصبحت آثارها محسوسة وتحد من قدرة السكان للإستمرار في نشاطاتهم وتنمية مشاريعهم الزراعية. وتظهر هذه الآثار في تناقص إنتاجية المزروعات والأشجار المثمرة، إنتشار الأمراض الحيوانية والنباتية، التكاثر الكبير لبعض الحيوانات البرية (الخنزير، فئران الحقول) وتناقص أعداد بعضها (الذئاب، الثعالب، النسور، الصقور)، إتساع الفوارق في تغيرات درجات الحرارة وكميات الأمطار والثلوج المتساقطة.

II-6- الإشكالية

يقوم السكان في مختلف التجمعات السكانية ببلدية برج الطهر بتسيير مشاريعهم الزراعية الصغيرة والمصغرة، كأحد أهم مظاهر الحياة الإقتصادية والاجتماعية الريفية، ضمن محيط جبلي يتميز بقساوة الظروف المناخية المرتبطة بطبيعة جغرافية ذات تضاريس شديدة الإنحدار والتعرج، ويشكل وجها للطبيعة المعيشية للسكان، الذين إستطاعوا منذ مئات السنين إقامة إقتصاد عائلي، يرتكز على نشاطات زراعية متنوعة، مرتبطة بخدمة الأرض ووحدات صغيرة لتربية الحيوانات، في حين يواجه هذا النمط من الحياة الريفية خطر التفكك والزوال، نتيجة لتفاقم ظاهرة فقدان حيوية المحيط الريفي الجبلي وتراجع دور النشاطات الزراعية في تلبية الحاجيات الأساسية للعائلة الريفية، لاسيما إحتواء اليد العاملة العائلية والأمن الغذائي العائلي، حيث تبرز أهمية التكفل بالنشاط الأساسي للسكان ضمن سياسة إقليمية للتنمية الريفية المستدامة، من أجل تدارك فشل محاولات سياسات التنمية المحلية والريفية السابقة والتي إهتمت أكثر بتحقيق التنمية الإجتماعية على حساب الجانب الإقتصادي والمحيط الطبيعي للحياة الريفية، كما أخفقت السياسات الزراعية في تأطير ودعم مختلف شعب الإنتاج الزراعي على مستوى بلدية برج الطهر، بالنظر لضعف سياسة الإرشاد والتوجيه الزراعي وكذا للطبيعة العائلية والغير رسمية لممارسة النشاطات الزراعية في مداشر وقرى بلدية برج الطهر. فغالبا ما يرفض أصحاب المشاريع الزراعية في هذه المناطق إبداء التعاون والتصريح بنشاطاتهم للأعوان التقنيين في إدارة المصالح الفلاحية، خوفا من دفع الضرائب أو بسبب تنامي الإحساس بعدم الثقة تجاه الإدارة، وحتى إن تمكنوا من تلبية الشروط الإدارية للدعم المقدم وتمويل بعض النشاطات الزراعية، فإنهم غالبا ما يرفضون المعاملات المالية التي توفرها البنوك الكلاسيكية لاعتبارات أخلاقية ودينية بحتة، أو لما تتطلبه هذه العمليات من مراحل وإجراءات بيروقراطية.

ويمثل إطلاق المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، تحولا جذريا في منهجية التدخل الحكومي على مستوى الفضاء الريفي، إذ يعتبر إطارا مؤسساتيا مرنا يتلاءم مع خصوصية إقليم التدخل، كما يسمح عن طريق المنهجية العملية التي جاء بها، بتحديد الأولويات التنموية للإقليم بإتباعه أسلوب مشاركة مختلف الفاعلين على مستوى الإقليم في مختلف مراحل المشروع، وهو في مجال التكفل بمتطلبات التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية، يهدف إلى تدعيم الوظيفة الإنتاجية للنشاطات الزراعية وخلق قاعدة نشاطات إقتصادية متعددة، من شأنها رفع المستوى المعيشي وزيادة مداخيل السكان في إطار مراعاة التوجه الإقتصادي الطبيعي للإقليم. أما على مستوى بلدية برج الطهر، فقد تم سنة 2009 إقامة مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة، أين تم التركيز على التوجه الزراعي والرعوي للبلدية وتدعيم الوظيفة الإنتاجية لمجموعة من المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة، عن طريق منح العائلات وحدات إنتاجية جديدة (تربية المواشي، تربية النحل، الأشجار المثمرة).

و كمحاولة لتقييم كيفية التكفل بالمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر، ضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، ثم العمل على وضع محاور لإستراتيجية تنمية هذه المشاريع من أجل خلق حركية تنموية مستدامة بهذه المنطقة الجبلية، فإن الطبيعة غير الرسمية لمعظم هذه المشاريع، تجعل من الصعب معرفة، عددها بالبلدية، المساحة الزراعية، عدد الحيوانات، عدد الأشجار المثمرة، طبيعة العمل في المشروع الزراعي، طبيعة النشاطات الزراعية، تنوع النشاطات الزراعية، أهم المنتجات الزراعية المحلية، طبيعة المنتجات الزراعية، التقنيات الزراعية المتبعة، الأنواع النباتية والحيوانية المنتشرة بالمنطقة...

كما أن ترابط العائلة الريفية كوحدة إجتماعية أساسية، مع المشروع الزراعي كوحدة إنتاج رئيسية، يدفعنا للبحث عن فهم طبيعة العلاقات بين الوحدتين الأساسيتين في المجتمع الريفي، وكيفية التكفل بالحاجيات الأساسية المرتبطة بإستمرارهما وإعادة إنتاجهما ومختلف العلاقات التي تربطهما بالمحيط الخارجي، ضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، كإطار مؤسساتي وعملي، له أدواته ويتبع منهجية محددة ويهدف إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة.

II-6-1- الأسئلة

أ- الأسئلة المتعلقة بالعائلة والمشروع الزراعي

- ما هو مستوى ولوج العائلة لمختلف الخدمات الأساسية؟
- من هو صاحب المشروع الزراعي ؟
- كيف يشارك أفراد العائلة في إتمام العمل بالمشروع الزراعي؟
- ما هو دور المرأة في القيام بمختلف النشاطات الزراعية؟
- ما هي طبيعة التقنيات والأساليب الزراعية المتبعة في المشروع الزراعي؟
- ما هو مستوى الأداء الإقتصادي للمشروع الزراعي؟
- ما هي الصعوبات والعراقيل التي تواجه تنمية المشروع الزراعي؟

ب- الأسئلة المتعلقة بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة

- ما هي المنهجية العملية لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة؟
- من هي الأطراف المشاركة في مختلف مراحل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة؟
- إلى أي مدى تم إتباع المنهجية العملية لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة؟
- كيف تم تدعيم الوظيفة الإنتاجية للزراعة الجبلية في إطار المشروع؟
- ما مدى تكفل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة بعلاقة المشروع الزراعي والعائلة الريفية بالمحيط الطبيعي؟
- هل حقق التنفيذ الميداني للمشروع مبدأ الإندماج القطاعي؟
- فيما يمثل التنفيذ الميداني للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، توجها نحو إرساء قواعد

حوكمة محلية لإقليم بلدية برج الطهر؟

– إلى أي مدى يعكس التنفيذ الميداني للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر، تجسيدا للمنهجية الإقليمية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة؟

II-7- الفرضيات

لا يزال سكان بلدية برج الطهر يعانون من إستمرار تدهور الظروف المعيشية، خاصة القاطنين بالتجمعات السكانية المشتتة والمعزولة، وتتجسد هذه الحالة أساسا في قساوة الظروف المناخية والطبيعية، غياب أغلب الخدمات الأساسية، الفقر، البطالة وتدني قدرة المشاريع الزراعية العائلية في تمكين السكان من تلبية حاجياتهم المتنامية. هذا ما يجعل من إستقرار السكان في مناطقهم، إستمرارهم في إقامة نشاطاتهم الزراعية، المحافظة على نمط الحياة الريفية الجبلية والموروث الثقافي والطبيعي في بلدية برج الطهر، تحديا حقيقيا أمام الجهود التنموية المبذولة على المستوى المحلي، من أجل إعادة التوازن الإقليمي وتحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية، التي تشكل الجزء الأهم في ولاية جيجل.

وفي غياب أية سياسة وطنية إقليمية لتهيئة وتنمية الأقاليم الجبلية، يمكن أن تهدف إلى تعويض التكاليف الإضافية التي يتحملها السكان للإستقرار وإقامة نشاطات زراعية في المناطق الجبلية، تثمين الخدمات البيئية الناتجة والموارد الطبيعية، توجيه وتدعيم جهود سكان الجبال للمحافظة على الأنظمة البيئية، يواصل السكان في بلدية برج الطهر إتباع إستراتيجيات بقاء، تعتمد على تعدد النشاطات وإقامة مشاريع زراعية صغيرة ومصغرة، أين تشكل هذه الأخيرة محورا أساسيا لإستراتيجية العائلة المعيشية، لاسيما في ضمان الأمن الغذائي ومجالا حيويا لتوظيف الإدخار العائلي، فيما تضمن النشاطات غير الزراعية لأحد أو مجموعة من أفراد العائلة، المداخيل الضرورية للتكفل بباقي حاجيات العائلة.

لكن تراجع كفاءة نظم الإنتاج الزراعي لهذه المشاريع، الذي كان نتيجة لضعف سياسة التوجيه، الإرشاد والدعم الزراعي، الظروف المناخية والطبيعية، تجزؤ وصغر مساحة الأراضي الزراعية، إختلال التوازن البيئي، الوسائل والتقنيات الزراعية التقليدية، حرية الأسعار وانفتاح الأسواق، أدى إلى تراجع حيوية المحيط الطبيعي ببلدية برج الطهر وأصبح يهدد قدرة إعادة إنتاج الوحدتين الأساسيتين للمجتمع الريفي.

وباعتباره الأداة المفضلة لتحقيق أهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، تم سنة 2009 الإنطلاق في إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر، أين إقتصرت العمليات التنموية المقامة في إطار هذا المشروع على توزيع مجموعة من الوحدات الإنتاجية الصغيرة لتربية الحيوانات، على مجموعة من العائلات التي تتوزع على بعض مداشر البلدية، حيث أشرف على تنفيذ المشروع مقاطعة الغابات بالطاهير المختصة إقليميا،

وتمثل الهدف الأساسي للمشروع في تدعيم الوظيفية الإنتاجية، للمشاريع الزراعية العائلية للمستفيدين، وهو ما يقودنا إلى طرح الفرضيات التالية:

أولا: بدون القيام بدراسات أولية للحالة الإجتماعية والاقتصادية، حالة المحيط الطبيعي، مخزون الموارد الطبيعية، المعارف والمهارات المحلية، الموروث الثقافي والاجتماعي، علاقات الترابط بين العائلة والمشروع الزراعي ودورهما في المحافظة على النظام البيئي، تقوم بها مجموعات متعددة التخصصات وتساهم فيها معاهد البحث والجامعة المحلية، كفاءات الإدارة المحلية والمصالح التقنية، فإن البرامج والعمليات التنموية الموجهة لدعم الوظيفة الإنتاجية للمشاريع الزراعية العائلية في بلدية برج الطهر، لا يمكن أن ترتكز على عوامل نجاح حقيقية، ويمكن أن تنتهي بتضييع فرص متاحة لخلق حركية تنموية متكاملة على مستوى البلدية.

ثانيا: إستمرار تقديم إعانات مادية فقط، في شكل وحدات زراعية مصغرة، للعائلات التي تعاني التهميش، العزلة وتدني المستوى المعيشي، لا يكفي لدفعها للبقاء والإستقرار في مناطقها وتأمين شروط إعادة إنتاج المشروع الزراعي.

ثالثا: نقص تحضير مختلف الفاعلين المحليين، تدعيم قدرة السكان على تنظيم طاقاتهم وحشد الكفاءات المحلية للمساهمة، المبادرة والانخراط الجماعي في إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، يمكن أن يؤدي إلى فشل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق أهدافه على مستوى بلدية برج الطهر.

رابعا: إشراف مصالح الغابات المختصة على مستوى بلدية برج الطهر بصفة فردية، على مختلف مراحل إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، مؤشر على إستمرار التوجه الأحادي المركزي الذي يتعارض مع المنهجية الإقليمية لسياسة التجديد الريفي والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، التي تعتمد على لامركزية القرار، أسلوب المشاركة وتعزيز الخدمات العمومية الجوارية.

خامسا: غموض آليات تدخل مختلف الأطراف المعنية بسياسة تنمية وتهيئة الإقليم، غياب قنوات إتصال وتبادل المعلومات، يمكن أن يؤدي إلى إتساع فجوة تباعد الإستراتيجيات الفردية وتعميق الشعور بعدم الثقة لدى سكان بلدية برج الطهر، في فعالية العمليات التنموية المقامة ضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، كما ترهن مبدأ الإندماج القطاعي وإرساء قواعد حوكمة محلية للإقليم.

II-8- أهداف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية لمجموعة من المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر، إلى تحليل الوضعية الإجتماعية والاقتصادية لعائلات أصحاب المشاريع الزراعية وعلاقات إرتباط هاتين الوحدتين الأساسيتين في المجتمع الريفي الجبلي، من أجل تحديد عوامل النجاح ومميزات

التفوق، التي يمكن أن تكون قاعدة ترتكز عليها مختلف البرامج والعمليات التنموية، من أجل تثمين الإمكانيات، حشد الطاقات واستغلال الفرص القائمة على مستوى البلدية. وعلى ضوء نتائج التقييم الأولي لعمليات تدعيم الوظيفة الإنتاجية لهذه المشاريع الزراعية، ضمن إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، الذي تمت إقامته في بلدية برج الطهر ودخل مرحلة المتابعة والتقييم، سنعمل على إبراز العناصر الإستراتيجية لتنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة، لتحقيق حركية تنمية مستدامة، تعيد الحياة للمداشر والتجمعات السكانية المعزولة والمهمشة وتهيئ الشروط الملائمة لإنشاء قاعدة نشاطات إقتصادية متنوعة ومتكاملة في هذه البلدية الجبلية، بما يحقق مفهوم التنمية الريفية المستدامة.

III- الإطار النظري، منهجية وهيكلة الدراسة الميدانية

III-1- الإطار النظري ومنهجية الدراسة الميدانية

من أجل الإجابة على الأسئلة المتعلقة بإشكالية البحث، سنعتمد على الأسلوب التحليلي الذي يتلاءم أكثر مع دراسة المحيط الإقتصادي والاجتماعي للمشاريع الزراعية في الوسط الريفي، كما يمكننا من تحليل دور مختلف المتدخلين في إقامة عمليات محددة، ترتبط بمشروع حكومي، على غرار أصحاب المشاريع الزراعية، الإدارة المحلية، الجمعيات التنموية والتعاونيات المهنية.

III-1-1- تحليل الحالة الإقتصادية والاجتماعية، نمط الإنتاج وإعادة إنتاج المشاريع الزراعية

على هذا المستوى، يتمثل التحليل الأفقي للمشاريع الزراعية في المحيط الريفي، في دراسة مجمل العلاقات والروابط الوظيفية بين وحدة الإنتاج الرئيسية (المشروع الزراعي) والوحدة الإجتماعية الأساسية (العائلة الريفية)، كما يهتم بتوضيح مختلف التبادلات بين هاتين الوحدتين والمحيط الخارجي، سواء كانت تبادلات معبر عنها بالقيمة السوقية أو التي لا ترتبط بقيمة سوقية محددة، ويشمل هذا التحليل كذلك، دراسة النظام العائلة – المشروع الزراعي وفق الرؤية التنموية للسياسة الإقتصادية وتأثيرها على مسار تطور هذا النظام.

أ- **الخصائص العامة للمحيط الريفي:** عموما، تتكون المجتمعات الريفية من وحدات إنتاجية مختلفة، سواء من ناحية الحجم، نمط الإنتاج والقطاع الإقتصادي، مع أهمية متفاوتة للقطاع الزراعي من منطقة إلى أخرى. وتكتسي عمليات تحليل عمل هذه الوحدات، أهمية بالغة من أجل الفهم الدقيق والعميق لوظيفة الفضاء الريفي الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية، ما يتطلب ضرورة تلاؤم أسلوب الدراسة المنتهج، مع طبيعة وحدة الإنتاج وعدد العاملين بها، أين تغلب في المناطق الريفية الطبيعة العائلية، كشكل إجتماعي مهيمن للوحدات الإنتاجية على إختلاف القطاع المنتمية إليه. لهذا يتم إعتبار وحدة الإنتاج العائلية، الوحدة المرجعية في تحليل المعلومات المتعلقة بالمشروع الزراعي، حيث تتطلب دراسة عمل وحدة الإنتاج الزراعي (المشروع الزراعي) ما يلي:

– تحليل المسار التاريخي من حيث منشأ وسبب ظهور النمط التنظيمي للمشروع الزراعي؛

– تحديد نمط عمل المشروع الزراعي بالنسبة لمحيطه الإقتصادي والاجتماعي؛

– تحليل التبادلات السوقية الداخلية والخارجية ونتائجها بالنسبة للمشروع؛

– آثار السياسة الإقتصادية المتبعة على المشروع الزراعي.

ب– تعريف: التحليل الإقتصادي والاجتماعي لنمط الإنتاج وإعادة إنتاج المشاريع الزراعية، هو أسلوب عملي لدراسة عمل وحدات الإنتاج في المناطق الريفية، يعتمد على مقاربة التنمية الريفية والمشاريع الزراعية في دراسة نمط إنتاج، إعادة إنتاج المشاريع الزراعية وحركية المجتمع الريفي، ويهدف إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

– ما هو نمط إعادة إنتاج المشروع الزراعي؟

– كيف تكون هذا النمط؟

ج– هدف ومبررات أسلوب الدراسة: يهدف هذا الأسلوب إلى تحيين الظواهر الإقتصادية بالإجابة على الأسئلة المتعلقة بأسباب وكيفية ظهورها وكذا إختيار المفاهيم النظرية التي تمكننا من الفهم الدقيق للواقع المعاين، عن طريق نماذج التفسير المرتبطة بهذه المفاهيم، في حين يتمثل موضوع الدراسة في النظام العائلة – المشروع الزراعي.

من جانب آخر، فإن مبررات الإعتماد على هذا الأسلوب تتعلق أساسا بطبيعته العملية، حيث يمكننا في نفس الوقت من الأخذ في الإعتبار لكل ما يجري في الواقع ومختلف التفسيرات التي يمكن إعطاؤها لهذا الواقع. فتحليل عمل النظام العائلة – المشروع الزراعي يمكننا من توضيح إتجاه تحول المجتمع الريفي، من خلال معرفة ما إذا كان هذا المجتمع يتجه في مسار عملية تنموية معينة، حالة جمود أو حالة تراجع وتقهقر. ويستدعي هذا الأسلوب، أدوات نظرية تتمثل في المفاهيم النظرية التي ترتبط بمختلف جوانب الدراسة وأدوات تقنية لجمع وتحليل المعلومات.

د– حدود الدراسة: يتم جمع المعلومات في الميدان عن طريق تحقيقات، إنطلاقا من إشكالية محددة ونقطة إنطلاق تتعلق بموضوع الدراسة، حيث يتم طرح الأسئلة قبليا بالنظر إلى التعقيد والتداخل بين الظواهر الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية. وفي هذه الحالة، فإن جمع المعلومات لدراسة مجموعة من المشاريع الزراعية العائلية الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر ضمن إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة المقام سنة 2009، يبرز بدقة حدود الدراسة في المكان، الزمان، الإطار المؤسساتي والنظري، على إعتبار أن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، يمثل الصيغة العملية لسياسة التجديد الريفي والزراعي وأداة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة على مستوى المناطق الريفية الأكثر تهميشا وعزلة، التي من بينها بلدية برج الطهر.[94]

[94]- Souhila Kirat, 2007, Les conditions d'émergence d'un système d'élevage spécialisé en engraissement et ses Conséquences sur la redynamisation de l'exploitation agricole et sur la filière des viandes rouges bovines : cas de wilaya de Jijel en Algérie, CIHEAM-IAMM, Master of science IAMM, série Thèse et Masters n° 88, p 39-40.

هـ – الوحدة الإحصائية: تتمثل في وحدة الإنتاج الزراعي أو المشروع الزراعي، وتعرف بناء على التنظيم الإقتصادي والاجتماعي للمنطقة المتواجدة بها، وكذا على أساس مختلف العناصر الضرورية لتحليل نظام الإنتاج، كالأرض، اليد العاملة، وسائل الإنتاج والإنتاج المسوق.

وبغض النظر عن التعريف الذي يمكن إعطاؤه لوحدة الإنتاج الزراعي، يجب عدم إغفال الطبيعة العائلية للمشروع الزراعي، حيث غالبا ما يمثل المكان الذي تسكنه وتعيش فيه العائلة الريفية، فدراسة النظام العائلة – المشروع الزراعي، يمكننا من الإحاطة بكل عناصر عمل وحدة الإنتاج الزراعي ويستدعي كذلك تحديد الوحدة العائلية بدقة.

ويعرف الإحصاء الزراعي العام في الجزائر المشروع الزراعي، بأنه وحدة إقتصادية للإنتاج الزراعي، له إدارة وحيدة، يتكون من جميع الحيوانات الموجودة وكل الأراضي الزراعية، المستغلة كليا أو جزئيا، من أجل الإنتاج الزراعي بغض النظر عن سند الحيازة، الطبيعة القانونية، الحجم، مكان التواجد، يمكن أن تكون مستغلة من طرف شخص واحد، شخصين، مجموعة أشخاص أو شخص معنوي مثل شركة، مؤسسة جماعية، مجمع، تعاونية أو مؤسسة عمومية.[95]

و– العينة الإحصائية: من أجل تحديد العينة الإحصائية، يتعين تحديد خصائص مكوناتها، بحيث نتمكن بدون غموض من القول بأن فرد معين ينتمي إلى هذه العينة، ويكون تعريفه دقيقا ومتداولا وغير قابل للتأويل. لهذا فإننا سنعتمد على معيار حجم المشروع الزراعي لتحديد المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة المتواجدة ضمن الحدود الإدارية لبلدية برج الطهر، وهذا لكون معيار الحجم يمكن تحديده وقياسه بدقة، كما لا يمكن أن يكون محل تأويل أو غموض، ويمكننا من التمييز بسهولة بين مكونات العينة الإحصائية وعناصر أخرى لا تدخل ضمن إطار الدراسة، وبينما يصنف الإحصاء الزراعي العام في الجزائر أن المشاريع الزراعية الصغيرة هي التي تتراوح مساحتها الزراعية من 0.1 هكتار وأقل من 10 هكتار، سنعتبر أن:

– من 0.1 هكتار وأقل من 2 هكتار هي مشاريع زراعية مصغرة؛

– من 2 هكتار وأقل من 10 هكتار هي مشاريع زراعية صغيرة.

III-1-2- المفاهيم الأساسية

من الضروري إعطاء مضمون محدد للمفاهيم المتعلقة بالوحدة الإجتماعية والاقتصادية، والسياسة الإقتصادية في الفضاء الريفي المراد دراسته، ما يتطلب تعريف المشروع الزراعي على أساس نظري أو رسمي، تعريف العائلة الريفية وأفرادها، أدوارهم، مداخيلهم، من أجل تجنب الحصول على نتائج خاطئة، ولكون اليد العاملة العائلية مصدرا رئيسيا للعمل في وحدة الإنتاج الزراعي، فإن تحديد حجم العمل، مستوى تأهيل اليد العاملة العائلية، دور المرأة في عمل المشروع الزراعي، كلها عوامل أساسية

[95]- Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural, direction des statistiques et des systèmes d'information, 2003, recensement général de l'agriculture-2001 : rapport définitif des résultats.

في أية عملية لتنمية المشروع الزراعي. كما أن تحديد الأسس النظرية، المبادئ والمنهجية التي ترتكز عليها سياسة التنمية الريفية والزراعية، يكتسي أهمية كبيرة في معرفة مستوى التوافق بين النمادج التنموية المعتمدة، مع الخصائص الاقتصادية، الإجتماعية والبيئية للمجتمع الريفي وطبيعة النظـــــام العائلة – المشروع الزراعي، ويمكننا من تقييم نتائج السياسة الإقتصادية ومدى فعالية المنهجية العملية والعلمية في تنفيذها على أرض الواقع من جانب تحقيق أهدافها المسطرة، كما من حيث تأسيس نموذج التنمية الريفية ضمن محيط ومجتمع ريفي محدد.

أ- **المفاهيم المتعلقة بالمحيط الريفي والعائلة:** إن أسلوب تحليل عمليات الإنتاج وإعادة إنتاج المشروع الزراعي، يفترض تحديدا مسبقا لكل المفاهيم المرتبطة بوحدة الإنتاج، العائلة الريفية، المحيط الريفي، المجتمع الريفي والنشاطات التي تقوم بها العائلة الريفية.

– **نظام الإنتاج:** ويقصد به الإنتاج وعوامل الإنتاج، لكنه يمكن أن يعرف من خلال النظرة الإقتصادية والنظرة الزراعية. فالنظرة الزراعية تركز على النظام التقني للإنتاج والتي تهتم بالعلاقات التقنية بين الإنتاج وعوامل الإنتاج. أما إقتصاديا، فيتم التركيز أكثر على مصطلح الإستهلاك الوسطي، العمل، تدفق وسائل الإنتاج والأسلوب الذي يوضح عمليات الإقتطاع المطبقة على عوامل الإنتاج الطبيعية.[96]

– **الفضاء الريفي:** يتميز الفضاء الريفي عموما، بالكثافة السكانية المنخفضة نسبيا، الغطاء النباتي الكثيف وهيمنة النشاطات الزراعية غالبا. له إستعمالات مختلفة بحسب النشاطات المختلفة ويتم إستغلاله بشكل مختلف، حيث يمثل مكانا للعيش، العمل وتنظيم الحياة حسب المعتقدات والتوجهات الفكرية، كما تنشأ عليه نشاطات متنوعة من أجل العيش، البقاء والاستمرار ونشاطات تنموية.

– **العائلة الريفية:** يعرف الإحصاء الزراعي العام في الجزائر(2001) العائلة الريفية بأنها مجموعة من الأفراد، تسكن تحت سقف واحد وتتقاسم مائدة طعام واحدة، يربط هذه المجموعة من الأفراد علاقات عائلية ويتشاركون أو لا يتشاركون في العملية الإنتاجية، كما يمكن أن ينتمي إلى هذه المجموعة أفراد لا تربطهم علاقات أبوية.

– **رب العائلة:** هو شخص طبيعي (رجل أو مرأة) مقيم، هو من يقرر تخصيص إنفاق الدخل العائلي (المالي) ويحضى بإعتراف كل أفراد العائلة بصفته رب العائلة.

ب- المفاهيم المتعلقة بالمشروع الزراعي: في الجزائر، يمكن أن تتكون العائلة الريفية من عدة عائلات، أين يتعلق الأمر أكثر بالنظام العائلة – المشروع الزراعي، فيظهر بأن مصطلح المشروع الزراعي أو نظام الإنتاج غير ملائم ليشمل تنوع النشاطات العائلية الريفية، ما يتطلب توسيع هذا المصطلح إلى نظام العائلة – المشروع من أجل إستكمال هذه النقائص، لأن تخطيط المشاريع وأهداف النشاطات الزراعية يتم عادة على مستوى مجموع العائلة الريفية.

[96]- Tahani Abdelhakim, 2007, Economie de développement rural, CIHEAM-IAMM, cours préparés dans le cadre du projet FOPMder, p 105, disponible sur : http://formder.iamm.fr.ressources/cours/economie dvpmtrural.pdf.

– **المشروع الزراعي:** هي وحدة إنتاج من خصائصها جرد الموارد المتوفرة، أي المساحة الزراعية، عدد العمال، عدد المواشي، الآلات الزراعية والبنايات.

– **صاحب المشروع الزراعي:** هو فرد من العائلة، يقرر الأعمال، النفقات ويتحمل المسؤولية الإقتصادية والمالية ويمكن أن يكون صاحب مجموعة من المشاريع الزراعية.

– **القائم بالمشروع الزراعي:** غالبا ما يرتبط هذا المفهوم بالمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة، أين يختلف نظريا عن مفهوم صاحب المشروع الزراعي، في أنه (القائم بالمشروع) لا يمكن له العيش هو وعائلته على عائد المشروع الزراعي فقط، حيث يقوم بنشاط آخر مقابل أجر خارج المشروع الزراعي. وفي الغالب يكون القائم بالمشروع الزراعي عامل – مزارع، موظف – مزارع، تاجر – مزارع أو حرفي – مزارع.

– **العمال المساعدون في المشروع الزراعي:** مجموع أفراد عائلة صاحب المشروع الزراعي، كالأبناء، الإخوة، الأخوات أو الزوج العاملين بصفة دائمة أو مؤقتة (موسمية) في المشروع الزراعي ولا يحصلون على أجر مكافأة للعمل المقدم، فهم بهذه الصفة يلعبون دورا مهما في العملية الإنتاجية بدون المشاركة في إتخاذ القرار.[97]

– **أصناف المشروع الزراعي:** حسب طبيعة الإنتاج، تقسم المشاريع الزراعية إلى ثلاثة أصناف، الإنتاج الزراعي بفائض معيشي، أين يوجه كل الإنتاج للإستهلاك الذاتي ويتم بيع الفائض في السوق المحلي، والإنتاج الزراعي العائلي المعتمد على زراعة مربحة، حيث نجد نشاطين مستقلين، النشاط الإنتاجي المعاشي والنشاط الإنتاجي الربحي الموجه حصرا للتسويق. أما الصنف الأخير، فهو الإنتاج المتخصص أو تربية الحيوانات المتخصصة، ويكون عادة شكلا لاحقا للصنفين السابقين، كما يتميز بالتخلي عن الإستهلاك الذاتي وإدماج تام للسوق.

– **نظام تربية الحيوانات:** يعرف بناء على عدد ونوع القطيع أو جزء منه فقط، وهو عبارة عن مجموع التقنيات والأعمال التي يقوم بها المربي أو المزارع أو مجموعة من السكان من أجل إستغلال الموارد الطبيعية عن طريق الحيوانات للحصول على إنتاج حيواني، كما يمكن أن يكون في نفس المشروع، عدة أنظمة لتربية الحيوانات.[98]

ج– المفاهيم المتعلقة بالسياسة الإقتصادية: قبل العمل على توضيح المفاهيم الأساسية التي سنعتمد عليها من أجل تحليل العمليات التنموية المقامة ضمن مجال الدراسة، سنحاول بإيجاز أن نبرز أولا، التعقيد الكبير الذي يكتسي مفهوم التنمية الريفية، لاسيما من ناحية غياب نظرية للتنمية الريفية ومدى تعدد المشارب النظرية التي حاولت إستعمال أدواتها التحليلية لفهم الواقع الريفي ووضع حلول لإشكالية التنمية الريفية، وهذا ما يقودنا في خطوة لاحقة لعرض أهم مناهج التنمية الريفية، بوضعها في سياقها

[97]- Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural, direction des statistiques et des systèmes d'information, 2003, Op.cit.
[98]- Souhila Kirat, Op.cit, p 42.

التاريخي والاقتصادي، وأخيرا الوقوف على المفاهيم الأساسية والمبادئ النظرية التي تشكل القاعدة النظرية لنماذج التنمية الريفية الحالية، والتي ستكون المرجعية في تحليل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، كإطار عملي لتحقيق أهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي في الجزائر.

– **مناهج التنمية الريفية وليس نظرية التنمية الريفية:** إن تناول مفهوم التنمية الريفية سواء في ميدان البحوث والدراسات أو على مستوى السياسات الإقتصادية والعمليات التنموية، يكتنفه الكثير من الغموض، رغم شيوع إستعمال هذا المفهوم منذ سنوات الستينيات. وتعود الصعوبة في تحديد دقيق لتعريف معنى، مضمون ومجال التنمية الريفية خاصة، إلى أن تناول إشكالية التنمية الريفية ضمن مواضيع إقتصاد التنمية، وهو نتاج لتحليل مسار تطور الواقع الريفي وكذلك لتحليلات نظرية لعمليات التنمية خلال فترة معينة. فمفاهيم وعبارات التنمية الريفية واقتصاد التنمية الريفية، يتم إستخدامها من طرف الباحثين والقائمين على التنمية، دون الرجوع إلى نظرية محددة، حيث أن النقاش العلمي والأكاديمي الدائر حول نظريات التنمية لم يؤدي بعد إلى ظهور نظريات للتنمية الريفية، رغم شيوع إستخدامه في البحوث والدراسات الجارية حول نظريات إقتصاد التنمية. ويعود غياب نظرية للتنمية الريفية إلى طبيعة هذا المفهوم، حيث يمثل موضوع إهتمام عدة مجموعات من الجمهور، على غرار الباحثون، الممارسون أو المهنيون وصانعي القرار السياسي والاقتصادي، ويختلف مستوى تناول التنمية الريفية في نفس المجموعة بين المحلي، الوطني والدولي.

من جانب آخر، يمثل مفهوم التنمية الريفية موضوعا للعديد من الفروع والاختصاصات العلمية، كالعلوم الإجتماعية، الإقتصاد، الجغرافيا والزراعة، هذا ما يجعل من محاولة وضع نظرية للتنمية الريفية غير ممكن حتى اليوم، لإستحالة وضع نظرية متعددة التخصصات بالنظر إلى عدم إمتلاك فرع أو تخصص معين للأدوات الضرورية والتي تتناسب مع هذا التعدد في التخصصات، كما يستحيل الحصول على المعطيات الضرورية والمتنوعة والمتعلقة بالعالم الريفي والمجتمعات الريفية، كموضوع علمي لمفهوم التنمية الريفية.

ويبقى فهم عمل الفضاء الريفي مقتصرا على التحليلات العلمية متعددة التخصصات، أين يأخذ كل فرع أو تخصص علمي جزء من نظرياته لهذا الغرض، وهذا ما يدفعنا لإستخدام منهجية التنمية الريفية عوض نظرية التنمية الريفية. وتختلف مناهج التنمية الريفية حسب الفرع أو التخصص الذي يريد فهم التطورات والتحولات التي جرت على مدى سنوات ضمن فضاء ريفي وفي مجتمع ريفي محددين. أما بالنسبة للمناهج وأساليب التنمية الريفية الإقتصادية والاجتماعية، فتستمد شرعيتها العلمية من التيارات الإقتصادية الكبرى وبصفة خاصة إقتصاد التنمية.

– **مفهوم التنمية الريفية:** يتميز مفهوم التنمية الريفية بكونه يتركب من مفهومين أساسين وهما: التنمية والريفية أو الريفي، حيث تتسم العمليات المتعلقة بهذا المفهوم طابعا محددا بالنسبة لتلك التي تتم على المستوى الوطني وتوصف بالتنمية عامة. ويعرف كل من **(بوسار**، 1992، **آشلي وماكسويل**،2001)

المفهوم التاريخي للريفية أو الريفي بأنه يعني مساحات وسكان يتمسكون بشدة بالزراعة ويعتمدون عليها، ونتيجة للتغيرات الديموغرافية والاقتصادية، خاصة منها التحضر والنزوح نحو المناطق الساحلية والحضرية، التطور التقني والاقتصادي للنشاطات الزراعية، ضعفت قدرة الزراعة في إستيعاب اليد العاملة وتوليد دخول كافية للأسر. فقد أصبح هذا المفهوم موضوع نقاش علمي، لاسيما في مجال العلوم الإجتماعية، مما أدى إلى ظهور ثلاثة تعاريف مختلفة تعتمد على عدة معايير وفقا للرؤية المعتمدة.

فالرؤية السلبية لـــ **(شميث وجوفيت – ناجوت** 2000**)** تقوم بتعريف المحيط الحضري بناء على عدة معايير، كإرتفاع كثافة المساحة المسكونة، إرتفاع تركيز السكان، زيادة تنوع وتركيز الأنشطة الإقتصادية، ثم إعتبار كل ما لا ينتمي للمحيط الحضري على أنه ريفي. فالريفي بناء على هذا التعريف هي المساحات التي تتميز بضعف الكثافة السكانية، ضعف تنوع الأنشطة وهيمنة النشاطات الزراعية، ضعف التجهيز، تناثر وتشتت الأنشطة الإقتصادية والسكان وضعف درجة تراكم الثروة.

ويعيب على هذا التعريف عدم تماشيه مع الواقع، حيث أن تعريف المعايير المعتمدة في تحديد المحيط الحضري، يختلف عن الأسلوب المتبع لمعالجة المشاكل في الواقع، أين تتواجد مدن تتميز بضعف كبير في تنوع النشاطات الإقتصادية ويزداد تركيز نشاطات بعينها، مع تطور وانتشار الأقطاب الصناعية المتخصصة، كما أن معيار الكثافة السكانية نسبي ويختلف حسب البلدان والمناطق.[99]

أما الرؤية الإجتماعية، فتحدد مفهوم الحياة الريفية بناء على معايير إجتماعية وثقافية، كالعلاقات الإجتماعية، نظام القيم الإجتماعية، أسلوب المعيشة ونمط الإستهلاك. وبهذا فإن إعطاء تعريف لما هو ريفي يرتكز على أساس سمات السكان، ورغم أن المعايير المعتمدة واقعية ولا يمكن نفيها، لكنها لا تأخذ في الإعتبار مساحة العيش وغالبا ما نجد تقاربا أو تجانسا في أساليب المعيشة حسب المناطق والبلدان، كما يتداخل نمط الإستهلاك بين المناطق الحضرية والريفية.

ومن جهة نظر إقتصادية يعرف **(لاجيجي،** 1985**)** الريف، بأنه المساحات التي تمارس فيها نسبة محددة من السكان نشاطا زراعيا، أما **(هويليه** 1991**)** فيعتبر الريف بأنه الوسط الذي يمارس فيه الأشخاص النشاط الذي يستمدون دخلهم منه، كما تعتمد تعاريف أخرى للمحيط الريفي على مدى تركيز أو ضعف تنوع الخدمات والأنشطة الإقتصادية، شدة تركيز أو تشتت النشاطات أو مجال إستخدام المحيط الريفي.

بعد عرض هذه التعاريف، تظهر مباشرة الحاجة إلى البحث عن تعريف شامل لمفهوم الريفي أو الريفية، وهذا ما يجعل التساؤل عن ضرورة إدماج التعاريف السابقة لهذا الغرض ملحا، لكنه يتضح أن غالبية المعايير المعتمدة في وضع هذه التعاريف لم تعد ملائمة لفهم واقع المحيط الريفي، خاصة مع

[99]- Tahani Abdelhakim, 2007, Economie de développement rural, Op.cit, p 87.

بروز ظواهر جديدة سواء في بلدان الشمال أو الجنوب، مثل الهجرة العكسية في بلدان الشمال، إعادة إنتشار السكان في بعض البلدان، عدم تجانس وتنوع الفضاء الريفي، ما أدى إلى عدم الوصول إلى وضع تعريف شامل للمحيط الريفي، فيما أصبحت الحاجة ملحة لإيجاد أسلوب عملي لفهم عمل المساحات الريفية ومسار تطورها، أين يمكننا التمييز بين نوعين من الأساليب:

- أسلوب يضع الموارد الطبيعية في مركز التحليل، بإعتبار المنطقة الريفية تتوفر على موارد طبيعية، مساحات مفتوحة، مورد غابية ومائية، المراعي، الأراضي الزراعية؛
- أسلوب يجمع بين ضعف الكثافة السكانية، البنية التحتية والأنشطة في مساحة معينة بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية للسكان.

من جانب آخر، فإن تحديد مفهوم الريفية، يتطلب إعتبار العلاقة الريفي– الحضري، خاصة من ناحية التأثير الإقتصادي، الإجتماعي والسكاني. فالمناطق الريفية تخضع عموما للعمليات التي ينتج عنها تغير في المجتمع، وتعيد هيكلة نفسها إنطلاقا من خصائصها ونتائج أو آثار هذه العمليات.

- **خصوصية التنمية الريفية:** تتعلق هذه الخصوصية عامة بعدم تجانس الفضاء الريفي، فتنوع التضاريس، المناخ، التربة، التنوع الإحيائي، السكان، النشاطات الريفية، العادات والثقافة، بالإضافة إلى تنوع المسارات التاريخية لتكوين هذه الخصائص كالإستقطاب، الإعداد، الإدماج في مسار العولمة، كلها عوامل أدت إلى إختلاف حالة الفضاء الريفي من حيث مستويات التنمية، التهميش والصعوبات. ما يجعل من تناول التنمية الريفية على مستوى العالم الريفي فقط، يؤدي إلى تعميق الظواهر التاريخية، أي تسريع تنمية مناطق ريفية بالتوازي مع رفع وتيرة تخلف مناطق أخرى.

فإشكالية التنمية الريفية مختلفة تبعا لإختلاف الحيز الريفي وإعطاء مفهوم للتنمية الريفية سواء على مستوى التحليل أو العمل، تقتضي تحديد المجال الريفي بذاته، كما أن تعريف التنمية الريفية يعتمد على تحديد مناطق ريفية متجانسة ضمن هذا المجال ويأخذ في الإعتبار علاقات التداخل بين المجتمع وهذا المجال، لما تنتج عنها من إستخدامات له، تعمق أكثر من الإختلاف بين المجالات الريفية وأجزائها، ويتم مناقشة وتحليل حركية المجتمع الريفي المحدد، من خلال ثلاثة مراحل أساسية للتطور هي: البقاء، الإعاشة والتنمية، حيث تتوافق هذه المراحل مع حالة إشباع الإحتياجات التي تكون في خطر التراجع، الركود أو التقدم. ويكون وصف تنمية المجال الريفي، كتعبير عن عناصر التجانس النظرية وطرق رؤية السكان المعنيون لوضعهم الحاضر ومستقبلهم. ولكون مرجعية إشباع الحاجيات، الذي يحدد مستوى التنمية، تتعلق بالمجتمع الريفي وبالمقارنة مع المجتمع العام، فإن مستوى التنمية لا يتحدد مطلقا وفق المعايير المادية والموضوعية، فهو في النهاية مستوى إجتماعي.[100]

[100]- Tahani Abdelhakim, 2007, Economie de développement rural, Op.cit, p 88-94.

– **مناهج التنمية الريفية:** إن عدم وجود نظرية للتنمية الريفية حتى اليوم، يجعلنا نلجأ لإستخدام مصطلح منهجية التنمية لتناول هذا الموضوع، وهو ما أدى كذلك إلى توجه الدارسين والمهنيين لإتباع مجموعة من المناهج والأساليب من أجل فهم حركية المحيط الريفي والعمل على تفسير الظواهر الملاحظة، ثم البحث عن حلول المشكلات المصاحبة لهذه الظواهر وتنفيذها عمليا. وتختلف هذه الأساليب والمقاربات تبعا للسياق العام الذي جاءت ضمنه ولطبيعة المشاكل، الأهداف والرؤية المعتمدة لذلك، لكن القاسم المشترك بين هذه العوامل هو فشل سياسات التنمية في بلدان الجنوب وفقدان حيوية الفضاء الريفي في بلدان الشمال، أين حدث الفصل نهائيا بين مفهوم التنمية الريفية عن التنمية الزراعية، بعدما كانت هذه الأخيرة متضمنة للأولى وتتبع أدواتها الخاصة لإتمامها. ومع التطور التقني والاقتصادي للزراعة، نشأت للزراعة علاقات جديدة مع بيئتها، حيث تم إعتبار هذه الروابط الجديدة في وضع السياسات الإقتصادية وأظهر منهج تحليل النظم المستعمل في المجالات غير الزراعية، كفاءة كبيرة في تقديم أجوبة عن عجز المنهج النظري في فهم الواقع الريفي. فمنهج تحليل النظم، مع أنه لا يمكن من فهم حركية الواقع الريفي، إلا أنه يقدم توضيحا دقيقا لكيفية عمل العناصر المكونة لهذا الواقع ويبين طبيعة العلاقات التي ترتبط بها هذه العناصر.

و قد تطورت وتغيرت مناهج التنمية الريفية كثيرا خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، متأثرة بسياسات الإصلاح الهيكلي للإقتصاد، خاصة منها مخططات إعادة الهيكلة في بلدان الجنوب والتي كانت متزامنة مع موجة الإنفتاح المتسارع على مستوى الأسواق العالمية وتموقع الشركات الكبرى في مناطق مختلفة من العالم كنواة أساسية لظاهرة العولمة، ما كان في الغالب سببا في شيوع إتباع منهج التنمية المحلية، الذي لا يتيح مجالا واسعا لمبادرة الدولة، ويعتمد على المسار التصاعدي لإتخاذ القرار، مبادرة ومسؤولية الفاعلين المحليين لإقامة شبكات من العلاقات الجوارية وتبني مبادئ التعاون وتبادل الخبرات والمعارف والمهارات.

ويستمد منهج التنمية المحلية شرعيته العلمية من نظريات التنمية، كما يعتبر وضع هذا المنهج، نتيجة لقيام الفاعلون المحليون بإتخاذ زمام المبادرة من أجل تنميتهم الخاصة، ما يضفي عليه ميزة أساسية بكونه ليس من وضع الباحثين، بل كان وضعه من طرف القائمين بالتنمية، كما يمثل منهج مصدرا للعديد من المفاهيم الأساسية التي إستلهمتها أساليب ومقاربات التنمية الريفية الجديدة والحالية. فهو يضع في مركز التحليل وصياغة العمليات والمخططات التنموية الموارد المحلية، إستمرار التفاوض بين الفاعلين المحليين الخواص، العموميين والمبادرة المحلية لخلق الحركية الإجتماعية والاقتصادية.[101]

[101]- Omar Bessaoud, Michel Petit,2009, Mediterranean rural territories, New Medit du 01/09/2009, vol 8 n° 3.

هذا ما يمكننا من القول بأن منهج التنمية المحلية يعتمد على مبدأين أساسين هما:

– تثمين الموارد المحلية والمبادرة المحلية، اللذان أصبحا يمثلان القاعدة الأساسية للتنمية الريفية ويهدفان إلى تحقيق تنمية ريفية مندمجة، إقليمية، يقودها ويشارك فيها كل الفاعلين المحليين.

و تستمد منهجية التنمية المحلية، أسسها النظرية من ثلاثة نظريات في إقتصاد التنمية هي:

أولا: نظرية المركز– الأطراف ونظرية التنمية المصانة ذاتيا: فالأولى تحاول ربط التخلف بعدم تواجد تنسيق وتكامل بين القطاعات الإقتصادية، كما ترتبط هياكل الإنتاج بعوامل خارجية، والتنمية هي بالضرورة خروج من هذا الوضع نحو تنمية ذاتية المركز وذاتية الصيانة، هي تنمية في ظل الرؤية الثانية، تعتمد على تعاون وتآزر القطاعات الإقتصادية، تراكم للفائض المحلي وتثمين الموارد المحلية كأساس للحركية الإقتصادية.

ثانيا: نظرية النمو من الداخل: وتنص هذه النظرية على أن الإبتكار ورأس المال البشري هما عاملان أساسيان للنمو. وتعتمد التنمية المحلية بهذا المعنى، على الإبتكار وتثمين الموارد المحلية، خاصة رأس المال البشري في شكل اليد العاملة التي تمتلك تأهيلا أو مهارة أو معرفة محلية، بالإضافة إلى رأس المال الإجتماعي في شكل شبكات العلاقات الإجتماعية التي تجعل من التبادلات وتنسيق الأنشطة غير مكلفة في إطار المعاملات الإقتصادية، وهو غالبا يتعدى حدود المشروع الزراعي والمنطقة الريفية.

وتبقى التنمية الريفية المحلية عملية لا يمكن وصفها بأنها متماثلة مهما كانت البيئة التي توجد ضمنها المساحات والمجتمعات الريفية المقصودة، في ظل عدم وجود نظرية للتنمية الريفية المحلية وبحكم التعقيد والتنوع في الواقع الريفي. لكن المتفق عليه أن التنمية الريفية المحلية عملية إقليمية، متعددة القطاعات ويقوم بها الفاعلون المحليون.[102] وهي الخصائص التي تعبر عن النماذج الجديدة للتنمية الريفية المعتمدة على أسلوب التنمية الإقليمية، التي يرتبط ظهورها في العشرية الأخيرة بالإضافة إلى خصائص المساحات الريفية التي ذكرناها سابقا، بالمحددات الخارجية لتحول الفضاء الريفي، على غرار التبادل الحر للمنتجات الزراعية، الذي زاد من تهميش المناطق الريفية الأقل تنافسية، وتوجه الطلب نحو المنتجات ذات النوعية الجيدة. كما أن بروز مفهوم إستدامة عمليات التنمية وزيادة الوعي العالمي بضرورة إدراج المسائل البيئية على مختلف مستويات السياسات والبرامج التنموية، عن طريق وضع أسس الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، التكفل بمشكلة نذرة الموارد الطبيعية، الأخطار البيئية وتهديدات تناقص التنوع الإحيائي، تمثل أهم العوامل التي أدت إلى إتباع ممارسات وأساليب لإستغلال وإدارة الموارد بالتوافق بين الحيوية الإقتصادية، العدالة الإجتماعية وحماية البيئة.

[102]- Tahani Abdelhakim, 2007, Economie de développement rural, Op.cit, p 108-109.

إن إدراج المسألة البيئية في أساليب وعمليات التنمية الريفية، عن طريق حماية البيئة من الآثار السلبية للإنتاج والاستهلاك (التلوث، التغيرات المناخية، تشويه المناظر الطبيعية...)، يتميز بكونه مطلبا أساسيا وعاما، يقتضي التعامل معه على مستوى التصرفات، السياسات الوطنية والدولية.[103]

وفي مجال التنمية الريفية، فإن هذا المطلب يخص كذلك الممارسات الزراعية وأساليب إدارة المساحات الريفية، أين أصبح الكلام عن مفهوم التنمية الريفية المستدامة الذي يعتمد على المناهج الجديدة للتنمية الريفية، التي تهدف إلى تحقيق نماذج جديدة للتنمية الريفية المستدامة تتميز بأنها تنمية محلية وداخلية، قائمة على المشاركة وتثمين الموارد المحلية، تتأسس بمبادرة ومشاركة كل الفاعلين المحليين، تنسيق وتعاون جميع قطاعات النشاط الإقتصادي وتتم وفق المنهجية الإقليمية، كأسلوب قابل للتطبيق في كل مكان لكنه يتبع مسارات مختلفة ووفق عملية تصاعدية لإتخاذ القرار المتعلق بتنمية إقليم محدد.

وتهدف عمليات التنمية الريفية المستدامة بناء على هذا المفهوم، إلى تحقيق الإنسجام الإقليمي، مكافحة الفقر وعدم المساواة الإجتماعية، وتجاوز مشكلة الدولة – السوق، ولا يتم هذا إلا من خلال ما يلي:

- تنسيق العمل الجماعي كعامل أساسي للكفاءة الإقتصادية؛
- تثمين الموارد المحلية بالبحث عن عوامل داخلية للتنمية والقدرة التنافسية؛
- تنسيق الأنشطة كمصدر للتثمين المتبادل؛
- إعتماد أساليب تنظيمية مرنة وتتعدى الأشكال الرسمية لدمج كل أشكال التنظيمات الريفية، التقليدية والحديثة أو التي يمكن العمل على تأسيسها.[104]

– **مبادئ المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة:** تعتمد المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة على أربعة مبادئ أساسية هي:

أولا: حوكمة محلية للأقاليم الريفية: تعرف التنمية الريفية المستدامة على ضوء مفهوم الحوكمة المحلية للإقليم بأنها عملية تخضع لتفاوض دائم بين مختلف الفاعلين المحليين، من أجل تحقيق تعاقدية خارجية وداخلية حول الأولويات، الأهداف وسبل إقامة العمليات التنموية على إقليم محدد، حيث لا يمكن لهذه العمليات أن تتحقق إلا في إطار حوكمة محلية للإقليم، تسمح بحشد جميع الفاعلين الخواص والعموميين المحليين، وتكون سياسة التنمية الريفية في هذا الإطار، سياسة مندمجة، يتم تنفيذها عن طريق إقامة شراكات محلية ذات سمات خاصة وتستجيب لمبادئ محددة تتعلق بالمنطقة المستهدفة، يتم تحديدها إنطلاقا من المعايير الإدارية والوظيفية.

[103]- MEDITERRA, Op.cit, P 207.
[104]- Tahani Abdelhakim, 2007, Economie de développement rural, Op.cit, p 120.

أما إستراتيجية التنمية الريفية، فيتم وضعها إنطلاقا من منظور مشترك للمنطقة من أجل أهداف مشتركة يتفق علها الفاعلون المحليون الذين يشيدون الموارد والمعارف. وبهذا فإن الحوكمة المحلية للإقليم تقوم على المشاركة لإدارة مواضيع معقدة بكفاءة إقتصادية عالية، ما يقتضي وضع أساليب للتنظيم، سياسات تعاقدية ومناقشات عامة تضم جميع الفاعلين ضمن الإطار المؤسساتي والعملي، الذي يسمح لهم بالتوافق إنطلاقا من مصالحهم المتباينة وتشكيل شراكات بين القطاع العام، المجتمع المدني والقطاع الخاص.

من هذا المنطلق، فإن مبدأ الحوكمة المحلية للإقليم يستدعي تدعيم مؤسسات الحكم المحلي، بإعطائها السلطة، الموارد والوسائل التي تمكنها من التصرف في إطار الشراكات المحلية، أي إجراء تغييرات في هياكل وأساليب العمل على المستوى الوطني والمحلي، بما يؤدي إلى العمل وفق مبدأ اللامركزية.[105]

ثانيا: اللامركزية: يعبر مفهوم اللامركزية عن عمليات نقل الإختصاصات بالنسبة لتخطيط الموارد، إدارتها، تعبئتها ورصدها من القطاع المركزي العام نحو:

- الوزارات والهيئات العامة المركزية؛
- الإدارة والمستويات التابعة لها؛
- المؤسسات والهيئات العامة المستقلة ذاتيا؛
- الهيئات الإقليمية أو المتخصصة؛
- منظمات القطاع الخاص والقطاع التعاوني.

بالإضافة إلى كون اللامركزية عملية لنقل الإختصاص ومركز إتخاذ القرار إلى مستويات أدنى، فهي كذلك تدعم الحوكمة المحلية للأقاليم الريفية، من أجل بلوغ مستوى أعلى من التماسك الإجتماعي، عن طريق الإنتقال من سياسات أحادية القطاع (القطاع الزراعي) تعتمد على الإعانات، إلى سياسة متعددة القطاعات تعتمد على الإستثمار واستغلال مميزات التفوق المحلية. و يتطلب تحقيق اللامركزية وجود هياكل ومنظمات محلية في المناطق الريفية تضطلع بالمهام التالية:

- إدارة تقديم الخدمات العامة؛
- وضع الإطار المناسب لإدارة المنازعات بين الفاعلين، لاسيما فيما يتعلق بإدارة واستغلال الموارد الطبيعية؛
- وضع إطار للتفاوض بين الفاعلين المحليين، من أجل تحديد إستراتيجية محلية للتنمية، تعبئة الوسائل، خاصة المالية لوضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ؛
- ويمكن للجمعيات الإقليمية والهيئات المحلية أن تعزز الحركية الإقتصادية بوصفه أماكن للتنسيق

[105]- Omar Bessaoud, Michel Petit, 2009, Mediterranean rural territories, Op.cit.

والتحكيم، كما يمكنها أن تكون أداة للمراقبة من خلال تأسيس نماذج مركزية على المستوى المحلي.[106]

ثالثا: الدور المتعدد الوظائف للزراعة: يرتكز هذا المبدأ على مفهوم تعدد وظائف الزراعة، وهو منهج قطاعي واقتصادي، يعترف بوجود منتجات متعددة للزراعة، هي المنتجات الأساسية والمنتجات المشتركة، تمثل غالبية هذه الأخيرة ثروات عمومية ليس لها سوق، ما يتطلب تحديد هذه الثروات والخدمات ذات الطبيعة العمومية التي تنتجها الزراعة وتحديد قيمتها وسبل مجازاتها عن طريق التدخل الحكومي بقدر عدم مجازاتها بواسطة السوق.

على هذا النحو، يمكن لمفهوم تعدد الوظائف أن يعيد المكانة الحيوية للنشاطات الزراعية ضمن نظام إقتصادي، إجتماعي وبيئي محلي، أين يكون تواجد بعض الثروات العمومية مقتصرا على حيز جغرافي محدد يوصف بالمحلي، وهي في الأساس نتيجة لموارد مادية وغير مادية خاصة بهذا الحيز، كما يمكن أن تكون ناتجة عن النشاطات الزراعية وسمة لنظم الإنتاج التي يمكن ملاءمتها. فأسلوب تعدد الوظائف يخص حصرا النشاطات الزراعية، علاقات النشاطات الزراعية بالنشاطات الأخرى في منطقة معينة وبأنشطة المزارعين.

وفيما تبقى الزراعة نشاطا رئيسا في الوسط الريفي، رغم ضعف قدرتها على إستيعاب اليد العاملة والبطالة المتزايدة وتأمين مداخيل كافية لسكان في هذه المناطق، يواجه الفضاء الريفي طلبا إجتماعيا متناقضا نتج عن تزايد سكان الحضر، تغيرات أنماط المعيشة، إرتفاع الطلب على نوعية المعيشة والاهتمام بالمحافظة على الموارد وحماية البيئة، ما يجعل من دعم تعدد وظائف الزراعة، يؤدي إلى ظهور وظائف جديدة للمحيط الريفي، مرتبطة بإنتاج العديد من المنتجات والخدمات السوقية وغير السوقية.

فبالإضافة إلى الوظيفة الإنتاجية، أصبح للمحيط الريفي وظيفة للإيواء والإقامة، وظيفة ترفيهية ووظيفة بيئية، كما أدى هذا التعدد في وظائف الزراعة، إلى تعدد أدوار المزارعين في الحركية الإقتصادية العامة للمحيط الريفي ويسمح في مجال سياسة التنمية الريفية، بفهم الفضاء الريفي في مجمله، عن طريق إعطاء رأس المال الطبيعي دوره المستحق، كما يمكن من الخروج عن المنهج الأحادي، من خلال إعتبار العلاقة الوثيقة بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وبين المنتجات السوقية وغير السوقية. أما إضفاء الطابع الإقليمي على مفهوم تعدد الوظائف، حيث يصبح تحديده تبعا لإقليم معين، فهو بمثابة وضع أسس بناء حركية داخلية، متعددة القطاعات وتوجيه السياسات العامة بطريقة أفضل وأكثر فاعلية نحو الهدف.

رابعا: أسلوب التنمية الإقليمية: يعتمد هذا المبدأ على مفهوم الإقليم الذي يمكننا تعريفه على انه حيز أو مجال جغرافي وشبكة من الفاعلين المحليين العامين والخاصين، يتعاونون معا ويتقاسمون نفس القيم وينتجون حركية إقتصادية عن طريق تنشيط موارد محددة داخل هذا الحيز. وتتميز حركية التنمية

[106]- Tahani Abdelhakim, 2007, Economie de développement rural, Op.cit, p 126-128.

الإقليمية بأنها تعتمد على عوامل سوقية وغير سوقية كالتقاليد، الشبكات والعلاقات الشخصية، التنظيم المرن، التدريب غير الرسمي وعلى الأبعاد الصغيرة للهياكل الإنتاجية والاجتماعية، وتعد العوامل غير السوقية التي تجاهلتها النظريات التقليدية الجديدة، حوافز حقيقية للتنمية إن تم حشدها ضمن حركية إقليمية، فأسلوب التنمية الإقليمية بحكم منطلقه النظري والمنهجي، يحدد البعد المحلي للتنمية الريفية ويجعل التنمية الريفية المحلية تعبر عن تنمية الأقاليم الريفية.

وبالنظر إلى التأثر الشديد للمحيط الريفي بالعمليات التي تجري في المدن، فإن أسلوب التنمية الإقليمية يضع المساحات الريفية ضمن هذه الأخيرة والمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة. أما عملية بناء الإقليم، فتتم بتفعيل شبكات الفاعلين المحليين، التعاون والابتكار المحلي بما يؤدي إلى خلق الظروف الملائمة لتنمية تقوم على أساس تثمين الموارد المحلية ويقوم بها الفاعلون المحليون، كما أن التدريب الجماعي التقني والتنظيمي الذي ينشأ عن هذه العملية، يعزز ظهور نماذج للتنسيق والتنظيم بين جماعات الفاعلين المنتمين إلى مختلف المجالات، أما الرهان الأساسي للتنمية الريفية هو تطوير المجالات والمساحات الريفية من أجل تحويلها إلى أقاليم ريفية.

وتعني التنمية الريفية للإقليم، تكوين وحدات جغرافية، إقتصادية واجتماعية تشارك في مشروع التنمية الذي يشيده مجمل الفاعلين، كما تتضمن نموذجا زراعيا جديدا يضمن خلق منتجات وخدمات جديدة يختص بها كل إقليم، فيما تكون الحركية الإقليمية نتاج لتفاعل في لحظة معينة بين القوى العامة والمحلية وكذلك للعقبات، الدوافع الخارجية كالعولمة وحرية التبادل والقدرة الداخلية على إدارة الصعوبات واستغلال الدوافع والمحفزات.[107]

III-2- هيكلة الدراسة الميدانية

عن طريق التحليل الأفقي للنظام العائلة – المشروع الزراعي، سنعمل في البداية على دراسة العلاقات الإقتصادية والاجتماعية بين العائلة الريفية والمشروع الزراعي وكذلك طريقة عمل وإعادة إنتاج المشروع الزراعي، وسنعتمد في هذه المرحلة على المعلومات التي قمنا بجمعها بإستعمال إستبيان تحقيق مفتوح مخصص لمقابلة أصحاب المشاريع الزراعية أثناء الخرجات الميدانية في بلدية برج الطهر. ومن خلال تحليل المنهجية العملية لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، سنحاول في مرحلة ثانية إبراز مدى إتباع المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة لأسلوب التنمية الإقليمية، كمنهج لتحقيق النموذج الجديد للتنمية الريفية المستدامة والذي تعبر عنه سياسة التجديد الريفي والزراعي والإستراتجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة. ثم بالإعتماد على المعلومات التي تم تحصيلها عن طريق المقابلات نصف الموجهة مع مختلف الفاعلين المحليين على مستوى بلدية برج الطهر، سنعمل على توضيح الخطوات المتبعة لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ميدانيا وكيفية التكفل بالمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ضمن هذا المشروع، ما يسمح لنا

[107]- Tahani Abdelhakim, 2007, Economie de développement rural, Op.cit, p 129-132.

بمعرفة الواقع الإقتصادي والاجتماعي للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة وعلاقاتها بالمحيط الخارجي وبسياسة التنمية الريفية والزراعية، كما يمكننا من تحديد نقاط الارتكاز الأساسية التي سنعتمد عليها في إقتراح عناصر الإستراتيجية الموجهة لتنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة كمحور أساسي لتحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية.

IV- دراسة عمل، نمط الإنتاج وإعادة إنتاج المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ببلدية برج الطهر – ولاية جيجل

IV-1- دراسة العائلة وتعدد النشاطات

IV-1-1- مستوى ولوج العائلة إلى مختلف الخدمات الأساسية

تتوزع 22 عائلة – المشروع الزراعي التي تمت دراستها، على أربعة قرى وتجمعات سكانية في بلدية برج الطهر، وهي من بين العائلات التي شملها المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة الذي تم تنفيذه سنة 2009، حيث تم إختيار هذه المجموعة على هذا الأساس، لنتمكن من دراسة العلاقة بين الوحدتين الأساسيتين في المجتمع الريفي وسياسة التنمية الريفية. وقد شمل هذا المشروع التجمع السكاني أشرار، مشتة بوزان، مشتة تاغراست ومشتة أنشيد، وباستثناء التجمع السكاني أشرار الذي تقطنه 200 عائلة ويمر عبره الطريق الولائي رقم 135 أ الجاري العمل على تهيئته وتعبيده، تعتبر القرى الأخرى أكثر تشتتا وعزلة، إذ يقطنها على التوالي 35 عائلة، 40 عائلة و14 عائلة ويتم الولوج إليها عبر مسالك جبلية غير مهيأة، غالبيتها تم إنشاؤها من طرف مصالح إدارة الغابات من أجل تخفيف العزلة التي يعانيها السكان وتسهيل إستغلال الثروة الغابية. وفيما تنعدم تماما خدمات النقل العمومي بين هذه المداشر ومركز بلدية برج الطهر، يضطر السكان من أجل قضاء حاجياتهم اليومية والحصول على الخدمات الصحية والإدارية، إلى التنقل مشيا على الأقدام لمسافات تصل إلى 15 كلم يوميا ذهابا وأيابا.

وبينما يستفيد تلاميذ هذه المداشر من خدمات التعليم في الطور الإبتدائي، يتنقل تلاميذ الطور المتوسط إلى مركز البلدية أين توجد الإكمالية الوحيدة على مستوى البلدية وتتكفل هذه الأخيرة بتوفير النقل المدرسي عبر محور الطريق الولائي رقم 135 أ، فيما يبقى على التلاميذ التنقل مشيا عبر المسالك غير المهيأة من أجل الذهاب والعودة إلى منازلهم، ما يشكل مصاعب كبيرة لهم بالنظر إلى التضاريس الجبلية الوعرة، لاسيما في فصل الشتاء. أما خدمات التعليم في الطور الثانوي، فيتنقل تلاميذ البلدية من أجل ذلك إلى بلدية الشقفة المجاورة على مسافة 23 كلم من مقر البلدية، ما يحتم عليهم التسجيل في النظام الداخلي لبعد المسافة وانعدام خدمات النقل العمومي.

أما باقي الخدمات الأساسية على غرار التزويد بمياه الشرب، شبكات الصرف الصحي، الهاتف الثابت، شبكة الأنترناث، شبكة توزيع الغاز الطبيعي، فتبقى بعيدة المنال عن سكان المداشر الأربعة، باستثناء التجمع السكاني أشرار الذي تم في نهاية سنة 2010 ربطه بشبكة توزيع مياه الشرب، كما

تستفيد جميع عائلات المداشر الأربعة من الكهرباء وتغطية شبكات الهاتف النقال الذي يبقى الوسيلة الوحيدة لدى سكان هذه المداشر الجبلية للإتصال بالعالم الخارجي.

وفي مجال السكن، فقد أجاب 64% من أصحاب المشاريع الزراعية موضوع الدراسة، أنهم يعيشون في مساكن قديمة وهشة، و27% لديهم مساكن حديثة، منهم 33% حصلوا على الدعم الحكومي المخصص للسكن الريفي، في حين أن 9% من أصحاب المشاريع الزراعية أجابوا بأنهم يسكنون مساكن قديمة وهشة لكنهم تحصلوا على دعم السكن الريفي ولديهم مسكن حديث في طور الإنجاز.

تبين هذه النتائج أن أغلبية عائلات أصحاب المشاريع الزراعية يعيشون في ظروف صعبة، أين لا تزال الكثير من العائلات تعيش في مساكن هشة لا توفر أدنى الشروط الضرورية للإقامة. من جانب آخر، فقد بدأ يظهر توجها نحو بناء سكنات حديثة والإستقرار في المنطقة، لاسيما بعد تحسن الظروف الأمنية، إستفادة بعض العائلات من دعم السكن الريفي وانطلاق بعض المشاريع القاعدية لفك العزلة على مداشر وقرى البلدية (تهيئة وتعبيد الطريق الولائي رقم 135 أ الذي يربط المناطق الجبلية بجنوب الولاية بالمناطق الساحلية الشمالية).

الجدول رقم 06 : نوعية السكن العائلي

نوعية المسكن	العدد	النسبة المئوية (%)
مسكن حديث	6	**27**
مسكن حديث في طور الإنجاز	2	**9**
مسكن قديم مرمم	0	**0**
مسكن قديم هش	14	**64**
المجموع	22	**100**
المصدر: نتائج الدراسة		

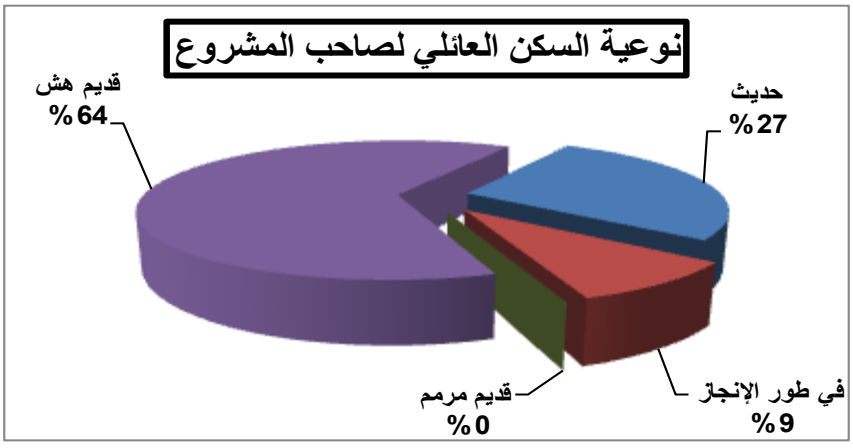

الرسم البياني رقم11: نوعية السكن العائلي لصاحب المشروع الزراعي.

IV-1-2- صاحب المشروع الزراعي

حسب الجدول رقم 07، يبلغ معدل عمر أصحاب المشاريع الزراعية 47 سنة، 50% منهم أعمارهم أقل من 50 سنة و50% يزيد سنهم عن 50 عاما، فبالرغم من الأهمية النسبية لفئة الشباب، إلا أنه يمكننا الإشارة إلى إستمرار أصحاب المشاريع المتقدمين في السن بالنشاط، أين تقدر نسبة البالغين أكثر من 60 سنة 23%، في حين لا يشكل الشباب الأقل من 30 سنة سوى 13.5%، ما يعكس تناقص إهتمام الفئات الشابة في المجتمع الريفي بالعمل في المجال الزراعي، بالنظر إلى الإرتفاع النسبي للمستوى التعليمي والتأهيلي عند هذه الفئة وتنوع إختصاصاتها، التي لم تترافق مع تنوع في فرص العمل على مستوى المناطق الريفية، وخاصة الجبلية منها.

في المقابل، أصبح العمل في المجال الزراعي، خاصة الزراعة الجبلية، مرتبطا بقيم سلبية كتدني المستوى التعليمي، الفقر وسوء ظروف العمل والأحوال المعيشية، ما يزيد من دواعي النفور لدى الشباب للتكوين والعمل في المجال الزراعي والتوجه أكثر نحو البحث عن فرص عمل في مجالات أخرى، غالبا ما تكون خارج البلدية أو الولاية.

الجدول رقم07: توزيع أصحاب المشاريع الزراعية حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية (سنة)	العدد	النسبة المئوية (%)
من 20 إلى 30	3	**13.5**
من 30 إلى 40	3	**13.5**
من 40 إلى 50	5	**23**
من 50 إلى 60	6	**27**
من 60 فما فوق	5	**23**
المجموع	22	**100**
المصدر: نتائج الدراسة		

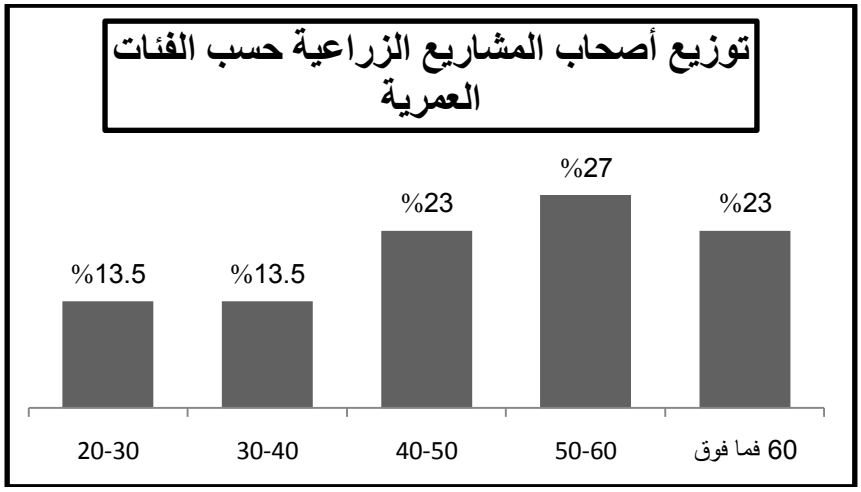

الرسم البياني رقم 12: توزيع أصحاب المشاريع الزراعية حسب الفئات العمرية.

يبين الجدول رقم08 أن 32% من مجموع أصحاب المشاريع الزراعية موضوع الدراسة، لديهم مستوى الإبتدائي و23% منهم بدون مستوى تعليمي، في حين يمثل الدين درسوا بأحد أقسام التعليم المتوسط 27%، أما الثانويين والذين إلتحقوا بمستوى التعليم العالي فيمثلون على التوالي 4.5% و13.5%. توضح هذه النتائج كذلك أن 45% من أصحاب المشاريع الزراعية (مستوى المتوسط، الثانوي والعالي) يمكنهم إكتساب كفاءات ومستويات تكوين زراعية أو في مجال أساليب وطرق التسيير الضرورية لإدارة المشروع الزراعي. في المقابل يبقى تدني المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع الزراعية (55 % من أصحاب المشاريع الزراعية مستواهم الدراسي لا يتعدى الإبتدائي) من بين المعوقات الأساسية التي تتطلب الأخذ في الإعتبار والتكفل في أية عملية تستهدف تنمية الزراعة الجبلية.

من جانب آخر، لا يوجد من بين هذه المجموعة لأصحاب المشاريع الزراعية من يمتلك مؤهلا في الميدان الزراعي، إلا أنهم جميعا شاركوا لمدة ثلاثة أيام تكوينية، في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، لتعريفهم بالمبادئ الأولية للنشاط الزراعي الذي إستفادوا من دعمه، حيث إعتبر أصحاب المشاريع الزراعية أثناء المقابلات الميدانية معهم، أنهم لم يستفيدوا كثيرا من هذا البرنامج التكويني بسبب قصر مدة التكوين وبعد مراكز التكوين عن المنطقة (تم تعيين معهد التكوين الزراعي بسطيف لتعريف المستفيدين بمبادئ في تربية الحيوانات)، ولأنهم ألزموا بالحضور إلى مراكز التكوين المتخصصة كأحد متطلبات الإستفادة من المشروع فقط.

الجدول رقم08: المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع الزراعية

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية (%)
إبتدائي	7	**32**
متوسط	6	**27**
ثانوي	1	**4.5**
عالي	3	**13.5**
بدون مستوى	5	**23**
المجموع	22	**100**
المصدر: نتائج الدراسة		

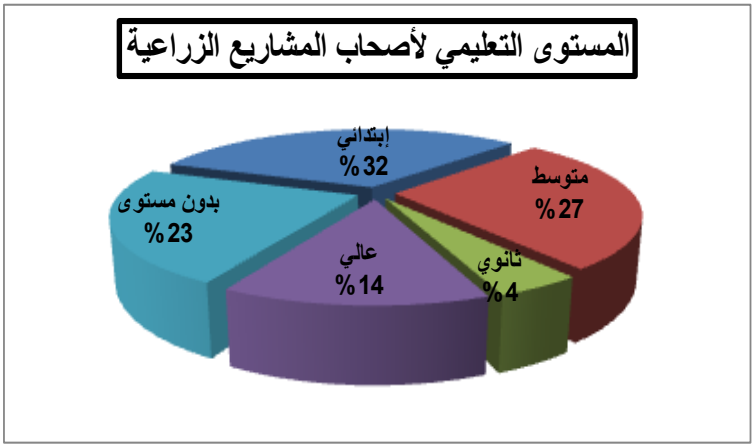

الرسم البياني رقم 13: المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع الزراعية.

فيما يتعلق بتحديد تاريخ بداية النشاط الزراعي لصاحب المشروع، يوضح الجدول رقم 09 أدناه أن 68.5% من أصحاب المشاريع الزراعية لا يملكون إجابة محددة عن هذا السؤال، و4.5% فقط منهم حددوا بداية نشاطهم الزراعي خلال المرحلة من 1990 إلى 2000، و27% إنطلقوا في نشاطاتهم الزراعية بين 2000 و2010، ما يعني أن أغلبية أصحاب المشاريع الزراعية يبدؤون ممارسة النشاطات الزراعية داخل العائلة، أين ترتبط كثيرا الحياة الريفية بممارسة مختلف الأعمال الزراعية، ويستمرون في القيام بهذه النشاطات من خلال إقامتهم لمشاريعهم الخاصة، بدوافع غالبا ما تكون غير مادية، على غرار الأمن الغذائي العائلي وارتباط هذه النشاطات بقيم معنوية تتعلق بطبيعة المجتمع الريفي، تقاليده وعاداته، وهذا ما يمثل عاملا هاما يمكن تثمينه بهدف ضمان تجدد النظام الإجتماعي والإقتصادي العائلة الريفية – المشروع الزراعي.

وفيما تراجعت إقامة مشاريع زراعية جديدة في بلدية برج الطهر في المرحلة بين 1990 و2000 بسبب حالة عدم الإستقرار التي سادت في المناطق الجبلية لولاية جيجل وأدت إلى تخلي الكثير من العائلات عن ممتلكاتها ومساكنها والنزوح نحو التجمعات السكانية القريبة أو مناطق أخرى أكثر إستقرارا، كما تتميز هذه المرحلة بالتراجع الكبير لدور الدولة في دعم القطاع الزراعي والجانب الإجتماعي، بينما يعود التوجه نحو إقامة مشاريع زراعية جديدة مع بداية سنة 2000، خاصة مع عودة الإستقرار النسبي للمنطقة وإطلاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية ثم البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية سنة 2003 وسياسة التجديد الريفي والزراعي سنة 2006 وهذا بالموازاة مع عدة برامج قطاعية أخرى، خاصة برنامج السكن الريفي.

الجدول رقم 09: تاريخ بداية النشاط الزراعي

تاريخ بداية النشاط الزراعي	العدد	النسبة المئوية (%)
غير محدد	15	68.5
من 1990 إلى 2000	1	4.5
من 2000 إلى 2010	6	27
المجموع	22	100
المصدر: نتائج الدراسة		

رغم أن 77% من أصحاب المشاريع الزراعية غير معروفين لدى إدارة المصالح الفلاحية ولا يستفيدون من مختلف برامج الدعم الفلاحي، حسب نتائج الجدول رقم 10، إلا أن هناك توجه منذ بداية العشرية الأخيرة (2000–2010) إلى الإنخراط في الغرفة الفلاحية الولائية من طرف أصحاب المشاريع الزراعية، أين يمثل الحاصلين على بطاقة الفلاح في هذه الفترة 23%، وهي نفس الفترة التي تم فيها إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الزراعية سنة 2001، ثم توسيعه ليشمل المناطق الريفية سنة 2003 وسمي حينها بالبرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية.

لكن هذا التوجه لم يستمر بنفس الوتيرة، حيث إنخفضت نسبة أصحاب المشاريع الزراعية الذين تحصلوا على بطاقة الفلاح من 14% بين سنة 2000 وسنة 2005، إلى 9% فقط بين سنة 2005 وسنة 2010 من مجموع أصحاب المشاريع الزراعية موضوع الدراسة، حيث تم خلال هذه الفترة الإنطلاق في إقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كمرحلة تجريبية، أين لم يكن من ضمن شروط الإستفادة في إطار هذه البرامج إمتلاك بطاقة الفلاح، عكس برامج الدعم السابقة.

من جانب آخر، لا يوجد من ضمن أصحاب المشاريع الزراعية الذين تمت مقابلتهم خلال الخرجات الميدانية إلى بلدية برج الطهر، من ينتمي إلى تنظيم مهني زراعي أو غير زراعي، أو أية أطر تنظيمية إجتماعية أخرى على مستوى البلدية والولاية، ما يؤكد إنعدام أية أطر تنظيمية، مؤسساتية أو إجتماعية، رسمية أو غير رسمية ينشط ضمنها أصحاب المشاريع الزراعية في بلدية برج الطهر. ويبقى إمتلاك بطاقة الفلاح، الغرض منه بالنسبة لأصحاب المشاريع الزراعية هو بمثابة الحصول على وثيقة إدارية أساسية في تكوين ملفات طلب الدعم الفلاحي المادي والمباشر. كما أن إدارة المصالح الفلاحية، تعتمد بشكل أساسي على المعلومات التي يقدمها أصحاب المشاريع الزراعية، المنتسبون للغرف الفلاحية الولائية بناء على حصولهم على بطاقة الفلاح، ما يجعل من أغلبية الناشطين في المجال الزراعي بصفة غير رسمية (77% في بلدية برج الطهر حسب نتائج الدراسة)، لا يتم إعتبارهم ضمن مختلف برامج الدعم، التوجيه والإرشاد الزراعي وحتى ضمن التقارير والإحصاءات الزراعية الرسمية.

الجدول رقم 10: إمتلاك بطاقة الفلاح

تاريخ الحصول على البطاقة	العدد	النسبة المئوية (%)
قبل سنـــــة 2000	0	0
من 2000 إلى 2005	3	14
من 2005 إلى 2010	2	9
لا يملك البطاقـــــة	17	77
المجمـــــــــوع	22	100
المصدر: نتائج الدراسة		

الجدول رقم 11: مواصلة النشاط في المجال الزراعي

العمليات المخططـــــة	العدد	النسبة المئوية (%)
عمليات إنتاجيـــــــة	17	77
عمليات إستثمار مـــادي	2	9
عمليات إستثمار لا مادي	1	5
لا يوجد تخطيـــــط	2	9
المجمـــــــــوع	22	100
المصدر: نتائج الدراسة		

من خلال الجدول رقم 11 أعلاه، يظهر أن 77% من أصحاب المشاريع الزراعية الذين تمت مقابلتهم، يخططون لإقامة عمليات إنتاجية جديدة، من بينهم 76% يريدون شراء حيوانات جديدة و24% منهم يخططون لتوسيع مشاريعهم الزراعية عن طريق غرس أشجار مثمرة. في حين أن 14% من أصحاب المشاريع الزراعية يخططون لتحقيق إستثمارات جديدة لمواصلة نشاطهم الزراعي وتوسيع مشاريعهم، أين يسعى 9% منهم إلى تحقيق إستثمارات مادية، كتشييد بنايات زراعية جديدة لتربية الحيوانات أو شراء عتاد وآلات زراعية ملائمة للطبيعة الجبلية في بلدية برج الطهر. أما 5% من بينهم فقط، فعبروا عن رغبتهم في تحقيق إستثمارات غير مادية، كإدخال أساليب زراعية حديثة والاعتماد على الدراسات والبحوث العلمية في تطوير وتنمية المشروع الزراعي. من جانب آخر، فإن 14% من أصحاب المشاريع الزراعية يخططون لإقامة عمليات إنتاجية واستثمارات جديدة لتنمية مشاريعهم الزراعية، في حين لا يمثل الذين ليس لديهم أية عمليات جديدة يريدون إقامتها، سوى 9% من أصحاب المشاريع الزراعية الذين شملتهم الدراسة.

تبين هذه النتائج أن 91% من أصحاب المشاريع الزراعية عبروا عن نيتهم في مواصلة نشاطاتهم الزراعية من خلال تخطيط عمليات إنتاجية أو إقامة إستثمارات جديدة، بهدف تطوير وتنمية مشاريعهم الزراعية، لكنه يمكننا الإشارة إلى أن 65% من بينهم يخططون فقط لتدعيم الوظيفة الإنتاجية لمشاريعهم الزراعية عن طريق شراء حيوانات جديدة، ما يعكس التوجه نحو إقامة عمليات إنتاجية

على المدى القصير كجزء من إستراتيجية هذه الفئة، بهدف الحصول على المساعدات المقدمة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في شكل وحدات صغيرة لتربية الحيوانات. حيث أن المقابلات الميدانية التي أجريناها في إطار هذه الدراسة، و التي تم التركيز فيها على أصحاب المشاريع الزراعية الذين إستفادوا ضمن إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، فهم يعلمون مسبقا بمضمون عمليات المشروع وغالبا ما يجيبون على الأسئلة من هذا المنطلق. وبغض النظر عن هذا التوجه المرتبط خاصة بسياسة التنمية الريفية والزراعية، تبقى آفاق مواصلة أصحاب المشاريع الزراعية في بلدية برج الطهر لنشاطاتهم الزراعية هامة، أين يمثل 32% منهم التوجه نحو تخطيط عمليات تنموية لمشاريعهم الزراعية على المدى الطويل، مثل زراعة الأشجار المثمرة، تشييد بنايات زراعية، شراء أدوات وآلات زراعية حديثة، إدخال التقنيات والدراسات الزراعية على أساليب وطرق العمل بالمشروع الزراعي.

من جانب آخر، فإن توجه غالبية أصحاب المشاريع الزراعية الذين شملتهم الدراسة، لتعزيز نشاطاتهم الزراعية، عن طريق التركيز على تنمية نشاطات محددة، يعبر عن بداية مسار تحول نمطي للزراعة الجبلية، حيث تسعى العائلة الريفية لإقامة نشاطات زراعية ربحية بالموازاة مع إستمرارها في القيام بالزراعات المعاشية، أين يوجه إنتاج هذه النشاطات الربحية للسوق فقط، على غرار تنمية الوحدات العائلية لتربية الحيوانات أو توسيع مساحات الأشجار المثمرة ذات القيمة الإضافية العالية (أشجار الكرز، الحمضيات، الزيتون...)، بينما توجه أغلب منتجات النشاطات الزراعية المعاشية للإستهلاك العائلي ويتم بيع الفائض منها في المشروع أو السوق المحلي (الخضر، البقول الجافة، البيض، الحليب...).

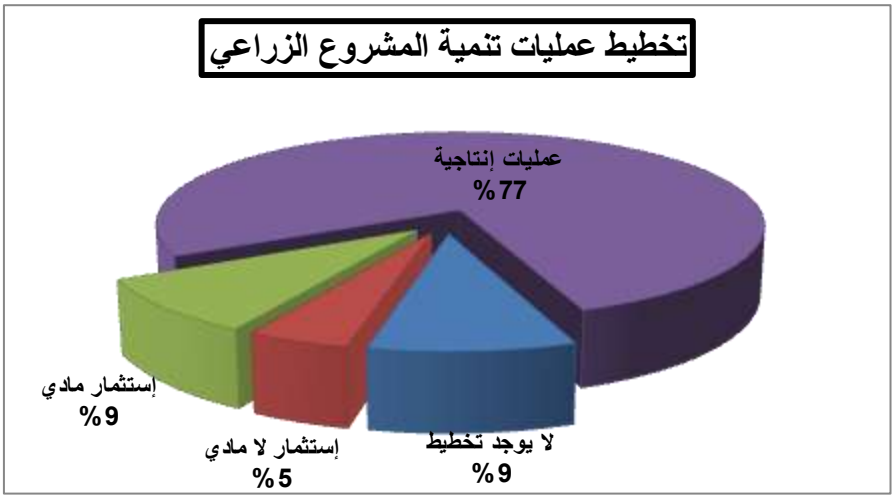

الرسم البياني رقم 14: تخطيط عمليات تنمية المشروع الزراعي.

حسب الجدول رقم 12، فإن 68% من أصحاب المشاريع الزراعية لا تمثل النشاطات الزراعية التي يقومون بها مصدر الدخل الأساسي لهم ولعائلاتهم، حيث لا يزال 50% منهم يعملون بشكل أساسي في مختلف القطاعات، أما 18% فهم متقاعدون، بينما يعتمد 32% منهم على النشاطات الزراعية، لتأمين

إحتياجات الأسرة الغذائية الأساسية، فيما يقومون بتأمين معيشتهم من مداخيل عائلية أخرى، تأتي من عمل أحد أو مجموعة أفراد الأسرة في نشاطات غير زراعية، سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي خارج البلدية. تبين هذه النتائج أهمية تعدد النشاطات بالنسبة للعائلة والمشروع الزراعي معا، أين يعمل غالبية أصحاب المشاريع الزراعية في قطاعات الوظيفة العمومية على مستوى البلدية، كالتعليم، الصحة، الإدارة المحلية، كما يعمل آخرون في قطاعات إقتصادية أخرى على غرار، الطاقة والأشغال العمومية. وتلجأ هذه الفئة من أصحاب المشاريع الزراعية إلى إقامة مشاريع زراعية صغيرة أو مصغرة، من أجل تلبية بعض الحاجيات الغذائية للأسرة وتحصيل مداخيل إضافية من خلال تسويق الفائض من المنتجات الزراعية، أما المتقاعدون منهم، فبالإضافة إلى كون المشروع الزراعي مصدرا لإنتاج الغذاء وتحصيل مداخيل مالية إضافية للعائلة، فهو كذلك مجال لإندماج هذه الفئة في الحياة الريفية واستقرار عائلاتهم في هذه المناطق.

الجدول رقم 12: تعدد نشاطات صاحب المشروع الزراعي

النشاط الأساسي لصاحب المشروع	العدد	النسبة المئويـــــة (%)
نشاطات غير زراعية	11	50
نشاطات زراعيـــة	7	32
التقاعـــــــــد	4	18
المجمـــــــــوع	22	100
المصدر: نتائج الدراسة		

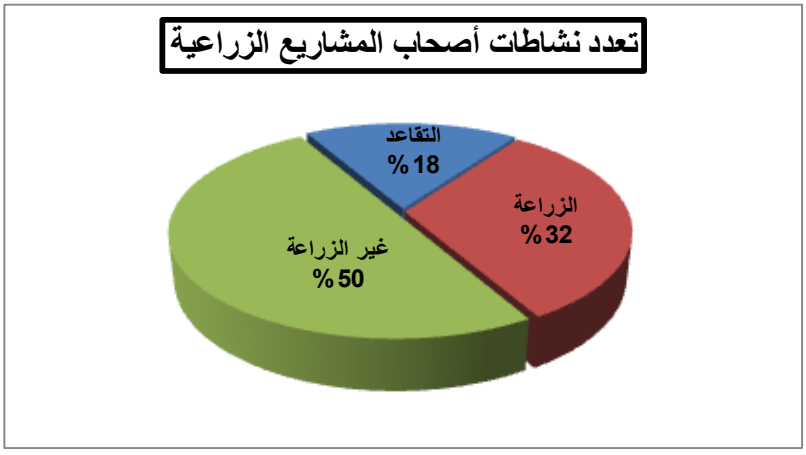

الرسم البياني رقم 15: تعدد نشاطات أصحاب المشاريع الزراعية.

IV-1-3- عائلة صاحب المشروع الزراعي

الجدول رقم 13: الحالة العائلية لصاحب المشروع

الحالة العائلية	العدد	النسبة المئوية (%)
أعزب	4	18
رب عائلة (متزوج)	18	82
المجموع	22	100
المصدر: نتائج الدراسة		

يبين الجدول رقم13 أعلاه، أن 18% من أصحاب المشاريع الزراعية لم يقيموا بعد عائلاتهم الصغيرة، فيما يمثل 82% منهم الذين يعيلون عائلات ولديهم أولاد، ما يشير إلى أهمية المشروع الزراعي في حياة العائلة الريفية في بلدية برج الطهر، حيث تعتمد العائلة الريفية على المنتجات الزراعية التي يتم إنتاجها في المشروع الزراعي لتلبية غالبية إحتياجاتها الغذائية، خاصة المنتجات المرتبطة بنمط إستهلاك العائلة الريفية، كالحليب، الخضروات والفواكه الموسمية، كما يعمل بعض الشباب العزاب الذين يتحملون مسؤولية عائلية على إقامة مشاريع زراعية لتلبية الحاجات الغذائية لأفراد عائلاتهم، فيما لا تميل أغلبية هذه الفئة إلى إقامة نشاطات زراعية، ما يؤكد على الطبيعة المعاشية والعائلية للزراعة الجبلية في بلدية برج الطهر.

الجدول رقم 14: عدد أفراد عائلة صاحب المشروع المتمدرسين

الأفراد المتمدرسين	عدد العائلات	النسبة المئوية (%)
من 0 إلـــــى 2	13	59
من 2 إلـــــى 4	3	14
من 4 إلـــــى 6	2	9
من 6 فمـــــا فوق	4	18
المجمـــــــوع	22	100
المصدر: نتائج الدراسة		

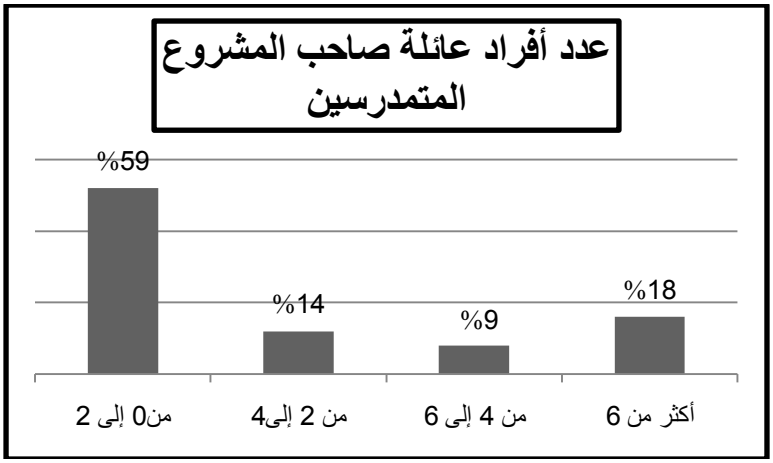

الرسم البياني رقم 16: عدد أفراد عائلة صاحب المشروع المتمدرسين.

حسب الجدول رقم 14 فإن 82% من عائلات أصحاب المشاريع الزراعية لديهم على الأقل 5 أفراد من العائلة يدرسون بمختلف الأطوار التعليمية، حيث يتم الإعتماد عليهم خاصة كمساعدين في العمل بالمشروع الزراعي في أيام العطل الأسبوعية والدراسية، وهم بهذه الصفة يعتبرون بمثابة عمال مؤقتين في المشروع الزراعي العائلي، أين يصعب إيجاد عمال يقومون بمختلف الأعمال الزراعية في ظروف عمل صعبة وحضور يستمر من الصباح إلى آخر المساء. وفي غالب الأحيان لا يتمكن أصحاب المشاريع الزراعية من تشغيل عمال في المشروع الزراعي، لعدم توفر الإمكانيات المالية الضرورية ويكون عمل أفراد العائلة المتمدرسين الملجأ الوحيد لصاحب المشروع الزراعي لإتمام مختلف العمليات الإنتاجية. من جانب آخر، يمثل المشروع الزراعي الميدان العملي لتدريب أفراد العائلة في المجال الزراعي ونقل المهارات والمعارف المحلية غير الموثقة، ما يجعل من المشروع الزراعي ليس فقط وحدة الإنتاج الأساسية في المجتمع الريفي، بل يمكن أن يتعدى ذلك إلى كونه إطارا مؤسساتيا واجتماعيا غير رسمي لنقل المهارات، تسجيل وتوثيق الموروث المعرفي المحلي.

الجدول رقم 15: **عدد أفراد العائلة العاملين في المشروع الزراعي**

الأفراد العاملين في المشروع	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)
من 0 إلـــــى 2	2	**9**
من 2 إلـــــى 4	14	**64**
من 4 إلـــــى 6	4	**18**
من 6 فما فوق	2	**9**
المجمـــــــــــوع	22	**100**
المصدر: نتائج الدراسة		

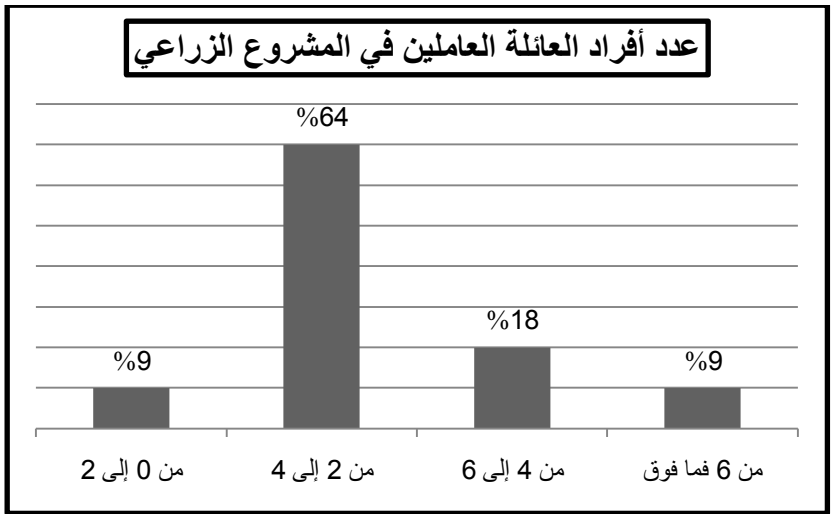

الرسم البياني رقم 17: عدد أفراد العائلة العاملين في المشروع الزراعي.

82 % من المشاريع الزراعية حسب ما يوضحه الجدول رقم 15، تشغل من 1 إلى 5 أفراد من عائلة صاحب المشروع الزراعي، فيما تمثل 9% المشاريع التي يشتغل فيها على التوالي، فرد واحد من

العائلة ومن 6 أفراد فما فوق. وترتبط عموما قدرة المشروع الزراعي في إستيعاب اليد العاملة العائلية، بحجم المشروع الزراعي وعدد أفراد العائلة، أين تشكل مساحة الأرض الزراعية إحدى العوامل الأساسية في تحديد هذه القدرة، كما يزداد عدد أفراد العائلة العاملين في المشروع كلما إرتفع عدد أفراد العائلة، خاصة عدد النساء الماكثات في البيت، حيث يصعب عليهن العمل في مجالات أخرى بالنظر إلى عزلة المنطقة الجبلية والطبيعة الإقتصادية والاجتماعية لبلدية برج الطهر.

من جهة أخرى، فإن بقاء الزراعة الجبلية رهينة للأساليب التقليدية، الزراعة المعاشية وضعف برامج الدعم والإرشاد الزراعي، برامج التنمية الريفية، ضعف مردودية عوامل الإنتاج، كلها معوقات تزيد من ضعف قدرة إستيعاب المشاريع الزراعية لليد العاملة الريفية عامة، واعتمادها أكثر على اليد العاملة العائلية.

الجدول رقم 16: عدد أفراد العائلة المساعدين في المشروع الزراعي

الأفراد المساعدين في المشروع	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)
من 0 إلـــــى 2	8	36
من 2 إلـــــى 4	10	46
من 4 إلـــــى 6	2	9
من 6 فما فوق	2	9
المجمـــــــــــوع	22	100
المصدر: نتائج الدراسة		

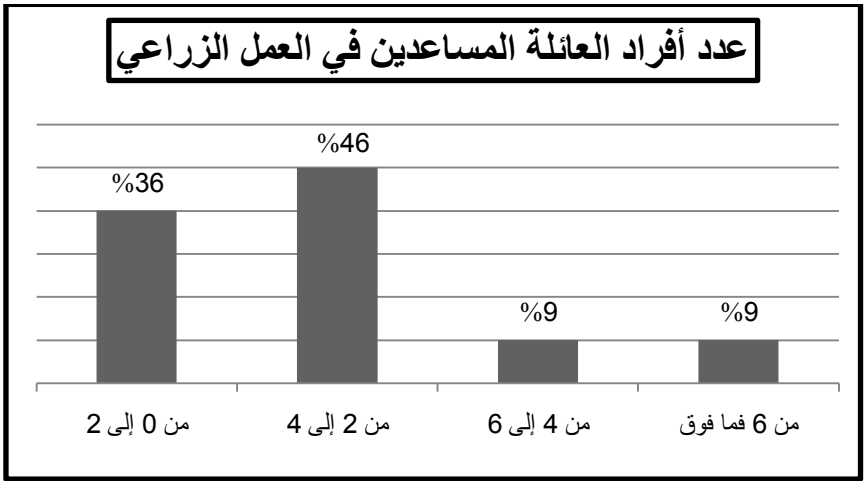

الرسم البياني رقم 18: عدد أفراد العائلة المساعدين في العمل الزراعي.

حسب الجدول رقم 16، تبلغ نسبة المشاريع الزراعية التي يساعد فيها من 2 إلى 5 أفراد من عائلة صاحب المشروع الزراعي على إتمام مختلف النشاطات الزراعية 55%، وتصل هذه النسبة إلى 18% بالنسبة للمشاريع التي يساعد فيها من 4 أفراد فما فوق، وتوضح هذه النتائج مدى إرتباط مختلف

النشاطات الزراعية باليد العاملة العائلية، خاصة في بعض مراحل الإنتاج الأساسية التي تتطلب يد عاملة إضافية وتكون تأدية العمليات فيها يدويا، كجني الزيتون وعمليات الغرس والبذر.

أما من جانب المكونات حسب الجنس لليد العاملة العائلية المساعدة في المشروع الزراعي، تبين نفس النتائج أن 61% من مجموع أفراد العائلة المساعدين في القيام بمختلف النشاطات الزراعية هم نساء، حيث تقوم النساء في المجتمع الريفي، إضافة إلى الإعتناء بالعائلة الريفية، بنشاطات زراعية معينة، وفي غالب الأحيان يكون دورها أساسيا في إتمام جميع النشاطات الزراعية، لكن يتم إعتبارها مساعدة فقط، وتستثنى من معظم عمليات الدعم الزراعي والتنمية الريفية.

الجدول رقم 17: عدد أفراد العائلة العاملين في قطاعات أخرى.

عدد الأفراد	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)
1	6	27
2	2	9
3	2	9
4	1	5
لا يوجد	11	50
المجمـــــوع	22	100
المصدر: نتائج الدراسة		

يوضح الجدول رقم 17 أن 50% من عائلات أصحاب المشاريع الزراعية يوجد من بين أفرادها من 1 إلى 4 عمال في قطاعات أخرى غير الزراعة، بمعدل 2 عمال في كل عائلة. في المقابل، 50% من عائلات أصحاب المشاريع الزراعية، لا يوجد من بين أفرادها من يعمل في غير المجال الزراعي. تبين هذه النتائج أهمية المداخيل العائلية الناتجة عن عمل أحد أو مجموعة من أفراد عائلة صاحب المشروع الزراعي في قطاعات النشاط الأخرى، حيث تمثل عاملا محددا بالنسبة لإستقرار العائلة الريفية واستمرارها في القيام بالنشاطات الزراعية، بالنظر إلى إقتصار دور المشروع الزراعي على توفير المنتجات الغذائية المرتبطة بنمط الإستهلاك الريفي ومداخيل إضافية، كما يمكن أن تكون مجالا ملائما وبأقل المخاطر لتوظيف الإدخار العائلي.

من جهة أخرى يعكس هذا التوجه نحو تعدد نشاطات أفراد عائلة صاحب المشروع الزراعي، ضعف قدرة الزراعة الجبلية في بلدية برج الطهر، على توفير الإحتياجات الأساسية للعائلة ومساهمتها في تحسين الظروف المعيشية للعائلة، في حين أن تسجيل 50% من عائلات أصحاب المشاريع الزراعية، لا يوجد من بين أفرادها من يعمل في قطاعات نشاط أخرى، يمكن تفسيره بالطبيعة غير الرسمية لعمل أغلب أفراد العائلات التي شملتها الدراسة، كما ترجع كذلك لكون نسبة كبيرة من أصحاب المشاريع الزراعية متقدمون في السن وأغلب أبنائهم مستقلون عائليا.

الرسم البياني رقم 19: مكان عمل أفراد عائلة صاحب المشروع الزراعي.

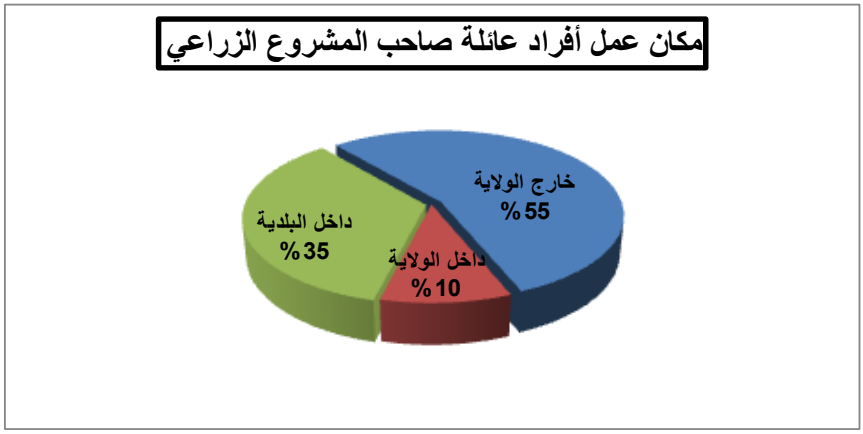

حسب الشكل رقم 19 أعلاه، يعمل 55% من أفراد عائلات أصحاب المشاريع الزراعية الذين ينشطون في قطاعات أخرى غير الزراعة، خارج ولاية جيجل، فيما تبلغ نسبة هؤلاء الأفراد داخل الولاية 35%، و10% منهم فقط يعملون داخل الإقليم الإداري لبلدية برج الطهر. تبين هذه النتائج ضعف فرص العمل في بلدية برج الطهر خارج القطاع الزراعي، كما يظهر بوضوح توجه أبناء العائلات الريفية نحو البحث عن فرص عمل خارج الولاية، لاسيما المتحصلون منهم على مؤهلات علمية ومهنية عالية. من جهة أخرى، فإن عمل 45% من أفراد عائلات أصحاب المشاريع الزراعية الذين شملتهم الدراسة، داخل الحدود الإدارية لولاية جيجل، يمكن أن يمثل عاملا هاما في تنمية الزراعة الجبلية، من خلال توجيههم ودعمهم للإستثمار في المجال الزراعي.

الجدول رقم 18: **عدد أفراد العائلة البطالين**

عدد الأفراد	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)
1	2	9
2	5	23
3	2	9
4	1	4
5 فما فوق	5	23
لا يوجد	7	32
المجمـــــوع	22	100
المصدر: نتائج الدراسة		

يوضح الجدول رقم 18، أن معدل عدد أفراد عائلات أصحاب المشاريع الزراعية البطالين، هو 3 أفراد في كل عائلة، 60% منهم نساء، فيما تبلغ نسبة عائلات أصحاب المشاريع الزراعية التي فيها من 1 إلى 4 أفراد بطالين 45%. أما العائلات التي يتعدى عدد البطالين فيها 5 أفراد، فتشكل 23% من عدد عائلات أصحاب المشاريع الزراعية التي شملتهم الدراسة، في حين 32% من العائلات لا يوجد أي فرد منها في حالة بطالة.

وتبين هذه النتائج كذلك، أن 68% من عائلات أصحاب المشاريع الزراعية موضوع الدراسة، يوجد من بين أفرادها بطال واحد على الأقل، ما يؤكد ضعف قدرة المشاريع الزراعية على إستيعاب اليد العاملة العائلية، خاصة النساء اللائي في الغالب ليس في إستطاعتهن البحث عن فرص عمل خارج القرى الجبلية المعزولة.

IV-1-4- دور المرأة في المشروع الزراعي

حسب نتائج التحقيق الميداني مع أصحاب المشاريع الزراعية، فإن الشريك الأساسي لصاحب المشروع هو المرأة، سواء كانت الزوجة، البنت أو الأخت، حيث تقوم بمختلف النشاطات في المشروع الزراعي بوقت كامل في أغلب الحالات. وحسب المراحل الأساسية للإنتاج، يبرز نوع من التخصص وتقسيم العمل بين المرأة والرجل، أين يقتصر القيام ببعض النشاطات على المرأة، كجمع الحليب وتحويله، الإعتناء بالحيوانات الصغيرة، الجني وتحويل بعض المنتجات، فيما تكون من إختصاص الرجل نشاطات تسويق الفائض من المنتجات عن إحتياجات الأسرة أو بيع الحيوانات في المشروع أو على مستوى الأسواق المحلية، حيث تتطلب هذه العمليات وجود شبكات علاقات وقدرة تفاوض يتميز بها الرجل في المجتمع الريفي عن المرأة. وعلى غرار أصحاب المشاريع الزراعية الذين شملتهم الدراسة ببلدية برج الطهر، لا يوجد أي إطار تنظيمي محلي تنتمي إليه وتنشط ضمنه النساء، ويمكن أن يمثل فضاء لطرح ومناقشة إنشغالات وتطلعات المرأة الريفية.

IV-2- دراسة المشروع الزراعي

IV-2-1- الخصائص الأساسية

تشترك كل المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة التي شملتها الدراسة، في أنها مشاريع فردية خاصة، ملكية الأراضي الزراعية فيها وراثية، تصنف حسب الإحصاء الزراعي العام (2001) بأنها ملكية خاصة غير مجزأة وغير مسجلة. يعتمد نظام الإنتاج فيها على مجموعة من النشاطات الزراعية الأساسية، حيث تنقسم إلى زراعات دائمة (الأشجار المثمرة خاصة أشجار الزيتون)، زراعات فصلية (زراعة الخضروات والبقول الجافة) وتربية الحيوانات (الأبقار، الأغنام، الماعز، الدواجن والنحل)، ويتم القيام بمختلف العمليات الإنتاجية بإتباع طرق تقليدية وباستعمال أدورات ووسائل يدوية.

إن إشتراك جميع المشاريع الزراعية التي تمت دراستها في هذه الخصائص، يعكس مبدئيا حالة الزراعة الجبلية، حيث يحول عدم إمتلاك أصحاب المشاريع الزراعية في هذه المناطق على سند ملكية الأراضي الزراعية دون تمكنهم من الإستفادة من برامج الدعم الفلاحي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية والبنكية، أين يشكل سند ملكية الأرض الزراعية أهم مكونات الملفات الإدارية للإستفادة من هذه البرامج أو الحصول على قروض مالية، ما يزيد من المعوقات التي ساهمت في بقاء الزراعة الجبلية معاشية بالدرجة الأولى، حيث يظهر من خلال طبيعة الإنتاج، أن كل المشاريع عبارة عن تركيبة من النشاطات الزراعية التي يعمل من خلالها أصحاب هذه المشاريع، على

ضمان تلبية السقف الأدنى لإحتياجات الأسرة الريفية الغذائية، كما يساهم عدم توفر الإمكانيات المالية، المادية والمعرفية، التي تتطلب الإستثمار وبرامج للمرافقة التقنية والتدريب الميداني، في إستمرار القيام بمختلف العمليات الإنتاجية بطرق وأدوات تقليدية.

الجدول رقم 19: المساحة الزراعية المستغلة (S A U).

المساحة (هكتار)	عدد المشاريع	معدل المساحة	معدل التجزء	النسبة المئوية (%)
من 0.1 إلى 0.5	2	0.22	2	9
من 0.5 إلـــى 1	3	0.5	3	14
من 1 إلـــــى 2	7	1.14	5	32
من 2 إلـــــى5	10	2.1	7	45
المجمـــــــوع	22	المعدل=1.5	المعدل=5	100
المصدر: نتائج الدراسة				

الرسم البياني رقم 20: المساحة الزراعية المستغلة وعدد القطع الأرضية.

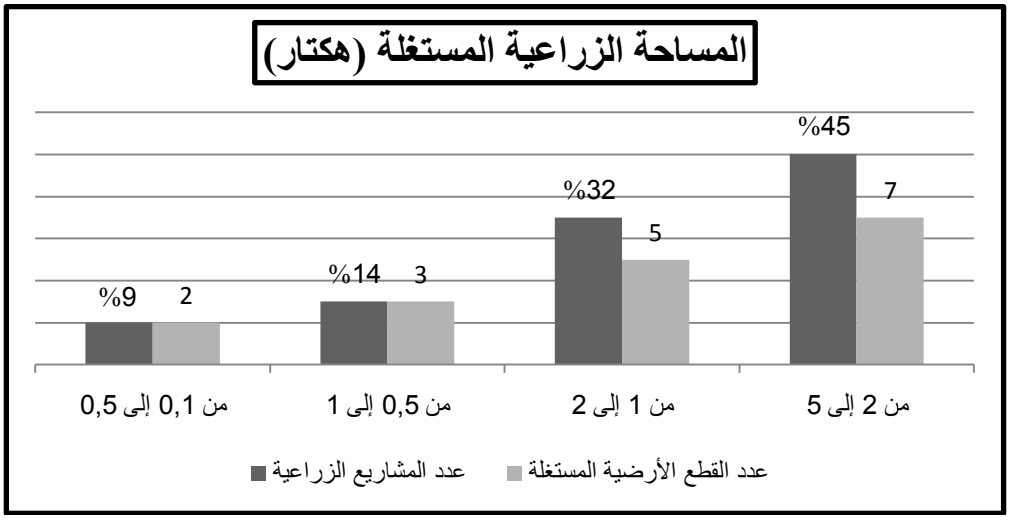

تبين معطيات الجدول رقم 19 أن معدل المساحة الزراعية المستغلة بالنسبة لمجموعة المشاريع الزراعية موضوع الدراسة، لا يتعدى 1.5 هكتار، حيث أن 55% منها عبارة عن مشاريع زراعية مصغرة، لا تتجاوز مساحتها 2 هكتار وتتجزأ إلى عدة قطع زراعية تصل إلى 5 قطع. في حين أن 45% من المشاريع الزراعية موضوع الدراسة هي مشاريع صغيرة، معدل مساحتها الزراعية المستغلة 2.1 هكتار ويصل تجزأ هذه المساحة إلى 7 قطع زراعية. وبالإضافة إلى صغر المساحة الزراعية المستغلة وتجزؤها، فإن وجود أغلب هذه المشاريع على أراضي شديدة الإنحدار، بالنظر إلى الطبيعة الجبلية لبلدية برج الطهر، يزيد من حجم معوقات تنمية الزراعة الجبلية، التي تتطلب بدل جهود إضافية خاصة في مجال إختيار الزراعات، التقنيات، الأدوات والأساليب الملائمة.

الجدول رقم 20: مساحة المباني الزراعية (تربية الحيوانات).

المساحة ($م^2$)	عدد المشاريع	معدل عدد رؤوس الحيوانات	تخصيص المساحة ($م^2$/ رأس)	النسبة المئوية (%)
من 10إلى 20	8	9	2.5	36
من 20 إلى30	4	12	5	19
من 30 فما فوق	10	12	8	45
المجمـــــوع	22	المعدل=10	المعدل=5	100
المصدر: نتائج الدراسة				

الرسم البياني رقم 21: مساحة البنايات الزراعية ومعدل عدد حيوانات القطيع.

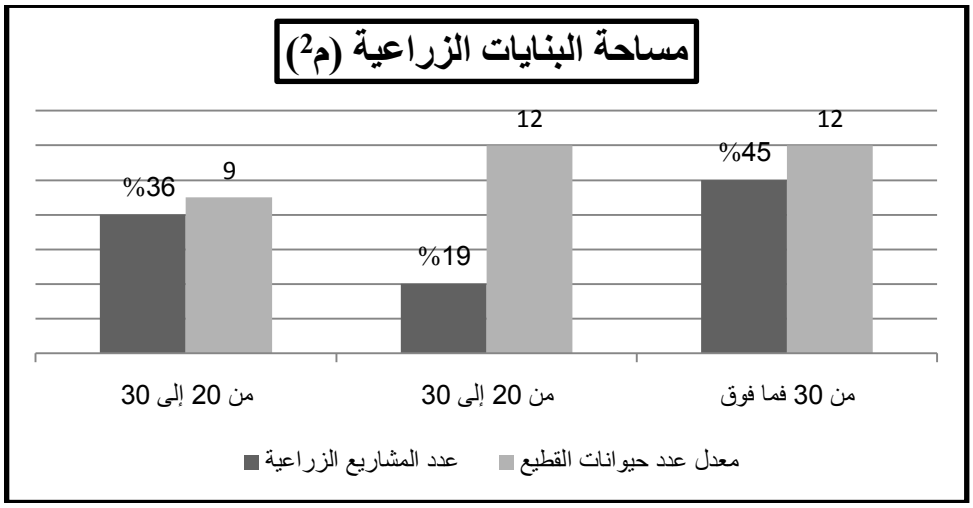

حسب مساحة المباني الزراعية المخصصة لتربية الحيوانات (الأبقار، الأغنام والماعز)، يوضح الجدول رقم 20 أن معدل عدد رؤوس القطيع بالنسبة للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة التي شملتها الدراسة في بلدية برج الطهر، لا يتجاوز 10 حيوانات، ويبلغ معدل المساحة المخصصة للتكفل بكل حيوان 5 $م^2$. في المقابل، يتجه أصحاب المشاريع الزراعية إلى تهيئة مساحات أكبر لتربية الحيوانات دون أن يرافق هذا التوجه زيادة واضحة في عدد رؤوس الحيوانات المشكلة للقطيع، حيث تبلغ نسبة المشاريع الزراعية التي لا تتعدى مساحة البنايات المخصصة لتربية الحيوانات فيها 20 $م^2$، 36%، بمعدل 9 حيوانات و2.5 $م^2$/ رأس، بينما تبلغ هذه النسبة 45% بالنسبة للمشاريع التي تفوق مساحة البنايات المخصصة لتربية الحيوانات فيها 30 $م^2$، بمعدل 12 حيوان و8 $م^2$/ رأس، أي أن الزيادة في المساحة المخصصة للتكفل بكل رأس من مختلف الحيوانات ($م^2$ / رأس) بنسبة 220%، لم يرافقها سوى بنسبة 33.33% في إرتفاع معدل عدد رؤوس الحيوانات بالنسبة لكل قسم من المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة، حسب مساحة البنايات الزراعية المخصصة لتربية الحيوانات. ويمكن تفسير هذا التوجه لأصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في برج الطهر، بإهتمامهم أكثر بتربية

الحيوانات على حساب النشاطات الزراعية الأخرى كالأشجار المثمرة وزراعة الخضروات، كما يمثل هذا التوجه كذلك إستجابة السكان لسياسة التنمية الريفية، حيث يتم مساعدة العائلات الريفية بوحدات صغيرة لتربية الحيوانات، وتتطلب الإستفادة من هذه المساعدات توفر بنايات مخصصة للتكفل بالحيوانات.

IV-2-2- التقنيات الزراعية المتبعة في المشروع الزراعي

تشترك كل المشاريع الزراعية التي شملتها الدراسة في مجموعة من العوامل المرتبطة بالتقنيات الزراعية المتبعة، حيث أجاب جميع أصحاب المشاريع الزراعية خلال اللقاءات الميدانية معهم، أنهم يعتمدون في عمليات تخصيب التربة على المواد العضوية التي يحصلون عليها من جمع مخلفات الحيوانات، خاصة بعد إرتفاع أسعار المخصبات المعدنية والكيميائية نتيجة لشروط النقل والتوزيع المفروضة على هذه المواد، بالإضافة إلى تكاليف النقل المرتفعة. و يتم سقي المزروعات بإتباع طرق تقليدية، تعتمد خاصة على قوة الجاذبية الأرضية لجلب مياه الينابيع أو الجداول المائية إلى المشروع الزراعي، عن طريق تهيئة مجاري مائية أرضية (الساقية) أو بإستعمال قنوات بلاستيكية.

فيما يستعمل أصحاب المشاريع الزراعية في بلدية برج الطهر وسائل وأدوات يدوية تقليدية لزراعة الأرض، الإعتناء بالحيوانات وحماية المزروعات، حيث أجاب 4 من بين 22 صاحب مشروع زراعي، أنهم يملكون مبان حديثة لتربية الحيوانات ويحيطون مزروعاتهم بسياج ودعائم معدنية، بينما أجاب 18 منهم، بأنهم يستعملون مواد محلية، خاصة الحطب لبناء أكواخ لتربية الحيوانات وحماية مزروعاتهم، أما نظام رعي الحيوانات (الأبقار، الأغنام والماعز) فهو نظام مختلط بين الرعي الحر والتغذية داخل المشروع الزراعي.

الجدول رقم 21: الصحة الحيوانية.

إستعمال الأدوية الحيوانية	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)
معاينة بيطرية	11	**50**
إستشارة بيطرية	8	**36**
بدون إستشارة	2	**9**
غير مستعملة	1	**5**
المجموع	22	**100**

المصدر: نتائج الدراسة

الرسم البياني رقم 22: التكفل بالصحة الحيوانية في المشروع الزراعي.

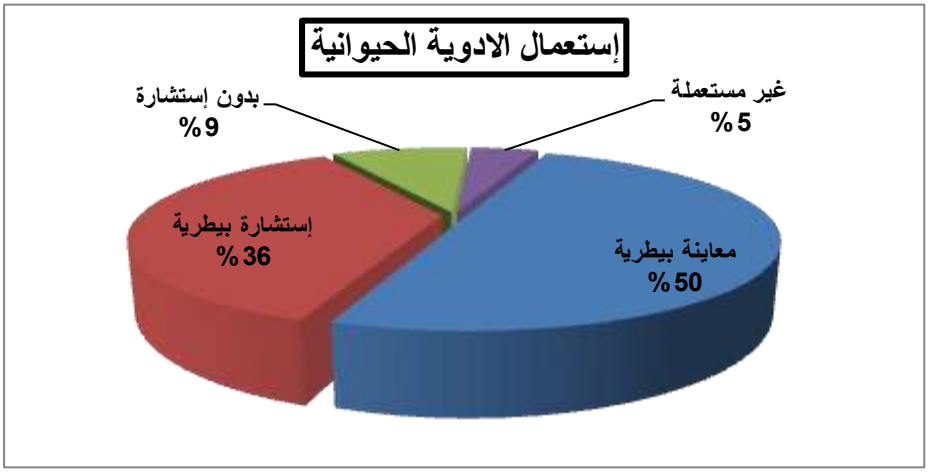

حسب الجدول رقم 21 فإن 50% من أصحاب المشاريع الزراعية الذين شملتهم الدراسة، يستعملون الأدوية الحيوانية التي يوصي بها البيطري، حيث يقومون بإستقدامه لمعاينة وتشخيص الأمراض الحيوانية أو من أجل تلقيح حيواناتهم ضد الأمراض والأوبئة الحيوانية، أما 36% منهم فيستشيرون البيطري لإعطائهم أدوية لحيواناتهم دون معاينة للحيوانات المريضة أو التي يريدون تحصينها ضد الأمراض، بينما يقوم 9% من اصحاب المشاريع الزراعية بطلب أدوية معينة واستعمالها بدون أية إستشارة بيطرية، في حين أن 5% فقط منهم لا يستعملون أية أدوية ويتركون الحيوانات المريضة تواجه مصيرها، أو يستعملون أدوية وطرق تقليدية لرعاية الحيوانات المريضة أو المصابة.

توضح هذه النتائج الإهتمام المتزايد لأصحاب المشاريع الزراعية في بلدية برج الطهر بالصحة الحيوانية، من خلال الإعتماد أكثر على الخبرة البيطرية واستعمال الأدوية الحيوانية والتلقيح ضد الأمراض، خاصة المعروفة وتصيب الحيوانات في فترات معينة من السنة. ويرتبط توجه أصحاب المشاريع الزراعية في بلدية برج الطهر إلى الإعتناء بصحة القطيع، بزيادة إهتمامهم بنشاطات تربية الحيوانات على حساب النشاطات الزراعية الأخرى، بالنظر إلى المساعدات المادية المباشرة التي تتلقاها العائلات الريفية في هذا المجال من النشاطات الزراعية، ومن جهة أخرى، يعود هذا الإهتمام إلى قصر دورة الإستغلال وسهولة تصريف الإنتاج وانخفاض تكاليف التسويق، سواء على مستوى المشروع أوفي الأسواق المحلية القريبة، ما يجعل من نشاطات تربية الحيوانات أحد خيارات العائلة الريفية لإقامة نشاطات زراعية ربحية، تمثل محاولة التأقلم الدائم للعائلة الريفية مع التغيرات المستمرة للمحيط الريفي، والذي يرتبط كذلك بمسار التطور وعمليات التنمية الحاصلة في المحيط الحضري.

الجدول رقم 22: الصحة النباتية.

إستعمال الأدوية النباتية	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)
إستشارة تقنيـــة	4	**19**
بدون إستشارة	8	**36**
غير مستعملـــة	10	**45**
المجمـــــــــــــوع	22	**100**
المصدر: نتائج الدراسة		

الرسم البياني رقم 23: التكفل بالصحة النباتية في المشروع الزراعي.

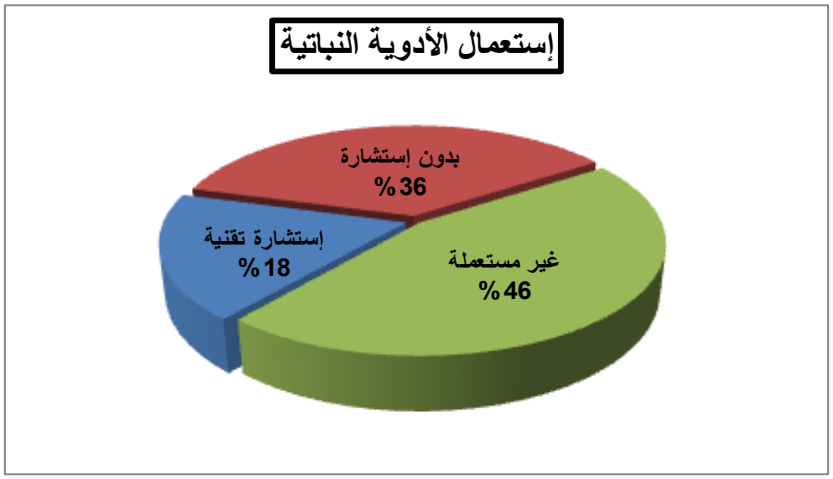

يوضح الجدول رقم 22 أن 45% من أصحاب المشاريع الزراعية موضوع الدراسة، لا يستعملون الأدوية النباتية، أما 36% فهم يستعملونها دون إستشارة تقنية، فيما يمثل 19% أصحاب المشاريع الزراعية الذين يعتمدون على الإستشارة التقنية الضرورية لشراء واستعمال الأدوية النباتية. تبين هذه النتائج أنه رغم تنامي وعي أصحاب المشاريع الزراعية بأهمية الصحة النباتية ودورها في زيادة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات، إلا أن إستعمال الأدوية النباتية بطرق عشوائية قد يؤدي إلى نتائج عكسية وغير متوقعة، خاصة من جانب التأثير على الصحة الحيوانية، البشرية والأنظمة الزراعية والبيئية.

من جانب آخر، لا تزال العديد من المنتجات الزراعية في بلدية برج الطهر، تنتج ضمن الشروط الطبيعية، ما يمكن أن يشكل أحد أهم محاور تنمية الزراعة الجبلية، عن طريق دعم وتثمين المنتجات الزراعية المحلية ذات الخصائص الطبيعية والأصلية، نشر وتوسيع إتباع الأساليب البيولوجية في مكافحة الآفات والأمراض النباتية وتدريب أصحاب المشاريع الزراعية للتعرف على الأمراض وطرق وقاية مزروعاتهم منها.

IV-2-3- التقييم الإقتصادي للمشروع الزراعي

تكتسي عملية التقييم الإقتصادي للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة أهمية بالغة، بالنظر إلى أنها تمكننا من قياس تأثير المشروع الزراعي على مستوى معيشة الأسرة الريفية، خاصة من ناحية قدرة المشروع الزراعي على رفع مداخيل أسرة صاحب المشروع، تأمين الحاجيات الغذائية الأساسية وتوفير فرص عمل لأفراد الأسرة الريفية، ما يقتضي الإعتماد على مؤشرات كمية، كالدخل العائلي الإجمالي، الإستهلاك الوسطي والدخل العائلي الزراعي. وفي هذه الحالة، فإن محاولة قياس هذه المؤشرات يصطدم على الأقل بنوعين من العوائق، تتعلق عموما بنقص المعلومات الكمية التي تدخل مباشرة في حساب هذه المؤشرات، والتي ترتبط بالطبيعة غير الرسمية والمعاشية للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة التي تمت دراستها. فالطبيعة غير الرسمية للنشاطات الزراعية التي يقوم بها أصحاب المشاريع الزراعية، تجعل من هذه المشاريع وحدات إنتاج منفصلة عن أي نظم معلوماتية رسمية، على غرار إدارة المصالح الفلاحية، أين لا تتوفر أية معلومات تتعلق بطبيعة، تكاليف، حجم وقيمة المنتجات الزراعية التي تنتجها هذه الوحدات. في حين، أن الطبيعة المعاشية للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر، تؤدي غالبا إلى توجيه كل أو الجزء الأكبر من الإنتاج للإستهلاك الذاتي، ولا يعتمد تسيير المشروع على قواعد محددة ومعلومات مسجلة، كما يرفض غالبية أصحاب المشاريع الزراعية تقديم معلومات تتعلق بمداخيلهم أو يقدمون معلومات غير دقيقة. لهذا فإن المؤشرات الكمية تصبح غير عملية ولا موضوعية وسنعمل على تقييم أهم الجوانب الإقتصادية للمشروع الزراعي بالإعتماد على مؤشرات نوعية فقط.

الجدول رقم 23: **نوعية المنتجات الزراعية.**

نوعية المنتجات	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)
جيـــــدة	8	**36**
متوسطــة	11	**50**
رديئـــــة	3	**14**
المجموع	22	**100**
المصدر: نتائج الدراسة		

يعتبر 36% من أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة حسب الجدول رقم 23، أن نوعية المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية جيدة، أما 50% منهم فيعتبرون أن نوعية منتجاتهم الزراعية مقبولة، فيما إعتبر 14% أنهم غير راضون عن نوعية منتجاتهم ويصفونها بأنها رديئة. هذا يعني أن 86% من أصحاب المشاريع الزراعية يقومون بإنتاج مختلف المنتجات الزراعية كالخضروات، الفواكه، زيت الزيتون، الحليب، العسل، اللحوم، ضمن شروط النوعية الطبيعية التي تتميز بالذوق المميز وأصلية المنشأ، حيث يتم الإنتاج بزراعة وتربية الأصناف والأنواع المحلية. وتبين هذه النتائج

أن نوعية المنتجات الزراعية الجبلية، عامل أساسي في تقييم الجوانب الإقتصادية للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر، ويمكن أن تشكل محورا أساسيا لتنمية الزراعة الجبلية، والمساهمة في رفع المستوى المعيشي للعائلات الريفية في هذه المنطقة.

الرسم البياني رقم 24: نوعية المنتجات الزراعية.

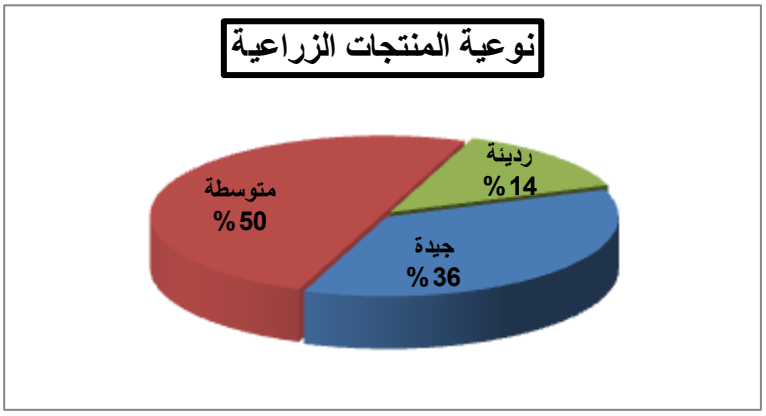

الجدول رقم 24: **مستوى مردودية عوامل الإنتاج.**

مستوى المردودية	عدد المشاريع	النسبة المئوية (%)
عاليـــــة	4	**18**
متوسطـــة	4	**18**
منخفضـــة	14	**64**
المجمـــوع	22	**100**
المصدر: نتائج الدراسة		

الرسم البياني رقم 25: مستوى مردودية عوامل الإنتاج الزراعي.

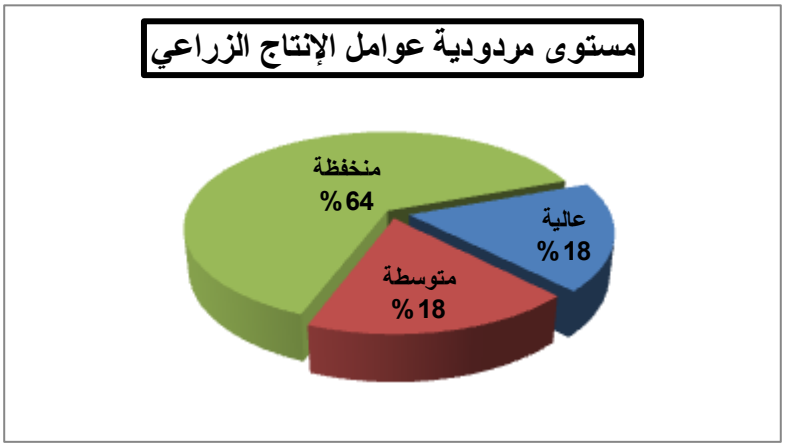

حسب الجدول رقم 24، فإن 64% من أصحاب المشاريع الزراعية يعتبرون أن مستوى مردودية الإنتاج ضعيفة، فيما إعتبر 18% منهم أن مستوى مردودية عوامل الإنتاج الزراعي متوسطة، كما أن هذا المستوى غير ثابت ويتغير من سنة إلى أخرى، أما 18% فقد إعتبروا أن مستوى مردودية عوامل الإنتاج عالية. وينطبق هذا التقييم خاصة على إنتاج الأشجار المثمرة من الفواكه المختلفة، حيث

يلاحظ أصحاب المشاريع الزراعية تراجع مردودية أشجارهم على غرار الزيتون والكرز، ويعود هذا التراجع حسبهم إلى تغيرات مناخية وبيئية بدأ السكان يعيشونها منذ السنوات الأولى لإنشاء محطة توليد الكهرباء بأشواط، شمال غرب بلدية برج الطهر، ما يجعل كل المناطق بجهة الجنوب الشرقي في مجال التيارات البحرية الشمالية الغربية، التي تنقل معها مختلف الإنبعاثات الناتجة عن نشاط محطة توليد الكهرباء. هذا ما يدعو للتساؤل عن طبيعة هذه الإنبعاثات ومدى تأثيرها في إحداث التغيرات المناخية والبيئية التي أصبحت واقعا معاشا لدى سكان بلدية برج الطهر، وكيفية تأثيرها على مردودية أنظمة الإنتاج الزراعي وتوازن الأنظمة البيئية المجاورة. من جانب آخر، فإن تدبدب وتراجع مستوى مردودية عوامل الإنتاج الزراعي للزراعة الجبلية في بلدية برج الطهر، يعكس درجة إرتباط قوية لنظم الإنتاج الزراعي التقليدية بالعوامل المناخية والبيئية السائدة في المنطقة، كنسبة تساقط الأمطار السنوية والارتفاع على مستوى سطح البحر.

وفي مجال تحديد مختلف تكاليف الإنتاج، فإن العمل في المشاريع الزراعية موضوع الدراسة، يعتمد كلية على اليد العاملة العائلية، فمن بين 22 من أصحاب المشاريع الزراعية، أجاب 1 فقط بأنه يقوم بتشغيل عاملين موسميين على الأكثر، أين تتغير تكلفة اليد العاملة الموسمية في المشروع الزراعي بين 40 و30ألف دينار جزائري سنويا. أما تسويق المنتجات الزراعية، فقد أجاب 16 من بين أصحاب المشاريع الزراعية، بأنهم يقومون ببيع منتجاتهم داخل المشروع الزراعي، فيما أجاب 6 منهم بأنهم يسوقون منتجاتهم في أحد الأسواق المحلية القريبة، في حين يعتمد جميعهم على علاقاتهم الشخصية من أجل الدعاية لمنتجاتهم الزراعية وإيجاد مشترين لها.

IV-2-4- العراقيل والصعوبات

جميع أصحاب المشاريع الزراعية أجابوا خلال التحقيقات الميدانية معهم، أن أهم العراقيل التي تحول دون تنمية حقيقية لمشاريعهم الزراعية، هي العزلة التي تعيشها أغلب القرى والتجمعات السكانية في بلدية برج الطهر، حيث تجعل من إنتاج بعض المنتجات الزراعية التي تتطلب عناية وجهدا إضافيا لتخزينها وتسويقها، مخاطرة كبيرة لا تتيحها الإمكانيات المتوفرة، بالإضافة إلى غياب سوق محلي على مستوى البلدية وانعدام العتاد الزراعي الملائم لطبيعة المنطقة الجبلية. كما أنهم يعانون من ظهور آفات بيئية، نتجت عن إختلال التوازن البيئي بالمنطقة وتتمثل في زيادة أعداد الحيوانات البرية التي تتلف المحاصيل الزراعية وتسبب خسائر كبيرة. وفي غياب أية مرافقة زراعية تقنية وإدارية، فإنهم لا يحصلون على الخدمات الأساسية الضرورية لتلبية حاجياتهم الإجتماعية، كالصحة، الإتصالات، المياه، السكن، وهذا ما يعقد أكثر من ظروف معيشتهم، التي تزداد قساوة بفعل الظروف المناخية والطبيعية، المرتبطة بالخصائص الجبلية لبلدية برج الطهر.

V- دراسة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة (P P D R I)

V-1- تعريف وأهمية المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة

لقد جاء وضع المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة كإحدى المتطلبات الأساسية للرؤية الجديدة المنتهجة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، في المناطق الريفية الأكثر تهميشا وعزلة، بصفته الأداة المفضلة لتحقيق أهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة في الجزائر، حيث تقتضي هذه المتطلبات، التلاؤم والانسجام بين واقع وخصائص الأقاليم الريفية وآليات التدخل الحكومي، إذ يشكل فرصة حقيقية للسكان في هذه الأقاليم، للمشاركة والمساهمة بفعالية في تحديد الأولويات التنموية، صياغة البرامج والعمليات المتوافقة مع تطلعاتهم وآمالهم، خاصة في مجال زيادة مداخيلهم وتحسين ظروفهم المعيشية بصفة مستدامة.

من جانب آخر، يمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، إطارا عمليا لزيادة فعالية دور الإدارة المحلية والمؤسسات القائمة على مرافقة جهود السكان وتدعيمهم للبقاء والإستقرار في مناطقهم، ورفع قدراتهم وإمكانياتهم على تصور وإيجاد الحلول، تدليل العوائق والصعوبات المرتبطة بمختلف الجوانب المعيشية في المناطق الريفية، لاسيما في مجال تدعيم النشاطات الزراعية، تثمين المعارف والمهارات المحلية وخلق نشاطات جديدة أو مبتكرة، من شأنها تأسيس حركية تنموية مستدامة في الأقاليم الريفية.

وبتبنيه لأسلوب المشاركة كوسيلة أساسية لضمان الإنخراط الجماعي للسكان ومختلف الفاعلين على مستوى الإقليم في جميع مراحل تحقيق البرامج والعمليات التنموية، يتضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، الآليات والطرق التي تسمح بفتح المجال لكل المؤسسات، التنظيمات، الكفاءات للمشاركة والمساهمة من أجل رفع التحديات التنموية الراهنة والمستقبلية في الأقاليم الريفية، عن طريق بناء علاقات شراكة وتعاون بين مختلف الفاعلين والأطراف ذات المصلحة وحشد كل موارد الإقليم، لتحقيق أهداف المشروع.

كما أن منهجية توحيد أهداف مختلف البرامج التنموية القطاعية على المستوى المحلي، خلق واستغلال التآزر بين موارد الإقليم والجهود التنموية التي تعتمد على المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، كأداة جوهرية للتخطيط المحلي، من شأنه أن يمثل حقلا جديدا وخصبا لتأسيس حوكمة محلية للأقاليم الريفية كإطار فعال لاستدامة عمليات التنمية الريفية وتحقيق أهدافها، على غرار:

- تدعيم الوظيفة الإنتاجية للنشاطات الزراعية وتفعيل أدوارها الأساسية؛
- خلق المناخ الكفيل بضمان ولوج مختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات العمومية الأساسية؛
- تأسيس قواعد ديمقراطية الإدارة في إطار لامركزية القرار والمشاركة الشعبية؛
- تبني وتفعيل قواعد التسيير الحديث الهادف إلى استدامة الموارد؛
- تدعيم التكافل والتماسك الاجتماعيين؛

– تقوية العلاقة بين عمليات إحياء الفضاء الريفي وسياسة تهيئة الإقليم، من أجل تحقيق التوازن والتناغم الإقليمي دون تهميش أو إقصاء.

V-1-1- تعريف المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة

لقد جاء وضع المشروع الجواري للتنمية الريفية كأحد أهم أدوات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، حيث تم تعريفه على أنه:« تحديد برنامج للعمليات التنموية التي تكون بمبادرة من سكان المناطق الريفية المعنية، وهذا في إطار مرافقة جهودهم من طرف الإدارة الغير ممركزة من أجل التحسين المستدام لدخولهم وظروفهم المعيشية».[108]

كما عرف المشروع الجواري للتنمية الريفية في الوثيقة المتضمنة لمشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة كما يلي: « يتمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية على إقليم محدد، في تحديد برنامج للعمليات التنموية ضمن إطار المرافقة التي تقوم بها الإدارة الغير مركزية لفائدة سكان المناطق الريفية، الدين يبادرون بتحديد وتنفيذ مختلف العمليات التنموية بهدف تحسين دخولهم وظروف معيشتهم بصفة مستدامة».[109]

يتضح من خلال التعريفين السابقين أن صياغة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة كأداة مفضلة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وتجسيد أهداف السياسة الوطنية للتجديد الريفي والزراعي، يندرج في سياق تحول جدري لمنهجية التدخل الحكومي، خاصة على المستوى المحلي، سواء فيما يتعلق بآليات اتخاذ القرار أو أدوات التدخل، ويتمثل هذا التحول أساسا في تبني مفهوم العمل الجواري كميزة رئيسية للامركزية، التي تعد قطيعة مع منهجية الإدارة المركزية وبيروقراطية التسيير، فمن أهم مميزات المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ما يلي:

– العامل البشري هو المورد الأساسي والعنصر الهام الذي يمثل الرهان الحقيقي لنجاح أي برنامج تنموي؛

– إطار حقيقي للتواصل بين السلطات العمومية والسكان في المناطق الريفية؛

– الإطار الفعلي لمشاركة السكان المعنيين بالمشروع في تحقيق العمليات التنموية، كعنصر هام للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية لعمليات التنمية ودوام الاستثمارات المنجزة.[110]

– الأداة التي تعكس النمط الجديد للتدخل الحكومي على المستوى المحلي والمتمثل في العمليات التنموية الإقليمية الخاصة بالتنمية الريفية، والتي تعتمد في تحقيقها على منهجية الاندماج القطاعي

[108]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004, conception et mise en œuvre d un projet de proximité de développement rural, p3.

[109]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004,stratégie nationale de développement rural durable, p 55-56.

[110]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural, 2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés : pour une meilleure gouvernance des territoires ruraux, conférence gouvernement-walis 7,8 et 9 décembre 2006.

وتجند مختلف الفاعلين المحليين (الفاعلين الاقتصاديين على غرار المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية، الحرفيين، التجار، أصحاب المهن الحرة...، قطاع الخدمات كالإدارة الغير مركزية، الصحة، التربية والتعليم...، قطاع المعرفة مثل الجامعات ، معاهد البحث ومعاهد التكوين المهني والتمهين).[111]

من الناحية العملية، تتطلب عمليات صياغة وتنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة داخل إقليم معين، تحكم مختلف الأطراف المعنية بالمشروع، في مجموعة من الآليات والوسائل العلمية والتقنية، المعدة ضمن الإطار النظري الذي تشكله قاعدة المفاهيم والمبادئ الأساسية المحددة للنمط الجديد للتدخل الحكومي. وهو ما سنتطرق إليه بتحليل مختلف الأسس النظرية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

V-1-2- أهمية المشروع الجواري للتنمية الريفية المدمجة

يعد المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة أهم الأدوات المعدة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وتحقيق أهداف السياسة الوطنية للتجديد الريفي والزراعي، وهذا بلعبه دور موحد الطاقات المجندة في هذا الإطار لتحقيق العمليات المبرمجة وتفعيل مشاركة السكان في عمليات التنمية. فهو يجمع بين تكريس العمل الجواري، التآزر بين رأس المال الطبيعي، المادي، المالي، البشري والاجتماعي، وترقية شراكة تجمع كل الفاعلين المعنيين من أجل تنفيذ البرامج المعدة.

كما أن تبيني منهجية إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، يعكس التحول الجدري لأساليب العمل الإداري والتي تتجه إلى استقطاب أفكار متفتحة، تستطيع من خلالها الإنصات لانشغالات سكان الأرياف واقتراحاتهم، ووضع الآليات والإجراءات الملائمة لدعم حاجياتهم ومرافقتهم في تنفيذ وإنجاح مشاريعهم. كما تعمل الإدارة في هذا الإطار على تشجيع وتحفيز بروز التنظيمات الاجتماعية للسكان كأطر ذات مصداقية، قادرة على تمثيلهم وتأسيس شراكة مع السلطات العمومية لتنفيذ سياسة التنمية الريفية. وتسعى الإدارة أيضا، إلى القيام بدورها الجديد عن طريق وضع أسس دعم المبادرات والمساعدة على تسيير المشاريع المحلية بدون فرض قواعد معينة، وتنشيط العمل الجماعي وتقاسم التجارب والموارد البشرية من خلال تعيين لجان مختلطة، تشكل تنظيما عمليا من شأنه تقوية العلاقات مع السكان.

V-2- الأسس النظرية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة

V-1-2- المشاركة: إن صياغة وتحديد برنامج للعمليات التنموية على مستوى إقليم بلدية أو جزء منها في إطار اللامركزية والعمل الجواري، يتطلب التواصل وتبادل المعطيات بين سكان هذا الإقليم والإدارة الغير مركزية، بهدف تحديد محور النشاطات الاقتصادية الأساسية للسكان المعنيين، ومن أجل

[111]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural, 2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés, Op.cit.

.

أن يكون البرنامج التنموي الموضوع بالتعاون بين المصالح التقنية والإدارة المحلية مدعما ومعززا للجهود التنموية التي تبدلها العائلات الريفية على إقليمها.

من جهة أخرى، يلبي مفهوم المشاركة الحاجة إلى تأسيس تنمية ريفية مندمجة وإدارة مستدامة للموارد الطبيعية، بالإضافة إلى زيادة محفزات السكان على البقاء والاستقرار بأماكنهم عن طريق تمكينهم من الوسائل التنموية وخلق أو دعم النشاط الاقتصادي الأساسي الذي يسمح لهم بتثمين قدرات إقليمهم.[112]

في العديد من الحالات يبقى مفهوم المشاركة في نظر المتدخلين الحكوميين مختصرا في المساهمة المالية التي يقدمها المزارعون ضمن النشاطات المبرمجة، وهم يعتقدون بأن المشاركة إجراء إداري يهدف إلى تخفيض الإنفاق الحكومي، بينما في الواقع، تمثل المشاركة عملا مؤسساتيا وتعبيرا ممثلا، مسؤولا ودو مصداقية. لهذا فإن تفعيل منهجية المشاركة يتطلب نمطا جديدا للتدخل الحكومي الذي يمكن بدأ العمل على تأسيسه من خلال برامج تدريبية لفائدة كل الفاعلين على مستوى الإقليم لتغيير المفاهيم السابقة، ويمكن للمشاركة أن تتجسد عن طريق:

- التدخل المباشر للسكان في تحديد عمليات التنمية التي تعبر عن تطلعاتهم؛
- تأسيس شراكة حقيقية ومتكاملة مع مختلف أشكال الدعم الحكومي بين كل المتدخلين؛
- القيام بتشخيص تشاركي، كمرحلة سابقة لأي مشروع تنموي وتثمين للعمل الجواري عن طريق تكوين الأعوان المؤهلين لتأطير السكان.

أ- **تعريف المشاركة:** هي مجموعة من الطرق والوسائل تهدف إلى تأسيس حركية تنموية مستدامة بمساهمة وتعاون السكان المعنيين، وهي أيضا مجموعة من الأساليب، مرتبة منطقيا، يجب إتباعها لتحقيق هدف مشترك، ويمكن تمثيلها على شكل نظام زمني للعمليات والوسائل يمكننا من تحقيق هدف يتفق عليه الجميع.

ب- أهداف المشاركة: يتمثل الهدف العام لمنهجية المشاركة في إشراك وإقحام السكان بصفة واسعة في عمليات تشخيص، تحديد، برمجة، تنفيذ ومتابعة العمليات التنموية المقامة محليا وتحديد مسؤولية كل الشركاء في متابعة وإدارة الموارد.

ج- صيغ المشاركة: تحدد طبيعة عمليات المشاركة بناء على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والأدوات التي تستعملها والسياق العام الذي تأتي ضمنه برامج العمليات التنموية، مما يتطلب تدخل عدة أطراف مختلفة. فتتغير صيغة مشاركة هذه الأطراف في صياغة، تنفيذ ومتابعة هذه البرامج كلما تغير أحد العناصر السابقة.

[112]- Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2004, conception et mise en œuvre d un projet de proximité de développement rural, Op.cit,p11.

– **مشاركة التأطير:** يمثل السكان في هذه الحالة عائقا بالنسبة لأعوان المصالح التقنية، ولا يتم اعتبارهم إلا بعد مباشرة عمليات التنمية، وتعتبر المشاركة هنا عملية تنظيم لتأطير السكان تهدف إلى تسهيل تبني القرارات المتخذة أو لتحديد رسمي لمختلف الأطراف.

– **المشاركة في تحمل التكاليف:** المستفيدون من البرامج التنموية يشاركون في إنجاز عمليات التنمية عن طريق المساهمة المالية أو العمل، ويعاملون على أنهم مورد يتم تجنيده بهدف عقلنة تسيير المشروع. تندرج هذه الصيغة من المشاركة في إطار سياسة تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكدا ضمان استدامة الإنجازات، بحيث يساهم المستفيدون بتقديم بعض مدخلات المشروع.

– **المشاركة بالمشورة والتعاون:** تعتمد هذه الصيغة على التواصل وتثمين الموروث المعرفي المحلي من أجل تحديد برنامج العمليات التنموية، حيث تكون مشاركة السكان في جميع مراحل وضع الطرق العملية لتحقيق المشروع التنموي، أين يفترض وجود الأطر والمؤسسات المجتمعية.

– **المشاركة التفاعلية:** تساهم المجموعات في عمليات التحليل المشتركة، بما يقود إلى تبني مخططات عمل وتكوين، تساعد على بروز مؤسسات جديدة أو تعزيز القائم منها، عن طريق تشكيل فرق متعددة التخصصات، تبحث عن آفاق جديدة وتتبع مسارات تدريب من أجل التحكم في القرار المحلي، الذي يكون محل دعم ومساندة من طرف الجميع.

د– أدوات وطرق المشاركة: من أجل المرور إلى العمل الميداني وتفعيل المبادئ المتبناة ضمن أسلوب المشاركة، هناك مجموعة من الأدوات والطرق المتبعة لتمكين السكان من مشاركة حقيقية وفعالة في جميع مراحل المشروع التنموي، يكون التطبيق العملي لهذه الأدوات مرهون بتحقق الشروط التالية:

– العمل الجماعي مع تعدد تخصصات المجموعة؛

–التحكم في استعمال مختلف الأدوات ضمن نطاق زمني محدد وعن طريق الإمكانيات الملائمة؛

– التشاور والتعاون المسبق مع السكان المعنيين؛

– عملية انتقاء مجموعة العمل المتعددة التخصصات تكون وفق معايير تتناسب وخصوصية منطقة التدخل؛

– إن اكتساب أعوان التنمية للكفاءات الضرورية يجب أن يكون عبر دورات تكوين وتدريب كفيلة بتدوين ونقل المهارات المكتسبة والمتراكمة؛

– تنمية تبادل الخبرات والمعارف مع البلدان المجاورة وذات الاهتمام المشترك؛

– جعل المشاركة عمل مؤسساتي وتوسيع دائرة انتشاره، تطبيقه وتلاؤمه وطنيا ومحليا.

– **الجدول الزمني:** يتمثل في برمجة وتخطيط التتابع الزمني للعمليات التي يتضمنها المشروع، وإنشاء مخططات **(P E R T)** واستعمال الموارد البشرية، المادية والمالية للمشروع. [113]

[113]- Omar benbekhti, 2004, la stratégie sociale de développement rural : introduction aux méthodes de l'approche participative, (DAR ELGHARB, Oran), P 32- 41-64-76-77.

– **تقسيم منطقة التدخل:** يهدف إلى تحديد عمليات التدخل المناسبة لمتطلبات المنطقة والسكان، عن طريق التحليل الدقيق للمحيط، الأنظمة البيئية والسكان، للوصول إلى وضع تعريف واضح للعادات، التقاليد، التوجه ومستوى أداء أنظمة الإنتاج. وهذا كما يلي:

– تحديد طرق استغلال الفضاء الريفي؛

– توضيح الأطر الاجتماعية للسكان وهيكلة أنظمة الإنتاج؛

– وضع تصنيف لمختلف الفاعلين الذين بإمكانهم المساهمة في تأسيس حركية تنموية متنوعة على مستوى منطقة التدخل؛

– العمل على جعل النشاطات المقامة ملائمة للتنوع والاهتمام الملاحظ.

– **شجرة المشاكل والحلول:** تمكن من تحديد الواقع المعاش والمعبر عنه من طرف السكان على شكل مجموعة من المشاكل واقتراحات كحلول لها، وهذا على الشكل الآتي:

– تحديد المشاكل والحلول؛

– وضع إستراتيجية لمعالجة المشاكل المطروحة تتماشى مع خصوصيات المنطقة؛

– إقتراح خيارات ملائمة لمعالجة المشاكل المطروحة؛

– ترتيب المشاكل وكل الفاعلين المتكفل بهم، عن طريق الأولوية ودرجة الجدوى.

– **التسلسل المنطقي:** يمثل أداة لصياغة وتسيير المشروع بحيث يضمن إنسجام أسلوب المشاركة والوصول إلى وضع الحلول المناسبة بالتعاون والتشاور مع جميع المتدخلين، بداية من التعرف على الميدان. فالتسلسل المنطقي لكل جزء من المشروع يجب أن ينتهي إلى صياغة منظمة لعمليات التدخل.

– **قائمة متغيرات المحيط الطبيعي:** تحديد كل العناصر المشكلة للمحيط الطبيعي بمنطقة التدخل، على غرار الأنظمة البيئية، المناخ، العوامل الجغرافية والبشرية، ثم تحديد علاقة مختلف هذه العناصر مع المشروع في إطار الحركية التنموية المراد تأسيسها.

هـ – مراحل أسلوب المشاركة: تمر عمليات المشاركة في تحقيق المشروع التنموي بعدة مراحل، كما يلي:

المرحلة الأولى: يتم في هذه المرحلة تبادل المعلومات بين مختلف الشركاء المنتمين إلى نفس الإقليم الريفي، حيث تتركز هذه المرحلة على تشخيص المحيط الريفي أو حالة السكان، التي تتطلب عمليات ذات أولوية تتم برمجتها زمنيا وتحديدها ضمن الإطار العام للأهداف التنموية على هذا الإقليم.

المرحلة الثانية: عن طريق تكاتف جهود جميع الشركاء، يتم في هذه المرحلة تنفيذ العمليات التنموية المبرمجة سابقا مع التأكيد على ضرورة انسجامها مع الأهداف والأولويات التنموية المحددة في المرحلة الأولى.

المرحلة الثالثة: يقوم الشركاء في هذه المرحلة بتقييم العمليات التنموية المنجزة وكذلك سلوك مختلف الفاعلين في المشروع بهدف الوصول إلى اتخاذ القرار المتعلق بتطوير، تعديل أو توقيف المشروع. فهي مرحلة للتقييم الذاتي التي تنتهي عادة بتحديد قواعد تسيير البرنامج التنموي.[114]

V-2-2- الشراكة الإقليمية الفعالة

يمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة إطارا حقيقيا لشراكة فعالة، تتمثل في الانخراط الجماعي لكل الفاعلين الإقليميين المعنيين بالمشروع، من أجل تحقيق أهداف مشتركة، كما يمثل وسيلة لتحقيق التدخلات المتكاملة والمنسقة، المنشأة على أساس خلق واستغلال التآزر بين الجهود المبذولة والإمكانيات المتاحة. وعن طريق وضع إستراتيجية إقليمية، يجمع ويحشد المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة مختلف المعارف، الجامعية، الإدارية والمالية، أين تصبح الجامعة حلقة هامة في عملية نشر المعارف عبر الإقليم، كما تشكل محورا إستراتيجيا في إقامة شراكة بين القطاع العام والخاص، قادرة على توجيه الخدمات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص للمساهمة بفعالية في إقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

إن التشاور والتعاون المبدئي في إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة واللذان يتجسدان في الدراسات الخاصة بالمحيط الطبيعي، الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتوافق الذي يتطلبه المشروع من أجل تحديد الأهداف وتخصيص الموارد، يجعل من المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة عنصرا قاعديا في مجال التخطيط المكاني وتهيئة الإقليم، فيمكن بلوغ الأهداف المسطرة ضمن الرؤية الإقليمية من خلال التخطيط على مستوى مناطق متجانسة.[115]

V-2-3- الاندماج القطاعي

يتجسد الاندماج القطاعي من خلال إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية في كونه، إطارا لتوحيد أهداف برامج الدولة التنموية، بخلق التآزر بين السياسات القطاعية، من أجل مرافقة الحركية التنموية المستدامة على مستوى الإقليم. في هذا السياق، يشتمل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، على كل مشروع يتضمن عمليات مرافقة سكان الريف وتحرير مبادراتهم وانخراطهم الإرادي في عمليات التنمية الهادفة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان؛
- زيادة وتنويع مداخيل السكان؛
- تحسين شروط الولوج إلى الخدمة العمومية؛
- تحقيق الشروط الضرورية للاستغلال المستدام وتثمين الموارد الطبيعية والتراث الريفي.[116]

[114]- Omar benbekhti, Op.cit, p44-45-46-94-95.
[115]-Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural, 2004, stratégie nationale de développement rural durable, Op.cit, p7.
[116]-Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés, Op.cit.

وباعتباره أداة التدخل على مستوى الفضاء الريفي لفائدة السكان المشتتين، المعزولين أو النازحين من مناطقهم الأصلية، نتيجة لمختلف الظروف الصعبة، بخلق شروط التآزر بين الأموال العمومية والخاصة وموازنات التجهيز الغير مركزية، وكذا التآزر بين مختلف أجهزة الدعم وانسجام عمليات البرامج القطاعية، تعد إقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، عمليات اندماج لمختلف الأجهزة التي تهدف إلى تحقيق تكامل وانسجام التدخل الحكومي على المستوى المحلي.

V-2-4- الحوكمة المحلية للإقليم

يمثل اليوم مفهوم التنمية الريفية، أحد أهم عناصر الحوكمة المحلية، وباعتبار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة أداة أساسية لتحقيق أهدافها ضمن منهجية المشاركة، إذ يتجه إلى إشراك كل الفاعلين المحليين العموميين والخواص، الجمعيات المحلية بالإضافة إلى الخدمات الزراعية والمزارعين، لتأسيس حركية حوكمة ريفية، كما يمكن من تجنيد سكان إقليم معين، لتسيير مختلف المشاكل المحلية، لاسيما المتعلقة بتدهور الأنظمة البيئية.

على هذا الأساس، تعد العمليات المبرمجة والمنجزة في إطار إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على إقليم معين، تجسيدا عمليا لمبدأ العمل الجواري ولامركزية القرار، اللذان يفترضان تبني الإدارة لطرق عمل جديدة، تسعى من خلالها إلى رفع قدرة إنصاتها لتطلعات السكان وتنظيم المجتمع، كما تلعب دور المسهل والمرافق لتحقيق مبادرات السكان عن طريق تنشيط شبكات العمل وتقاسم المعارف والخبرات، وهو ما يمثل قاعدة حقيقية لتأسيس حوكمة محلية للإقليم.[117]

V-3- المنهجية العملية لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة

تنقسم عمليات إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على إقليم معين، إلى ثلاثة مراحل أساسية هي:

V-3-1- تصميم المشروع

تظم هذه المرحلة عمليات التأسيس، التحضير، الصياغة والمصادقة على المشروع.

أ- **التأسيس وتحديد الإقليم:** يبدأ تأسيس المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة من التعبير عن فكرة المشروع، التي يمكن من خلالها تحديد اهتمامات السكان القاطنين على إقليم معين، المتمثل في مجموعة قرى ومداشر من بلدية أو يتسع ليشمل أكثر من بلدية تنتمي إلى إحدى الدوائر الإدارية. وتستطيع العائلات أو مجموعة من الأشخاص، المنتمون إلى نفس الإقليم طلب إقامة مشروع جواري للتنمية الريفية، كما يتم اقتراحه بطلب من المجلس الشعبي البلدي أو الإدارة الغير مركزية، على غرار مصالح الغابات أو المصالح الفلاحية المحلية، بالتشاور المسبق مع السكان المحليين.

[117]-Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural, 2004, stratégie nationale de développement rural durable, Op.cit, p55-56-57.

ب- تحضير المشروع: يقوم رئيس الدائرة بتنصيب خلية تنشيط المشروع، التي يترأسها ويعمل على توفير الإمكانيات والمعلومات الضرورية لفريق المشروع، من أجل تحديد الإقليم وكذا الرهانات التنموية التي يسعى المشروع إلى كسبها، بالاعتماد على نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية. ولضمان انسجام المشروع مع الإستراتيجية الولائية للتنمية الريفية، يرسل رئيس الدائرة العناصر التي تهم الإقليم إلى اللجنة التقنية الولائية.[118]

وتتشكل مجموعة المشروع من منشط المشروع، الذي يقوم السكان المعنيين باختياره لتمثيلهم ضمن خلية التنشيط، العون المسهل الذي يعين من طرف رئيس الدائرة في خلية النشيط والأشخاص الذين يبدون اهتماما خاصا بالمشروع. تعمل خلية تنشيط المشروع على جمع كل المعلومات الأساسية التي من شأنها التعريف بالحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان وتحديد احتياجاتهم وتطلعاتهم، كما تمكن من جرد إمكانات الإقليم الطبيعية والاقتصادية، وهذا بالاعتماد على المعلومات التي توفرها التحقيقات الخاصة بمجموعات سكان الإقليم وتلك التي يوفرها نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية، بغرض وضع الخطوط الكبرى للمشروع.

وفي خطوة هامة من تحضير المشروع، تنظم خلية التنشيط دورة تكوينية لفائدة فريق المشروع، أين يتم تدريب الفريق على تقنيات أسلوب المشاركة والتطرق إلى المسائل المتعلقة بطبيعة المجتمع الريفي وضرورة التكفل باهتمامات واحتياجات الجنسين، كما يتم التعرف على حاملي المشاريع في إطار التحقيقات الخاصة بالعائلات الريفية المعنية بالمشروع، وهم من يقيمون مشاريعهم الخاصة في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية ويستفيدون كذلك من العمليات التنموية ذات الاستعمال الجماعي، وهم يمثلون بهذا، حلقة أساسية في تأسيس الحركية التنموية الإقليمية.

وبالنظر إلى الدور المحوري الذي تلعبه الحركة الجمعوية المحلية في تجنيد المجتمع المدني ومرافقة الحركية التنموية الإقليمية، يعمل فريق المشروع على اكتشاف وتحديد الجمعيات الموجودة أو التي يمكن إنشاؤها، من خلال عمليات تحضير المشروع، ويتم توضيح دورها ومساهماتها في إنجاز المشروع.

خلال الدورة التكوينية التي يستفيد منها فريق المشروع، يقوم هذا الأخير بتحضير التحقيق الخاص بالعائلات المعنية بالمشروع الجواري للتنمية الريفية، أين يتم التعبير عن حاجات واهتمامات السكان، بالاعتماد على الحوار وتنشيط اجتماعات لكلا الجنسين، يتجسد من خلالها مبدأ المشاركة، حيث تهدف هذه الإجتماعات إلى:

- إبراز تطلعات المرأة والشباب الريفي، بصفتهم حاملين للمشاريع؛
- تحديد محفزات بقاء السكان في مناطقهم الأصلية؛

[118]-Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural, 2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés, Op.cit.

– معرفة الإمكانيات اللازمة لتحسين ظروف معيشة السكان وأمنهم الغذائي؛

– تحديد صعوبات واهتمامات السكان حسب الأولوية؛

– بالاعتماد على أدوات وتقنيات أسلوب المشاركة، يتم ترتيب المشاكل وحلولها حسب أهميتها وتأثيرها في حياة السكان وتطلعاتهم (شجرة الحلول والمشاكل)؛

– تحديد خصائص الإقليم من خلال ما يمتلكه من إمكانيات وما يميزه من عوائق.

و يكمل التحقيق الفردي الخاص بالعائلات حاملة المشاريع هذا التحقيق من حيث:

– تحديد العمليات الفردية والجماعية، التي تنوي كل عائلة القيام بها أو المساهمة في إنجازها؛

– المساهمة الشخصية للعائلة صاحبة المشروع، مالية كانت أو عن طريق العمل؛

– عدد الأيام التي يمكن أن تخصصها كل عائلة لانجاز الأعمال ذات النفع العام.[119]

في إطار التحقيق الخاص بمجموعات السكان المعنيين بالمشروع الجواري للتنمية الريفية أو التحقيق المتعلق بالعائلات حاملة المشاريع الفردية، يعمل العضو النسوي ضمن فريق المشروع، على تحقيق الانسجام بين اهتمامات المرأة الريفية وأهداف المشروع الجواري للتنمية الريفية.

ج– صياغة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة: في هذه المرحلة يتم:

– التحديد المفصل لبرنامج العمليات التي يجب إنجازها؛

– اقتراح مخطط التمويل وتحديد الإمكانيات التي يجب تسخيرها لتنفيذ المشروع؛

– تحديد عمليات التكوين المخصصة لفائدة المستفيدين من المشاريع الفردية؛

– توضيح من خلال برنامج العمليات ومخطط التمويل، التوجهات العامة للمشروع الجواري للتنمية بالنسبة لمختلف البرامج القطاعية، التوازن بين الجانب الاجتماعي والاقتصادي، الاستثمار ذو المنفعة العامة والاستثمار الخاص، مساهمات التمويل الذاتية، المساهمة البنكية ومساهمة الدعم العمومي.

د– الموافقة على المشروع: يقوم فريق المشروع بعرض المشروع الجواري للتنمية الريفية على السكان في صيغته النهائية المتضمنة لخصائص الإقليم، برنامج العمليات التنموية ومخطط التمويل. وتضفي عملية إمضاء محضر الاجتماع من طرف جميع المشاركين صفة القبول الرسمي للمشروع قبل إرساله إلى اللجنة الولائية للتنمية الريفية. في هذه المرحلة يكون على المنخرطين في المشروع من أصحاب المشاريع الفردية استكمال إجراءات مخططات تمويل مشاريعهم، بحيث يتحملون مسؤولية إنجاز العمليات المندرجة ضمن مشاريعهم الخاصة، ويستفيدون في هذا الإطار من إجراء الشباك الوحيد الذي يجسد التقارب بين مختلف المؤسسات العمومية على إقليم المشروع.

بعد إرسال ملف المشروع الجواري للتنمية الريفية إلى اللجنة الولائية للتنمية الريفية، تقوم هذه الأخيرة بدراسته من النواحي التالية:

[119]- Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés, Op.cit.

– مطابقة المشروع للقواعد التنظيمية والقانونية؛

– مدى انسجام المشروع مع أهداف وأولويات إستراتيجية الولاية للتنمية الريفية؛

– توافق مختلف العمليات المبرمجة في إطار المشروع مع شروط التمويل لمختلف صناديق الدعم والتمويل المسخرة لهدا الغرض؛

– الفرص المتاحة من خلال إنجاز العمليات المبرمجة والجدوى من مرافقتها؛

– مدى تلاؤم التركيب المالي للمشروع مع المخصصات المتوفرة.

تصادق اللجنة الولائية للتنمية الريفية التي يترأسها الأمين العام للولاية وتتكون من المدراء التنفيذيين المعنيين، ممثلي البنوك والمؤسسات المالية،المنظمات المهنية، على المشروع من خلال محضر الاجتماع الذي يرفق مع ملف المشروع ويرسل إلى الوالي للتأشير عليه.

تمثل تأشيرة الوالي أمرا لتمويل العمليات المبرمجة، حيث تعد قرارا إجماليا ووحيدا يتم بموجبه حشد الأموال والميزانية المخصصة لهذا الغرض، كما تمثل وثيقة رسمية ومرجعية بالنسبة للبنوك المشاركة في تمويل المشروع.[120]

V-3-2- تنفيذ المشروع

تمتد هذه المرحلة إلى غاية الإعلان عن انتهاء المشروع، وتبدأ بتنظيم خلية التنشيط لاجتماع مع السكان المعنيين بالمشروع، تعلن فيه عن انطلاق المشروع والبدء في إنجاز العمليات المبرمجة، أين يحرر محضر اجتماع يعتد بتاريخه في عمليات متابعة تحقيق المشروع الجواري للتنمية الريفية. وتعمل خلية تنشيط المشروع من أجل ضمان تنسيق ومتابعة إنجاز برنامج العمليات في المكان والزمان المناسبين، تحت مسؤولية رئيس الدائرة، كما تقوم المصالح التقنية بمتابعة تحقيق العمليات حسب الاختصاص وإعلام خلية التنشيط عن تقدم المشروع. في حال وجود ضرورة لتعديل المشروع، تكون التعديلات محل مصادقة من طرف رئيس الدائرة أو اللجنة الولائية للتنمية الريفية حسب درجة الأهمية.

عند الانتهاء من إنجاز مختلف العمليات المبرمجة، يتم الإعلان عن نهاية المشروع بتحرير رئيس الدائرة لشهادة نهاية المشروع، وهذا بعد استلام مجموع شهادات إنجاز مختلف العمليات. بعد أن تتسلم المؤسسة البنكية شهادة نهاية المشروع، تشرع في عمليات إغلاق حساب المشروع وتعلم رئيس الدائرة من أجل تحيين لوحة متابعة وتقييم المشروع.

بعد إعلان نهاية المشروع، يجرى تحقيق من طرف فريق المشروع أو جهة خارجية معتمدة بهدف تقييم مستوى الإنجاز، مقارنة النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة للمشروع وجمع المعلومات الضرورية لتحيين نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية.

[120]- Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés, Op.cit.

أما العمليات التي لم يباشر في إنجازها حتى نهاية المشروع فتلغى، ويعاد تخصيص تمويلها العمومي لعمليات أخرى في ظرف لا يتجاوز السنة الموالية، ابتداء من تاريخ نهاية المشروع التوقعي. وفيما يتعلق بتثمين الأراضي والمنشآت ذات النفع الفردي والعام المنجزة في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، فيتم التنازل عنها لفائدة العائلات والبلدية أو السكان المعنيين بالمشروع، حيث يمضي جميع الأطراف على نماذج التنازل حسب الحالة، بناء على الاتفاقية المنبثقة عن دفتر الشروط المحدد لحقوق وواجبات كل طرف.

V-3-3- مراقبة إنجاز المشروع

تمس عمليات المراقبة جانبين أساسين لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية تتمثل في:

أ- **قواعد الاستفادة من الدعم الحكومي:** تتركز المراقبة على مدى احترام القواعد القانونية والإدارية المؤطرة لعمليات إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

ب- **المستفيدون من المشاريع الفردية:** تهدف عمليات مراقبة المستفيدين من المشاريع الفردية في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية، إلى التأكد من مطابقة الإنجازات المحققة للمعايير المنصوص عليها في دفتر الشروط، خاصة في ما يتعلق بقواعد الإنجاز، الإستغلال والصيانة...

في نهاية المراقبة يمضي المراقب والمستفيد وثيقة المعاينة، التي تدون عليها جميع الملاحظات المسجلة، حيث تعد هذه الوثيقة أساسية في حالة نشوء نزاع، كما يمكن أن تمثل مبررا موثقا لأي قرار يتخذ اتجاه المستفيد.[121]

[121]- Algérie, ministre de l'agriculture et de développement rural,2006, note méthodologique pour la mise en œuvre des projets de développement rural intégrés, Op.cit.

V-4-3- تسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية

المخطط رقم 01: مخطط تسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة.

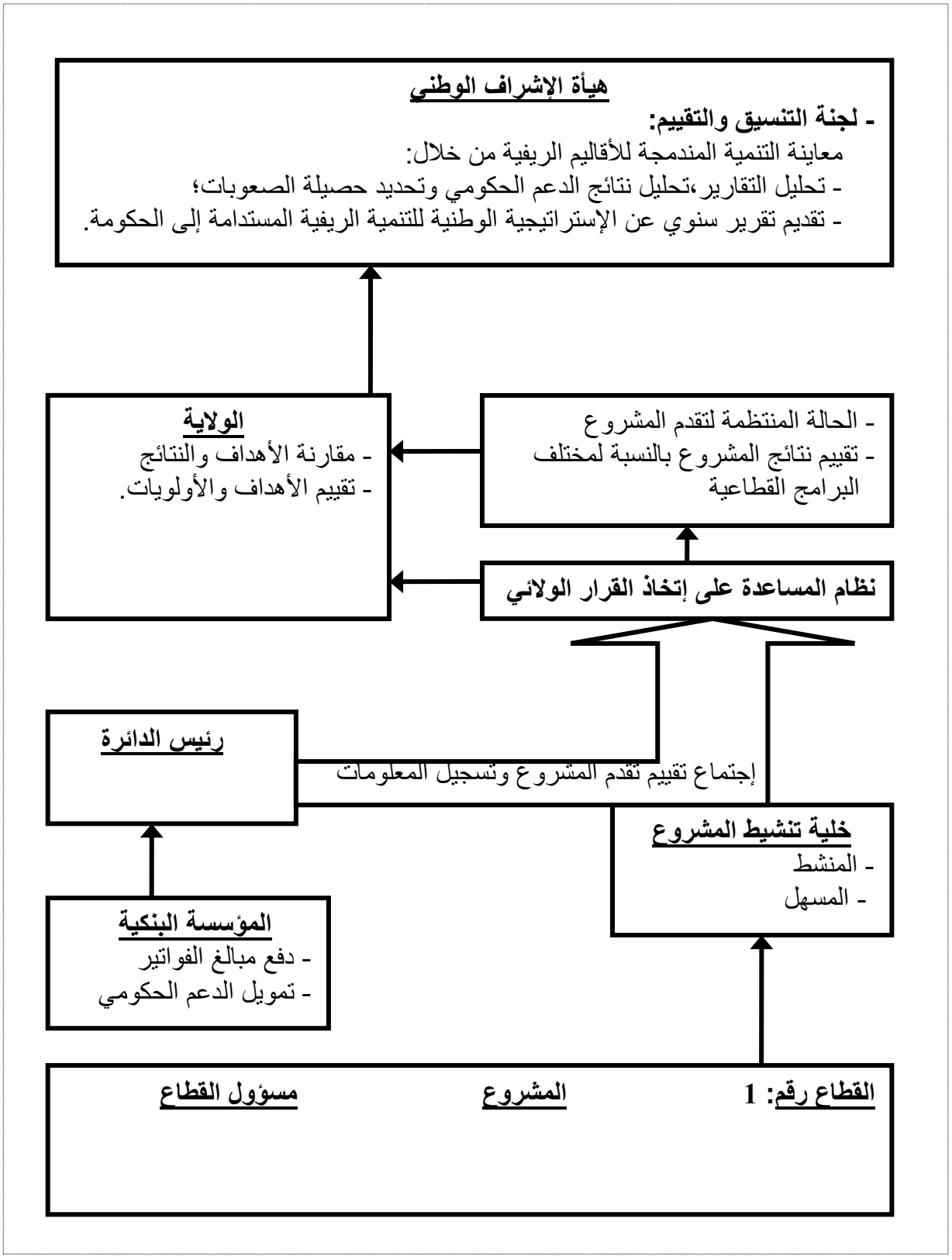

V-4- إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر

تم الإنطلاق في إقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة (P P D R I) سنة 2009، بعد صدور القرار الوزاري رقم 2080 بتاريخ 21 ديسمبر 2008 عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، والمتعلق بتحديد الشروط التقنية، الإدارية والمالية لإقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، التي تستفيد من دعم صندوق التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق التنازل (F D R M V T C). ثم القرار رقم 2110 عن نفس الوزارة، الصادر في 25 ديسمبر 2008 والذي يحدد شروط تنفيذ الدعم المخصص لإنشاء وحدات عائلية لتربية الحيوانات الممولة عن طريق صندوق التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق التنازل.

هذا القرار الأخير تضمن كذلك تكليف مصالح إدارة الغابات المختصة محليا (المحافظات الولائية)، بتنفيذ برنامج محدد حسب الولايات، لإنشاء وحدات لتربية الحيوانات موجهة لتدعيم الوظيفة الإنتاجية للمشاريع الزراعية التي تقيمها العائلات الريفية، حيث تم تخصيص 386 وحدة لتربية الحيوانات (أبقار، أغنام، ماعز، نحل، دواجن)، يتم إنشاؤها بولاية جيجل خلال سنة 2009، وهذا ضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتم إقامتها خلال نفس السنة. ومن بين المشاريع التي تم تنفيذها خلال هذه السنة، المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر الذي شمل أربعة تجمعات سكانية ومشتة هي: أشرار، بوالزان، تاغراست وأنشيد، أين إقتصرت العمليات التنموية التي تمت إقامتها ضمن هذا المشروع، على منح وحدات لتربية الحيوانات لثلاثة وثلاثون عائلة (33).

V-4-1- طريقة إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في بلدية برج الطهر

بالنظر إلى الطابع الإداري الذي جاء ضمنه المشروع، من خلال برنامج التنمية الريفية الولائي، فقد تمت مباشرة إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة من خلال توزيع حصة الولاية من وحدات تربية الحيوانات المبرمجة، على مختلف مقاطعات إدارة الغابات، وبدورها قامت مقاطعة إدارة الغابات بدائرة الطاهير المختصة إقليميا، بالعمل على إقامة المشروع ببلدية برج الطهر.

أما في ما يتعلق بالخطوات المتبعة لإقامة المشروع ميدانيا، فتخضع إلى التنظيم الهيكلي الذي يحدد عمل الوحدات الميدانية لمصالح إدارة الغابات، حيث تنقسم المقاطعة إلى عدة أقاليم، يتولى عون التنمية على رأس كل إقليم متابعة تنفيذ العمليات القطاعية وعمليات التنمية الريفية المبرمجة داخل الإقليم على حد سواء. وبغض النظر عن كون المشروع الجواري الذي تمت إقامته في بلدية برج الطهر، جاء في إطار برنامج مركزي ومحدد مسبقا، فإن الخطوات المتبعة لتنفيذه إقتصرت على عملية إدارية بحتة، أين تم تسجيل مجموعة من العائلات في المداشر الأربعة، من أجل الحصول على وحدات لتربية الحيوانات وإرسال الملفات عبر القنوات الإدارية المحددة (لجنة البلدية، لجنة الدائرة، لجنة الولاية)، ثم إستدعاؤهم لتسلم هذه الوحدات مقابل إمضائهم على دفتر شروط.

V-4-2- مستوى المشاركة في إقامة المشروع

من خلال المقابلات والخرجات الميدانية التي قمنا بها مع مختلف الأطراف المعنية بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في بلدية برج الطهر، فإن المشاركة في مختلف مراحل إقامة المشروع لا تتعدى عمليات التسجيل بالنسبة للعائلات المستفيدة من مشاريع فردية، حيث أجاب جميع المستفيدين الذين شملتهم الدراسة، بأنهم قاموا بالتسجيل للإستفادة من المشروع بعد حصولهم على المعلومات المتعلقة بالمشروع عن طريق علاقاتهم الشخصية، كما أنهم لم يشاركوا في أية إجتماعات لمناقشة إحتياجاتهم وأولوياتهم التنموية.

فيما عبر جميعهم، بأنهم يقومون بتنفيذ مشاريعهم الزراعية بصفة فردية ولم يشاركوا في أية أعمال أو نشاطات جماعية، ولا ينتمون لأية جمعية أو تنظيم محلي تقليدي أو حديث، كما لا يساهمون في أية نشاطات تتعلق بتسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر. فيما إنحصر دور الإدارة المحلية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي لبلدية برج الطهر، في المصادقة على العمليات التنموية المقترحة، ضمن إطار اللجنة البلدية لتسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة. بينما تمثل مصالح إدارة الغابات المختصة على مستوى إقليم بلدية برج الطهر، الجهة القائمة على تنفيذ المشروع ومتابعة إنجاز العمليات التنموية المبرمجة، والتقيد بالشروط الإدارية لإنجاز العمليات المبرمجة، دون التركيز على المنهجية العلمية وأهداف المشروع الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية التي حددتها سياسة التجديد الريفي والزراعي.

وفيما يتعلق بمشاركة جهات أخرى في إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، كما تقتضيه منهجية التنمية الريفية الإقليمية، المعتمدة كأسلوب لتحقيق التنمية الريفية في إطار سياسة التجديد الريفي والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، فإن إستمرار إتباع المسار العمودي التنازلي للقرارات المتعلقة بتحديد طبيعة وحجم عمليات التنمية الريفية، التي يتم تنفيذها محليا، يتناقض تماما مع الإطار العملي المحدد للشروط التقنية، التنظيمية والمالية لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ويحول بذلك دون تحقيق إنخراط ومشاركة مختلف الفعاليات المحلية، على غرار الفاعلين الإقتصاديين من القطاع الخاص والعام، جمعيات ومنظمات المجتمع المدني الرسمية وغير الرسمية، الجامعات ومعاهد البحث والتكوين المحلية، مؤسسات الإعلام والاتصال المحلية، وحتى مصالح بعض الإدارات التقنية المختصة كمصالح الإرشاد والتوجيه الفلاحي. هذا ما جعل من الحركية الإجتماعية، الإقتصادية والبيئية المستهدفة من خلال إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر تبقى رهينة الإستراتيجيات الفردية المتعارضة لثلاثة أطراف أساسية في هذا المشروع.

V-4-3- إستراتيجيات الأطراف الأساسية في المشروع

أ- مصالح إدارة الغابات المختصة إقليميا: تعد أحد الأطراف الفاعلة والأساسية على مستوى بلدية برج الطهر، بالنظر للمخزون الحيوي من الغابات الذي تتمتع به البلدية، حيث تتمثل المهام الأساسية لهذه المؤسسة الإدارية العمومية في إدارة الموارد الغابية وحماية التنوع الإحيائي واستدامة الموارد الطبيعية، كما تعمل على إدارة مشاريع التنمية الريفية، من خلال دعم سكان المداشر والقرى في هذه المنطقة الجبلية من أجل توسيع مشاريعهم الزراعية، عن طريق غرس مساحات إضافية من مختلف أنواع الاشجار المثمرة الملائمة أكثر للطبيعة الجبلية ببلدية برج الطهر.

هذا ما يجعل أعوان التنمية التابعين لمصالح إدارة الغابات، يواجهون العديد من الصعوبات والتحديات الميدانية الناتجة عن التخطيط المركزي لمختلف العمليات التنموية، التي يقومون بتنفيذها محليا، عن طريق إتباع إستراتجيات فردية تهدف إلى تجسيد البرامج المقررة، ومحاولة التوفيق بين المتطلبات التنموية الميدانية والإمكانيات المخصصة في هذا الإطار، لاسيما حشد جهود السكان للمساهمة في عمليات المحافظة على الموارد الطبيعية، خاصة منها الموارد الغابية والأراضي العمومية. وتتمثل هذه الإستراتيجيات في تقديم مساعدات مادية لسكان المناطق المهمشة والمعزولة ثم تقييدهم بشروط معينة، غالبا ما يراها السكان تضييقا وحدا من وسائل وإمكانيات معيشتهم الأساسية، كمنع الرعي بالمساحات الغابية، منع إستغلال الموارد الغابية أو منع إستصلاح الأراضي العمومية. ما أدى إلى التغذية المستمرة لشعور عدم الثقة بين السكان ومصالح إدارة الغابات، نشوء نزاعات قانونية، التدهور المستمر للمخزون الحيوي من الموارد الطبيعية وهدر الموارد العمومية في برامج غير ملائمة للسياق المحلي المعقد.

ب- السكان المحليين: تتبع غالبية العائلات الريفية في بلدية برج الطهر، لاسيما في التجمعات السكانية والمداشر المشتتة والمعزولة، إستراتيجيات بقاء ترتكز أساسا على إقامة تركيبة من النشاطات الزراعية، التي تمكنهم من تلبية الحاجيات الغذائية الضرورية، كزراعة أشجار الزيتون المنتشرة بكثرة، ومختلف أشجار الفواكه الموسمية والمقاومة، مثل التين، التفاح، الرمان، الكرز، وبعض الأنواع المحلية من الحمضيات ذات المردودية العالية، كما يقوم السكان بزراعة تشكيلة واسعة من الخضروات على مساحات صغيرة، لا تتعدى حسب غالبية أصحاب المشاريع الزراعية الذين قمنا بمقابلتهم نصف هكتار، وتوجه للإستهلاك الذاتي بشكل أساسي. بينما يتم الإعتماد على وحدات صغيرة لتربية الحيوانات لإنتاج بعض المنتجات الحيوانية، كالحليب، العسل، البيض، اللحوم، ويتم تسويق الفائض من مختلف المنتجات الزراعية عن الإستهلاك الذاتي للعائلة، سواء على مستوى المشروع الزراعي أو في الأسواق المحلية، لتحصيل مداخيل مالية إضافية للعائلة الريفية.

ومن أجل مواجهة الأساليب التي تعتمدها مصالح إدارة الغابات وتجاوز القيود التي تحد من حريتهم في إستغلال الموارد الطبيعية، وزيادة حضوضهم للإستفادة من المساعدات الحكومية، في غياب قنوات

إتصال وحوار رسمية معهم، يلجأ السكان في بلدية برج الطهر لإتباع أساليب مختلفة حسب الأهداف الفردية للعائلة أو لصاحب المشروع الزراعي، حيث يعمدون لإبداء إستعدادهم للمساهمة بفعالية في تنفيذ البرامج التنموية المخططة، عن طريق تلبية الشروط المطلوبة، كالتسجيل في القوائم المعدة لتحديد الإحتياجات وتقديم الملفات الإدارية الضرورية، ثم البحث عن الطرق والأساليب التي تمكنهم من تجاوز الشروط التي وافقوا عليها، كما يحاولون الحصول على المساعدات المادية المباشرة، أو التي تمكنهم من تحصيل منفعة مادية على المدى القصير، بينما تكون إستجابتهم محدودة ويشكلون عوائق كبيرة أمام البرامج والعمليات التي تكون منافعها غير مباشرة وتتحقق على المدى البعيد.

ويتضح هذا خاصة في عمليات المحافظة على الموارد الغابية وبرامج التشجير وإعادة التشجير، التي ينخرط فيها السكان كعمال موسميين، في حين يعتبرونها من جهة أخرى معرقلا لنشاطاتهم الرعوية والزراعية، وفي الكثير من الحالات يلجأ بعضهم لعمليات تخريبية، كتعبير عن رفض الأساليب الإدارية السلطوية، التي تتبعها مصالح إدارة الغابات في تخطيط وتنفيذ برامجها القطاعية وعمليات التنمية الريفية.

ج- الإدارة المحلية: ممثلة في المجلس الشعبي البلدي لبلدية برج الطهر، تسعى الإدارة المحلية إلى كسب ثقة سكان البلدية، خاصة الذين يقطنون المداشر المعزولة والمشتتة، عن طريق إشراكهم في إعداد برنامج التنمية البلدية (P C D) كل سنة، ومحاولة الإلتزام بالشفافية في مناقشة أولوياتهم التنموية وآرائهم في تصور حلول مختلف المشاكل والصعوبات التي يعيشونها يوميا، كما يحاول المجلس الشعبي البلدي تجاوز معوق نقص إمكانيات ووسائل البلدية، بالتركيز على تلبية حاجيات التجمعات السكانية الكبيرة نسبيا بالبلدية واجتذاب أكبر عدد ممكن من عائلات المداشر المشتتة للسكن والإستقرار بهذه التجمعات، ما يوفر على الإدارة المحلية جهودا وإمكانيات كبيرة تستغلها لكسب مصداقية وثقة أكبر لدى غالبية سكان البلدية، ما يمكن المجلس الشعبي البلدي من ضمان تجدده على المدى القصير.

في المقابل، تلقي الإدارة المحلية بمسؤولية دعم النشاطات الإقتصادية للسكان وإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، على عاتق مصالح إدارة الغابات، خاصة تنمية الزراعة الجبلية كنشاط أساسي للسكان.

إن الخطوات المتبعة في تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ميدانيا ببلدية برج الطهر، إنطلاقا من تحديد العمليات التنموية في إطار برنامج التنمية الريفية المقرر مركزيا، يمثل إبتعادا جذريا عن المنهجية المحددة لإقامة المشروع، حيث يتضح من خلال عرض مختلف الإستراتيجيات الفردية التي تتبعها الأطراف الأساسية في المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر، التعارض في الأهداف والأساليب المتبعة بين هذه الأطراف، كما لم يتم الإعتماد على الأساليب العلمية والأدوات التقنية لتحقيق مشاركة هذه الأطراف بفعالية في إقامة المشروع، بالنظر إلى عدم التحكم في هذه الأدوات ونقص تبادل المعلومات المرتبطة بالإطار العملي والأسس العلمية للمشروع.

وتمثل محاولات مصالح إدارة الغابات لحشد جهود السكان وتجنيدهم للمشاركة والمساهمة في مختلف البرامج والعمليات التنموية، وسعي الإدارة المحلية لإشراك السكان في إعداد برامج التنمية البلدية، بالإضافة إلى إرتباط حياة السكان في هذه المناطق بمختلف النشاطات الزراعية القائمة أو التي يمكن تأسيسها وتنميتها، أهم نقطة تقاطع لمصلحة الأطراف الأساسية لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة وجعله إطارا لتوحيد الجهود التنموية وتنسيق الأدوار على مستوى البلدية، من أجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة في هذه المنطقة الجبلية.

V-4-4- بناء شراكة إقليمية

رغم أن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة الذي تمت إقامته ببلدية برج الطهر، يتضمن عمليات تنموية في المجال الزراعي، سوى أن مصالح التوجيه والإرشاد الزراعي لم يكن لها أي دور في هذا المشروع، كما لم يكن للجامعة المحلية ومعاهد البحث مجالا للتدخل، في غياب الدراسات الضرورية لإقامة المشروع، وعدم تشكيل مجموعة متعددة التخصصات لإدارة المشروع. في حين، إقتصر تدخل بعض المؤسسات العمومية والخاصة حسب الشروط التعاقدية معها، لتموين المشروع أو تقديم خدمات محددة.

V-4-5- مستوى الإندماج القطاعي

تحديد برنامج التنمية الريفية الذي جاء ضمنه المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة موضوع الدراسة، تمثل أساسا في عدد من وحدات صغيرة لتربية الحيوانات، يتم تمويلها كليا من صندوق التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق التنازل. هذا ما جعل من العمليات التنموية المقامة في إطار المشروع، تنحصر في دعم الوظيفة الإنتاجية لمجموعة من المشايع الزراعية العائلية، من خلال عمليات يتكفل كل مستفيد منها، بتنفيذها بصفة فردية. وتوضح مختلف البيانات المتعلقة بطبيعة العمليات والتركيب المالي للمشروع، وكذلك من خلال الخرجات الميدانية والمقابلات مع مختلف الأطراف الأساسية للمشروع، عدم إشتمال برنامج العمليات التنموية على أية عمليات ذات طابع إجتماعي أو جماعي، كما لم يتضمن المشروع عمليات تنموية أخرى، يمكن أن تندرج في إطار أحد المحاور الإستراتيجية الأربعة لسياسة التجديد الريفي والزراعي، على غرار:

- عمليات تحديث المداشر والقصور؛
- تنويع النشاطات الإقتصادية في المناطق الريفية؛
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية؛
- حماية وتثمين الموروث الريفي المادي والغير مادي.

V-4-6- تأسيس حوكمة محلية للإقليم

إن عدم تطابق طريقة التنفيذ الميداني للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة في بلدية برج الطهر، مع المنهجية العملية المحددة لمختلف مراحل المشروع الأساسية، يمثل إنحرافا عن الأسس التي جاء المشروع كإطار لتحقيقها والعمل على ترسيخها. فمن خلال المقابلات التي قمنا بها مع مختلف الأطراف الأساسية في إقامة المشروع، خاصة أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة الذين إستفادوا من وحدات صغيرة لتربية الحيوانات في إطار المشروع، يتبين أن تجسيد العمليات التنموية تم حسب مقاربة إدارية مركزية، من خلالها عملت مصالح إدارة الغابات المختصة، على تنفيذ برنامج مقرر مركزيا ولم يتم تحضيره إنطلاقا من خصوصيات ومتطلبات التنمية الريفية المحلية، كما أن إقتصار العمليات التنموية على مشاريع فردية تم تجسيدها في إطار المشروع، جعل من المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، لا يحقق الشروط الأساسية لتكامل البرامج التنموية القطاعية، إندماج وتوازن الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية للمشروع. في حين، يمثل غياب مجموعة متعددة التخصصات لإدارة المشروع، إنعدام القدرة على التحكم في أدوات أسلوب المشاركة، وعدم تحقيق مشاركة فعالة لمختلف الأطراف الأساسية في تسيير العمليات التنموية المقامة.

ومن جهة أخرى، ورغم نص القرار المتعلق بالشروط التقنية، التنظيمية والمالية لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، على ضرورة مشاركة مختلف الفعاليات والكفاءات المحلية في جميع مراحل المشروع، إلا أن الآليات المعدة لتدخل هذه الأطراف لم يتم تحديدها بالإضافة إلى غياب إستراتيجية إتصال محلية، تضمن تبادل المعلومات بين جميع الأطراف المعنية بتنمية الإقليم وتلعب دورا أساسيا في تأسيس ديمقراطية محلية، خاصة في مجال إعلام السكان في المناطق الريفية المعزولة بجميع المعلومات الخاصة بالمشروع، حيث أكد جميع حاملي المشاريع الفردية في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر، أنهم قاموا بإمضاء دفاتر الشروط التي بموجبها يستلمون وحدات صغيرة لتربية الحيوانات، دون أدنى معرفة عن شروط الإستغلال، مراقبة وتقييم المشروع التي ينص عليها دفتر الشروط. كما أنهم أكدوا بعدم إعلامهم أو إشراكهم في تحديد معايير وخصائص كل نوع من وحدات تربية الحيوانات، أين تفاجأ أغلبهم بإصابة الحيوانات التي إستفادوا منها بأمراض مختلفة، أو عدم تلاؤمها مع الظروف الطبيعية والمناخية في بلدية برج الطهر.

وفي إطار تسوية النزاعات التي يمكن أن تترتب عن الإخلال بشروط الإستفادة من الإستثمارات المنجزة لفائدة أصحاب حاملي المشاريع الفردية، فقد تم الإعتماد على آليات إدارية وقانونية محددة مسبقا، لم يتم مناقشتها ولا تفاوض الأطراف الأساسية في المشروع حولها، ما عمق شعور السكان بعدم الثقة والريبة في أهداف المشروع، حيث عبر غالبيتهم عن عدم رضاهم لإستمرار الإدارة المكلفة بتسيير المشروع، في إتباع طرق بيروقراطية وغير شفافة لتقييد إرادتهم والحد من مبادراتهم للتكفل بتسيير شؤونهم والتحكم في مستقبلهم.

من جهة أخرى، فإن التنفيذ الميداني للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، لم يأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين، أين لم يتم الرهان على خيار المرأة الريفية كعامل نجاح أساسي لسياسة التجديد الريفي والزراعي، بالنظر إلى تجاهل المشروع للمعوقات الإجتماعية والثقافية التي تحول دون جعل المرأة الريفية شريك أساسي في جميع مراحل إقامة المشروع، هذا ما يؤكد على أن إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر، لم تؤدي إلى ظهور أية بوادر لتأسيس حركية تنموية ضمن مبادئ الحوكمة المحلية للأقاليم الريفية.

V-4-7- تقييم مدى إتباع التنفيذ الميداني للمشروع لجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر للمنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة

الجدول رقم 25: التنفيذ الميداني للمشروع لجواري للتنمية الريفية المندمجة.

مبادئ المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة		طريقة التنفيذ الميداني للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة
الحوكمة المحلية للإقليم الريفي	التفاوض الدائم لجميع الفاعلين على إقليم محدد لتحديد الأهداف والأولويات التنموية	**تجسيد برنامج تنموي، إعتمد تنفيذه على رؤية أحادية وأسلوب إداري، لم يتبع أية مسارات تفاوضية أو مشاركة، ولم ينتج عن تجسيده أية أطر شراكة محلية. كما لم يتعدى دور المؤسسات المحلية، الأداة التنفيذية للبرنامج.**
	بناء شراكة محلية ترتبط بمميزات الإقليم وتحددها المعايير الإدارية والوظيفية	
	وضع إستراتيجية التنمية الريفية بالإعتماد على أسلوب المشاركة	
	تدعيم مؤسسات الحكم المحلي لتمكينها من العمل في إطار الشراكات المحلية	
اللامركزية	نقل الإختصاص ومركز القرار إلى مستويات أدنى والانتقال إلى سياسات متعددة القطاعات تعتمد على الإستثمار مميزات التفوق المحلية	**قرار تحديد البرنامج مركزي وقطاعي لم تشارك في إنجازه أية منظمة محلية، إعتمد على آليات قانونية وإدارية لحل المنازعات، دون أية أطر للتفاوض.**
	وجود هياكل ومنظمات محلية تقوم بإدارة تقديم الخدمات العامة ووضع أطر للتفاوض وإدارة المنازعات بين الفاعلين المحليين	
تعدد وظائف الزراعة	تحديد الثروات والخدمات العمومية التي تنتجها الزراعة وتحديد قيمتها وآليات مجازاتها عن طريق التدخل الحكومي	**لم يتضمن أية عمليات لتحديد أو تثمين الثروات والخدمات ذات الطبيعة العمومية التي تنتجها الزراعة، رغم إقتصاره على عمليات لدعم الوظيفة الإنتاجية للزراعة، كما لم يتضمن أية عمليات لدعم وظائف الفضاء الريفي.**
	تعدد قطاعات التنمية عن طريق تثمين العلاقة بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية والمنتجات السوقية وغير السوقية	
	دعم الوظائف الجديدة للفضاء الريفي عن طريق دعم تعدد وظائف الزراعة	
الأسلوب الإقليمي للتنمية الريفية	الرهان على تحويل المساحات والمجالات الريفية إلى أقاليم ريفية عن طريق شبكات الفاعلين المحليين،التنظيم المرن، التدريب غير الرسمي، التعاون والإبتكار، ووضع المساحات الريفية ضمن العمليات التنموية التي تجري في المدن والمراكز الحضرية الصغيرة والمتوسطة	**الرهان الأساسي للمشروع هو تنفيذ البرنامج ضمن الإطار الإداري والقانوني الذي جاء ضمنه.**

الخاتمـــة

الخاتمة و المقترحات

في نهاية هذا البحث، يمكننا التأكيد على أن أية عملية تنموية تهدف إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية بولاية جيجل، على غرار بلدية برج الطهر، يجب أن تأخذ في الإعتبار أهمية وحيوية الزراعة الجبلية في تلبية شروط إستدامة الحركية التنموية المستهدفة، لكن غياب دراسات متعددة التخصصات لتحديد الواقع الإجتماعي والإقتصادي المحلي، خصائص المحيط الطبيعي، مخزون الموارد الطبيعية، المعارف والمهارات المحلية، الموروث الثقافي والاجتماعي، علاقات الترابط والتداخل بين الوحدتين الإجتماعية والإنتاجية في المجتمع الريفي، ودورهما في المحافظة على النظام البيئي المحلي، ضمن مشروع تشارك فيه مختلف الفعاليات والكفاءات المحلية، يؤدي حتما إلى إضاعة وهدر فرص وموارد متاحة لخلق حركية تنموية مستدامة في هذه المناطق.

وهنا، تبين نتائج الدراسة الميدانية لمجموعة من المشاريع الزراعية العائلية، الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر، والتي تم العمل على تدعيم وظيفتها الإنتاجية ضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة سنة 2009، عن طريق منح أصحابها وحدات صغيرة لتربية الحيوانات، ضعف فعالية هذا البرنامج، بالنظر إلى عدم تأسيس عمليات هذا المشروع على معرفة دقيقة لعوامل نجاح ومعوقات تنمية هذه المشاريع الزراعية. أين تبقى طبيعة ملكية الأراضي الزراعية (أملاك عمومية خاصة للدولة أو أملاك خاصة غير مجزأة وغير مسجلة)، أحد أكبر العوائق التي تحول دون إستفادة أصحاب المشاريع الزراعية العائلية من مختلف برامج الدعم الزراعي أو برامج إنشاء وتنمية مشاريع زراعية صغيرة من طرف شباب المنطقة، الذين يهاجرون مبكرا من مداشرهم وقراهم إلى المدن والتجمعات السكانية القريبة وحتى البعيدة، سواء من أجل الدراسة أو البحث عن فرص عمل، وهو ما يؤثر سلبا على قدرة إعادة إنتاج العائلة الريفية والمشروع الزراعي على حد سواء.

وبالإضافة إلى ضعف المستوى التعليمي والتأهيلي لأصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة، صغر المساحة الزراعية المستغلة، تجزئها وميلها، بدائية طرق، أساليب وأدوات العمل الزراعي، غياب سياسة توجيه وإرشاد زراعي فعالة، غياب أية أطر تنظيمية محلية، رسمية أو غير رسمية لتأطير وتمثيل أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ببلدية برج الطهر والعمل على تنمية الزراعة الجبلية، عدم ملاءمة تمويل عمليات التنمية الزراعية والريفية للسياق الثقافي والاجتماعي في المناطق الريفية، التغيرات المناخية والبيئية. كلها عوامل أدت إلى تراجع مردودية عوامل الإنتاج الزراعي وبقاء الزراعة الجبلية عبارة عن نشاط عائلي معاشي، لا يلبي الحاجات الإجتماعية والاقتصادية المتنامية للسكان في المناطق الجبلية، الذين يعانون من العزلة، التهميش، البطالة والفقر.

كما يستمر تراجع دور النشاطات الزراعية في دعم توازن الأنظمة البيئية، التنوع الإحيائي واستدامة الموارد الطبيعية، بالنظر إلى تأثر أنظمة الإنتاج الزراعي بسياسة التنمية الريفية والزراعية، المعتمدة على المساعدات المادية دون الإهتمام بتنمية قدرة السكان على الإستثمار في المجال الزراعي ورفع كفاءة نظم الإنتاج الزراعي وتلاؤمها مع المحيط الطبيعي والبيئي.

في المقابل، لا تزال العديد من الفرص متاحة للعمل على تنمية الزراعة الجبلية ببلدية برج الطهر، من خلال التركيز على عوامل النجاح الأساسية التي تتميز بها المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في هذه المنطقة الجبلية، أين يرتبط السكان كثيرا بالنشاطات الزراعية، حيث تقيم العائلات مشاريع زراعية كجزء من إستراتيجية البقاء التي تعتمد عليها للعيش ضمن محيط طبيعي، إقتصادي واجتماعي شديد القساوة، كما يمثل المشروع العائلي الزراعي إطارا مؤسساتيا واجتماعيا غير رسمي للتدريب، نقل المهارات والمعارف المحلية من جيل لآخر.

أما الإندماج بين الوحدتين الأساسيتين في المجتمع الريفي (العائلة والمشروع الزراعي)، فيمثل محورا أساسيا لإعادة إنتاج الوحدتين، خاصة من جانب التبادلات الحيوية بينهما، حيث تشكل اليد العاملة العائلية عاملا هاما لإستمرار صاحب المشروع الزراعي في قيامه بمختلف النشاطات الزراعية وتنمية المشروع، ويلبي المشروع الزراعي أهم الحاجيات الغذائية العائلية ويضمن مداخيل مالية إضافية للعائلة الريفية، كما يشكل مجالا آمنا لإدخار فائض المداخيل العائلية غير الزراعية أو إستثمارها. هذا ما يعتبر تكاملا حقيقيا بين النشاطات الزراعية وغير الزراعية لأحد أو مجموعة أفراد عائلة صاحب المشروع الزراعي.

من جهة أخرى، يعتبر دور المرأة الريفية محددا رئيسيا لمدى نجاعة ونجاح أية عملية تنموية تستهدف تنمية الزراعة الجبلية خاصة، والتنمية الريفية المستدامة عامة في هذه المناطق، بالنظر إلى كون المرأة الريفية عنصرا فعالا في إستقرار العائلة الريفية واستمرار القيام بالنشاطات الزراعية. في المقابل، تعد الفرص المتاحة أمامها للهجرة إلى المدينة، من أجل الدراسة والعمل محدودة مقارنة بالرجل، ما يجعل من النشاطات الزراعية المختلفة نقطة إرتكاز إستراتيجية لترقية دور المرأة في تنمية المجتمع الريفي وتحقيق العدالة الإجتماعية بين الجنسين.

وتبقى الخصائص الطبيعية للمنتجات الزراعية الجبلية والخدمات البيئية التي تنتج عن إقامة النشاطات الزراعية، من أهم عوامل نجاح عمليات وبرامج التنمية الريفية المستدامة، حيث لا تزال نظم الإنتاج الزراعي للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ببلدية برج الطهر، تتبع طرق وأساليب زراعية تقليدية، تجعل من عمليات الإنتاج الزراعي تخضع للشروط الطبيعية فقط، أين يتم الإعتماد على وسائل يدوية ومواد مخصبة طبيعية، كما لا تستعمل الأدوية الكيميائية ومواد النمو الإصطناعية إلا في حالات قليلة، بينما يمثل الرعي الحر والأغذية الطبيعية، نظام تغذية الحيوانات الأساسي،

وتستعمل الأدوية الحيوانية إلا في حالات الإصابة بالأمراض. كما تعتمد نظم الإنتاج الزراعي في المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة، على الأنواع الحيوانية والنباتية المحلية التي يمكن العمل على تحسين إنتاجيتها والاستفادة من خصائصها الطبيعية، عن طريق إجراء الدراسات المتخصصة لتحديد مختلف عوامل ومميزات التفوق المرتبطة بالمخزون والتراث الطبيعي، البيئي، الإجتماعي والثقافي بالمنطقة.

وفيما يتعلق بسياسة التجديد الريفي والزراعي التي تعتبر تدعيم الوظيفة الإنتاجية وتفعيل تعدد وظائف الزراعة في المناطق الريفية الأكثر تهميشا وعزلة، من بين أهم أولوياتها، خاصة في المناطق الجبلية الشمالية. فإن دراسة طريقة تكفل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر بمختلف النشاطات الزراعية بهذه المنطقة الجبلية، كأهم وسيلة لبقاء وعيش السكان، تبين مدى إتساع الفجوة بين الجهود المبذولة لصياغة السياسات الإقتصادية والاجتماعية الأكثر إنسجاما وتلاؤما مع تغير وتعدد خصائص السياق المحلي، والطرق المتبعة لتنفيذ هذه السياسات محليا.

حيث يتضح إستمرار إعتماد سياسة التجديد الريفي والزراعي على أسلوب الإعانات المادية في شكل وحدات صغيرة لتربية الحيوانات لسكان المداشر والقرى ببلدية برج الطهر، أين لا تزال العديد من هذه التجمعات السكانية تعاني من إنعدام إمكانيات الولوج، عدم توفر أدنى الخدمات العمومية، وتفشي البطالة، الفقر والإحساس بالتهميش وعدم المساواة والعدالة الإجتماعية.

هذا ما جعل السكان في هذه المناطق يتبعون إستراتيجيات فردية للحصول على هذه المساعدات دون السعي للتكفل الجماعي التضامني بإنشغالاتهم وتطلعاتهم، ما يرهن تأمين شروط إعادة إنتاج المشروع العائلي الزراعي وتواصل مسار تدهور حيوية المحيط الريفي الجبلي ببلدية برج الطهر. وفي حين تتطلب إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، إنخراط كل الفعاليات والأطراف ذات المصلحة على المستوى المحلي، فإن التنفيذ الميداني للمشروع ببلدية برج الطهر، يبرز النقص الكبير في تحضير مختلف الفاعلين المحليين وغياب الآليات الضرورية لحشد الكفاءات المحلية في جميع مراحل إقامة المشروع وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف على المستوى المحلي. أين يشكل إنعدام أية أطر لتنظيم السكان وعدم تحكم إدارة مصالح الغابات القائمة على المشروع، بأدوات أسلوب المشاركة ومختلف التقنيات العلمية التي تتطلبها دراسات المحيط الطبيعي، الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي، كمظاهر للتباعد بين طريقة تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر والإطار العملي الرسمي المحدد لهذا الغرض.

من جانب آخر، فإن عدم إعتماد تحديد العمليات التنموية التي تضمنها المشروع على المنهجية التصاعدية لإتخاذ القرار، يعتبر تراجعا عن مبدأ اللامركزية الذي يمثل أحد أسس سياسة التجديد

الريفي والزراعي، كما يمثل خروجا عن إطار المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة ومواصلة العمل وفق منطق الرؤية الأحادية والتسيير المركزي لمشاكل الأقاليم الريفية على المستوى المحلي.

وبالإضافة إلى محدودية نتائج العمليات التنموية الموجهة لتدعيم الوظيفة الإنتاجية لبعض المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ببلدية برج الطهر، بالنظر إلى إقتصارها على مجموعة صغيرة من العائلات في المداشر والقرى المشتتة والمعزولة، وعدم إنسجامها مع المتطلبات الحقيقية لتنمية الزراعة الجبلية، فإن ما يمكن تأكيده كذلك، هو الفشل المحقق في تأسيس الحركية التنموية المستهدفة من خلال إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر، خاصة في مجال إندماج البرامج القطاعية للتنمية والعمل على إرساء قواعد حوكمة محلية للإقليم، بالرغم من إعتبار الإطار العملي والأسس العلمية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، تجديدا جذريا في أساليب وطرق التدخل الحكومي على مستوى الأقاليم الريفية، كما يتميز بالمرونة الكافية ليشمل تنوع وتعدد مميزات وخصائص الأقاليم الريفية.

بينما يبقى إعتبار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، الإطار المؤسساتي والموحد للطاقات والجهود المحلية، تحقيق التآزر بين الموارد العمومية والخاصة وتثمين المعارف والكفاءات المحلية، يرتبط بضرورة توضيح آليات تدخل مختلف الفاعلين المحليين، قنوات تبادل المعلومات والطرق التفاوضية والتعاقدية لتحديد أدوات وآليات حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين الأطراف ذات المصلحة على مستوى الإقليم، كما يمثل العمل على تأسيس أطر تنظيمية لتوحيد وتوجيه جهود السكان، بالموازاة مع رفع كفاءة الإدارة المحلية والمؤسسات العمومية التنموية، في مجال التحكم بالأساليب والأدوات العلمية الضرورية، للمساهمة بفعالية في عمليات ومشاريع التنمية الريفية، رهانا أساسيا، من أجل الإنطلاق في صياغة وإقامة مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة، وفقا للمنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة.

المقترحات: عناصر إستراتيجية تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في بلدية برج الطهر

أولا: تلبية الإحتياجات الأساسية للسكان في المداشر والقرى الجبلية المعزولة والمشتتة

يشكل تمكين السكان في المناطق الجبلية ببلدية برج الطهر من إمكانيات الولوج إلى مداشرهم وأراضيهم، أقصر الطرق للمرور إلى عمليات عميقة الأثر من أجل إسترجاع ثقة السكان، وتعزيز شعورهم بالعدالة والاهتمام. حيث تمثل عمليات فتح الطرق والمسالك لربط التجمعات السكانية بمركز البلدية والمراكز الحضرية الصغيرة المجاورة، أولويات العمليات التنموية بالنسبة لسكان هذه المناطق، أين يسمح تسهيل الولوج إلى مختلف المداشر والقرى بتشجيع السكان على الإستقرار في مناطقهم، لاسيما بالعمل على توفير وسائل النقل التي تعد من أكبر معوقات مواصلة السكان عيشهم وتنمية مشاريعهم الزراعية في قراهم ومداشرهم، وهذا بالنظر إلى التكاليف الإضافية المرتفعة، التي يتحملها

السكان للعيش في هذه المناطق، ما يحد كثيرا من قدرتهم على الإستثمار في مختلف النشاطات الزراعية ويكتفون بإقامة مشاريع زراعية مصغرة للإستهلاك العائلي فقط.

من جانب آخر، فإن توفر إمكانيات الولوج للمناطق الجبلية ترفع من قدرة السكان على التكفل ببعض الإحتياجات الأساسية الأخرى، على غرار الحصول على إعانات بناء سكن ريفي، الذي يخضع لمعايير محددة، تجعل من سكان المناطق الجبلية المعزولة والبعيدة، ذات التضاريس الوعرة لا يستفيدون من هذا الدعم، أو على الأقل لا يحصلون على دعم مكافئ بالنسبة لما يحصل عليه سكان المناطق الريفية الأخرى.

ويمثل تعزيز إمكانيات حصول السكان ببلدية برج الطهر على الخدمات الصحية العامة والتعليم، التي تراعي شروط العدالة الإجتماعية بين مختلف التجمعات السكانية، والتركيز أكثر على القرى البعيدة والمشتتة، من أهم شروط تشجيع السكان للإستقرار في مناطقهم وتحفيز النازحين منهم للعودة. فيما يعتبر دعم البنية الأساسية لتزويد السكان بمياه الشرب، شبكات الصرف الصحي وشبكات الإتصالات الحديثة، العمليات التنموية التي يجب أن يتضمنها كل برنامج تنموي يهدف إلى إعادة إحياء المناطق الجبلية ببرج الطهر ويأخذ في الإعتبار تدعيم وسائل عيش السكان الأساسية، على غرار النشاطات الزراعية المرتبطة بإستغلال الموارد الطبيعية، خصائص المحيط الطبيعي والأنظمة البيئية المحلية.

ثانيا: رفع معوقات تنمية الزراعة الجبلية وتدعيم عوامل نجاح ومميزات تفوق المنتجات الزراعية الجبلية

تنقسم العمليات التنموية التي تستهدف رفع مختلف معوقات تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة ببلدية برج الطهر، وتثمين عوامل نجاح ومميزات تفوق المنتجات الزراعية الجبلية، حسب الجوانب الأساسية التي تعكس طبيعة هذه المعوقات وعوامل النجاح التي تمتلكها الزراعة الجبلية، كما تعكس كذلك طبيعة ومستويات العمليات التنموية الموجهة لهذا الغرض، وتتمثل هذه الجوانب فيما يلي:

- **الجانب الإجتماعي:** ترتبط العمليات التنموية الموجهة لدعم الجانب الإجتماعي للمشروع الزراعي، برفع قدرة أفراد عائلة صاحب المشروع الزراعي للمساهمة في تطوير النشاطات الزراعية المختلفة، عن طريق تثمين جميع موارد العائلة وحشد إمكانيات أفرادها، خاصة المرأة وأفراد العائلة الشباب، من خلال مساعدتهم ومرافقتهم لخلق نشاطات متكاملة مع النشاطات الزراعية، وتمكينهم من إكتشاف مواهبهم، تجسيد أفكارهم وتأسيس نشاطات جديدة ومبتكرة، لاسيما في مجال تثمين الموارد الطبيعية والتراث الريفي غير المادي.

كما يصبح من الضروري، إشراك أفراد العائلة الريفية العاملين في قطاعات أخرى وتحفيزهم للإستثمار في المشروع الزراعي، لتجاوز إعتبار المشروع الزراعي مجالا لإدخار فائض الدخل

العائلي فقط، حيث يتم إشراك حتى العاملين أو المقيمين خارج القرية أو البلدية، في أية مبادرة تنموية للمشروع الزراعي العائلي، وعدم إقتصارها على الأفراد البطالين فقط، بهدف رفع قدرة العائلة على حشد كل الموارد العائلية والاستفادة من التآزر والتعاون العائلي، وتوسيع دائرة الإبتكار والأفكار المبدعة.

وفي مرحلة أخرى، فإن إعادة إحياء روح العمل الجماعي في القرى والمداشر الجبلية، يؤدي حتما إلى رفع سقف الإهتمامات والأولويات الجماعية، بما يخدم مشاركة جميع أفراد المجتمع المحلي في رفع تحديات ذات أبعاد اشمل، على غرار المشاكل البيئية التي أصبحت محسوسة لدى سكان البلدية وتؤثر مباشرة على نشاطاتهم الزراعية ومعيشتهم عامة.

- **الجانب الإقتصادي:** من أولويات عمليات تنمية المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في هذا الجانب، هو العمل على تجاوز منهجية المساعدات الحكومية المادية، والمرور إلى أشكال جديدة لتمويل النشاطات الزراعية، تكون أكثر تلاؤما مع الطبيعة الإجتماعية، الثقافية والعقائدية للمجتمع الريفي، وأكثر ديمقراطية وتضامن، حيث تصبح النشاطات الزراعية العائلية مجالا للإستثمار المربح وليس لتلقي الإعانات المادية والهبات، كما يكون للمبادرات التي تهدف إلى تدريب القائمين على المشاريع الزراعية للتحكم في أدوات التقييم الإقتصادي للمشروع، الرفع من الأداء الإقتصادي للمشروع الزراعي وجعله مركزا لخلق القيمة المضافة، فرص الشغل ورفاهية العائلة الريفية، مثل التدريب على أساسيات ضبط حسابات تكاليف المواد الأولية والعمالة، إيرادات المشروع والأرباح.

كما أن إستغلال وسائل الإتصال الحديثة ومختلف أشكال التعريف بالمنتجات الزراعية المحلية، من أجل تكوين صورة تسويقية لتشكيلة المنتجات الأصلية ذات الجودة العالية والخصائص الغذائية والطبية الرفيعة، يجب أن يترافق مع عمليات تثمين المميزات الطبيعية للمنتجات الزراعية الجبلية، عن طريق تفعيل آليات الحصول على حقوق الملكية الجماعية أو الفردية لعلامات الجودة والنوعية، التسميات الأصلية أو علامات المنطقة الجغرافية.

- **الجانب الزراعي:** وتتمثل في مختلف عمليات رفع كفاءة نظم الإنتاج الزراعي وجعلها ملائمة أكثر للظروف الطبيعية وشروط المحافظة على الموارد الطبيعية وتوازن الأنظمة البيئية، وهذا من خلال تمكين أصحاب المشاريع الزراعية من إستعمال التقنيات والأساليب الزراعية الحديثة وتثمين المهارات والمعارف المحلية، عن طريق تدريبهم وتكوينهم ميدانيا ضمن برامج وعمليات تنموية تشاركية، تساهم فيها مختلف الكفاءات والفعاليات المحلية، الوطنية وحتى الأجنبية، بهدف نقل الخبرات وتبادل المعلومات المكتسبة، من خلال التجارب الناجحة في مجال تنمية المجالات والمناطق الجبلية عبر العالم.

– **الجانب المؤسساتي:** يرتبط نجاح وفعالية العمليات التنموية الهادفة إلى تدعيم الوظيفة الإنتاجية وتعدد وظائف الزراعة في المناطق الجبلية، على إنشاء الأطر المؤسساتية والقانونية الضرورية لهذا الغرض، على غرار الآليات والصيغ العملية التي تمنح صفة المتعامل الإقتصادي والاجتماعي لأصحاب الأراضي والمشاريع الزراعية في هذه المناطق، خاصة الذين لا يملكون سندات ملكية لهذه الأراضي. كما تتضمن هذه العمليات تسهيل تثمين الأراضي العمومية واستغلال الموارد الطبيعية، عن طريق تمكين السكان المجاورين للغابات من المشاركة والمساهمة في المحافظة على الموارد الغابية والأنظمة البيئية الجبلية.

من جهة أخرى، فإن تغيير أساليب عمل وتدخل مختلف الفاعلين العموميين والإدارات القطاعية، تمكينهم من الوسائل والإمكانيات الضرورية وإعطائهم السلطة الكافية للقيام بجميع إختصاصاتهم وربط علاقات شراكة مع الأطراف الفاعلة الأخرى على المستوى المحلي، هو ما يمثل محورا رئيسيا لتلبية متطلبات التوجهات الجديدة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة. وفي مجال تدعيم تعدد وظائف الزراعة في المناطق الريفية، فإن العمل على وضع الأطر العلمية والقانونية لتحديد المنتجات الزراعة غير السوقية في المناطق الجبلية وآليات مجازاتها، يعد في نفس الوقت تحديا ورهانا أساسيا في مجال سياسة التنمية الريفية والتهيئة الإقليمية، يجب أن يكون محل تضافر كل الجهود على مختلف المستويات ومحل تضامن لمختلف فعاليات المجتمع الريفي والحضري على السواء.

ويبقى من الضروري، إعادة توجيه البرامج التنموية على المستوى المحلي، لتحضير كل الأطراف ذات المصلحة من أجل التحكم في أدوات وأساليب المنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة، خاصة من ناحية رفع قدرة السكان على تنظيم أنفسهم والمبادرة لإقتراح المشاريع التنموية، للتكفل بقضايا تنمية الإقليم الذي ينتمون إليه ويشاركون في بنائه وتسييره، ما يفترض وجود قنوات إتصال تربط مختلف الفاعلين المحليين، لمباشرة عمليات الحوار والتفاوض الأساسية في جميع مراحل أية عملية تنموية لبناء وتنمية الإقليم.

ثالثا: المنهجية والأدوات العملية

يمثل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة، الإطار العملي والأداة الإستراتيجية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، حيث يتميز بالمرونة العالية التي تجعله يتلاءم أكثر مع تنوع واختلاف خصائص الأقاليم الريفية، كما تعبر الخطوات العملية لإقامته عن إتباع سياسة التجديد الريفي والزراعي للمنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة. في حين، أن التنفيذ الميداني للمشروع، يكشف الحاجة إلى تعزيز عمليات إقامته بآليات وأساليب أكثر فاعلية، خاصة في مجال تحفيز السكان للمشاركة والمساهمة في تحديد الإحتياجات والأولويات التنموية، إقتراح وصياغة العمليات والبرامج الموجهة للتكفل بمشاغلهم وتطلعاتهم، وهو ما يمكن أن يقدمه منهج سبل الإعاشة المستدامة، الذي

يمكننا من فهم تعقيد إستراتيجيات المعيشة وتنوع سبل الإعاشة في المناطق المهمشة، كما يتناول مشاكل الفقر والبطالة من زوايا غير المداخيل، الإستهلاك والعمل، ويضع في مركز التحليل كل إمكانيات الأفراد والعائلات، ثم يتم تحديد الإستراتيجيات التنموية التي تحدد سبل الإعاشة الواجب خلقها أو جمعها، ويضعها السكان موضع التنفيذ من أجل تغيير واقعهم المعاش. ما من شأنه كذلك، توضيح آثار السياسات، و مدى قدرة المؤسسات أو التشريعات على رفع أو تهديم قدرات السكان، نتيجة لتحويل نوع من الموجودات إلى نوع آخر، ويسمح كذلك بفهم أفضل للعلاقات بين الإستراتيجيات على المستوى الجزئي، والعمليات على المستوى الوسيط، والسياسات على المستوى الكلي.[122]

ومن أهم الأدوات العملية لمنهج سبل الإعاشة التي أثبتت التجربة نجاحها، المدارس الزراعية الميدانية لتدريب العائلات –خاصة النساء منهم– على التطبيقات الزراعية العلمية ميدانيا، حيث تعتبر هذه المدارس كأداة لتحفيز أصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة في المناطق الريفية، على الإبتكار والتعلم التجريبي عن طريق المشاركة.[123]

آفاق البحث

ما يمكن اعتباره من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، هو تأكيد التباعد وعدم التطابق بين المنهجية العلمية والإطار العملي لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة كأداة مفضلة ورئيسية لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وتحقيق أهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي، والطريقة الميدانية لإقامة المشروع على المستوى المحلي أو الإقليمي (بلدية برج الطهر بولاية جيجل)، ما يمثل انفصالا تاما لسياسة التنمية الريفية المستدامة عن مبادئها الأساسية لاسيما أسلوب المشاركة والمنهجية التصاعدية لمسار إتخاذ القرار، الإندماج القطاعي لعمليات وبرامج التنمية الريفية، الحوكمة المحلية للإقليم، الشراكة المحلية الفعالة والدور المتعدد الوظائف للزراعة...

هذا ما يمثل أفقا واقعيا لإستمرار هذا البحث، أين تصبح معرفة حقيقة هذا الانفصال إشكالية جديدة ينتهي إلى طرحها هذا البحث، يمكن تحليلها مستقبلا من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- على أي مستوى يبدأ ظهور الإختلال في تنفيذ سياسة التنمية الريفية المستدامة و لماذا؟
- هل يخفي انفصال سياسة التنمية الريفية عن مبادئها الأساسية أهدافا غير معلنة؟
- لماذا لم يتم تحضير مختلف الأطراف المعنية بسياسة التنمية الريفية المستدامة، لتمكينهم من التحكم في أساليب و تقنيات العمل الجديدة، خاصة الإدارة و التنظيمات المحلية؟
- لماذا لا توجد آليات عملية لمشاركة و مساهمة الكفاءات المحلية في برامج التنمية الريفية؟
- هل توجد أطراف معينة تستفيد من إستمرار تدهور الحالة التنموية في المناطق الريفية؟

[122]- Tahani Abdelhakim, 2007, Economie de développement rural, Op.cit, p110.

[123]- Stephen Sherwood, Jeffery Bentley, Katalysis : helping Andean farmers adapt to climate change, in Participatory Learning and action60, IIED, December 2009, p 65.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01

جدول تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة 2006/2002.

النوع	عدد الرؤوس				
	2002	2003	2004	2005	2006
الأبقار	1551568	1560545	1613700	1590249	1607890
الأغنام	17587742	17502740	18293300	18825141	19615730
الماعز	3280540	3324740	3450580	3626268	3754590
الإبل	249690	253050	273140	279004	286670
خلايا النحل	565686	718503	891497	916860	964026
دواجن اللحوم	70446099	71397402	76791654	77003400	154831000
دواجن البيض	17349263	16344580	17705702	14428000	17132011

المصدر: حسب معطيات تقرير وزارة الفلاحة حول حالة القطاع الزراعي سنة 2006.

جدول تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2006/2000.

الإنتاج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
لحوم حمراء(طن)	250000	259800	290762	300459	320000	301568	298554
لحوم بيضاء(طن)	198000	201000	150600	156800	170000	143578	241166
حليب (مليون لتر)	1550	1637	1544	1610	1915	2092	2244
عسل (طن)	1100	1600	1950	2051	2800	2666	2543
صوف(طن)	17462	18146	19752	19908	20000	25296	20357
بيض(مليون وحدة)	2020	2160	3220	3302	3629	3528	3570

المصدر: حسب معطيات تقرير وزارة الفلاحة حول حالة القطاع الزراعي سنة 2006.

جدول تطور مؤشرات مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2006/2000.

التعيين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة القيمة المضافة الزراعية في تكوين BIP (%)	8.4	9.7	9.3	9.7	8.4	6.9	7.6
نمو القيمة المضافة الزراعية (مليار دج)	322	411.5	415.1	496.3	511.7	524.2	547.7
تطور قيمة الإنتاج الزراعي(مليار دج)	359	421	419	529	624	647	668
نسبة نمو الإنتاج الزراعي(%)	-15.5	18.7	0.01	29	6.41	2.02	4.71

المصدر: حسب معطيات تقرير وزارة الفلاحة حول حالة القطاع الزراعي سنة 2006.

إستبيان تحقيق موجه لأصحاب المشاريع الزراعية

التحقيق الميداني الخاص بالعائلات المستفيدة في إطار المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر- و لاية جيجـــل.

- **بلديـــــــة بـــــرج ا لطهـــــــر**
- **مشتـــــــــــة:**
- **رقم التحقيـــق:**
- **تاريخ التحقيق:**

I- الحالة الاجتماعية و الاقتصادية للعائلة الزراعية:

01- صاحب المشروع الزراعي:

ا- السن : ☐ **ب- الجنس** **ذ** ☐ **أ** ☐ **ج- عدد أفراد العائلة** ☐ **د- المستوى الدراسي :**

- **إبتدائي** ☐
- **متوسط** ☐
- **ثانوي** ☐
- **جامعي** ☐
- **دون مستوى** ☐

02- التكوين :

زراعي ☐

آخـــر ☐

لا يوجد ☐

03- مصدر الدخل الأساسي :

العمل الزراعـــي ☐

عمل غير زراعي ☐

مصدر آخـــــر ☐

II- عائلة صاحب المشروع :

01- أفراد العائلة المتمدرسين :

العدد ☐

الابتدائي ☐

المتوسط ☐

الثانـوي ☐

الجامـعي ☐

02- أفراد العائلة العملين في المشروع الزراعي :

العدد الإجمالي ☐

عدد النســـاء ☐

عدد الرجـــال ☐

03- أفراد العائلة العاملين في قطاع آخر:

العـــــدد ☐

القطـــــاع ☐

مكان العمل ☐

04- أفراد العائلة المساعدين في العمل الزراعي :

العدد الإجمالي ☐

عدد النســـاء ☐

عدد الرجـــال ☐

05- أفراد العائلة العاطلين عن العمل :

العدد الإجمالي ☐ **عدد النساء** ☐ **عدد الرجـــال** ☐

III- عمل المرأة في المشروع الزراعي :

01- القيام بالنشاطات الزراعية **02 - مدة العمل في النشاطات الزراعية**

زراعـــــة الأرض	☐	عمل يومي بوقت كامل	☐
تربيـــة بالحيوانـــات	☐	عمل يومي بوقت جزئي	☐
تربية النحـــــــل	☐	عمل بوقت غير منتظم	☐
الـــــــــرعي	☐	عمل مـــــــوسمي	☐
نشاطات أخرى	☐		

03- القيام بالنشاطات الزراعية حسب مراحل الإنتاج04- مشاركة المرأة في نشاطات اجتماعية

تهيئـــــــة الأرض	☐	التظاهرات الثقافية المحلية	☐
الغرس و البـــــدر	☐	اللقاءات و الاجتمـــاعات	☐
السقـــــــــي	☐	نشاطات جمعية محليـــة	☐
الجنـــــــــي	☐	نشـــاطات أخـــــرى	☐
التحـــــــويل	☐		
التسويـــــــــق	☐		

IV- مستوى الولوج إلى الخدمات الأساسية:

المشتة أو القرية ☐ عـــــــدد العائـــلات ☐

01- نوعية السكـــــــن **02- نوعيـــة الطريـــق**

مسكـــــن حديـــــث	☐	طريق ولائـــــي	☐
مسكن حديث في طور الإنجاز	☐	طريق بلدي معبـــد	☐
مسكـــن قديـــم مـــرمم	☐	مسلك جبلي مهيـــأ	☐
مسكـــن قديـــم هـــش	☐	مسلك جبلي غير مهيأ	☐
		غير موجـــــود	☐

03- توفر الخدمات الصحية **04- توفر خدمات التعليم** **05- توفر خدمات الاتصال**

متوفرة و قريبة/ المسافة	☐	الطور الابتدائي	☐	شبكة الأنترناث	☐
متوفرة و بعيدة/ المسافة	☐	الطور المتوسط	☐	الهاتف الثابت	☐
غير متوفـــــــرة	☐	الطور الثانـوي	☐	الهاتف النقـال	☐

06- توفر خدمة النقل

توفر وسائل النقل العمومي ☐ **توفر وسائل النقل الخاص** ☐ **لا توجد** ☐

V- المشروع الزراعي

01- عمر المشروع الزراعي تاريخ بداية النشاط ☐ **غير محدد** ☐

02- المساحة الزراعية

مساحة مجزأة ☐ **مساحة غير مجزأة** ☐

عدد القطـــــــع ☐ **المساحة الإجمالية** ☐

المساحة الإجمالية ☐

03- ميل المساحة الزراعية

مستوية ☐ **مائلة** ☐ **شديدة الانحدار** ☐

04- طبيعة النشاط الزراعي

عدد الأشجـــــــار المثمـــــــرة ☐ **عدد رؤوس الأبقـــــــار** ☐

مساحة زراعـــــــــة الخـــــضر ☐ **عدد رؤوس الأغنام و الماعز** ☐

مساحة زراعة الحبوب و البقول الجافة ☐ **عدد الطيور المدجنـــــــة** ☐

نشاطـــــــــات أخـــرى ☐ **عدد خلايا النحـــــــــل** ☐

05- البنايات الزراعية بنايات تقليدية ☐

بنايات حديثة و مجهـــزة ☐ **بنايات حديثة غير مجهزة** ☐

المساحـــــــــــة ☐ **المساحـــــــــــة** ☐

06- طريقة التكفل بالحيوانات

الرعي الحر ☐ **داخلي** ☐ **مختلط** ☐

07- طبيعة ملكية المساحة الزراعية

وراثية ☐ **الشـــــراء** ☐ **الحيازة** ☐

الكراء ☐ **حق الاستغلال** ☐ **أخرى** ☐

VI- الاستفادة من الدعم الحكومي

01- الدعم في إطار PNDA- PNDAR

دعم الإنتاج الحيوانـــي ☐

غرس الأشجار المثمرة ☐

تربية النحـــــــــل ☐

تهيئة مصادر الميـــاه ☐

إنشاء بناءات زراعيـة ☐

شراء عتاد زراعـــي ☐

شراء مواد زراعيـــة ☐

دعم آخر ☐

02- الدعم في إطار PPDRI

شراء حيوانات و خلايا النحل ☐

شراء عتاد زراعـــــــي ☐

إنشاء بناءات زراعيـــــة ☐

تهيئة مصادر الميـــــاه ☐

غرس الأشجار المثمـــرة ☐

شراء مواد زراعيـــــة ☐

دعم آخـــر ☐

03- الإطار القانوني للدعم

عقـــــــد إداري ☐

دفتر شـــــــروط ☐

إلتزام أو تعهد مكتوب ☐

إطار آخـــــــر ☐

04- دعم السكن الريفي نعم ☐ لا ☐

05- قيمة المساهمة الشخصية

نسبة محـــــــددة ☐

حسب طبيعة المشروع ☐

بدون مساهمـــــة ☐

06- طريقة تمويل دعم المشروع الزراعي

قرض بنكي طويل الأجـــل ☐

قرض بنكي بنسبة فوائد ميسرة ☐

قرض بدون فوائـــــــد ☐

هبة ماليـــــــــــة ☐

شكل آخـــــــــــر ☐

VII- طرق الاتصال و الحصول على المعلومات الخاصة بدعم المشروع الزراعي

استدعـــــــــاء ☐ اتصال مباشـــر ☐ حضور ميداني ☐

وسائل الإعلام المحلية ☐ علاقات شخصية ☐ تبليـــــغ ☐

حضور اجتماعـــات ☐ طرق أخـــرى ☐

IIIV- الانتماء إلى تنظيم محلي

01- امتلاك بطاقة الفلاح ☐ **نعم** ☐ **تاريخ الحصول عليها** ☐

تعاونية زراعيـــــة ☐ **02- النشاط ضمن التنظيـــــــــــــم** ☐

جمعية محليـــــة ☐ **نشاطات تكوينيـــــــــــــــــة** ☐

تنظيم آخـــــــر ☐ **نشاطات تحسيسيـــــــــــــــة** ☐

لا يوجـــــــد ☐ **تثمين و نقل المعارف و المهـــــــارات** ☐

الاجتماع لدراسة المشاكل و الحلـــــول ☐

تمثيل التنظيم في اللقاءات و اللجان المختلطة ☐

نشاطات أخرى ☐

IX- المشاركة في مراحل إقامة المشاريع التنموية

01- التعبير عن الاحتياجات 02- تنفيذ المشـــــروع 03- تسيير و متابعة المشروع

طلب مكتـــوب ☐ **بصفة فرديـــــــــة** ☐ **إرسال البيانـــــات** ☐

تسجيـــــــل ☐ **في إطار تعاونية زراعية** ☐ **حضور ميداني منتظم** ☐

مقابلات ميدانية ☐ **في إطار جمعية محليـــة** ☐ **معاينة ميدانيـــــة** ☐

لقاءات جماعية ☐ **مرافقة إدارية و تقنيـــة** ☐ **حالات خاصـــــة** ☐

طرق أخرى ☐ **لا يوجـــــــــد** ☐

03- المشاركة في إنجاز المشاريع ذات النفع العام 04- المشاركة في نشاطات زراعية جماعية

فتح و صيانة المسالك الجبليـــــة ☐ **عمليات تهيئة الأراضي الزراعية** ☐

تهيئة مصادر الميـــــــــــاه ☐ **عمليات البذر و الغـــــــرس** ☐

تهيئة المساحات الغابية و الرعوية ☐ **عمليات الجنـــــــــــي** ☐

مشاريع أخرى ☐ **نشاطات أخرى** ☐

لا توجـــــــــــــــــد ☐ **لا توجـــــــــــــــــد** ☐

X- التقنيات الزراعية المستخدمة في المشروع الزراعي

01 - الوسائل و العتاد المستخدم

آلات زراعية خاصة ☐ **آلات زراعية عادية** ☐ **عمل يدوي تقليدي** ☐

02- نظام السقي

تقنيات حديثة ☐ أساليب مبتكرة اقتصادية ☐ أساليب تقليدية ☐

03- طرق تخصيب التربة

مخصبات كيميائيـــــــة ☐

مخصبات معدنيـــــــة ☐

مخصبات عضوية طبيعيـة ☐

استغلال الدورات الزراعية ☐

مختلطـــــــــــة ☐

لا توجـــــــــــد ☐

04- استعمال الأدوية الحيوانية

معاينة بيطري معتمـــد ☐

معاينة بيطري خـــاص ☐

استشارة بيطريـــــة ☐

بدون استشـــــارة ☐

غير مستعملـــــة ☐

05- استعمال الأدوية النباتية

مرافقة المصالح المختصة ☐

استشارة تقنية خاصـــة ☐

بدون استشـــــارة ☐

غير مستعملـــــة ☐

06- انتقاء الأنواع النباتية و الحيوانيـة

زراعة و تربية الأنواع الأصليـة ☐

زراعة و تربية الأنواع المحليـة ☐

زراعة و تربية الأنواع المحسنة ☐

دون انتقـــــــــــاء ☐

07- استعمال مواد النمو و التغذية الزراعية

الهرمونات الصناعية ☐

التغذية المركـــــزة ☐

التغذية الطبيعيـــة ☐

08- نظام التغذية الحيوانية

نظام غذائي مكثف ☐

نظام غذائي حـــر ☐

نظام غذائي مختلط ☐

09- مصادر الطاقة المستعملة في المشروع الزراعي

أحفورية ☐ كهربائية ☐ شمسية ☐ أخرى ☐

10- وسائل حماية المشروع الزراعي

تقنيات حديثة ☐ تقنيات مبتكرة محليا ☐

تقنيات و وسائل تقليدية ☐ غير موجودة ☐

XI- التقييم الاقتصادي للمشروع الزراعي

11- نوعية الإنتاج جيدة ☐ مقبولة ☐ رديئة ☐

12- مردودية الإنتاج عالية [ ] متوسطة [ ] منخفضة [ ]

13- قيمة الإنتـــاج الإنتاج النباتي [ ] الإنتاج الحيواني [ ]

14- تكلفة العمالـــة 15- قيمة الدخل العائلي 16- تصريف الإنتاج

العمال الدائميـــن [ ] الدخل الزراعـــي [ ] البيع في المشروع [ ]

العمال الموسميين [ ] الدخل غير الزراعي [ ] السوق المحلـــي [ ]

التكلفة الإجماليـة [ ] الدعم الحكومـــي [ ] البيع للوسطـــاء [ ]

الدخل الإجمالـــي [ ] سوق الجملـــة [ ]

17- طرق التسويق و الدعاية 18- أهمية النشاط الزراعي

المشاركة في المعارض و التظاهرات الاقتصادية [ ] المصدر الوحيد للدخـــل [ ]

المشاركة في حصص إعلاميـــــــــة [ ] مصدر إضافي للدخـــل [ ]

العلاقات الشخصيـــــــــــــة [ ] مصدر لتلبية الحاجات الغذائية [ ]

طرق أخـــــرى [ ] مصدر لاستثمار فائض الدخل [ ]

مصدر لتوفير فائض الدخـــل [ ]

XII- حماية البيئة و المحافظة على المحيط الطبيعي

01- المحافظة على الموارد الغابية 02- حماية التنوع البيولوجي

المشاركة في مشروع تنمـــوي [ ] المشاركة في مشروع تنمـــوي [ ]

المشاركة في برامج إدارة الغابات [ ] المشاركة في برامج إدارة الغابات [ ]

المشاركة في بارمج بحث علميـة [ ] المشاركة في بارمج بحث علمية [ ]

النشاط في جمعية محليـــــة [ ] النشاط في جمعية محليـــــة [ ]

النشاط في تعاونية زراعيـــة [ ] النشاط في تعاونية زراعيـــة [ ]

النشاط في تعاونية مهنيـــة [ ] النشاط في تعاونية مهنيـــة [ ]

مبادرات فرديـــــــــة [ ] مبادرات فرديـــــــــة [ ]

لا توجـــــــــــــد [ ] لا توجـــــــــــــد [ ]

03- حماية الأراضي الزراعية

التشجيـــر [ ] التسطيح [ ] تهيئة المجاري المائية [ ]

تقنيات حديثة [ ] تقنيات مبتكرة محليا [ ] لا توجـــد [ ]

04- تحسين و صيانة المناظر الطبيعية

المشاركة في مشروع تنمـــــوي		النشاط في تعاونية مهنيـــــــة	
المشاركة في برامج إدارة الغابات		النشاط في تعاونية زراعيـــــة	
المشاركة في بارمج بحث علميــة		مبادرات فرديـــــــــــــة	
النشاط في جمعية محليـــــــة		لا توجـــــــــــــــد	

XIII- مستقبل المشروع الزراعي

05- الارتباط بالأرض و النشاطات الزراعية

مصدر للثروة المادية	
مصدر للشغـــــــل	
مصدر للغـــــــذاء	
القوة و النفـــــــوذ	
قيمة غير ماديـــــة	
أسباب أخـــــــرى	

06- تنمية و تطوير المشروع

قيمة الاستثمار في 5 سنوات	
العمليات المخططة	
لا يوجد تخطيـــط	
غير ممكن حاليـــا	

07- العراقيل و الصعوبات

العزلة	نقص الخدمات	نقص مصادر المياه

08- التسويق

تكلفة النقل مرتفعـــة	
مشاكل التخزيـــــن	
عدم وجود سوق محلي	
أسباب أخرى	

09- الوسائل و العتاد الزراعي

تكلفة عالية	
غير ملائمة	
غير متوفرة	

10- الدعم الحكومي و تمويل المشاريع الزراعية

غير كافـــي	
غير ملائـــم	
غير عـــادل	
غير موجود	

11- تأثير الظروف الطبيعية

صعوبة الظروف المناخية	
صعوبة التضاريـــــــس	
تأثير التغيرات المناخيـــة	
اختلال التوازن البيئـــــي	
مشاكل أخرى	

الملحق رقم 03: إستبيان مقابلة موجه لمصلحة إدارة الغابات المختصة.

إستبيان مقابلة خاص بمختلف الفاعلين المحليين

على مستوى إقليم بلدية برج الطهر

المقابلة الميدانية الخاصة بمصلحة الغابات المختصة

رئيس محافظة الغابات لدائرة الطاهير

- **دائـــــرة الطاهيـــــــر**
- **بلديـــة بـــرج ا لطهـــر**
- **رقم التحقيـــق:**
- **تاريخ التحقيق:**

س 1: ما هو الإطار القانوني و التنظيمي الذي تتدخل ضمنه مصلحة الغابات المختصة في تصميم، تنفيذ، متابعة و تسيير ثم تقييم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة؟
س 2: هل توجد أطراف أخرى متدخلة في عملية إنشاء المشاريع الجوارية للتنمية الريفية على مستوى قطاع إختصاصكم؟
س 3: كيف يتم تنسيق تدخلات مختلف الأطراف المعنية بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية في مختلف المراحل السابقة الذكر مع مصالحكم؟
س 4: كم هي عدد المشاريع التي تدخلت مصالحكم في إنشائها على مستوى إختصاصكم؟
س 5: ما هي المشاريع التي تم إنشاؤها على مستوى بلدية برج الطهر؟
س 6: ماهي مختلف المراحل التي تمر بها عملية تصميم المشروع الجواري للتنمية الريفية؟
س 7: ما هي أهم العايير التي يتم على اساسها تصميم و صياغة المشروع الجواري للتنمية الريفية؟
1- المعايير الإقتصادية؟
2- المعايير الإجتماعية؟
3- المعايير البيئية؟
س 8: ما هي المعطيات التي تم التحصل عليها من خلال الدراسة الأولية التي قامت بها مصالحكم لإنشاء المشاريع الجوارية للتنمية الريفية ببلدية برج الطهر؟
س 9: ما هي النتائج المستخلصة من تحليل معطيات الدراسة الأولية ؟
س 10: كيف تم إستغلال هذه النتائج في عملية تصميم و صياغة المشاريع الجوارية المقامة في بلدية برج الطهر؟
س 11: ما هي الإحتياجات المعبر عنها من قبل السكان المعنيين بالمشروع الجواري للتنمية الريفية ببلدية برج الطهر؟
1- الإحتياجات الجماعية؟
2- الإحتياجات الفردية؟
س 12: ماهي الإحتياجات المعبر عنها من قبل السكان و التي تم التكفل بها أثناء تصميم المشروع الجواري للتنمية الريفية ببلدية برج الطهر؟
س 13: ما هي العمليات التي أشرفت عليها مصالحكم من أجل تحسيس، توعية و توجيه السكان بأهمية و أهداف المشروع الجواري للتنمية الريفية ببلدية برج الطهر؟
س 14: ما هي الإمكانيات، البشرية، المادية و التقنية التي سخرتها مصالحكم في عملية تصميم و صياغة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المقامة في بلدية برج الطهر؟
س 15: ما هي الأهداف المسطرة من خلال إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية ببلدية برج الطهر؟
1- الأهداف الإقتصادية؟
2- الأهداف الإجتماعية؟
3- الأهداف البيئية؟
س 16: ما هي المراحل التي مرت بها عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية ببلدية برج الطهر؟
س 17: ما هو مجال تدخل مصالحكم في عملية تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية ببلدية بر ج الطهر؟

س 18: كيف يتم تنسيق عمليات تنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية مع مختلف الفاعلين الإقليميين؟

1- السكان المعنيين بالمشروع؟
2- المصالح الفلاحية؟
3- الإدارة المحلية؟
4- الجمعيات المحلية؟
6- التعاونيات المهنية؟
7- الخواص و المؤسسات العمومية؟
8- وسائل الإعلام المحلية و الوطنية؟
9- الجامعة و معاهد البحث العلمي؟

س 19: ما هي الطرق الإدارية و الفنية المتبعة في إنشاء و تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية؟

س 20: هل توجد أساليب إدارية محددة تتبعها مصالحكم في إنشاء و صياغة و تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية خاصة بواقع المناطق الجبلية؟

1- أساليب التخطيط
2- أساليب التنظيم
3- أساليب توزيع الموارد
4- أساليب أخرى

س 21: ما هي الخطوات المتبعة لتنفيذ المشروع الجواري للتنمية الريفية؟

س 22 : ما هو الإطار القانوني و التنظيمي الذي يحدد مسؤولية مصالحكم في عملية تسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية؟

س 23: ما هي الآليات التي تمكن مصالحكم من التدخل في تسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية ؟

س 24: ما هي الطرق و الوسائل المتاحة لديكم من أجل جمع و تحليل المعطيات المتعلقة بتقدم تنفيد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية و تطورها الكمي و النوعي؟

س 25: ما هي الأساليب التي تمكن مصالحكم من تقييم النتائج المحققة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية مقارنة بالأهداف المسطرة؟

س 26: ما هو تقييمكم لاستجابة السكان و تعاونهم مع مصالحكم في مجال إقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية؟

س 27: ما هو تقييمكم لتدخل الفاعلين المحليين في مختلف العمليات المرتبطة بإقامة المشاريع الجوارية على مستو ى بلدية برج الطهر؟

1- تدخل المصالح الفلاحية المختصة؟
2- تدخل الإدارة المحلية؟
3- تدخل الجمعيات و التنظيمات التقليدية المحلية؟
4- تدخل التنظيمات المهنية و الحرفية؟
5- تدخل الخواص و المؤسسات العمومية؟
6- تدخل وسائل الإعلام المحلية؟
7- الجامعة و معاهد البحث العلمي؟

8- أطراف أخرى؟

س 28: ما هو تقييمكم لمساهمة السكان ببلدية برج الطهر في مجال تثمين و المحافظة على الموارد الطبيعية؟

س 29: ما هي الآليات المتاحة لديكم و التي تمكنكم من المساهمة في تحديد النقائص المتعلقة بفعالية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كأداة لتطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة و تداركها مستقبلا؟

س 30: ما هي أهم العراقيل و الصعوبات التي تتلقاها مصالحكم أثناء القيام بمختلف العمليات المتعلقة بإقامة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية؟

س 31: ما هي الاقتراحات التي تقدمونها بصفتكم فاعل أساسي و ميداني للمساهمة في رفع فاعلية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية؟

الملحق رقم 04: إستبيان مقابلة موجه لممثل الإدارة المحلية.

إستبيان مقابلة خاص بمختلف الفاعلين المحليين
على مستوى إقليم بلدية يرج الطهر

المقابلة الميدانية الخاصة بممثل الإدارة المحلية
رئيس المجلس الشعبي البلدي

- **دائـــــرة الطاهيـــــــر**
- **بلديـــة بـــرج ا لطهـــر**
- **رقم التحقيـــق:**
- **تاريخ التحقيق:**

I- معطيات عامة حول بلدية برج الطهر

س 1: ما هي أهم المميزات و العناصر التي يمكنكم الإعتماد عليها في إعطاء صورة شاملة عن بلدية برج الطهر و كيف يمنكم وصف هذه الصورة حاليا؟

س 2: ما هي قطاعات النشاط الإقتصادي الأساسية في بلدية برج الطهر؟

س 3: ما هي الموارد الأساسية التي تعتمد عليها البلدية من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للسكان؟

س 4: ما هو في رأيكم أهم مخزون حيوي تتمتع به بلدية برج الطهر و يمكن أن يشكل محورا إستراتيجيا في تنمية البلدية؟

س 5: ما هو المستوى الحالي لإشباع الحاجيات الأساسية لسكان البلدية خاصة في مجال فك العزلة، السكن، الصحة، مياه الشرب، الطاقة...

س 6: ما هي المعايير و الأساليب التي تعتمدون عليها لتحديد الإحتياجات الأساسية للسكان في مجال الخدمات العمومية ؟

س 7: ما هي الهياكل و التنظيمات الإجتماعية الأساسية المؤطرة لسكان البلدية و يمكن أن تلعب دورا محوريا في عملية التنمية؟

س 8: هل توجد إنشغالات بيئية محددة على مستوى بلدية برج الطهر و كيف يتم إعتبارها ضمن البرامج التنموية؟

س 9: من هم أهم الفاعلين على مستوى البلدية و ما هي طبيعة العلاقات التي تحكم تعامل الإدارة المحلية مع كل طرف؟

س 10: منهم الشركاء الأساسيين للإدارة المحلية في بلدية برج الطهر و كيف يتم تنسيق الأدوار و التدخل في تخطيط و تنفيذ عمليات و برامج التنمية؟

س 11: هل يوجد على مستوى بلدية برج الطهر إطار تنظيمي معين يتم ضمنه العمل على مناقشة و دراسة القضايا التنموية بين مختلف الفاعلين المحليين؟

س 12: ما هي الأدوات التنموية القانونية، المؤسساتية و التنظيمية التي تعتمد عليها البلدية في تخطيط و تنفيذ المشاريع التنموية؟

س 13: ما هي المحاور الأساسية التي ترتكز عليها الإدارة المحلية في تخطيط العمليات و البرامج التنموية على مستوى بلدية برج الطهر؟

س 14: ما هي التحديات التي تواجهها الإدارة المحلية من أجل تحقيق الأهداف التنموية المسطرة في بلدية برج الطهر؟

س 15: ما هو الرهان الأساسي الذي تسعى الإدارة المحلية لكسبه من أجل خلق حركية تنموية شاملة في بلدية برج الطهر؟

س 16: كيف تعمل الإدارة المحلية لتوجيه جهودها و حشد إمكانياتها و التنسيق مع مختلف الشركاء لتحقيق الأهداف التنموية المسطرة؟

II- المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة

س 1: ما هو الإطار القانوني و التنظيمي الذي تتدخل ضمنه الإدارة المحلية في تصميم، تنفيذ، متابعة و تسيير ثم تقييم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة؟

س 2: من هي الأطراف المتدخلة في عملية إنشاء المشاريع الجوارية للتنمية الريفية على مستوى بلدية برج الطهر؟

س 3: كيف يتم تنسيق تدخلات مختلف الأطراف المعنية بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية في مختلف المراحل السابقة الذكر مع الإدارة المحلية؟

س 4: هل تمت إقامة مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر بمبادرة من الإدارة المحلية؟

س 5: هل يوجد توجه للإدارة المحلية من أجل إعتماد المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة كأداة تخطيط أساسية لمختلف العمليات التنموية في بلدية برج الطهر ؟

س 6: كيف تعمل الإدارة المحلية من أجل تعبئة و حشد مختلف الفاعلين المحليين للإنخراط و المشاركة في مختلف مراحل إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ؟

س 7: ما هي الجهود التي تبدلها الإدارة المحلية من أجل توعية و تحسيس سكان بلدية برج الطهر بأهمية المشاركة و المساهمة في مختلف مراحل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ؟

س 8: ما هي الأساليب التي تعتمد عليها الإدارة المحلية من أجل التواصل، الحوار و بناء علاقات ثقة و تعاون مع مختلف الأطراف الفاعلة على مستوى البلدية ؟

س 9: هل شاركت الإدارة المحلية في إنجاز الدراسات الضرورية لتحديد الإحتياجات الحقيقية للسكان في بلدية برج الطهر و التكفل بها ضمن أولويات المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة؟

س 10: ما هي الإحتياجات المعبر عنها من قبل السكان المعنيين بالمشروع الجواري للتنمية الريفية ببلدية برج الطهر؟

1- الإحتياجات الجماعية؟

2- الإحتياجات الفردية؟

س 11: ما هي الإحتياجات المعبر عنها من قبل السكان و التي تم التكفل بها أثناء تصميم المشروع الجواري للتنمية الريفية ببلدية برج الطهر؟

س 12: ما هي الإمكانيات، البشرية، المادية و التقنية التي سخرتها مصالحكم في عملية تصميم و صياغة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المقامة في بلدية برج الطهر ؟

س 13: ما هو الإطار القانوني و التنظيمي الذي يحدد مسؤولية مصالحكم في عملية تسيير و متابعة المشروع الجواري للتنمية الريفية؟

س 14:ما هي الأهداف المسطرة من خلال إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية ببلدية برج الطهر؟

1- الأهداف الإقتصادية؟

2- الأهداف الإجتماعية؟

3- الأهداف البيئية؟

س 15: ما هي الطرق و الوسائل المتاحة لديكم من أجل جمع و تحليل المعطيات المتعلقة بتقدم تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية و تطورها الكمي و النوعي؟

س 16: ما هي الأساليب التي تمكن مصالحكم من تقييم النتائج المحققة في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية مقارنة بالأهداف المسطرة؟

س 17: ما هي الصعوبات و العراقيل التي تواجه الإدارة المحلية في مختلف مراحل المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة؟

س 18: ما هو تقييمكم لتدخل الفاعلين المحليين في مختلف العمليات المرتبطة بإقامة المشاريع الجوارية على مستو ى بلدية برج الطهر؟

س 19: ما هي الآليات المتاحة لديكم و التي تمكنكم من المساهمة في تحديد النقائص المتعلقة بفعالية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية كأداة لتطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة و تداركها مستقبلا؟

س 20: ما هي الاقتراحات التي تقدمونها بصفتكم فاعل أساسي و ميداني للمساهمة في رفع فاعلية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية؟

الفهـــارس

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	نسب توزيع المشاريع الزراعية حسب الحجم والمساحة الزراعية	44
02	توزيع المشاريع الزراعية حسب الطبيعة القانونية للمشروع	44
03	توزيع المشاريع الزراعية حسب طبيعة ملكية الأراضي الزراعية	45
04	توزيع المشاريع والمساحات الزراعية حسب طبيعة المنتجات الزراعية	45
05	النموذج الجديد لسياسات التنمية الريفية	62
06	نوعية السكن العائلي	114
07	توزيع أصحاب المشاريع الزراعية حسب الفئات العمرية	115
08	المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع الزراعية	116
09	تاريخ بداية النشاط الزراعي	118
10	إمتلاك بطاقة الفلاح	119
11	مواصلة النشاط في المجال الزراعي	119
12	تعدد نشاطات صاحب المشروع الزراعي	121
13	الحالة العائلية لصاحب المشروع	122
14	عدد أفراد عائلة صاحب المشروع المتمدرسين	122
15	عدد أفراد العائلة العاملين في المشروع الزراعي	123
16	عدد أفراد العائلة المساعدين في المشروع الزراعي	124
17	عدد أفراد العائلة العاملين في قطاعات أخرى	125
18	عدد أفراد العائلة البطالين	126
19	المساحة الزراعية المستغلة (S A U).	128
20	مساحة المباني الزراعية (تربية الحيوانات).	129
21	الصحة الحيوانية	130
22	الصحة النباتية	132
23	نوعية المنتجات الزراعية	133
24	مستوى مردودية عوامل الإنتاج	134
25	التنفيذ الميداني للمشروع لجواري للتنمية الريفية المندمجة	156

فهرس الرسومات البيانية

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	توزيع المساحة الزراعية حسب طبيعة المنتجات الزراعية	46
02	تطور الثروة الحيوانية خلال الفترة 2002- 2006	47

03	تطور عدد خلايا النحل خلال الفترة 2002- 2006	47
04	تطور عدد دواجن إنتاج اللحم والبيض خلال الفترة 2002- 2006	48
05	تطور إنتاج اللحوم خلال الفترة 2000- 2006	48
06	تطور إنتاج الصوف خلال الفترة 2000- 2006	49
07	تطور إنتاج العسل خلال الفترة 2000- 2006	49
08	تطور إنتاج الحليب والبيض خلال الفترة 2000- 2006	50
09	تطور الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة الزراعية خلال الفترة 2000- 2006	50
10	نسبة نمو الإنتاج ونسبة القيمة المضافة الزراعية في تكوين PIB	51
11	نوعية السكن العائلي لصاحب المشروع الزراعي.	114
12	توزيع أصحاب المشاريع الزراعية حسب الفئات العمرية	115
13	المستوى التعليمي لأصحاب المشاريع الزراعية	117
14	تخطيط عمليات تنمية المشروع الزراعي	120
15	تعدد نشاطات أصحاب المشاريع الزراعية	121
16	عدد أفراد عائلة صاحب المشروع المتمدرسين	122
17	عدد أفراد العائلة العاملين في المشروع الزراعي	123
18	عدد أفراد العائلة المساعدين في العمل الزراعي	124
19	مكان عمل أفراد عائلة صاحب المشروع الزراعي	126
20	المساحة الزراعية المستغلة وعدد القطع الأرضية	128
21	مساحة البنايات الزراعية ومعدل عدد حيوانات القطيع	129
22	التكفل بالصحة الحيوانية في المشروع الزراعي	131
23	التكفل بالصحة النباتية في المشروع الزراعي	132
24	نوعية المنتجات الزراعية	134
25	مستوى مردودية عوامل الإنتاج الزراعي	134

فهرس الخرائـــط

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	خريطة التضاريس في الجزائر	16

فهرس المخططـــات

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
01	مخطط تسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	148

فهــرس الملاحــق

الرقم	العنـــــــــــــوان	الصفحة
01	الملحق رقم 01 : الجداول	167
02	الملحق رقم 02 : إستبيان تحقيق موجه لأصحاب المشاريع الزراعية	169
03	الملحق رقم 03 : إستبيان مقابلة موجه لمصلحة إدارة الغابات المختصة.	178
04	الملحق رقم 04 : إستبيان مقابلة موجه لممثل الإدارة المحلية.	182

قامــوس المصطلحــات

المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
CNUED	مؤتمر الأمم المتحدة من أجل البيئة و التنمية
ECOSOC	اللجنة الإقتصادية و الإجتماعية للأمم المتحدة
FAO	منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية
FDRMVTC	صندوق التنمية الريفية و تثمين الأراضي عن طريق التنازل
GQDER	مجموعات المرافقة للتنمية الريفية
OMC	المنظمة العالمية للتجارة
PCD	برنامج التنمية البلدية
PIB	الناتج الداخلي (المحلي) الخام
PNDA	البرنامج الوطني للتنمية الزراعية
PNDAR	البرنامج الوطني للتنمية الزراعية و الريفية
PNUE	برنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة
PPDRI	المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة
SAU	المساحة الزراعية المستغلة
SNDRD	الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة
WCMC	اللجنة العالمية للمحافظة على المناطق الجبلية

قائمة المراجع

قائمـــة المراجـــع

1.Abdelhakim Tahani,(2006), Nouveaux paradigmes et grandes questions d'avenir pour le développement rural en Méditerranée, option Méditerranéennes, sér.A/n71, CIHAM, p195-196. [consulté en ligne en avril 2010] sur http://news.reseau-concept.net/images/ciheam/client/NAN10.pdf.

2.Abdelhakim Tahani, (2007), Economie de développement rural, CIHEAM- IAMM, cours préparés dans le cadre du projet FOPMder, p 105. [consulté en ligne] disponible sur : http://formder.iamm.fr.ressources/cours/economie dvpmtrural.pdf.

3.Agence Algérienne de promotion du commerce extérieur, revue de l'agence, [consultée en ligne en décembre 2010] sur http:// www.minicommerce.gov.dz.

4.Algérie, ministère de l'agriculture et développement rural, (2003), recensement générale de l'agriculture : rapport générale des résultats définitifs.

5.Algérie, ministre de l agriculture et de développement rural, (2004), stratégie nationale de développement rural durable.

6.Algérie, (2011), décret exécutif n° 11-08 du 13 janvier 2011, journal officiel №3, du 16 janvier 2011.

7.Algérie, ministère de l'environnement et aménagement de territoire et de tourisme, (2004), Journal officiel № 41 10 du 27 juin 2004.

8.Algérie, ministère de l'agriculture et développement rural,(2006), rapport sur la situation du secteur agricole.

9.Algérie, office national des statistiques, [consulte en ligne en mars 2010] sur http://www.ons.dz/-Demographie-.html.

10.Annie Villeneuve, Patrice Talla et Mekouar Mohamed, (2002), Le cadre juridique de l'aménagement durable de la montagne : un aperçu des instruments propres à la montagne, unasylva №208, FAO, Rome.[consulté en ligne en janvier 2010] www.fao.org/document.

11.Badrani Slimane,(2008), Algérie : l'agriculture, l'agro-alimentaire, la pêche et le développement rural, CIHEAM, option méditerranée, p 42-43.

12.Benbekhti Omar, (2004), la stratégie sociale de développement rural : introduction aux méthodes de l'approche participative,(DAR ELGHARB, Oran).

13.Benbekhti Omar, Saifi Ahmed et Benziane Boualem ,(2006), Algérie : dela réforme agraire au développement rural, évolution des interventions enmilieu rural, conférence internationale sur la réforme agraire et le développement rural, 7-10 mars 2006, Porto Alegre, Brésil.

14.Bessaoud Omar, (2006), la stratégie de développement rural en Algérie, CIHEAM, option méditerranéennes, série A, № 71.

15.Bessaoud Omar, (2008), les territoires ruraux en méditerranée : des territoires construits au nord aux territoires vécus au sud, FSEG, université de Tlemcen-Algérie, les cahiers du MECAS, № 4, Décembre 2008.

16.Bessaoud Omar, Etienne Montaigne,(2009), quelles réponses au mal développement agricole ?, analyse des politiques agricoles et rurales passées et présentes, CIHEAM-IAMM, Options Méditerranéennes, série B, №64.

17.Bessaoud Omar, Michel Petit,(2009), Mediterranean rural territories, New Medit du 01/09/2009, vol 8 n° 3.

18.Circonscription des forêts de TAHER, (2009), état des pistes, Daïra de TAHER, Wilaya de Jijel, Algérie.

19.Conseil de l'organisation mondiale pour l'agriculture et l'alimentation (FAO), (2004), Rapport intérimaire sur l'année internationale de la montagne №CL123 INF 15, Rome. [consulté en ligne en mars 2010] sur http://www.fao.org/DOCREP/MEETING/005/Y6633f.HTM.

20.Direction de la planification et d'aménagement de territoire, (2010),schéma d'aménagement de territoire de wilaya, wilaya de Jijel, Algérie.

21.DJENANE Abdel-Madjid, (2004), contraintes et efforts de construction des territoires ruraux en Algérie. séminaire du RAFAC , du 1 au5/09/2004, Volos.

22.DJENANE Abdel-Madjid, (2008), les zones de montagne de L'ALGERIE du nord et perspective de développement, MADR, direction de développement agricole dans les zones arides et semi-arides, Algérie.

23.Euromontana, (2004), produits agroalimentaires de montagne en Europe : Réglementations existantes et exemples de marques pertinentes pour le promotion, p12. [consulté en ligne en janvier 2010] sur www.mountainproducts-europe.org/.../conclu_web_fr.pdf.

24.Euromontana, (2009), Le bonus montagne de l'Europe : comment les communautés des montagnes et la gestion des terres fournissent des externalités positives et les politiques et opportunités associées, conférence d'Arantzazu 14-16 Octobre 2009, p3-4. [consulté en ligne en mars 2010] sur http://www.euromontana.org/Doc/events/divers_seminaires_2009/Positive_externalities_14_16-10-2009/Memorandum_FR_final.pdf.

25.FAO, (2007), projet pour une agriculture et un développement durable enrégions de montagne : rapport sur les principales leçons tirées et recommandations dans les zones de montagne méditerranéennes.

26.FAO, (2008), rapport d'investissement par pays, conférence sur : l'eau pour l'agriculture et l'énergie en Afrique : les défis du changement climatique, Syrte, Jamahiriya Arabe libyenne.

27.Ferroukhi Sid Ahmed, Benterki. N et Ramdane. M, (2003), le développement rural durable : expérience et perspectives dans les pays en transition : le cas de l'Algérie, CIHEAM-IAMM, option méditerranéennes, série A, № 54.

28.FMI, (2009), rapport sur l'économie nationale n 09/118, p3. [consulte en ligne] sur http// :www.fmi.org.

29.Godard Alain, Tabeaud Martine, (2004), les climats : mécanismes et répartitions, Armand Colin, Paris.

30.Hamanta R. Mishra, (2002), Les montagnes du monde en développement : Des poches de pauvreté ou des pics de prospérité, unasylva № 208. [Consulté en ligne en janvier 2010] sur http// : www.fao.org/document.

31.INRAA, Comité scientifique des Assises, (2007), les zones de montages, 22 décembre 2007. [Consulté en ligne en avril 2010]surhttp// : www.inraa.dz**.**

32.IUCN, (2004), Rapport du congrès mondial de la nature : Partenariat pour les montagnes méditerranéennes, Bangkok, Thaïlande. [consulté en ligne en février 2010] sur http:www.iucn.org/ressources/inde.

33.Jacques Diouf, (2002), ensemble nous pourrons soulever des montagnes, unasylva №208, FAO, Rome. [consulté en ligne en janvier 2010] sur
http://www.fao.org/docrep/004/y3549f/y3549f00.htm

34.Kirat Souhila, (2007), Les conditions d'émergence d'un système d'élevage spécialisé en engraissement et ses Conséquences sur la redynamisation de l'exploitation agricole et sur la filière des viandes rouges bovines : cas de wilaya de Jijel en Algérie, CIHEAM-IAMM, Master of science IAMM, série Thèse et Masters, n° 88.

35.L'AAMC, Le projet d'appui aux communautés de base pour le développement durable dans la région du Mont Chenoua. [Consulté en ligne en février 2010] sur http://www.althtudecommunication.com/chenoua/projet

36.Maharaj Muthoo, (2002), Écosystèmes de montagne et leur mise en valeur, unasylva №208. [Consulté en ligne en janvier 2010] sur http:// www.fao.org/document.

37.Martin F. Price et Bruno Messerli, (2002), Promouvoir la mise en valeur durable des montagnes : de rio l'année internationale de la montagne et au-delà, unasylva № 208, FAO, Rome.[consulté en ligne en janvier 2010] sur http:// www.fao.org/document.

38.Mediterra2009, Repenser le développement rural en Méditerranée, CHEAM et Plan Bleu, Presses de sciences Po,(2009), Paris.

39.MOHAMMEDI Salah, (2006), politiques de développement rural durable en Méditerranée dans le cadre de la politique de voisinage de l'union européenne 2007-2013 :la politique du renouveau rural en Algérie, séminaire internationale , Caire, Egypte.

40.Naili Mohamed, (2009), évolution et adaptation nécessaire du secteur agricole en Algérie, les notes d'analyse du CHEAM, № 52.

41.OECD, (2006), the new rural paradigm : policies and governance.

42.ONU, (2007), Développement durable des régions montagneuses, Rapport du secrétaire générale № A/62/292.[consulté en ligne] disponible sur http://www.fao.org/sard/fr/sardm/news/1240/2684/3075/index.html

43.Peter H. Roven, (2002), AAAS Atlas of population and environnement, série 2002, university of California. [consulté en ligne en janvier 2010] sur http://atlas.aaas.org/index.php?sub=foreword

44.Roose.E.J, (1992), Contraintes et espoirs de développement d'une agriculture durable en montagnes Tropicals, Bull. Réseau Erosion n°12,ORSTOM, Montpellier, France, p13. [consulté en ligne en avril 2010] sur www.horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins.../36045.pdf**.**

45.Salhi Zoubir, (2003), Les zones de montagne en Algérie : situation, contraintes et possibilités de mise en valeur, p2-3-4.[consulté en ligne en février 2010] sur http://www.medforum.org/documents/art01.pdf.

46. Salhi Zoubi, (2006), problématique de développement rural : cas des zones de montagne, p5-6-7-8.[consulté en ligne en avril 2010] sur www.fao.org/.../PROBLEMATIQUEDEDEVELOPPEMENTALGERIA.pdf.

47.Stephen Sherwood, Jeffery Bentley,(2009), Katalysis : helping Andean farmers adapt to climate change, in Participatory Learning and action60, IIED, décembre 2009.

48.Subdivision agricole de CHEKFA, (2010), fiche signalétique : commune de BORDJ THER, Daïra de CHEKFA, Wilaya de Jijel, Algérie.

49.wilaya de Jijel,(2010), monographie de Jijel, Algérie.

50.Winifred L. Mitchell et Paul F. Brown, (2002), les populations de montagne-adaptation et persistance d'une culture à l'aube d'un nouveau siècle, unasylva № 208. [Consulté en ligne en janvier 2010] sur http//: www.fao.org/document.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــوان	رقم الصفحة
المقدمة	أ- ز
الفصل الأول: مميزات وخصوصية المناطق الجبلية التنموية و دور المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في تفعيل الحركية التنموية في هذه المناطق	01
تمهيد	01
I- أهمية ومميزات المناطق الجبلية	02
1- تحديد مفهوم المناطق الجبلية	03
1- 1- معايير تحديد الأقاليم الجبلية	03
أ- المعوقات الطبيعية	04
ب- المعوقات الإجتماعية و الإقتصادية	05
ج- درجة التدهور البيئي	05
1- 2- تعريف المناطق الجبلية	05
أ- تعريف المناطق الجبلية في الإتحاد الأوروبي	05
ب- تعريف اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية للاتحاد الأوروبي	06
ج- تعريف المناطق الجبلية في الجزائر	06
1- 3- الجهود العالمية لحماية المناطق الجبلية	07
2- المميزات البيئية والطبيعية للمناطق الجبلية في الجزائر	09
2- 1- الأنظمة البيئية الجبلية	10
2- 2-التنوع البيولوجي في المناطق الجبلية	10
3- المميزات الاقتصادية و الاجتماعية	11
3- 1- الطبيعة المجتمعية في المناطق الجبلية	11
3- 2- هيمنة النشاطات الزراعية وتعدد فرص إقامة نشاطات اقتصادية متنوعة بالمناطق الجبلية	12
II- الخصوصية التنموية للمناطق الجبلية في الجزائر	13
1- الحالة العامة للمحيط الجبلي	13
1- 1- خارطة المناطق الجبلية في الجزائر	14
1- 2- التدهور الخطير للموارد الطبيعية و هشاشة الأنظمة البيئية الجبلية	16
1- 3- الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية الصعبة في المناطق الجبلية	17
2- عوائق التنمية في المناطق الجبلية	17
2- 1- المعوقات الطبيعية	18
2- 2- المعوقات الاقتصادية	18
2- 3- الأنظمة الاجتماعية السائدة في المناطق الجبلية	16
2- 4- السياسات التنموية و القصور المؤسساتي	19

3- الرهانات التنموية في المناطق الجبلية	21
3- 1- إعادة إحياء المناطق الجبلية	22
3- 2- الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية	22
3- 3- إنشاء هيكلة متكاملة للنشاطات الاقتصادية	23
3- 4- ترشيد الإدارة المحلية و تفعيل دور سكان المناطق الجبلية	24
3- 5- ترقية دور المرأة الريفية في تحقيق التنمية في المناطق الجبلية	26
III- المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة و دورها في تفعيل الحركية التنموية في المناطق الجبلية	27
1- خصائص الزراعات الجبلية	28
1- 1- الأصلية و النوعية البيولوجية للمنتجات الزراعية الجبلية	28
1- 2- التنوع و جودة المنتجات في المناطق الجبلية	30
2- طبيعة المشاريع الزراعية الجبلية و مميزاتها	31
2- 1- هيمنة المشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة	32
2- 2- أنظمة الإنتاج، تقليدية و معاشيه	33
3- الدور المتعدد الوظائف للمشاريع الزراعية الصغيرة والمصغرة في المناطق الجبلية	34
3- 1- الوظيفة الاقتصادية	35
3- 2- الوظيفة الاجتماعية	36
3- 3- الوظيفة البيئية	37
خاتمة الفصل الأول	39
الفصل الثاني: مكانة الزراعة الجبلية في ظل تطور سياسة التنمية الزراعية والريفية في الجزائر	41
تمهيد	41
I- أهمية القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الخام وتنويع الاقتصاد الوطني	42
1- التعريف بالجزائر	42
2- مميزات الاقتصاد الوطني	42
3- حالة القطاع الزراعي	43
3- 1- هيكلة أنظمة الإنتاج الزراعي	43
أ- تقسيم المشاريع الزراعية حسب الحجم	43
ب- تقسيم المشاريع الزراعية حسب الطبيعة القانونية	44
ج- تقسيم المشاريع الزراعية حسب طبيعة ملكية الأراضي الزراعية	44
3- 2- تطور الإنتاج الزراعي	45
أ- الإنتاج النباتي	45
ب- الإنتاج الحيواني	46
3- 3- مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الخام	50
4- إمكانيات القطاع الزراعي في تنويع الاقتصاد الوطني	51
II- مراحل تطور سياسة التنمية الزراعية و الريفية في الجزائر	54
1- مرحلة أفضلية الجانب الاجتماعي	54

2- مرحلة الثورة الزراعية	55
3- مرحلة تحرير و تحسين الأداء الزراعي	55
4- مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني	55
5- مرحلة تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية	65
III- الصيغ الجديدة لسياسات التنمية الزراعية و الريفية وتحول طرق التدخل الحكومي	57
1- السياق العام لبروز سياسات جديدة للتنمية الزراعية و الريفية	58
1- 1- تقييم نمو القطاع الزراعي على أساس ما تقدمه الزراعة في مجال التنمية البشرية للسكان في الأرياف	59
1- 2- التوازن بين المحيط الريفي و الحضري	60
1- 3- التوازن بين تجدد الموارد الطبيعية و نمط إستغلالها	60
1- 4- التوازن بين الطلب الإجتماعي و الأطر الريفية	60
2- العوامل المؤثرة في صياغة سياسات التنمية الزراعية و الريفية الجديدة	61
2- 1- التركيز على الخدمات التي توفرها المناطق الريفية	61
2- 2- إصلاح السياسات الزراعية	61
2- 3- اللامركزية و التحول إلى السياسات الإقليمية	61
2- 4- خصائص النموذج الجديد لسياسات التنمية الريفية	62
3- محاور تنسيق عمليات التدخل الحكومي ضمن النموذج الجديد لسياسات التنمية الزراعية والريفية	62
3- 1- الحكومة المركزية	62
3- 2- الإدارة المحلية	63
3- 3- التنسيق العمودي	63
4- البرنامج الوطني للتنمية الزراعية و الريفية	63
4- 1- أهداف البرنامج الوطني للتنمية الزراعية و الريفية	64
5- الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	65
5- 1- أهداف الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	66
5- 2- رهانات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	67
5- 3- محاور الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	67
أ- تأسيس شراكة محلية و إندماج قطاعي على مستوى الأقاليم الريفية	68
ب- ترقية النشاطات الإقتصادية و خلق نشاطات جديدة	68
ج- التثمين المتوازن و التسيير المستدام لموارد الأقاليم الريفية	69
د- التآزر الإقتصادي و الإجتماعي و تنسيق عمليات التنمية	70
5- 4- أدوات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة	70
6- سياسة التجديد الريفي و الزراعي	71
6- 1- أهداف سياسة التجديد الريفي والزراعي	72
6- 2- تنفيذ سياسة التجديد الريفي و الزراعي	73
IV- تقييم دور سياسات التنمية الزراعية و الريفية في تنمية الزراعة الجبلية	73

1- الإندماج و التكامل القطاعي	74
2- التأطير المؤسساتي	75
3- البرامج و العمليات التنموية	75
خاتمة الفصل الثاني	78
الفصل الثالث: دراسة حالة مجموعة من المشاريع الزراعية الصغيرة و المصغرة في بلدية برج الطهر الجبلية بولاية جيجل	80
I- السياق المحلي للدراسة الميدانية	80
1- التعريف ببلدية برج الطهر	81
2- الموقع الجغرافي	81
3- التضاريس	81
4- المناخ	82
5- الخصائص الإجتماعية و الإقتصادية	82
5- 1- السكان	82
5- 2- السكن	82
5- 3- الشغل	83
5- 4- الطرق	83
5- 5- شبكات ربط مياه الشرب و الصرف الصحي	83
5- 6- الهياكل التعليمية و الصحية	84
6- الموارد الطبيعية	84
6- 1- الأراضي	84
6- 2- الغابات	85
6- 3- المياه	85
7- الزراعة	85
7- 1- الهياكل الزراعية	86
7- 2- الإنتاج النباتي	86
7- 3- الإنتاج الحيواني	86
II- المعاينة، الإشكالية والفرضيات	86
1- خصوصية المنطقة الجبلية	86
2- العوامل الإقتصادية، الإجتماعية و البيئية	87
2- 1- العوامل الإقتصادية	87
2- 2- العوامل الإجتماعية	89
2- 3- العوامل البيئية	90
3- العوامل الإقتصادية الخارجية	91
4- سياسة التنمية الزراعية و الريفية	92
5- السياسة البيئية و حماية الموارد الطبيعية	93

6- الإشكالية	95
6-1- الأسئلة	96
أ- الأسئلة المتعلقة بالعائلة الريفية و المشروع الزراعي	96
ب- الأسئلة المتعلقة بالمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	96
7- الفرضيات	97
8- أهداف الدراسة الميدانية	98
III- الإطار النظري، منهجية و هيكلة الدراسة الميدانية	99
1- الإطار النظري و منهجية الدراسة الميدانية	99
1- 1- تحليل الحالة الإقتصادية، الإجتماعية، نمط الإنتاج و إعادة إنتاج المشروع الزراعي	99
أ- الخصائص العامة للمحيط الريفي	99
ب- تعريف	100
ج- هدف و مبررات أسلوب الدراسة الميدانية	100
د- حدود الدراسة	100
هـ - الوحدة الإحصائية	101
و- العينة الإحصائية	101
1- 2- المفاهيم الأساسية	101
أ- المفاهيم المتعلقة بالمحيط والعائلة الريفية	102
ب- المفاهيم المتعلقة بالمشروع الزراعي	102
ج- المفاهيم المتعلقة بالسياسة الإقتصادية	103
2- هيكلة الدراسة الميدانية	112
VI- دراسة عمل، نمط الإنتاج و إعادة إنتاج المشاريع الزراعية الصغيرة و المصغرة في بلدية برج الطهر بولاية جيجل	113
1- دراسة العائلة و تعدد النشاطات	113
1- 1- مستوى ولوج العائلة إلى مختلف الخدمات الأساسية	113
1- 2- صاحب المشروع الزراعي	115
1- 3- عائلة صاحب المشروع الزراعي	122
1- 4- دور المرأة في المشروع الزراعي	127
2- دراسة المشروع الزراعي	127
2- 1- الخصائص الأساسية	127
2- 2- التقنيات الزراعية المتبعة في المشروع الزراعي	130
2- 3- التقييم الإقتصادي للمشروع الزراعي	133
2- 4- العراقيل و الصعوبات	135
V- دراسة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	136
1- تعريف و أهمية المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	136
1- 1- تعريف المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	137

1- 2- أهمية المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	138
2- الأسس النظرية للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	138
2- 1- المشاركة	138
أ- تعريف المشاركة	139
ب- أهداف المشاركة	139
ج- صيغ المشاركة	139
د- أدوات و طرق المشاركة	140
هـ - مراحل أسلوب المشاركة	141
2- 2- الشراكة الإقليمية الفعالة	142
2- 3- الإندماج القطاعي	142
2- 4- الحوكمة المحلية للإقليم	143
3- المنهجية العملية لإقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	143
3- 1- تصميم المشروع	143
أ- التأسيس و تحديد الإقليم	143
ب- تحضير المشروع	144
ج- صياغة المشروع	145
د- الموافقة على المشروع	145
3- 2- تنفيذ المشروع	146
3- 3- مراقبة إنجاز المشروع	147
أ- قواعد الإستفادة من الدعم الحكومي	147
ب- المستفيدون من المشاريع الفردية	147
3- 4- تسيير المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة	148
4- إقامة المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر	149
4- 1- طريقة إقامة المشروع ببلدية برج الطهر	149
4- 2- مستوى المشاركة	150
4- 3- إستراتيجيات أطراف المشروع الأساسيين	151
أ- مصالح إدارة الغابات المختصة	151
ب- السكان المحليين	151
ج- الإدارة المحلية	152
4- 4- بناء شراكة إقليمية	153
4- 5- مستوى الإندماج القطاعي	153
4- 6- تأسيس حوكمة محلية للإقليم	159
4-7- تقييم مدى إتباع التنفيذ الميداني للمشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ببلدية برج الطهر، للمنهجية الإقليمية للتنمية الريفية المستدامة	156
الخاتمة والمقترحات	158

الملاحق	167
فهرس الجداول	187
فهرس الرسومات البيانية	187
فهرس الخرائط	188
فهرس المخططات	188
فهرس الملاحق	189
قاموس المصطلحات	189
قائمة المراجع	191
فهرس المحتويات	196

ملخص

تكتسي المناطق الجبلية أهمية عالمية بالنظر إلى غناها ومخزونها الحيوي من الموارد الطبيعية، الثقافية والتنوع الإحيائي وكذلك بعدد سكانها والمساحة التي تحتلها. لكن مستويات التنمية في هذه المناطق تختلف بشدة، سواء على المستوى الإقليمي، الوطني أو المحلي وتتميز عامة بازدياد الضغط البشري على الموارد الطبيعية، إرتفاع مخاطر الكوارث الطبيعية، النزاعات المسلحة وعدم الإستقرار السياسي، وتؤثر التغيرات المناخية العالمية على وسائل عيش سكان الجبال مباشرة، ما يعمق من تدهور أحوالهم المعيشية الهشة أصلا.

في الجزائر، أين تمثل المناطق الجبلية 43% مساحة التل ويقطنها أكثر من 6 مليون نسمة، فالحالة التنموية في هذه المناطق لا تمثل استثناء، فبغض النظر عن المكتسبات المحققة في مجال التنمية الإجتماعية والبشرية إلا أن المسائل المرتبطة بتنمية المناطق الجبلية تبقى في صلب إشكالية التنمية الريفية، بعد فشل سياسات التنمية الزراعية والريفية التي لم تأخذ في الإعتبار خصوصية وتنوع المجال الريفي، كما لم تسعى إلى دعم وسائل معيشة السكان وجهودهم التنموية والتي ترتكز بشكل أساسي على إقامة نشاطات زراعية متنوعة.

فمن خلال دورها المتعدد الوظائف، جودة منتجاتها ونوعيتها الطبيعية وذوقها الأصلي المرتبط بمناطق محددة، تعتبر الزراعة الجبلية محورا إستراتيجيا لتحقيق مفهوم التنمية الريفية المستدامة في المناطق الجبلية. لهذا فقد عملت الجزائر منذ سنة 2006 في إطار سياسة التجديد الريفي والزراعي والإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، وعن طريق المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة من أجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة في المناطق المعزولة والمهمشة، بإتباع مقاربة إقليمية تعتمد على المشاركة والاندماج القطاعي.

الكلمات المفتاحية: المناطق الجبلية، الجزائر، الزراعة الجبلية ، الإستراتيجية، الإقليم، التنمية الريفية المستدامة.

Résumé

Par leurs richesses et potentialités en ressources naturelles, culturelles et diversité biologique, ainsi par leurs populations et taux d'occupation de l'espace sur le globe terrestre, les zones de montagne ont une importance d'ordre mondiale. Par ailleurs, les niveaux de développement dans ces zones, que se soit au niveau régional, national ou local, présente des situations très contrastées, caractérisées essentiellement par l'augmentation de la pression anthropique sur les ressources naturelles, les risques des catastrophes naturelles, les conflits armés et instabilité politique, les effets des changements climatiques qui affectent de plus en plus les moyens de subsistances des populations montagneuses et accentuent la dégradation de leurs niveaux de vie déjà précaire.

En Algérie, dont 43% de la superficie du Tel sont des zones montagneuses, avec une population de 6 millions habitants et plus, la situation de développement dans ces zones n'est plus une exception, ou et en dépit des acquis sur le plan social et humain, les zones de montagnes sont aujourd'hui au cœur de la problématique de développement rural après l'échec des politiques de développement agricole et rural, qui ont ignoraient les spécificités et la diversité du contexte montagneux, et non pas appuyées les moyens de subsistances et les efforts de développement des populations de montagne, qui sont essentiellement des activités agricoles.

Dans les perspectives d'un développement rural durable, l'agriculture de montagne par son rôle multifonctionnel, par la qualité biologique des ces produits, leurs gouts authentiques et leurs ancrages aux terroirs, représente un sentier stratégique de développement des territoires montagneux. Ainsi et a partir de l'année 2006, l'Algérie à travers la politique de renouveau rural et agricole et la stratégie nationale de développement rural durable et par le biais du projet de proximité de développement rural intégré, a mis en évidence l'importance des activités agricoles dans le développement rural durable des zones enclavées et marginalisées, en adoptant une approche territoriale, participative et intégrée.

Mots clés : les zones de montagne, Algérie, l'agriculture de montagne, stratégie, territoire, le développement rural durable.